نقولا زيادة

الأعمالُ الكاملة

العروبة في ميزان القومية
قصة الإستعمار في العالم العربي
أبعاد الثورة العربية الكبرى

نقولا زيادة
العروبة في ميزان القومية قصة الإستعمار في العالم العربي أبعاد الثورة العربية الكبرى

العروبة
في ميزات القومية

نقولا زيادة

الأعمال الكاملة

العروبة

في ميزان القومية

الأهلية للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة
© رائد وباسم زيادة
إصدار: **الأهلية للنشر والتوزيع**
بيروت ٢٠٠٢
بيروت، لبنان ـ الحمراء ـ بناية الدورادو
ص. ب.: ٥٤٣٣ ١١٣ ـ هاتف: ٣٥٤١٥٧

المحتويات

المقدمة ٩

في موكب التاريخ ١٣

الدولة والقومية: إنكلترة وفرنسة ٢٠

الفكرة القومية ٢٤

القومية والدولة: المانية وإيطالية ٢٧

القومية في تركية الحديثة ٣٥

مقومات الأمة ٣٨

العروبة ٤٤

درس التاريخ ٥١

نحو المستقبل ٥٧

المقدمة

الشاب العربي اليوم في حيرة من امره.

وكيف لا يحار وهو يرى القيم الانسانية في اضطراب، والمبادىء العليا في احتراب؟ كيف لا يحار وهو يرى ان دولاً قوية تجمع امرها على ان تشرد مئات الألوف من عرب فلسطين عن بلادهم، وتحرمهم حق افتراش أرضهم، والتحاف سمائهم، ثم يقف مندوبو هذه الدول نفسها، فيوقعون شرعة حقوق الإنسان؟ كيف لا يحار وهو يرى هذا التناحر بين معسكرين يقتسمان العالم، وكلّ يدعي انه يفعل ذلك باسم الانسانية، ولخير الإنسانية؟ وكيف لا يحار الشاب العربي وهو يتطلع يمنة ويسرة، فلا يرى حوله إلا خيبة أمل تتلو الأخرى في هذه المؤسسات الدولية العالمية التي خُلقت، نظرياً، لإحلال الخير في العالم، لكنها تقوم، فعلاً، بإحلال المصلحة الخاصة في المقام الأول في العالم؟

ويبحث الشاب العربي حوله، راغباً في التعرف إلى أسباب حيرته، ويمعن في البحث، فيجد أنه قد بلا، في حياته التهذيبية الأولى، نواحي من التعليم والتعلم، جعلت منه «ثوباً ضم سبعين رقعة». ويذكر أنه أخذ، في هذه المدارس الملونة المنوعة التي دخلها نماذج من «التزوير الفكري» جعلته لا يتمكن من الحكم على الأمور حكماً صحيحاً. ثم يرى نفسه فريسة لهذه الفلسفات الغربية التي تهجم عليه من كل صوب، وكلّ منها قد يكون فيه خير لا يدريه تماماً، وقد يكون فيه شر لا يدركه تماماً، فتدور رأسه، ويقف حائراً، وقد ينتهي به المطاف إلى شر مستطير.

هذه المدارس والمعاهد، وهذه الفلسفات، وهذه الآمال الخائبة في المؤسسات والمنظمات العالمية، وهذا الاحتراب في المبادىء العامة، وهذا التناقض في نواحي الحياة كلها ـ كل أولئك وأمور أخرى غيرها، تؤدي بالشاب العربي إلى حيرة لست أحسب أنه يحسد حياته عليها.

وما الذي يجنيه العالم العربي من ذلك كله؟

شباب في أزمة نفسية، فمنهم الذي ضعف واستخذى فأصبح كريشة في مهب الريح، فهو يميل يوماً شرقاً ويوماً غرباً؛ ومنهم الذي تستهويه الآراء الغريبة، فيصبح، بسبب من هذا الاستهواء، داعية لهذه النزعات. وهو لو أتيح له أساس من الفكر القوي قبل أن يُستهوى، لما وقع فريسة لهذه الأمور. وثمة الشاب الذي أصبح، دون قصد

سيىء او نية خبيثة، يروّج لجماعات أجنبية لمجرد أنه تلقى آراء هذه الجماعة، أو حمل مبادئها، إبان تلقيه العلم في معاهدها. وثمة الشاب الذي يعرف أن كل ذلك خطأ، ويريد ان يهتدي، ويريد ان يعمل، ولكن حياته الأولى لم تهيئه لمثل ذلك. فيقعد عن العمل، وتكون الخسارة خسارة العالم العربي، إذ يكون قسم كبير من شبابه، وهم عصبه وقلبه وعقله النشيط، قعيدي ضعف قد لا يكونون هم سببه، ولكنهم يكونون قطعاً فريسته.

فهل ثمة من علاج لهذه الحال؟

نعم. أقولها وكلي ثقة من ان العلاج الناجع متيسر، ومتيسر على مقربة منا. بل هو لا يعدو نفوسنا وحياتنا وتاريخنا. وما أقرب هذه الأمور كلها إلينا، لو عقلنا.

نحن بحاجة إلى درس أنفسنا، ودرس حاجاتها.

نحن بحاجة إلى التعرف إلى تاريخنا، لأن تاريخنا يوضح لنا حياتنا، ويبين لنا حاجاتنا، ويرسم لنا طريقنا، ويعين لنا خطتنا للعمل وسبيلنا في الحياة.

وقد يبدو أن في هذا القول مبالغة. ولكن تهمة المبالغة هذه تصدر عن قوم أعماهم الغرض، فأخذوا ينتقصون من الحياة العربية والتاريخ العربي. فالدرس الذي أدعو إليه لتاريخنا، هو درس أعمق مما عرفنا إلى الآن. أدعو إلى درس تاريخنا للتعرف إلى حضارتنا وروحها، ولفهم العناصر الخالدة فيها، ولوضع أصابعنا على ناحية القوة فيها. أقول ناحية القوة لأن نواحي الضعف أَمْعنَ الناسُ في إبرازها، رغبةً في التشنيع، وحباً في التبشيع، خدمة لغرض، أو بداعي مرض.

رموا تاريخنا بأنه من صنع السيف، وقالوا عن عقليتنا إنها جامدة، ووصفوا فكرنا بأنه متحجر. ثم خلصوا من ذلك إلى القول بأن تاريخاً قوامه السيف، وعقلية صفتها الجمود، وفكراً سمته التحجر، لا يصلح أبناؤها للحياة، وليسوا جديرين بأن يكون لهم كيان.

قالوا هذا، وقالوا شراً من هذا.

ووقفنا نحن نسمع، ونقبل، بل وصل الامر بالبعض منا إلى أن آمن بذلك.

أما آن لنا إذن أن نعيد النظر في أمر أنفسنا؟ أما آن لنا ان نقبل على تاريخنا ندرسه من جديد، لنعرف منه أن مدنيتنا اتسعت في تاريخها الطويل للنمو، وان ثقافتنا العربية عرفت التطور، وأن فكرنا قَبلَ التدرج والتحسن، وان عقليتنا تكيفت مع حاجات الزمن في هذه العصور الزاهرة التي مرت بها؟

وهذا الإقبال على هذه الأمور هو الذي يوضح لنا العقيدة التي يجب أن نؤمن بها، والمبدأ الذي يجب أن نسير عليه، والفكرة التي يجب أن نتبناها.

ونحن إذ ندرس هذا التاريخ، ونقارن أنفسنا بسوانا من الأمم، نجد أننا أُمة لها تاريخها؛ وعندما نزن أنفسنا يتضح لنا أننا أمة عربية لها وعيها الصادق، وقلبها

الخافق، ولسانها الناطق. وستظهر هذه العروبة أوسع أفقاً، وأعمق أسساً، وأقوى على غِيَر الدهر مما عداها. وستظل هذه القومية العربية أماً تقبل بوجود بنيات لها، تكلأهن بعنايتها، وتحيطهن بعطفها، وتشملهن برعايتها، لكنها تربأ بهن أن يُغرين على المروق، أو يُحملن على الشقاق. وهي في ذلك كله تحمل أمانة الزمن، لا يعتريها كلل أو وهن. وهي هي العروة الوثقى لا انفصام لها.

بيروت ١٩٥٠

في موكب التاريخ

كانت القبيلة والعشيرة أول وحدة اجتماعية رئيسية انتظمت أمورَ الجماعة كلها. فخضعت لسلطانها الشؤون السياسية والمعاشية والحربية، وكان كل فرد من أفراد هذه الوحدة يرضى بما أجمعت عليه قبيلته أو عشيرته دون تردد. وكان أفراد هذه القبيلة تجمعهم رابطة الدم والنسب، ذلك لأنهم كانوا يعتقدون أنهم متحدرون من جدّ واحد، فهم أحفاده وسلالته. وقد اعتقد بعض القبائل أن هذا الجد كان حيواناً[1]، والقبائل المتوحشة هي من هذا النوع. واعتقد غيرها أنه كان إنساناً لكنه ارتفع إلى درجة الابطال. وخير مثل عليه القبائل العربية، على نحو ما وصلت إلينا أخبارها في عصور الجاهلية، وعلى نحو ما نعرفه من شؤونها اليوم في مواطنها الأصلية. وكانت قبائل أخرى ترى أنها متحدرة من نسل إله، مثلما اعتقدت القبائل اليونانية القديمة.

واعتقاد أفراد القبيلة الواحدة بوحدة الأصل أو النسب[2] ربطهم بعضهم ببعض، فشعروا جميعاً بأنهم «قوم» تصيبهم السراء والضراء على حد سواء. فالفرد منهم إذا دهمته مصيبة أو نزلت به نازلة فزع إلى قومه يستنجدهم ويستجير بهم، والقبيل إذا راعه أمر انتظر من كل فرد أن يدفع عنه الأذى ويقف دون من يريد به الشر. والجماعة كلها تتقدم إلى عبادة إلهها مشتركة متحدة، سواء أكان هذا الإله جدها او مجرد إله ترى فيه القوة التي تسيطر عليها.

هذا الشعور الذي نلمسه في هذه العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض وبين الفرد من الجهة الواحدة وقومه من الجهة الأخرى، هو ما يمكن أن نسميه بالقومية. ومن هنا يتضح لنا أن فكرة القومية قديمة قدم الاجتماع البشري كله. أما ان هذا النوع من العلاقة كان يسمى «العصبية» فأمر لا يقلل من قيمته أبداً.

وقد كانت هذه القومية والعصبية تسري على أولئك الأفراد الذين يخلصون من قبيلتهم ويلجأون إلى قبيلة أخرى «يدخلون» في حماها. ذلك أنهم يصبحون جزءاً من «الكل» الجديد الذي اندمجوا فيه، فيشاركون الجماعة الجديدة في كل ما لها وما عليها. والشعور القبلي الذي يكتسبونه عن طريق الولاء، لا يقل قوة عن شعور الأفراد الأصليين نحو قبيلتهم أي عن الشعور المكتسب من النسب. وقد فطن ابن خلدون إلى ذلك فقال «من البين ان بعضاً من أهل الأنساب يسقط إلى نسب آخر بقرابة إليهم أو حلف أو ولاء او لفرار من قومه بجناية أصابها فيدعي بنسب هؤلاء ويعد منهم في

تمراته من النعرة والقود وحمل الديات وسائر الأحوال. وإذا وجدت تمرات النسب، فكأنه وجد لأنه لا معنى لكونه من هؤلاء او من هؤلاء إلا جريان أحكامهم وأحوالهم عليه وكأنه التحم بهم. ثم انه قد يتناسى النسب الأول بطول الزمان ويذهب أهل العلم به فيخفى على الأكثر. وما زالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ويلتحم قوم بآخرين. ومتى وقعت المناصرة والنعرة عن طريق الولاء استغني عن النسب الطبيعي إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له، ونفعه إنما في هذه الوصلة والالتحام».

ومن المهم أن نذكر أنفسنا أن هذا اللون من الشعور القومي هو غاية ما تصل إليه القبيلة البدوية المتنقلة الظاعنة. فإنه لا مكان معيّناً لها تستقر فيه فتشعر نحوه بعطف وحب ناشئين عن ارتباط مصالحها به ارتباطاً دائماً. ومن ثم كان أدب الجماعات المترحلة القومي أدب قبيلة وعشيرة لا أدب بلد مستقرة شؤونه، مرتبة أموره. والأدب اليوناني القديم والادب العربي الجاهلي من خير الأمثلة على هذا النوع من الحياة. فالإلياذة محشوة تضاعيفها بذكر هذه العواطف القومية القبلية، إذ ان الصور التي ترسمها هذه الملحمة الكبرى تمثل الحياة اليونانية الاجتماعية والدينية للقبائل اليونانية في دور تنقلها المستمر وحروبها الكثيرة ومحاولتها الاستقرار، كما تمثلها بعد أن استقرت واتخذت المدن مراكز للحياة، والزراعة والتجارة أساساً للمعاش. و«توكيديدس» يصور لنا قبائل اليونان في دور التنقل والرحيل في غير موضع من كتابه.

أما الأدب العربي الجاهلي فيكاد يكون مقصوراً، من هذه الناحية، على ذكر مفاخر القبيلة والتغني بمحامدها وقص أخبار رجالها ووصف ظعنها ورحيلها. فهو أدب بدوي عصبي قبلي قومي.

على أن هذا الدور من الحياة لم تلبث البشرية ان تخطته، على اختلاف في أوقات حدوث هذا التخطي، إلى دور الاستقرار فسكنت الجماعة بقعة معينة ارتبطت مصالحها المعاشية بها، فزرعت حقولها، وتفيأت ظلال أشجارها، وتجمعت حول ينابيع الماء فيها، وأقامت فيها لإلهها هيكلاً ثابتاً، واستثمرت معادنها وحجارتها في الصناعة والبناء، وعرضت في أسواقها مصنوعاتها ومتاجرها وأحاطت موطنها بسور يحميه ويقي الجماعة غارة المعتدي. وهنا اتجه شعور الجماعة اتجاهاً جديداً، بالإضافة إلى ما كان عندها قبلاً. وهذا الشعور الجديد هو حب المدينة او القرية أو مجموعة المدن التي أقامت فيها القبيلة. وهذا ما يصح أن نسميه الوطنية او الشعور بحب الوطن. وهكذا ارتبطت القومية بالمكان، ولكنها اقتصرت على رقعة صغيرة ضيقة بادىء الأمر هي المدينة وأرباضها. وهذا الشكل من القومية الوطنية هو الذي نعرفه في تاريخ اليونان، وفي أول دور من تمصير المدن في الإسلام وفي العصور الوسطى.

فالمدينة اليونانية لم تكن منطقة سيادتها تتجاوز، في الغالب، بضع مئات من الأميال المربعة. وقد كانت إسبارطة، وهي أكبر هذه المدن جمعاء، يسري سلطانها على نحو ثلاثة آلاف ميل مربع فقط. ولعل ضيق المساحة هذا يعود إليه الفضل في نشوء الروح الوطنية في المدن اليونانية. فقد أتاح ذلك لليوناني الأسبارطي أو الأثيني او الكورنثي أو الميغاري، أن يتعرف إلى كل جزء من بلاده وإلى الجماعات التي تسكنها فأحب الأرض وسكانها وخيراتها وشرورها ومبانيها فعاشت في نفسه وأصبحت معالمها جزءاً منه.

أما المدينة العربية في صدر الإسلام فقد كانت نقطة رئيسية تركزت حولها حياة سكانها، وانتقلت عصبية القبيلة الجاهيلة إلى عصبية المدينة. فنحن نرى البصرة تتعصب على الكوفة، والفسطاط تتعصب على القيروان. لكن هذه العصبية صُبغت بصبغة محلية، ولم تكن كالذي عرفته المدينة اليونانية، لأن المدينة العربية الأولى كانت جزءاً صغيراً من وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة شملت الامبراطورية العربية كلها. ومن ثم فلم تكن هناك وطنية ضيقة تقف عند حدود أرباض المدينة وبساتينها وضواحيها وقراها حيث يرابط جنودها وتقوم قلاعها وحصونها.

وفي العصور الوسطى، بين سنة ١٢٠٠ وسنة ١٥٠٠ للميلاد، كانت المدينة وحدة اقتصادية وسياسية مستقلة في كثير من أجزاء اوروبة. فقد كان أبناء المدينة الواحدة، في عرف ما يصح أن يسمى أصول القانون الدولي، شيئاً واحداً في نظر أبناء المدينة الأخرى، حتى ان أي واحد من تجار مدينة في فلندرز كان يقبض عليه في لندن ويطالب بوفاء دين على أحد أبناء مدينته. وكانت مصلحة هذه المدن تتضارب إلى حد ان المدينة الإيطالية، كالبندقية مثلاً، لم تكن تمتنع عن عقد محالفة مع خصوم جنوة، الإيطالية، اذا رأت في ذلك مصلحة لها. والأفراد الذين كانت تضمهم المدينة الواحدة كانوا يرتبطون برابط المصلحة الاقتصادية والسياسية، ولكن لم يصلوا إلى الدرجة التي وصل إليها اليونان، مع أنه لم تكن ثمة رابطة سياسية أكبر تضمهم وتجمعهم في مثل عليا مشتركة كما كانت الحالة في العالم العربي.

ويجدر بنا هنا، وقد أشرنا هذه الإشارة الموجزة إلى فكرة القومية والوطنية القبلية والمدنية، أن نلقي نظرة سريعة إلى العالم الشرقي القديم لنرى ما وصل إليه في هذه الناحية. والذي نستطيع أن نقرره، بادىء ذي بدء، هو أن الجماعات التي تمكنت من تكوين وحدات سياسية كبيرة، كان من المنتظر لها أن تتأصل فيها فكرة القومية والوطنية. فهي قد اتحدت سياسياً تحت سلطان ملك واحد، مثل مصر وأشور، واتحدت مصالحها الداخلية والخارجية، وخرجت من ديارها في فتوحها، تعبر عن قوة متحدة. ولكن أمرين أضعفا، أصلاً، هذا الشعور وحالا دون نضجه: الأول أن الدين لم يكن واحداً لكل أجزاء البلاد، والثاني أن الحكم كان فيها مستبداً مطلقاً. وإذا تذكرنا

أن الدين كان له في العالم القديم شأن كبير في الحياة، استطعنا أن ندرك الأثر الذي يتركه تباين العقائد في وقف نمو هذا الشعور الوطني العام. أما الحكم المطلق فقد جعل كل شيء في البلاد خاضعاً لرغبة الملك الذي كان يهيمن على السياسة العامة ومقدرات الأفراد. وما لم يشترك الناس جميعاً في فهم الأسس التي تقوم عليها مصالحهم والمبادىء العامة التي تبنى عليها أعمالهم، لا يستطيعون أن يولوا هذه المسائل اهتمامهم الفردي، ومن ثم لا يمكنهم أن يشعروا بأنها لهم. وساعد على هذا الأمر أن المعرفة، على اختلاف أنواعها، كانت وقفاً على فريق من الناس دون آخر واقتصرت على طبقة دون غيرها. وفي أغلب الأحوال كانت هذه الطبقة هم رجال الدين الذين احتكروا العلم لأنفسهم، فظل بقية الناس يعمهون في الضلال، فبعدت الشقة بينهم وبين فهم الأمور فهما صحيحا، فشعروا أنهم مكلفون بالقيام بواجبات مفروضة عليهم دون أن يشعروا بارتباطها بهم أفراداً وجماعات صغيرة تتكون منها الوحدة الكبرى.

ونحن إذا أردنا أن ندلل على صحة هذا الأمر وجدنا ما نريد حتى في التاريخ الحديث، في الروسيا القيصرية. فالروس الذين لم يكونوا يشاركون القيصر وبطانته فَهْمَ السياسة العامة والمسائل المتصلة بحياتهم كانوا يحسبون أنفسهم مسخرين للسلطان القوي ولا يرون لهم في ذلك مصلحة قط، فلم يتمكن فيهم شعور قومي وطني يشمل الشعب بأكمله.

على أننا، ونحن نقرر هذا، لا نريد أن نمر بمصر القديمة دون أن نشير إلى حادثة فردية فريدة في بابها في تلك العصور في قصة سنوحيت. فر هذا الرجل من مصر في القرن العشرين ق.م. لأنه اطلع على سر خطير من أسرار الدولة، وعرف أنه إن بقي وشاع أمره قتل. والتجأ سنوحيت إلى سورية الجنوبية وعاش بين قبائلها وأصهر إليهم واحترم وأُكْرِم. لكن في أواخر أيامه عاوده الحنين إلى الوطن، وبلغ الملك خبره، فعفا عنه واستدعاه. وعاد سنوحيت إلى مصر، وقد خلف لنا صورة جميلة لشعور رجل نحو بلاده وتحرّقه إلى العودة إليها.

كان من الطبيعي أن يتطور الشعور الوطني الذي لمسناه في المدينة اليونانية القديمة بحيث يشمل قطراً واحداً أو بلاداً كاملة ترتبط جماعتها ببعض برابط المصلحة أو الدين أو اللغة أو الأدب أو التاريخ أو بكل هذه الروابط مجتمعة، لولا أن ثلاث حوادث تاريخية هامة غيرت هذا الاتجاه. هذه الحوادث هي قيام الإمبراطورية الرومانية وانتشار النصرانية في أوروبة وظهور الإسلام.

كانت الإمبراطورية الرومانية غاية التنظيم السياسي الذي وصل إليه العالم القديم. فقد فتحت رومة غرب حوض البحر المتوسط وشرقه، وضمت كل الشعوب القاطنة على شواطئه إلى سلطانها. فكانت القبائل التابعة لها متباينة أصلاً، مختلفة

لغة، متباعدة صقعاً، ليس ما يربطها بعضها ببعض إلا هذا الحكم والتشريع العام. وإذا أضفنا إلى ذلك هذا التاريخ المختلف لكل من هذه الشعوب، أدركنا الهوة التي كانت تفصل بين الوحدات التي كونت الإمبراطورية الرومانية. فشرقها كانت له ثلاث لغات على الأقل: اللاتينية وهي لغة الحكم والسياسة والقانون؛ واليونانية وهي لغة العلم والأدب والفلسفة، واللغات المحلية التي كان يتكلم بها أهل الأقطار المختلفة من آسية الصغرى شمالاً إلى مصر جنوباً. وغرب البحر المتوسط، كانت له لغتان: اللاتينية للحكم والأدب، واللغات المحلية التي كانت وسيلة التخاطب والتفاهم بين سكان فرنسة وإسبانية والمغرب الأقصى فيما بينهم.

كان ضم هذه الشعوب والأقطار عملاً إدارياً ضخماً وتنظيماً سياسياً له آثاره، الصالح منها والضار، لكنه من الجهة الأخرى لم يستطع أن يوجد روحاً نستطيع أن نسميها «قومية وطنية». لقد كان ثمة شيء من هذا في إيطالية نفسها، لكن هذا الشعور لم يتعد إيطالية بل لم يتح له، حتى فيها نفسها، أن يتبلور ويصقل بحيث يطلق عليه اسم الدولة الوطنية أو القومية. ذلك لأن إيطالية نفسها أصبحت، مع مرور الزمن، جزءاً من الإمبراطورية مساوياً لأي جزء آخر. وكل الذي نستطيع أن نقوله هو أن الأحوال السياسية والاقتصادية والحربية وصلت بالإمبراطورية الرومانية إلى أن أصبح كل رجل مقيم داخل حدودها يعتبر «رومانيا» من حيث رعويته (تم هذا سنة ٢١٢م). لكن هذه الناحية الرسمية لم تجعل من الناس الذين أقاموا داخل الحدود «رومانيين» وطنيةً وقومية، لأن الناس لا يعتنقون الأفكار والآراء القومية والوطنية بحكم الأوامر الرسمية والنشرات الملكية والقرارات الوزارية.

وإذن فهذا الشعور الوطني القومي الذي رأيناه ينمو في المدينة اليونانية، والذي أملنا له أن ينبعث منها فينتشر في القطر كله ويشمل سكانه كلهم، نراه يقف نموه وتطغى عليه فكرة عامة لم تتأصل فيه. ولسنا نشك في أنه كان بين الفكرتين بعض الخصومة لكنها كانت خصومة هادئة لأن النزاع الفكري سبيله الكتابة والقراءة، ولم يكن هذان الأمران متيسرين لأهل العالم القديم.

ومن ثم فنحن لا نلمس الا القليل من آثار الخصومة بين «الوطنية» و«الرومانية الإمبراطورية». هذا إذا تركنا الحروب والثورات ضد الحكم الروماني جانباً.

والنصرانية ظهرت في الشرق وانتشرت فيه أولاً ثم عمت الغرب. بدأت دعوةً خاصة في السر والخفاء ثم لم تلبث أن ذاعت وكثر معتنقوها، واشتركت الهيئات الرسمية في نشر مبادئها ونفوذها، فعمت أوروبة كلها بعد أن سيطرت في غربيّ آسية وشمالي أفريقية. والنصرانية تعتبر الناس جميعاً أبناء إله واحد، فلا فرق بين رجل وآخر ما دام الاثنان يعتنقانها، بقطع النظر عن القطر الذي يسكنه كل منهما. وإذن فكان الناس يعتبرون أنفسهم تابعين لفكرة واحدة عامة وكنيسة جامعة، لا فرق بين

فرنسيهم والمانيهم وإيطاليهم. وفي هذه الحالة نجد أن الجماعات تتمركز مثلها العليا وأغراضها وأهدافها حول أمور شاملة للكل، وتعاليم أساسها وحدة الشعوب والأفراد وانضواؤهم جميعاً تحت قيادة الكنيسة. وهذا الاتجاه في تفكير أهل العصور الوسطى مثلاً يحول دون نشوء روح قومية وطنية، لأن المرء يعتبر كل سكان العالم ـ الذين يشاركونه عقيدته ـ قومه، ويرى كل بلد يقطنه هؤلاء الناس وطنه.

وقد وافق انتشار النصرانية في أوروبة سيطرة اللغة اللاتينية وهي إرث من الإمبراطورية الرومانية إدارة وتشريعاً. فقد اتخذت الكنيسة الغربية اللاتينيةَ لغتها، فنشرتها في مدارس الأديرة وكتبت بها كتب الدين وصارت لغة الأدب والعلم والتجارة. وهكذا كان للناس جميعهم دين واحد ولغة واحدة. وهذه اللغة الواحدة زادت في ارتباطهم بعضهم ببعض، فلم يشعروا بالفرق فيما بينهم.

لكن يجب أن نذكر أن هذه اللغة اللاتينية كانت لغة فريق من الناس، لا أكثر ولا أقل. وكان هذا الفريق يمثل طبقة متعلمة قليلة العدد ذات رياسة، دنيوية أو دينية. أما الشعب فقد ظلت قصصه وآراؤه وآدابه وتقاليده الخاصة به تتخذ للتعبير عن نفسها سبيلاً يختلف عن سبيل اللاتينية. فشعراء الحب الفرنسيون أو الإسبانيون أو الالمان والشعراء القصاصون والمغنون لم يكونوا يستعملون اللغة اللاتينية للغناء أو القصص، بل كانوا يغنون ويروون وينشدون بلغات محلية هي التي كان جمهور الفلاحين وصغار الملاكين والتجار والصناعّ يفهمونها ويطربون لها وتثير ما كمن من عواطفهم وتهيج نفوسهم. وفي هذه اللغات المحلية نجد أساس اللغات الحديثة، وفي تطورها، كما سنرى، نلمح تطور الآداب الوطنية القومية.

أما الإسلام، وهو العامل الثالث الذي يجدر بنا أن نبحث عنه، فقد انتشر له سلطانان في وقت واحد: الأول سياسي والآخر ديني. ولما كان الإسلام دين أخوة عالمية، لا فرق فيه بين المؤمنين إلا بالتقوى، فقد صار اتباعه، من الناحية الدينية، إخواناً تربطهم رابطة واحدة، على تباعد أصقاعهم وتباين مناهج حياتهم واختلاف سبل معاشهم. فلم يكن من الممكن لهذه الجماعات التي لها أهداف متفقة ورئاسة واحدة أن تختلف اتجاهاتها السياسية. لكن لما انحسر سلطان الإسلام السياسي عن بعض الأقطار، مثل إيران، وظل سلطانه الديني هناك، أصبح العالم الإسلامي نوعين ـ الواحد منه، مثل إيران، مسلم وله حكومة من أهله فارسية، والآخر، مثل العراق وسوريا ومصر، مسلم وحكومته عربية. وهنا نرى أن التطور الذي أصاب الأقطار الإسلامية من الناحية القومية يشبه، إلى حد كبير، ما أصاب أوروبة النصرانية. هذا مع اختلاف في العوامل والنتائج التي ترتبت عليها، كما سيتضح ذلك من سياق البحث.

وعصر النهضة الأوروبية، هو نقطة الابتداء في عودة القومية والوطنية إلى الظهور، بعد أن وقفت أجيالاً طويلة. ذلك لأن النهضة الأوروبية، عندما ننظر إليها

نظرة صحيحة، نجد أنها كانت تقوم على ثلاثة أمور، أولها التحرر، وثانيها التعرف إلى النفس، وثالثها التعبير عن النفس المكتشفة حديثاً. فمم تحررت أوروبة في عصر النهضة؟

تحررت، أو حاولت أن تتحرر، من سلطان الكنيسة القوي المسيطر على الفكر، وتحررت من سيطرة اللغة اللاتينية التي كانت تستبد بسبل التعبير عن الأفكار. والذي يتحرر من ربقة سلطان ينتقل حالاً إلى محاولة التعرف إلى نفسه، والبحث عن روحه: يحاول ذلك الأفراد مستقلين وتحاوله الجماعة متضامنة. ومتى اهتدت إليه، أو إلى بعضه، تلا ذلك الخطوة الطبيعية في الطريق وهي الرغبة في التعبير عن هذه النفس التي اكتشفها الأفراد والجماعة. وقد اتخذ التعبير في عصر النهضة كل السبل لتوضيح ما وصل إليه الناس. فالتصوير والنحت والقصص والشعر والعلم والمسرح ـ كل أولئك وغير أولئك، لجأ إليه مختلف الأفراد للإفصاح عما أصبح يخالجهم من شعور أو ما تنبض به قلوبهم من إحساس أو ما يجول في عقولهم من آراء. وهذه كلها تركت اللغة اللاتينية جانباً واستعملت، في غالب الأحيان، اللغات المحلية، التي كان المغنون والقصاصون يستعملونها قبل ذلك بقرون. وعندها أصبحت الآراء الجديدة والأفكار الثائرة والأدب القوي في متناول كل الناس، بدلاً من أن تقتصر على فئة قليلة وطبقة محدودة. وأدرك الجمهور الكبير أنه شيء، ورأى نفسه واضحةً أمامه مجلوة له. فأحب كل ما يمت إليها بصلة، وشعر بأن ثمة فرقاً بين صقع وآخر، لأن آمال الناس وقصصهم ولغاتهم وآراءهم تختلف بين بلد وبلد.

وهذا التحرر الذي بدأ في عصر النهضة وما رافقه من محاولة التعبير عن النفس باللغة الوطنية، أساس ما نشأ في أوروبة فيما بعد من شعور بالوطنية والقومية.

الهوامش

(١) هذا هو المذهب المعروف باسم الطوطمية.

(٢) يلاحظ ان التواريخ البدائية للأمم تعنى بتوضيح الأنساب مثل أسفار التوراة وكتب الأنساب اليونانية والعربية.

الدولة والقومية: انكلترة وفرنسة

نعرض الآن لناحية من تاريخ الفكرة القومية في أوروبة كانت فيها الدول المركزية المنظمة أساساً لقيامها وسبيلاً لتقويتها. وخير مثل يمكن أن يقدم في هذه المناسبة هو الأثر الذي تركه استقرار الحياة السياسية في إنكلترة وفرنسة[1] في أواخر العصور الوسطى في إيجاد شعور قومي وطني في أهل البلدين.

لسنا هنا في معرض التأريخ لذينك البلدين في تلك العصور، ولكننا نريد أن نشير إلى حوادث التاريخ التي أثرت في الفكرة. فالذي يجب أن نذكره قبل كل شيء أن إنكلترة خرجت من القرن الحادي عشر للميلاد وهي وحدة سياسية. وفي القرن الثاني عشر وجُد النظام القضائي فيها على يد الملك هنري الثاني، وكان القصد من هذا العمل مَركزة القضاء للضرب على أيدي أصحاب السلطة المحلية. وفي القرنين الثالث عشر والرابع عشر ظهر البرلمان الانكليزي بقوته وعمل على توحيد السياسة الخارجية والإدارة الداخلية للدولة بالاشتراك مع الملك، أو بإرغامه على ذلك عند الحاجة. والقرن الخامس عشر يمثل فترة الإستقرار التي تأصلت فيها جذور هذه التنظيمات المختلفة في التربة الإنكليزية، وبدا أثرها في النشاط الاقتصادي، التجاري والصناعي، الذي عرفته البلاد في خاتمة العصور الوسطى وأوائل الحديثة، فاستطاعت إنكلترة أن تقبل بذور النهضة الحديثة وتغرسها فتؤتي ثمرها اليانع في عصر الازدهار القومي.

وقد تكون فرنسة تأخرت عن إنكلترة قليلاً حتى حصلت على وحدتها كاملة، لأن هذه الأخيرة كانت تملك جزءاً من تلك. لكن الملك الفرنسي، منذ القرن الثاني عشر، صار شديد العناية بحصر السلطان في يده في كل ما ينضم إليه من الإقطاعات أو الإمارات، بحيث أصبح من الطبيعي أن يلتفت الناس إلى باريس، عاصمة الملك، كلما أعوزتهم الحاجة إلى أمر من الأمور.

بعد هذه اللمحة إلى البلدين نرجع إلى حديثنا الأصلي لنتتبع العوامل التي أدت إلى قيام فكرة القومية في هاتين الدولتين في تلك الأيام.

أول ما يبرز أمامنا هو اللغة التي لجأت إليها الدولة المركزية في نقل أوامرها ونظمها إلى أفراد الشعب الذي ترعى شؤونه. ففي إنكلترة كان أمام الحكومة ثلاث لغات: اللاتينية، التي كانت قد خسرت المعركة خسارة عامة قبل القرن الرابع

عشر، والفرنسية، التي كانت لغة النورمان الفاتحين، واللغة الإنكليزية التي كانت سبيل الاتصال بالشعب. وقد كانت الفرنسية لغة البلاط[٢] والبرلمان بادىء ذي بدء. لكن في السنة ١٣٦٢ نجد أن البرلمان استعمل اللغة الإنكليزية في اجتماعه[٣] وكان هذا انتصاراً حاسماً للغة الوطنية، وآخر خطوة في المرحلة التي كانت قد بدأت قبل ذلك بأجيال: إذ كتب «شوسر» بها قصص كنتربري، وكانت القوانين العامة مكتوبة بها.

وكان من الطبيعي أن تغلب واحدة من اللهجات الكثيرة المنتشرة في طول البلاد وعرضها على القطر فتوحد وسيلة التعبير الفردية. وهنا نلحظ أن إنكلترة تسود فيها لهجة مركز الحكومة ورجال الأعمال وأصحاب الحل والعقد، وهي اللهجة التي جاءت من الأجزاء الشرقية الوسطى. أما فرنسة فقد غلبت عليها لغة دويل[٤]. ولما كان الأمن عندئذ مستتباً في البلدين فقد كثر تنقل الناس وسهل على هاتين اللهجتين أن تصبحا لغتي انكلترة وفرنسة على الترتيب. وبانتصارهما توحدت الثقافة في كل من البلدين، لأن الثقافة صنو للغة وتبع لها، واللغة وقف عليها.

وثمة أمر ثان يبدو لنا كبير الأثر في تطور الشعور الوطني القومي في ذينك البلدين هو شيوع مجموعة واحدة من الشرائع في القطر. وبذلك يتوحد التفكير القانوني والنظم القضائية. وقد أشرنا إلى أن شيئاً من هذا كان قد بدأ في أيام هنري الثاني في إنكلترة[٥]. وقد استمر هذا حتى بلغ غايته على توالي الأيام. والذي نود أن نلفت إليه النظر في هذه المناسبة هو أن توحيد الشرائع في قطر ما يُشعر أهله بأنهم جماعة مستقلة تختلف عن غيرها من الجماعات التي تعتمد على ما يغاير شرائعها وقوانينها وقضاءها. ذلك لأن هذه كلها تشمل مجموعة من العادات والتقاليد ذات مساس بالحياة الفردية الخاصة، فكلما شملها التوحيد زاد أثرها في ربط الأفراد بعضهم ببعض بحيث يتميزون عن غيرهم كجماعة كبرى.

والدولة السياسية الموحدة تسهل على الناس رعاية مصالحهم الاقتصادية ـ زراعية كانت أم صناعية أم تجارية ـ في طول البلاد وعرضها، وتيسر لهم توحيد جهودهم في هذا الاتجاه، فيترتب على ذلك نشوء سياسة اقتصادية موحدة، ونظام اقتصادي متفق في وجهته العامة. وهنا تعمل السياسة والمصلحة في توحيد الشعب وتوجيهه، فيزداد شعوره بالفرق بينه وبين الشعوب الأخرى. وهذا الأمر يبدو لنا واضح الأثر بين المعالم إذا تذكرنا ما كانت عليه وجهة النظر السياسية والاقتصادية العامة في كل من إنكلترة وفرنسة في أواخر العصور الوسطى وأوائل الحديثة. فبينما تجد الأولى مصدر ثروتها المشتركة في تجارة الصوف وما يتفرع منها وطريق اتصالها المشترك بالعالم الخارجي هو البحر، تتجه فرنسة نحو تنمية زراعتها وأراضيها وإنشاء طرق المواصلات البرية التي تربط جميع أجزائها بباريس، وتكثر فيها الأسواق

الموسمية لبيع ما تنتج أرضها، والمقايضة بذلك مع ما تحمله إليها قوافل التجارة مع جاراتها ومن غيرها.

والدولة في تشجيعها هذه الأمور كلها، بما تنشر في القطر من أمن وحماية، وما تعنى به من بعض التنظيم للجهود، تساعد على نشر ثقافة تتسق وهذه الحياة الجديدة. وقد كان التحرر الذي عرفته بعض البلاد الأوروبية من ربقة الكنيسة واللغة اللاتينية أقوى في إنكلترة وفرنسة منه في البلاد الأخرى. واقتضت أحوالهما أن تنتقل شؤون التعليم والثقافة الجديدة من أيدي رجال الدين إلى أيدي العلمانيين. وكانت الدولة، وخاصة القوية منها، تشجع هذا، وتعمل على مساعدة القائمين بهذه الحركة، وهذا يمهد للآراء الجديدة والأفكار الحديثة سبل الانتشار في القطر. وتكون هذه مصبوغة بصبغة الحياة التي اعتادتها البلاد، فينشأ أدب يصور حياة الناس وإحساسهم وشعورهم. وهذا الأمر نستطيع أن نلمس أثره في الازدهار الأدبي الفني في إنكلترة أوائل القرن السابع عشر، وفي الحياة الفكرية الفرنسية في وقت قريب من ذلك.

ويتحتم علينا هنا أن نشير إلى أمر على غاية من الأهمية، ونعني به الحروب المعروفة بحروب المئة سنة بين إنكلترة وفرنسة والتي شغلت القومين من أواسط القرن الرابع عشر إلى أواسط القرن الخامس عشر. هذه الحرب نشبت بين دولتين كانت قد توحدت كل منهما واشتبكت مصالح الأفراد في كل منهما ببعضها، فكان أثرها أن قوت الروابط بين الإنكليز كما متنت الأسباب بين الفرنسيين. وانفجر المرجل الوطني القومي فيهما فطغى على كل ما عداه من ألوان الشعور، وتبلور عطف الإنكليزي على إنكلترة والفرنسي على فرنسة. وليس عبثاً أن تعتبر الرواية الفرنسية قيام جاندارك، فتاة اورليان، وقت ولادة الأمة الفرنسية. ولم يكن شكسبير مبالغاً لما اعتبر معركة أجنكور[٦] مظهراً للوطنية الإنكليزية وجعل هنري الخامس أول ملك وطني من ملوك بلاده.

ويتبع هذا العامل في قيمته الحروب التي دارت رحاها بين إنكلترة وإسبانية وانتهت بمعركة الأرمادا[٧]. فأثر هذه ـ مثل أثر تلك ـ أنها أيقظت في الإنكليزي الشعور بأن ثمة فرقاً بينه وبين الفرنسي والإسباني، كما أشعرت هذين بأنهما غيره. وهكذا أوجدت هذه الحروب موضوعاً جديداً للشعراء والأدباء، فتغنوا ببطولة رجالهم ووصفوا شجاعة المحاربين من أهل بلادهم. وكان هذا الذي كتبوه وصوروه يسهل نقله إلى كل الناس لأنه مكتوب باللغة التي يفهمها كل فرد منهم. ولولا أن الدولة كانت قد سيطرت على كل موارد البلد وسيرت رجاله في جهة واحدة لما أمكن لهذه الأحداث أن توقظ هذا الشعور الوطني.

وكان آخر ما أدته الدولة في سبيل تنمية الشعور القومي في إنكلترة وفرنسة هو أنها جعلت الكنيسة في هذين القطرين كنيسة وطنية، وخاصة في الأولى منهما، فقد

سبقت الثانية بمدة طويلة. ذلك أن صيرورة الكنيسة وطنية كان معناه القضاء على آخر ما يربط الناس بغيرهم كأفراد، وإتمام العملية التي من شأنها أن تميز الجماعة الواحدة عن الأخرى. إذ إن معنى هذه الحركة هو أن تستعمل اللغة الوطنية في الكنيسة أيضاً، وهذا ما رمى إليه المصلحون الدينيون في مطلع العصور الحديثة.

ونحن إذ ننظر إلى هذه المسائل التي عرضناها ـ توحيد اللغة وتوحيد الشرائع وتوحيد المصلحة والثقافة الجديدة والحروب وجعل الكنيسة وطنية ـ ونذكر أثر الدولة فيها كلها، يتضح لنا إلى أي حد نقلت هذه الأمور الجماعة من الفكرة العالمية التي ورثتها عن العصور الوسطى[٨] إلى الفكرة القومية الجديدة. فقد أصبحت الجماعة التي تسكن بلداً واحداً تشعر أنها تتكون من أفراد متشابهين فيما بينهم ومختلفين عن غيرهم، أي إنهم «أمة» لهم غايات وآمال ومثل عليا مشتركة مرتبطة كلها بقومهم ووطنهم.

الهوامش

(١) هذا الاستقرار نسبي إذا قورن بألمانية وإيطالية مثلاً.
(٢) منذ الفتح النورماندي سنة ١٠٦٦م.
(٣) ذكر فرواسار أن البرلمان استعمل اللغة الانكليزية لأن الشعب لا يحسن فهم اللغة الفرنسية.
(٤) Langue D'oel.
(٥) كان الانكليز دائماً يبدون اشمئزازهم من القوانين الأجنبية المبنية على أسس رومانية.
(٦) في سنة ١٤١٥ في حرب المئة سنة وقد انتصر فيها الإنكليز.
(٧) في سنة ١٥٨٨ انتصرت فيها إنكلترة على إسبانيا.
(٨) كانت هذه بدورها قد ورثت فكرة الإمبراطورية العالمية والكنيسة الجامعة واللغة اللاتينية.

الفكرة القومية

لا يتسع المجال هنا لدراسة الفكرة القومية وتطورها، لكننا نرى أنفسنا مضطرين إلى الإشارة إلى هذه الناحية قبل أن ننتقل إلى دراسة الدولة التي هي نتيجة لانتشار فكرة القومية بين أفراد الشعب.

ومن الممكن أن نجد في كتابات عدد كبير من المفكرين في العصور الحديثة إشارات إلى القومية والوطنية مثل مكيافلي وهوبز وغيرهما. لكن المفكر الذي يرجع إليه الفضل في توضيح الأسس التي تقوم عليها الوطنية هو روسو.

كان أساس نظرية هوبز أن الدولة قوامها أمران: المصلحة الفردية أولاً والخوف من تضارب هذه المصالح في المجموعة التي تتألف منها الدولة ثانياً. وكان عمل الدولة، في رأيه، هو التوفيق بين المصالح المتضاربة وتأمين السلام للساكنين في كنف الدولة. ولن يتم هذا إلا اذا كانت السلطة كلها بيد الحكومة.

وقد رأى روسو أن هذه الدولة التي ارتآها هوبز ينقصها الوحدة الأدبية (الخلقية)، التي كانت في رأيه (روسو) صفة ضرورية الوجود في الهيئة المشرفة على شؤون الناس والمهيمنة على أمورهم.

فما هي العناصر التي تتألف منها هذه الوحدة الأدبية (الخلقية) وما هي الأحوال التي تيسر وجودها؟ وقد كان جواب روسو عن هذا بأن السعي وراء هدف مشترك هو الأمر الذي يكسب الجماعة أو الدولة هذه الصفة الخلقية، على أن يكون الهدف المشترك هو خير جميع الأفراد الذين تتكون الجماعة منهم، وعلى أن تكون الإرادة العامة هي التي تعين السبيل. فالوحدة الخلقية المرجوة تتم بإرادة عامة للجماعة الحرة بحيث ترمي نحو الخير للجميع. وعندها يرتبط الأفراد بعضهم ببعض بدافع الإخلاص العام لا بدافع الخوف.

ويترتب على هذا أن نسأل أنفسنا مع روسو عن الأحوال التي تيسر لمثل هذه الجماعة أن تنتظم نفسها قوة. وهنا يسعفنا روسو بالجواب. فهو يرى أنه من الضروري توفر شرطين لقيام مثل هذه الجماعة التي نطلبها. الأول أن تتوفر بين أفرادها الشؤون المشتركة بحيث يرون أنها تستحق أن يقدموها على منفعتهم الخاصة. والثاني أن يكون القانون الذي تسير الجماعة بموجبه من وضعها. ومما قاله في توضيح الأمر الأول: «إذا كان تصادم المصالح الخاصة قد جعل قيام الجماعة ضرورياً، فإن اتفاق هذه

المصالح هو الذي جعل قيامها ممكناً. فالرباط الاجتماعي هو نتيجة لوجود العنصر العام المشترك في هذه المصالح المختلفة. فلو لم يكن ثمة نقطة تلتقي كلها عندها لما أمكن وجود الجماعة. وحكم الجماعة يجب أن يكون أساسه الوحيد هذه المصلحة العامة المشتركة».

أما بشأن الأمر الثاني فيرى روسو أن القانون يجب أن يضعه الشعب على اعتبار أنهم أفراد، هم قوام الهيئة الحاكمة. وعندها تكون الشرائع من وضع جماعة حرة فرضتها على نفسها بمحض إرادتها وهي تتمتع بحريتها الأدبية.

يتضح لنا من هذا الذي لخصناه، ومن أشياء أخرى يضيق المجال عن تتبعها، أن روسو كان يرى أن العلاقات بين الفرد والجماعة أساسها شيئان: المصلحة العامة والاشتراك في تقرير الأمور. وهذا هو الذي سماه روسو الوطنية. وهذه الوطنية تشمل الجماعة السياسية، بحيث تكون إيماناً عميقاً تتأثر به حياة المواطن فتصبح عواطفه ومسؤوليته الخلقية ومصلحته الشخصية وحتى محبته لنفسه مرتبطة بها ومعتمدة عليها. ويختم تحليله لهذه المسألة بقوله: «ومن المؤكد أن أعجب ما ظهر من الفضائل كان من نتاج الوطنية ـ حب الوطن.»

وهنا نضع إصبعنا على جوهر الفكرة القومية. والذي خرجنا منه، في حديثنا عن روسو، أمران: أولهما أن هذا الخير العام الذي تناوله لم يقصد به الناحية المادية وإنما عنى به الوعي أو الإدراك بأن هناك إرثاً مشتركاً من الماضي وواجباً مشتركاً للمستقبل. فقد قال: «إن عبقرية الشعب وشخصيته وأذواقه وآدابه إنما تتألف من عادات وتقاليد قوية. وهذه هي التي تُشعر الشعب بوجوده وبماهيته وتميزه عن غيره، كما أنها هي التي تملأه بالوطنية القومية التي تعتمد على عادات لا يمكن تغييرها».

وأما الثاني فخلاصته أن القول بأن السلطة يجب أن تكون معبرة عن الإرادة العامة معناه الديمقراطية وتقرير المصير. إذ لا سبيل إلى تحقيق الوطنية على ما فهمها روسو، وبشر بها، إلا إذا استمتع اتباعها بامتيازات وقاموا بواجبات كانوا هم مقرريها والقادرين على تصريفها. وقد قال في هذا: «أتريد من عامة الشعب أن يتحلوا بالفضائل؟ إذن فلنبدأ بحملهم على حب بلادهم. ولكن كيف يمكنهم أن يحبوا بلادهم إذا كان نظرهم إليها مثل نظر الأجانب إليها، وإذا كان كل ما ينالونه منها هو ما لا تمنعه عن أي شخص آخر؟ وتصبح الحالة أسوأ فيما لو أنه لم يتيسر لهم الأمن المدني، وإذا كانت أملاكهم وحياتهم وحرياتهم تحت رحمة الأقوياء، دون أن تكون لهم المقدرة بأن يلتجئوا الى القانون، أو حتى السماح لهم أن يفعلوا ذلك.»

لم يكن روسو أول من وضع نظرية محكمة في القومية فحسب، ولكنه وضع

الأركـان الأسـاسـيـة لـربط القـوميـة بالديمـقـراطيـة. ولذلك كان أثر روسـو كـبيـراً في الحركات التي قامت في القرن التاسع عشر. فدعاة القومية ودعاة المشاركة والمساواة السياسـيـة استمدوا من آرائه ونظريته. ومما عمل على انتشارها أن الثورة الفـرنسـيـة سـارت على مبادئه لما تألبت أوروبة على فـرنسة. فكان ثمة مجال لـلأفكار التي تعظِّم الوطن وتقوي الشعور القومي بأن تُعتنق ويناضل عنها، وحملتها الجيوش الفـرنسـيـة معها فذاعت وانتشر أمرها.

القومية والدولة: ألمانية وإيطالية

في درسنا لتطور القومية في إنكلترة وفرنسة رأينا أنها كانت نتيجة لوجود دولتين عملتا على إيجاد أمة، وتبعَ ذلك قيام روح قومية. على أن هذا السبيل لم يكن عاماً، بل الغالب أن يكون قيام الروح القومية وانتشارها باعثاً للأمة على تحقيق وجودها السياسي وكيانها الدولي، فتصبح دولة موحدة. والأمثلة على هذا النوع من التطور كثيرة. لكننا سنقتصر على درس الحركة القومية في ألمانية وإيطالية لنرى كيف تم للبلدين توحيدهما السياسي. ونود، بهذه المناسبة، أن نذكر القارىء بأن انتشار الروح القومية في القطرين وتحقيق الوحدة السياسية في الدولتين كانا متعاصرين، وهما من نتاج القرن التاسع عشر.

المانية

جاءت الروح القومية في ألمانية متأخرة عنها في إنكلترة وفرنسة والولايات المتحدة، حتى وفي كثير من الأمم الأوروبية الأخرى. فقد كانت ألمانية، حتى أوائل القرن التاسع عشر، تتألف من مجموعة من الإمارات والممالك، أكبرها بروسية في الشمال، ولكنها لا تربطها بعضها ببعض رابطة سياسية، إلا أن تكون بقية الإمبراطورية الرومانية المقدسة رابطة، وحتى هذه قضى عليها نابليون. والذي يلفت النظر هو أنه مع تفرّق ألمانية، وتنابذ أمرائها، وتنافر دولها، لم تظهر فيها روح قومية محلية، فلم تكن هناك قومية بافارية وأخرى سكسونية وثالثة بروسية وهكذا دواليك. بل بالعكس من ذلك، فقد كانت الحركة ألمانية عارمة. والذي أكد عليه الباحثون أن ثلاثة عوامل هي التي يرجع إليها ذلك: أولها أن هذه الدول الصغرى كانت قد انتشرت فيها كلها، على توالي العصور، لغة واحدة ومعها ثقافتها وآدابها الاجتماعية والقانونية، فلما ظهرت الروح القومية كانت وسيلتها للوصول إلى الجماعات المختلفة جاهزة. وثانيها أنه لم تكن هناك فروق جغرافية واقتصادية قوية بحيث توجه هذه الوحدات الصغيرة توجيهاً متبايناً. وثالثها هو أن هذه الوحدات السياسية، باستثناء بروسية، كانت صغيرة فلم تستشعر أنها قوية إلى حد أنها تستطيع ان تقف منفردة. ويبدو لنا هذا الأمر واضحاً إذا ذكرنا أن تيقظ الروح القومية في ألمانية جاء مع حروب نابليون، فرأت الدول الألمانية عملياً أنه لا قبل لها بالوقوف أمام قوة مثل فرنسة وهي متنافرة.

والثورة الفرنسية هي التي حملت المفكرين الألمان على النظر في شؤون أنفسهم نظراً جدياً. فلم يكن من الطبيعي أن تعصف الثورة ومبادئها بفرنسة دون أن تتأثر بذلك. وجاءت حروب نابليون فأيقظت الألمان من سبات عميق. ورافق هاتين الحادثتين تقدم تجاري في ألمانية حمل الطبقة المتوسطة على التفكير بأمل توحيد البلاد كلها ليتسع نطاق عملها التجاري.

فنحن نرى إذن أنه في مطلع القرن التاسع عشر وجد الألمان أنفسهم بحاجة إلى دولة كبيرة تستطيع أن تقابل الدول الواقعة إلى الغرب منهم. فاتجهت ألمانية نحو وعيها القومي تركزه ليصبح عقيدة الناس، فقلدت في ذلك الدول التي سبقتها. وتأثر المفكرون الألمان بالمفكرين السياسيين الإنكليز والفرنسيين. وهؤلاء كانت آراؤهم السياسية الحديثة تقوم في الدرجة الأولى على أسس قومية.

ويتحتم علينا أن نشير هنا إلى أن الحركات الثقافية الألمانية في ذلك الحين تأثرت بالنزعة القومية، فكان من ذلك أن انصرف الكتاب إلى دراسة اللغة والعناصر البشرية والتاريخ بقصد الوصول الى منابت الألمان وتطورهم في العصور التاريخية حتى ظهور هذه الجماعات التي تعيش في ألمانية الكبرى.

ولعله من الخير لنا وللبحث الذي بين أيدينا أن نشير هنا إشارة مقتضبة إلى اثنين من مفكري الألمان في أوائل القرن التاسع عشر وعرض آرائهما من حيث علاقتهما بالفكرة القومية عامة وفي ألمانية خاصة، وهما فخته وهيغل.

رأى فخته أن الدولة يجب أن تتدخل في شؤون الأفراد وتعين السياسة العامة للجماعة وخصوصاً في نواحي الحياة الاقتصادية. وكانت هذه النظرية تقوم على أساس أن ألمانية بلاد زراعية[١] فقيرة يعوزها الاتحاد السياسي، فمن الضروري أن يكون تدخل الدولة في شؤون التأمين الاقتصادي عملياً[٢]. ثم عاد فخته فعالج الدولة وماهيتها في حياة الأمة في موضع آخر فرأى أن الدولة هي الخير الأمثل للأمة. وقد عبر عن هذه المسألة بقوله «إن الدولة القومية لا تتكون من أيّ مادة، بناء على أسس صناعة محكمة ولكن من الضروري أن تنمي الأمة وتنشأ بحيث تستطيع حمل الدولة القومية.»

وأما هيغل فقد وقع تحت تأثير روسو في بعض نواحي تفكيره السياسي، فقبل منه رأيه القائل بأن الحرية الأدبية قوامها الخضوع للإرادة العامة. لكنه عارضه في أنه اعتبر الشرائع التي تسير الأمة بمقتضاها تأتي نتيجة لتاريخ الجماعة وتقاليدها وعاداتها وأنظمتها. ولما كانت هذه كلها موجودة بحكم أنها ملازمة للأمة في أدوار حياتها فلم يكن ثمة حاجة لوجود هيئة تشريعية ذات سلطة عليا تسن هذه الشرائع على نحو ما ارتأى روسو. ومن هنا كانت نظريات هيغل السياسية خالية من التحدث عن مثل هذه الهيئة. فالدولة عنده هي ما ينتج من الاختبارات التي تجتازها الأمة في

أدوار حياتها، فإذا فقدت بعض أنظمة الدولة مقدرتها على مجاراة الأمة في آمالها وأمانيها، فقدت حقها بالبقاء وحُقّ عليها أن يستعاض عنها بغيرها.

ومما لا ريب فيه أن الحرب التي كان نابليون قد شنها على الدولة الألمانية، والانكسار الذي نالته هذه على يديه، قد أثر في هيغل. فقد حز في نفسه أن يرى جماعته مهانة، فعمل على إحياء الروح القومية. ولعل هذا هو السبب في دفاع هيغل عن الحروب. فإنه كان يعتقد بأنها مفيدة لأنها توقظ روح الأمة وتعلمها الطاعة المطلقة للدولة وتنجيها من الخصومات الداخلية التي تتناشها إن لم يهددها عدو خارجي بخطر ماحق.

وقد يمكن أن نلخص ما جاء به هيغل، من حيث علاقته بالقومية، بأننا عندما ندرس التاريخ فالذي يجب أن نتخذه وحدة لبحثنا هو الأمة لا الأفراد أو المجموعات التي تتألف منها. فعبقرية الأمة أو روحها هي التي تخلق الفن والشريعة والآداب والأخلاق وحتى الدين. وقد تعاقبت على هذا العالم ثقافات قومية تكوَّن منها تاريخ الحضارة البشرية. وجميع البواعث النفسية التي تتوفر في شعب فتحمله على الخلق والإبداع إنما تؤتي ثمرها عندما تعي الدولة القومية وجودها وتبلغ أشدها. فالدولة، على هذا، هي المسيرة للتطور القومي والغاية التي ينتهي هذا التطور عندها، وتحتها ينطوي كل ما تجني منه المدنية قوة أدبية أو روحية.

وليس على الفرد إذن إلا أن يخضع للدولة القومية خضوعاً تاماً. فالدولة القومية هي الفضيلة المثلى.

فالوعي القومي في ألمانية كانت تؤاتيه أحوال مناسبة. وكان يدعمه طائفة من كبار المفكرين أمثال فخته وهيغل. فلما جاء وقت العمل كانت الأفكار مهيأة له فتم على يد بسمارك.

والحادث التاريخي المعروف بتوحيد ألمانية شغل السياسة العالمية حقبة من الزمن امتدت من ١٨١٥ إلى ١٨٧١ . ويمكن أن تقسم هذه الفترة إلى دورين أولهما يمتد إلى سنة ١٨٤٨. وثانيهما يشغل السنوات التي تلت ذلك.

والدور الأول هو الوقت الذي نفذت فيه آراء فخته وهيغل وغيرهما من دعاة القومية الألمانية إلى طبقات الشعب المتعلمة، واعتنقها المشتغلون بالتجارة، والمشرفون على شؤون الصناعة. لكن الدعوة القومية في هذه الفترة القصيرة لم تكن شغل رجال السياسة، ذلك أن كبار المفكرين لم يكونوا يولون السياسة عنايتهم، بل كانوا ينظرون إليها وإلى المشتغلين بها نظرة استهجان إن لم تكن نظرة احتقار. وكان من جراء ذلك أن الجماعة التي يصح تسميتها «بألمانية الفتاة»، والتي كانت تعتبر نفسها قائدة لحركة المتقدمين، كانت تتألف من الشعراء والأدباء، ولم يكن فيها من رجال السياسة العملية أحد. وكانت الجماعة إذا عرضت للسياسة فإنما يتأتى لها ذلك

باعتبار أنها تنتقد الحياة الاجتماعية والعقلية، فتتطرق من ذلك إلى الناحية السياسية. وكانت الجماعة حرة في آرائها، بينما رجال السياسة كانوا من المحافظين. فكانت الحركة القومية كلها مرتبطة بحرية الفكر ومحاولة تحقيق الحرية السياسية. فقد كان يُعتقد أن القومية الألمانية لا تتحقّق إلا إذا انتشرت الحركة الديمقراطية معها بين أفراد الشعب. وفي هذه الناحية كانت الفكرة الألمانية تشبه في جوهرها ما آل إليه الأمر في إنكلترة، وتتفق مع الآراء الفرنسية وخاصة ما جاء به روسو.

على أن رجال المال والأعمال استطاعوا أن يقوموا، بالاشتراك مع رجال الحكم المحافظين، بعمل في سبيل تحقيق الوحدة السياسية. فقد نجحوا في إيجاد الاتحاد الجمركي[٣] الذي كان أولى الخطوات في سبيل سيطرة بروسية على شؤون ألمانية.

والمهم في هذا الاتحاد الجمركي أنه أدى إلى تقوية الروح القومية. فالطبقة المتوسطة، وهي الطبقة التي تعتمد عليها الحركات الفكرية والاجتماعية في نموها وسيرها نحو القوة، أفادت من الاتحاد الجمركي فائدة كبرى فأصبحت بدورها تسعى إلى ما هو أكبر منه وأتم. هذا، بالإضافة إلى أن الاتحاد نفسه حطم الشعور المحلي وقضى على الفكرة التي قوامها استقلال كل إمارة بشؤونها وأصبح الأساس الذي يبنى عليه التشريع في المستقبل. فصار ينظر إليه على أنه يمثل المصلحة العامة للشعب الألماني كله. وهكذا نجد أن الاتحاد الجمركي نقل العاطفة القومية الألمانية من مجال الأمل والخيال إلى حقل الحياة العلمية - إلى الواقع.

على أن الحوادث التي مرت بأوروبة سنة ١٨٤٨، والثورات التي فشلت في تلك السنة، كان أثرها قوياً جداً في تغيير وجهة نظر الألمان. فزعامة الأحرار، القائلين بوجوب تحقيق الوحدة القومية على أسس الديمقراطية السياسية، أخذت تضعف، وتقدم المحافظون، وهم الذين كانوا أصحاب الحل والعقد في البلاد عامة وفي بروسية خاصة، فتزعموا حركة الوحدة القومية وأصبحت القومية والمحافظة تسيران معاً في ألمانية، وبعدت الآراء في السياسة العملية فيها عن وجهة النظر الانكليزية والفرنسية، إذ ظلت القومية هنا ديمقراطية السياسة.

وهنا جاء دور بسمارك. فقد كان زعيم المحافظين وصاحب النفوذ الفعلي في بروسية، وكان يرى النواحي التي تعوق السير نحو التوحيد السياسي في الداخل وفي الخارج. أما في الداخل فقد جاءت من هذه الخصومة التي أشرنا إليها قبلاً. وأما في الخارج فقد كان مصدرها فيينا وامبراطورية آل هابسبرج. وعمل بسمارك على القضاء على الاثنين. أما في الداخل فقد أعانه التقدم الاقتصادي الذي لمس الناس أثر الاتحاد الجمركي فيه. وساعده أيضاً دعوة لست[٤] القائلة بوجوب تدخل الدولة لحماية الزراعة والصناعة والتجارة وتيسير السبل لتقدم هذه الموارد كلها.

وأما في الخارج فقد لجأ بسمارك إلى ما سماه سياسة الدم والحديد، فشن حروباً انتهت بإعلان اتحاد الإمبراطورية الألمانية في سنة ١٨٧١.

إيطالية

استقبلت إيطالية القرن التاسع عشر وهي مفككة العرى مقطعة الأوصال. فالجزء الشمالي منها واقع تحت حكم النمسا، والجزء الجنوبي تحكمه أسرة غريبة عن البلاد، والجزء المتوسط تابع لسلطان البابا الزمني. وبين هذه وتلك دوقية أو إمارة مستقلة. وكلها ترغب في دوام الحال على ما هو عليه. ويستثنى جزء واحد من إيطالية هو مملكة سردينية وبيمونت. فقد كانت هاتان المنطقتان يحكمهما آل بيمونت وكان ملكهما، شارل البرت، إيطاليا قبل كل شيء.

هذه هي الحالة السياسية. ولم تكن الحالة الاقتصادية خيراً من ذلك. فإيطالية فقيرة تعتمد على الزراعة، والفلاحون فيها غارقون في بحر من الجهالة. ولم تكن الحركة الصناعية الجديدة، التي قد أخذ بها شمال غربي أوروبة، قد انتظمت إيطالية بعد. فلم يكن ثمة طبقة وسطى، يكوّن قوامها رجال المال والأعمال، وتنظر إلى الأمور نظرة صائبة، وترى العلاقة بين المصلحة والقومية فتربطهما بعضهما ببعض، بدلاً من أن تباعد بينهما. وقد قوى هذا الضعف الاقتصادي التنافرَ والتنابذ وشجع الروح المحلية.

على أنه كان للإيطاليين تاريخ قديم. وهذا التاريخ القديم ترك لهم إرثاً استطاع مفكروهم وكتابهم أن يذكروهم به. كان ذلك الإرث قوامه ثلاثة أشياء: أولها الوحدة التاريخية التي استمتعت بها إيطالية سبعة قرون أو تزيد فاعتادت الاتجاهَ بنظرها نحو مصدر واحد لشرائعها وثقافتها ونظمها وحضارتها. وثانيها لغة واحدة أو تقرب من ذلك هي لغة لاتينية تطورت مع القرون حتى آلت إلى اللغة الإيطالية التي كان يفهمها جميع سكان البلاد. أما العنصر الثالث من تلك الأشياء فهو شعور غامض بأن هذه الجماعات المتباينة وأولئك الأفراد المنتشرين في البلاد من شمالها إلى جنوبها إنما تتكون منهم جميعاً «أمة». لكن هذا الشعور «بالأمة» كان كامناً غامضاً مبهماً، فمتى أتيح له من يثيره ويوقظه، وكان عارماً قوياً، اتضح انه قد يقضي على كل شيء في طريقه.

في النصف الأول من القرن التاسع عشر سرت العدوى القومية إلى إيطالية مثل سريانها إلى ألمانية وغيرهما. واتجهت الحركة القومية فيها نحو غايتين، الوحدة والاستقلال. ومع أن المشتغلين في الحقل القومي اتفقوا في الأهداف، فقد اختلفوا في الوسائل الواجب اتباعها. ويمكن على العموم ملاحظة تيارين رئيسيين: فقد كان ثمة المعتدلون الذين دعوا إلى التحالف بين الولايات التي كانت في إيطالية، على أن تحتفظ حكوماتها بكيانها الشخصي بقدر لا يحول دون التحالف. فهم لم يهتموا بالناحية الديمقراطية في برنامجهم، إذ لم يفكروا بأن يرافق عملية التوحيد إشراك

الشعب الإيطالي في تقرير مصيره السياسي وتعيين نوع حكومته بنفسه. ولعلهم كانوا يرون أن اتحاداً شبيهاً بالاتحاد الجمركي الألماني، مع تقويته سياسياً، كان كافياً لحل المشكلة الحالية. وقد كان بعضهم يرى أن مملكة بيمونت يجب أن تتقدم إلى الميدان فتخرج النمساويين من البلاد وتؤلف من الوحدات المحلية الاتحاد المنتظر وتتزعمه. لكن شارل البرت كان يرى انه لا قبل له بمجابهة النمسا، ومملكته على حالها من الضعف.

وكانت ثمة جماعة أخرى تمثل الاتجاه الآخر، وتتلخص آراؤها في إيجاد وحدة سياسية تامة لا يفصل أجزاءها عن بعضها البعض شيء، وأن يكون شكل الحكم في الدولة الجديدة جمهورياً، وأن يقوم على أساس ديمقراطي، فيشترك فيه الشعب في تقرير شؤونه ومصيره. وكان يتزعم هذه الحركة مزيني (١٨٠٥ ـ ١٨٧٢) وكانت «إيطالية الفتاة»، الجمعية السرية التي أنشأها سنة ١٨٣١، سبيله لتنظيم حركته وثورته ونشر مبادئه بين الإيطاليين. وقد نفي مزيني فقضى شطراً من حياته في سويسرة وفرنسة ثم استقر في انكلترة (١٨٣٧ ـ ١٨٧٢). وكان غريبالدي من المؤمنين بوجهة نظر مزيني. فقد كان يرمي إلى إنشاء جمهورية تضم إيطالية كلها.

وفي السنة ١٨٤٨، سنة الثورات في أوروبة، اندلعت ألسنة الثورة في شمال إيطالية. وعندها رأى غريبالدي ومزيني أن الفرصة سانحة، فهاجما رومة واحتلاها، وأخرجا البابا، وأقاما هناك جمهورية صمدت أمام القوى النمساوية والفرنسية والصقلية حيناً، ثم تغلب الفرنسيون عليها وأعادوا البابا. وقد جاء مزيني في تلك السنة إلى رومة ليشرف على الأمور ويشترك فيها. فلما فشلت المحاولة الأولى عاد إلى لندن ولكنه لم يملّ، وكذلك غريبالدي لم ييأس. وعاد الاثنان إلى الدعاية والاستعداد: مزيني بما أوتي من مقدرة على الكتابة المثالية، وغريبالدي بنشاطه الفذ في ميدان التنظيم للثورة والتهيئة لها. ومن الحق أن نضيف هنا كافور، وزير مملكة بيمونت، الذي اهتم بأمر الوحدة ليصبح ملك بيمونت[٥] ملكاً لإيطالية الجديدة، فأخذ يشجع نشاط الاثنين الآخرين ويفيد من أعمالهما وخططهما.

جاءت الفرصة المؤاتية سنة ١٨٥٩ فاقتحم غريبالدي الميدان بجرأته وحزمه وحماسته ومعه ألف متطوع غير مدربين، وانتصر في الخطوات الأولى فتزايد أتباعه واغتنم كافور الفرصة فتقدم بقواته المنظمة. وفي سنة ١٨٦١ أعلن فكتور عمانوئيل ملكاً على إيطالية. وبعد عشر سنوات ضمت البندقية ثم أملاك البابا. وبذلك تمت الوحدة الإيطالية السياسية. وقد أشار جورج مريديث الشاعر الإنكليزي في قصيدة نظمها بعد هذه الحوادث بسنوات، إلى نهضة إيطالية بعد كبوتها فقال: «إننا نفكر بأولئك الذين نفخوا الحياة في هيكلها المتداعي ـ كافور ومزيني وغريبالدي، دماغ إيطالية وروحها وسيفها، وحرروها من خصوماتها القاتلة تحدوهم غاية نبيلة.»

أما وقد عرضنا إلى الحركة نفسها وأشرنا إلى الحوادث، فإننا نريد أن، نقف عند أمرين وقفة قصيرة. الأمر الأول هو أهمية سنة ١٨٤٨ في توجيه الفكر القومي الإيطالي، والأمر الثاني هو مزيني نفسه.

أظهرت سنة ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ أن المعتدلين، دعاة الاتحاد، كانوا مخطئين في برنامجهم السياسي، لأن القوى المتنافرة في إيطالية لا تريد أن تتخلى عن سلطانها المحلي في سبيل المصلحة العامة. وظهر من محاولة إقامة الجمهورية في رومة أن هذه الفكرة أيضاً ليست مما يقبله أصحاب السلطان ولا مما يتفق مع الدرجة السياسية التي كانت عليها عامة الشعب الإيطالي. وكان من نتيجة حوادث تلك السنة أن اتضح أن ملك بيمونت لا يستطيع ان يقاوم النمسا وحده، وأنه من الضروري أن تنتشر بين الشعب روح تؤيد الفكرة العامة. هذه هي النواحي السلبية التي أظهرتها تلك السنة. أما الناحية الإيجابية فتظهر واضحة في الطريقة التي اتبعها جميع المشتغلين بالقضية السياسية في إيطالية، وهي أنه كان من الضروري أن تزول كل الحواجز بين الجماعات والأفراد وأن يذوب كل الإيطاليين في الحركة، فيكون منهم أمة واحدة تحت إشراف دولة واحدة.

أما مزيني فيجب أن ينظر إليه على أنه العقل المفكر والروح الوثاب في حركة الوحدة الإيطالية. وعلى أنه، فوق ذلك، الرجل الذي جعل للقومية والوطنية مكانة عليا في حركات القرن التاسع عشر الفكرية في أوروبة، بحيث كان أثره في هذه الناحية لا يتطاول اليه أثر مفكر آخر. ومما لا ريب فيه أن كتاباته مسؤولة عن كثير من الحركات القومية الحديثة.

كان مزيني يعتقد أن الغاية التي يجب أن يبذل كل فرد جهده في سبيلها هي تقدم البشرية. ولكن الفرد لا يستطيع أن يقوم بواجبه نحو البشرية إذا كان منفرداً، أما متى اجتمع الأفراد تمكنوا من إتمام العمل. والجماعات إما أن تكون عائلة وإما أن تكون أمة وإما أن تكون البشرية جمعاء. أما العائلة فوحدة صغيرة لا يمكنها أن تعمل شيئاً في سبيل سعادة الإنسانية. والبشرية جمعاء وحدة كبيرة جداً لا يتيسر لها أن تقوم بالعمل مشتركة. فلم يبق إلا الوحدة «الأمة». فمتى كانت ثمة أمم توزعت العمل وأجادته وكانت نتيجته خيراً عليها كلها. وإذن فمن مصلحة العالم أن تكون ثمة «أمم» تسعى لخيره، ومن واجب كل فرد أن يكون جزءاً من أمة، وعندها تتاح له الفرصة لمعرفة الأسس التي يحكم بموجبها على نفسه وعلى أعماله، التي يتكون منها ومن أعمال بقية الأفراد، جماع ما يتوجب على الأمة القيام به.

ومن هنا نرى أن مزيني كان يعتقد أن الأمة الإيطالية يجب أن تتم لها وحدتها القومية والسياسية لتخدم المدنية العالمية لا لتعتدي على غيرها. وهذا يحملنا على الإشارة إلى ناحية أخرى من تفكير مزيني وهي أن الشعوب كافة لها الحق في الحرية والسيادة ما دامت فيها حيوية الأمة ونشاطها.

اعتقد مزيني أن حرية إيطالية وتأسيس دولتها تكون ناقصة ومهددة بالخطر إلا اذا أصبحت إيطالية شريكة في أخوّة كبيرة قوامها الأمم الحرة. ولذلك تحولت «إيطالية الفتاة» التي أنشأها سنة ١٨٣١ إلى جمعية أكبر كثيراً اسمها «أوروبة الفتاة» وأصبحت جمعيته الأصلية و«ألمانية الفتاة» و«بولونية الفتاة»و«هنغارية الفتاة » فروعاً لها. وعن طريق هذه المؤسسات انتشرت آراء مزيني القومية وأصبحت دعوة إلى كل شعب لتنظيم شؤونه على أساس القومية والسعادة. لذلك يجب أن يكون تقرير المصير القومي الخطوة الأولى في سبيل التحرر وأول درجاته. وإلى مزيني يرجع الفضل الأكبر في أن الحركة الإيطالية القومية كانت أنقى حركة وأنبل تعبير للفكرة القومية سجلها التاريخ الأوروبي، وبهذا تتميز عن حركة الوحدة الألمانية.

ونحن، بعد أن عرضنا رأي مزيني هذا العرض المقتضب، نقف عند الرجل ثانية لنرى الدور الذي لعبه في سبيل إيطالية نفسها. أما من الجهة الواحدة فقد طبع الحركة كلها بهذا الطابع العالي الذي أشرنا إليه. وأما من الجهة الأخرى فقد كان لمزيني مقدرة كبيرة على تنظيم الدعاية بين الشعب الإيطالي وفي الخارج لمصلحة إيطالية. ففي الحقل الأول ظهرت مقدرته في «إيطالية الفتاة»، إذ كان سبيله لنشر المبادىء القومية بين قومه، فكان أتباعه يرحلون إلى كل جزء من إيطالية، غير مبالين بما يلقون من نصب وتعب، وما يعترضهم من مشقات وأخطار. فقد كان عليهم أن يتجولوا بين الرعاة في مراعيهم وبين الزراع في حقولهم وبين الصناع والتجار في حوانيتهم، ويقصوا عليهم أخبار المجد الأثيل المنسي الذي عرفته بلادهم، ويهيبوا بهم أن يبذلوا نفوسهم لإحيائه وإعادته. وأما في الحقل الخارجي فقد تمكن من إثارة عطف الشعوب القوية على الحركة الإيطالية فهيأ الأفكار لما حدث فيما بعد.

الهوامش

(١) كانت الحركة الصناعية بعد حديثة العهد في البلاد.

(٢) أوضح هذا في منشور اسمه *The Closed Commercial State* (سنة ١٨٠٠).

(٣) Zollverein.

(٤) List: *A National System of Economy*

وقد نشره سنة ١٨٤١ وأصبح عندها عقيدة المشتغلين بالشؤون الاقتصادية بألمانية.

(٥) فكتور عمانوئيل خليفة شارل البرت.

القومية في تركية الحديثة

بلغت الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر أقصى اتساع لها. ففي سنة ١٥١٧ ضمت إليها سورية ومصر، وبعد ذلك بقليل فتحت العراق، وفي سنة ١٥٢٩ أحاطت خيول العثمانيين بمدينة فيينا محاصرة لها. واعتبرت الدول الأوروبية توسع العثمانيين في أوروبة نفسها خطراً عليها، فاتحدت ضدهم، وتمكنت من إرجاعهم تدريجاً في أواخر القرن نفسه. واستمرت مقاومة الأوروبيين للعثمانيين شديدة عنيفة حتى أقصوهم عن أواسط أوروبة. واشتركت الروسيا في الخصومة ضد العثمانيين في القرن الثامن عشر، وشنت على الدولة العلية حروباً متعددة في ذلك القرن، والقرن الذي تلاه. لكن أوروبة ما عتمت أن نقلت حروبها ضد الدولة العثمانية إلى مصر على يد نابليون ثم على أيدي الإنكليز الذين احتلوها سنة ١٨٨٢.

ولسنا نقصد في هذه العجالة ان ندرس تاريخ الإمبراطورية العثمانية، لكننا يجب أن نذكر أنه في القرن التاسع عشر كانت دول أوروبة القوية، وهي إنكلترة وفرنسة والنمسا والروسية، قد تغلغل نفوذها في شؤون الدولة العثمانية السياسية والاقتصادية والقومية. فتقدمت بعضها مدعية حماية الأقليات الدينية في أملاك الدولة. وحاول البعض الآخر أن يحصل على امتيازات مالية ومدنية. وفرضت دول أخرى حمايتها على الأجزاء المترامية من أراضيها، وشجعت هذه الدول الثورات التي أخذت تظهر في أنحاء مختلفة من الإمبراطورية العثمانية. وكان لها امتيازات قنصيلة وبريدية وتجارية يتمتع بها رعاياها المقيمون في الدولة العثمانية.

وقد أخذت المفكرين العثمانيين يقظة قوية في الوقت نفسه كانت ترمي إلى إصلاح الدولة وتخليصها من النفوذ الأجنبي. واشترك في ذلك من الكتاب شناصي أفندي ونامق كمال وضيا باشا، ومن رجال الإصلاح السياسي مدحت باشا، ومن السلاطين عبد العزيز. وكان من جراء هذه المحاولات أن قامت الثورة الدستورية في سنة ١٩٠٨.

ثم جاءت الحرب الكبرى الاولى واشتركت فيها تركية إلى جانب دول الوسط، وخرجت منها مكسورة وانتزعت منها كل أملاكها. وهمّ الخلفاء باقتطاع منطقة أزمير ومنحها لليونان لولا قيام مصطفى كمال (أتاتورك) الذي استردها فظلت جزءاً من تركية الحديثة.

كانت محاولات القرن التاسع عشر في الإمبراطورية العثمانية تتجه في ثلاث طرق مختلفة. فواحدة كان أساسها الجامعة العثمانية، والثانية كانت تعتمد على الجامعة الإسلامية، والثالثة كان قوامها الجامعة الطورانية. لكن الحرب الكبرى الماضية قضت على الأولى، ومصطفى كمال عزل الثانية عن تركية فلم يبق إلا الثالثة. وهذه النزعة نفسها تحولت إلى نزعة تركية بدلاً من أن تكون طورانية.

وتركية الحديثة تسيطر عليها، في جميع نواحي حياتها، القوميةُ التركية المحضة. وترتكز هذه القومية على اللغة والأدب ودرس التاريخ وإحياء الأعياد وإشراك الأتراك، أفراداً وجماعات، في سياسة البلد. ونحن عندما نذكر اللغة والأدب يجدر بنا أن نشير إلى الدور الذي قام به الكتاب الثلاثة (شناصي أفندي ونامق كمال وضيا باشا) في إحياء اللغة التركية الحديثة، ونشرها بين المتعلمين، عن طريق ترجمة عيون الآداب الأوروبية، وإنشاء الجرائد اليومية، وتأليف القصص والكتب التي تتناول حياة الأتراك وتاريخهم بالدرس والتحليل. وعلى أيديهم اتخذت بعض الكلمات القديمة معاني جديدة. فبعد أن كانت كلمة «وطن» يفهم منها البيت أو مكان الميلاد صارت تدل على «البلاد»، وبعد ان كانت كلمة «ملت» تعني جماعة دينية صارت تشير إلى «الشعب».

وفي أوائل القرن العشرين نجد جماعة من شباب الترك يعلنون في جريدة «الأقلام الفتية» أن لغة جديدة وأدباً جديداً ومدنية جديدة، تستمد أصولها من الروح التركية وحدها، قد ظهرت. وخير من يمثل النزعة التركية الحديثة في الأدب واللغة اثنان: خالدة أديب وضيا ألب بك. أما الأولى فقد حضرت اجتماعاً طورانياً وسمعت ما ألقي فيه من الخطب وكتبت عقيب ذلك تقول: «بينما كنت أصغي لتلك الخطب شعرت أن روحي تحركت من أعماق نفسي وأدركت إلى أي حد تتأصل أماني تركية الحديثة في وجود أجدادنا. فقد وصلت إلي نغمات موسيقية منبعثة من دمنا الطوراني وحملتني معها حتى إنني إلى هذه الساعة أشعر كأنني أسمعها. وقد وثقت عندها أنه يتوجب علينا أن ننحدر إلى ينابيع الحياة لنحصل على الروح التي يجب أن نبثها في شعبنا لنتمكن من الوصول به إلى الأهداف السياسية التي نرمي اليها». وأما الثاني فقد قال في أشعاره: «إن الشعور الذي يجري في دمي هو صدى ماضيّ، وان اعمال أسلافي المجيدة أتحسس آثارها في الدم الذي يجري في عروقي وفي قلبي، بعد أن كنت أقرأها في صفحات جافة مغبرة صفراء من كتب التاريخ. إن أتيلا وجنكيز خان، وهما معجزة جنسي ومظهر عظمته، ليسا دون الإسكندر وقيصر. و«اغزخان» لا يزال حياً في قلبي وفي دمي بكل عظمته وبهائه، وهو الذي ينشر السرور في قلبي ويحدوني إلى أن اصرخ بحماسة قائلاً ليست بلاد الأتراك تركية أو تركستان فحسب، ولكنها طوران الخالدة». وقال في مناسبة أخرى: «ليست طوران مسرحاً خيالياً. فإن القبائل التركية المنتشرة في آسية ستلتف حول العالم التركي وتنشىء إمبراطورية عظيمة.

والأتراك يجب أن يتحدوا ويخلقوا حياة خالدة هي جماع ما في حياة أفرادهم من قوة».

وهكذا عمد الأتراك إلى تاريخهم القومي يستلهمونه نشاطاً وروحاً، وعمل كتابهم على إنعاشه فأحيوا عاداتهم وأغانيهم القبلية، والروح الحربية التي كانت هذه القبائل تحياها من قبل، ورأوا أن الخير في أن يقووا ذلك بتعليمه للأطفال. واهتموا بأعيادهم الوطنية فسار قرابة ألف منهم إلى قبر محمد الثاني فاتح القسطنطينية ليستمدوا من ذكراه قوة تساعدهم في الجهاد الذي رأوا أنفسهم مقبلين عليه وأخذوا يسمون أولادهم بأسماء تركية بحتة.

وأرادوا أن يشمل هذا التعبير نواحي الحياة المختلفة في المدارس والكليات وفي المتاجر والمزارع والبيت، فشمل ذلك الرجل والمرأة والغني والفقير والكبير والصغير على حد سواء.

ولعله كان بعض الخلاف لا يزال قائماً في التفاصيل أو في الأسس التي يجب أن تسير عليها تركية الحديثة. لكن النزاع بين الأتراك واليونان، وانتصار مصطفى كمال وقيامه على رأس الحكومة التركية الجديدة، أزال كل خلاف مهما كان نوعه وصارت تركية دولة قومية بكل ما في الكلمة من معنى. ففي بدء النزاع أعلن أن كل الأرض التركية التي تقطنها أغلبية من الأتراك وحدةٌ لا تتجزأ وأن الشعب التركي مستعد لمقاومة أي احتلال في أي جزء من بلاده. والسيادة الدولية حق قطعي للأمة، ولهذه الأمة الحق المطلق بأن تدبر أمورها، وتدير شؤونها، وتقرر مصيرها بنفسها. والمجلس الوطني الكبير هو الممثل الأوحد لإرادتها ولا ترضى بغيره مشرفاً على شؤونها. وتستمد تركية مثلها من شخصيتها القومية وتقبل على المدنية الغربية لتختار منها ما تراه مناسباً لها.

أما الدور الذي قام به مصطفى كمال في خلق تركية الحديثة فلا مجال لتفصيله هنا، لكننا نوجز فنقول بأنه إليه يرجع الفضل في تتريك الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية، لأنه بالاشتراك مع مساعديه ومعاضديه ومؤازريه، استطاع أن يوجه كل فرد في تركية نحو الحياة القومية الجديدة. فشعر كل تركي أنه إنما خلق ليرضع قوميته في البيت ويتعلم دروسها في المدرسة ويعمل من أجلها ويموت في سبيلها. وعندئذ يكون له الحق في أن يعتبر أنه قد قام بواجبه وعاش ومات محترماً بين جماعته وقومه وأن بلاده كانت محترمة عزيزة المكانة بين الأمم الأخرى.

مقومات الأمة

إذا كان القرن التاسع عشر عصر الحركات القومية، فقد كان بطبيعة الحال، عصر فلسفة القومية. والذي نقصده من هذه العبارة أنه كان العصر الذي حاول فيه الكتاب والمفكرون أن يفسروا معنى «الأمة» ويدرسوا العوامل التي تعمل على تكوينها. وقد ورث القرن العشرون هذه الفكرة وتناولها بالدرس. وها نحو نعرض الآن لهذه الناحية من بحثنا. ويجدر بنا أن نلاحظ بادىء ذي بدء أن انقسام المفكرين والكتاب في الموضوع إنما يرجع إلى الفلسفة العامة والاختبارات التي مرت بها بلادهم أيام جهادهم في سبيل تحقيق أمانيها القومية. والعوامل المختلفة التي اعتبرت مؤثرات رئيسية في وجود «الأمة» وكيانها هي: الوحدة الجغرافية والعوامل الاقتصادية والدولة والوحدة العنصرية والدين والتاريخ واللغة.

و«الأمة»، عندما نحاول أن نوضح ماهيتها، تظهر أنها صعبة التحديد. فمما لا ريب فيه مثلاً أنه من الضروري أن يكون بين الأفراد الذين تتكون منهم الأمة شعور عام مشترك يمكنهم من العيش معاً في صقع واحد. ولكن ما هو هذا الشعور المشترك، ومم يستمد وجوده وقوته؟

اعتبرت الوحدة الجغرافية في وقت ما أحد العوامل التي تكوّن الأمة. والمقصود بالوحدة الجغرافية هو أن تكون البلاد التي يسكنها الشعب واضحة الحدود بينة الرقعة متحدة في صفاتها الجغرافية من حيث سطحها ومناخها. فتكون هذه الصفات المشتركة، والحب الذي يحس به سكان البلاد نحوها، رابطاً يربط الأفراد بالبلاد ويربطهم من ثم بعضهم ببعض. ومع أننا نجد أن كثيراً من الأمم التي تكاملت شخصيتها القومية تقطن بلاداً لها وحدة جغرافية، ومع الاعتقاد بأن هذه الوحدة كانت عاملاً مساعداً في إيجاد الأمة، فإن فقدان هذا العامل لا يستطيع أن يفكك أمة فيجعل منها شعوباً، كما أن وجوده وحده لا يخلق من شعب متفرق أمة. فاليونان المحدثون يقطنون بلاداً مختلفة السطح في أجزائها، متباينة الملامح الطبيعية، ومع ذلك فقد احتفظوا بالشعور بوحدتهم القومية. وهذه بولاندة، وهي في مقدمة الشعوب العالمية تمسكا بوحدتها، تسكن بلاداً لا حدود واضحة لها ولا يفصلها عن جارتها الشرقية، الروسيا، أو عن جارتها الغربية، ألمانية، شيء. فالأقطار الثلاثة متصلة ببعضها لأنها أجزاء من السهل الأوروبي العظيم. ومن الناحية الأخرى فهذا سهل

هنغارية الذي يكون وحدة جغرافية، لم يؤد الى خلق أمة هنغارية من الشعوب المتباينة الساكنة فيه.

أما وحدة المصالح الاقتصادية وتشابه الأعمال في جماعة واحدة فقد اعتبرها البعض عاملاً رئيسياً لتكوين الأمة. ولعل هذا من آثار المدرسة التي تفسر التاريخ تفسيراً اقتصادياً. فقد قيل إن هذه المشاركة تعين على توحيد وجهات النظر بين الأفراد ومن ثم تؤدي إلى توحيد شعورهم. وقد يصح هذا في بعض الحالات. فلعله كان عاملاً مؤثراً في الدنمرك. لكنا اذا حاولنا تطبيقه على بلاد أخرى وجدناه لا يغني فتيلاً. فأي اشتراك نستطيع ان نلمسه، من الناحية الاقتصادية البحتة، في حياة سكان جنوبي فرنسة وسكان شمالها الشرقي؟ فأهل الجنوب يغرسون الكرم وأهل الشمال يعملون في المناجم والمصانع. والذي يمكن أن يقال بهذه المناسبة، هو أن أهل ليل في فرنسة مثلاً، أقرب إلى سكان حوض الرور الألماني في تفكيرهم الصناعي الاقتصادي. ومثل هذا يمكن أن يقال عن أهل برمنغهام وأهل ديفون في انكلترة. ومثل هذا كثير.

وحتى لو توسعنا في معنى العامل الاقتصادي بحيث اعتبرنا المقصود منه النظام الاقتصادي (المالي) الذي تسير عليه الدولة فإننا لا نجد فيه شفاء لغليلنا. فإنه من العبث ان توجد شعوراً «بالأمة» بسبب أن السياسة المالية للدولة تتجه اتجاهاً معيناً. بل قد يؤدي اتباع مثل هذا الى التفرقة. فهل يمكن إيجاد شعور قومي انكليزي بين سكان كنت، في الجنوب الشرقي من البلاد، على اساس ان سياسة الحكومة الإنكليزية الاقتصادية ترمي إلى العناية بتجارة الصوف الخاصة بيور كشير أو صناعة الأقطان المتمركزة في لانكشير؟ الواقع أن السياسة المالية ووحدة المصالح الاقتصادية تساعدان على تنمية الشعور وتقويته، إذا كان موجوداً.

وما دمنا بسبيل التحدث عن هذه المسألة فإننا نحب أن نذكر القارىء بأن التقدم الاقتصادي في ألمانية كان عاملاً مهماً في سبيل التوحيد السياسي، لأن الطبقة المتوسطة ازداد عددها وتعددت مصالحها ورأت فائدة من هذه الوحدة فشجعتها. وهذا أمر آخر. فنحن الآن بسبيل التحدث عن العامل الاقتصادي ووحدة الشعور القومي لا عن أثره في التوحيد السياسي.

ومما اعتبر أنه عامل هام في إيجاد الأمة هو وجود دولة تحكم ذلك الشعب لمدة طويلة. وقد رأينا أثر هذا في نشوء إنكلترة وفرنسة فلا حاجة بنا إلى تكراره هنا. فخضوع شعب لدولة واحدة يؤدي إلى توحيد أنظمته وقوانينه وإدارته، ويتعدى ذلك إلى أدبه ومدارسه، ومن ثم يتاح للأمة أن تصهر في بوتقة الحياة فتزداد ترابطاً ومتانة. على أن هذا الصهر لا يتم إلا إذا توفرت العناصر التي تقوم الحكومة بتوحيدها. وهذا ما حدث في إنكلترة وفرنسة وإسبانية في عصورها المختلفة.

وثمة نظرية لقيت منذ مدة تأييداً كبيراً في بعض البلدان الأوروبية، هي نظرية «العنصر الواحد» أو «العنصرية النقية». والمتحدثون عن هذه الناحية، مثل الذين يمارسونها دون تحدث عنها، يرون أن ثمة عناصر خاصة في العالم قادرة على خلق المدنية والاحتفاظ بها. ومن الطبيعي أن يكون دعاة مثل هذه النظرية يرون أن العنصر الذي ينتمون إليه، بل ذلك الفرع نفسه من الجنس الذي يمتون إليه بصلة، هو خير الأجناس وسيدها، وصاحب الفضل الأوحد على العالم، وفيه جماع الفضائل.

لكن السؤال الذي يخطر ببالنا حالاً هو هذا ـ هل ثمة «أمة» من الأمم الحديثة، في أوروبة أو في غيرها، تستطيع أن تقول عن نفسها انها ـ من الناحية العنصرية ـ متحدرة من أصل واحد أو أنها ليست سوى نتيجة امتزاج بين عناصر عديدة؟

لنلق نظرة عامة على بعض الأمم الأوروبية ولنختر أمثلتنا من الدول التي تقوى فيها النزعة العنصرية. فهذه ألمانية مثلاً. ما هو تاريخ الأمة الألمانية الإثنولوجي؟ أما في فجر التاريخ فقد كانت تسكن ألمانية المجموعات التالية: (١) الكرومانيون، (٢) فلاحو الدانيوب الذين رحلوا إليها، (٣) جماعات جاءتها من السهوب الشرقية (٤) مهاجرون رحلوا اليها من جنوب الروسيا واستقروا في سهولها (ألمانية) الشمالية. وفي الأزمنة التاريخية جاءت إلى ألمانية (٥) جماعات اسكندنافية، منها القوط واللمبارديون وغيرهم. (٦) وحول القرن التاسع للميلاد هبطها الصقالبة بحيث إن سكان كيل ولبك ومغبرغ وبرلين ودرسدن كانوا يتكلمون اللغة الصقلبية في العصور الوسطى. فالأمة الألمانية الحالية هي نتيجة لامتزاج كل هذه العناصر: فشمالها الغربي أقرب إلى أهل اسكندنافية، وشرقها ـ شرقي نهر الألبه ـ تقل فيه صفات النورديين، وتغلب عليه الصفات الصقلبية. أما الجنوب فتنتشر فيه الجماجم المستديرة التي يتحدر أصحابها من أصل أوراسي.

وهذه إيطالية إن هي الا نتيجة اختلاط بين عدد كبير من العناصر المختلفة. فالجنوب فيه غالبية من سكان البحر الأبيض المتوسط الأصليين. وأما الشمال ففالي الجنس. هذا من حيث ما نعرفه عن سكان ايطالية في أوائل عهدنا بالتاريخ. أما في الأزمنة التاريخية فقد دخل في تكوين سكان إيطالية جماعات جاءت من حوض الدانيوب وأواسط أوروبة كالغاليين القدماء والقوط واللمبارديين (في القرنين الخامس والسادس للميلاد).

أما انكلترة، وهي آخر مثل نقدمه، فيكفينا أن نشير إلى ان سكانها هم نتيجة اختلاط القلت والإنكليز والسكسون والجوت والدانيين والنرويجيين والنورمان (الفرنسيين). وإلى هذا أشار ديفو لما قال عن الإنكليزي إنه «بدأ من اختلاط جميع الأنواع والأجناس».

فهل بعد هذا يقال إن ثمة «أمة» متحدرة من عنصر واحد؟

على أنه بعد الذي عرضناه نستطيع ان نقول ان اختلاف التاريخ العنصري لشعب ما لا يحرمه صيرورته أمة ما دامت هذه العناصر قد اختلطت وامتزجت ببعضها ولم تقف من بعضها البعض موقف عداء، كما هي الحال في بعض الدول البلقانية التي لم تتحد شعوبها، ومن ثم لم تنشأ فيها أمة موحدة، رغم أنها تعيش في بلاد واحدة (وحدة جغرافية) وتحت سلطة حكومة واحدة. ومثل هذا هنغارية ورومانية ويوغوسلافية.

ولعله من المفيد ان نشير هنا الى ان النظرية العنصرية، التي تفضل جنساً على آخر، والتي ترمي الى السيطرة على كل من تعتبره تابعاً للجنس الأصلي ـ هذه النظرية لا تتفق أبداً مع القومية. فالقومية اساسها وحدة الشعور بين أفراد الأمة، وتلك العنصرية تقوم على سيطرة جماعة واحدة على غيرها من الجماعات التي تساكنها وتعايشها، ومن ثم كانت القومية العنصرية خطراً على السلم العالمي، بينما نجد ان القومية الصحيحة تهيء أتباعها للقيام بواجبهم كجماعة ـ كأمة ـ في سبيل المدنية والحضارة العالمية.

والدين عزا إليه بعض المفكرين أثراً كبيراً في إيجاد أمة. وقد لا يكون هذا بعيداً عن محجة الصواب إذا أخذنا أمثلة معينة. فلعل الخلاف الديني كان أحد العوامل التي أدت إلى فصل البلجيكيين عن الهولنديين، او لعل ما يظهر على سكان اسكتلاندة من الشعور بالوحدة القومية يعود إلى أثر الدين في نفوسهم. فقد يكون الدين عاملاً من عوامل التوحيد والربط. على أننا إذا نظرنا إلى الأمر من الناحية الأخرى وجدنا أن هناك كثيراً من الأمم التي بلغت الوحدة القومية فيها درجة التمام والتي هي «أمم» و«دول قومية» من خير ما يمكن ان نعثر عليه ـ وجدنا أن هذه الأمم يختلف أفرادها في نظرتهم الدينية. فألمانية تغلب الكثلكة على جنوبها وتسود البروتستانتية في شمالها ولكن ذلك لم يمنعها من أن تكون أمة. وهذه إنكلترة تتألف من جماعة كاثوليكية صغيرة، نسبياً، وغالبية بروتستانتية وهي ما عرفنا من عراقة في الشعور القومي. بل هذه دول أوروبة الأخرى يستمتع أفرادها بالحرية الدينية دون أن يضعف ذلك الاختلاف الفردي أو تلك المفارقة بين الجماعات قوميتها أو شعورها بأنها أمة في حدودها.

هذه العوامل التي عرضنا لها يمكن اعتبارها كلها أو بعضها، متفرقة أو مجتمعة، مؤثرة في تكوين الشعور القومي. وقد يختلف أثرها باختلاف العصور التي تمر بالشعب الواحد. لكنها ليست على ما نرى، العامل الرئيسي. وهنا يبدو لنا أن نسأل أنفسنا ـ ما هو العامل الرئيسي في تكوين هذا الشعور العميق الذي يتجلى في تصرف الأفراد الذين تتكون منهم الأمة والذين يميزهم فيشعرون بكيانهم ووجودهم وحياتهم الخاصة، أي يدركون أنهم «أمة» وأن لهم «قومية».

نعتقد ان التاريخ واللغة هما العاملان الرئيسيان.

التاريخ بكل ما فيه ـ بحوادثه ورجاله وأبطاله، بانتصار الشعب وانكساره، بأفراح القوم وأتراحهم، بسراء الجماعة وضرائها، بالخير الذي نعمت به والشر الذي عمها. هذا التاريخ وما فيه من ذكريات وما يخلفه من تقاليد وما يملأه من مآثر البطولة أو الدفاع المشترك ضد العدو، وما يرويه من قصص وأساطير وما يثيره في نفوس الناس من عواطف ـ هذا التاريخ هو الذي يحيي نفوس أفراد الأمة ويبعث فيهم الروح القوي الوثاب ويدفعهم الى الأمام. أسماء أبطالهم ومواطن معاركهم وأماكن كفاحهم المشترك هي التي توثق بينهم وتجعلهم يشعرون هذا الشعور بالوحدة والألفة. يمرون بمدنهم وقراهم فتوحي لهم بذكرى السنين وتنبعث من كل جزء من بلادهم أصوات الماضي تذكرهم بما قاموا به وما استمتعوا به وما ألموا من أجله.

على أن حوادث التاريخ الوطني تتغربل، قصداً أو بغير قصد، بحيث يعرف الناس مواطن القوة في ماضيهم وينسون مواطن الضعف. ومثال ذلك أن كل انكليزي يعرف ان انكلترة غلبت فرنسة في أيام لويس الرابع عشر، ولكن التقليد القومي يحذف من التاريخ الإنكليزي حقيقة أخرى وهي أن الملك شارل الثاني أقام عند ملك فرنسة أسيراً. ومع أن ويلم الثالث (ملك إنكلترة) حارب من أجل هولندة أكثر مما قاتل في سبيل إنكلترة، فإن هذا الأمر لا يقال للإنكليز في مدارسهم ولا في الأحاديث العامة، لأن الإشارة الى شارل ووليم بهذا الشكل يضعف من منزلتهما كبطلين من أبطال التاريخ الإنكليزي القومي.

ما الذي يجعل السربيين أمة ويحملهم على المطالبة بالاعتراف بكيانهم؟ إنها ذكرى أبطالهم مثل دوشان الذي يقدسه كل سربي، وإنها ذكرى معركة قوصوه (١٣٨٩) التي انكسروا فيها، والتي صرفوا بعدها أربعة قرون وهم مستعبدون، ولكنهم ظلوا يحاولون أن يزيلوا أثرها عنهم حتى أتيح لهم ذلك في مطلع القرن الحاضر.

وما الذي جعل من الهولنديين أمة؟ إنهم من حيث جنسهم ومن حيث دينهم بل ومن حيث لغتهم قريبون جداً من الألمان، ولكن هذا الجهاد الطويل الذي بذلوه في سبيل التخلص من النير الإسباني (في القرن السادس عشر) والذي اشترك فيه القوم جميعهم هو الذي يبعث في نفوسهم الحياة القومية والروح الوطنية، فيحمل العالم على الاعتراف بهم أنهم أهل للسيادة القومية في بلدهم. هذا الجهاد وما فيه من اختبارات وتضحيات وفشل ونجاح هو سر هذا الارتباط فيما بينهم.

التاريخ المليء بذكرى الماضي المجيد هو مبعث الأمل وهو سر اللهيب الذي يشتعل من أثره كل فرد حماسة وطنية قومية فلا يتقاعس عن القيام بواجبه متى دعا الداعي.

واللغة هي العامل الرئيسي الآخر. اللغة التي يتكلمها الشعب ويقرأها أفراده

ويكتب بها مفكروه وينظم بها شعراؤه، هي سبيل لنقل أثر التاريخ واختباراته الى القوم ـ صغيرهم وكبيرهم، فتاهم وفتاتهم. فتصير هذه الآثار جزءاً من حياة القوم الفكرية والروحية وعاداتهم الوطنية والخلقية وتصبح قوة تنجدهم عند الدعوة، وثروة تغنيهم عند الحاجة، وحيوية تنبثق من قلوبهم ونفوسهم فتضمهم إلى بعضهم وتربطهم معاً.

واللغة إنما تحتل هذه المنزلة في النفوس وتلعب هذا الدور، لا على أنها ألفاظ فحسب ولكن على أنها آداب وتقاليد وعادات وطرق تفكير ووسائل تعبير ولون من ألوان الشعور وفلسفة في الحياة. هذه اللغة هي جماع هذه كلها. وبقدر ما يتمكن الأفراد من لغتهم تنمو حياتهم المنبثقة من أعماق نفوسهم والخارجة من قلوبهم، فتمتلىء بعد فراغ، وتشبع بعد جوع، وتغنى بعد فقر.

وبعد فما هي الأمة؟ وما هي القومية؟ القومية في جوهرها وأصلها شعور. والأمة هي نتيجة هذا الشعور. هي نتيجة شعور الأفراد واعتقادهم بوجودها. ولن يكون لهذا الشعور وجود إلا متى توفرت الصفات المشتركة التي تمكن الأفراد بأن يدركوا بأنهم يختلفون عن غيرهم. هذه الصفات المشتركة تبدأ بسكناهم بقعة من بقاع الأرض يستمتعون بخيرها على نظام مشترك، ويرافق ذلك فلسفة في الحياة عامة أساسها التاريخ والتقاليد والاختبارات والأفكار واللغة والآداب المنتزعة من صميم حياتهم الماضية والحاضرة التي تحدد لهم أهدافهم المستقبلية وتقيم لهم خطتهم في الحياة.

هذه الأمة هي التي أرادها مزيني بقوله إنها وحدة صالحة لتكون أساساً للتقدم البشري لأنها قادرة على خلق جزء من حضارة العالم: فإن هذه الحضارة تتكون من مجموع ما تنتجه الأمم في أدوار التاريخ المختلفة.

العروبة

العرب أمة أنتجتها ثلاثة عوامل هي العنصر والرقعة والتاريخ.

سكن العرب، بادىء ذي بدء، الجزيرة العربية في حدودها المعروفة الواضحة. فملأوا جبالها وأوديتها وسهولها وصحاريها وتأثروا بطبيعتها. فتفرقوا تفرقها، وتنابذوا تنابذها، واختصموا خصومتها، وكرموا بقدر ما بخلت عليهم. عمروها حيث استطاعوا الى ذلك سبيلاً. فكانت لهم في اليمن والحجاز مدن، وكانت لهم في نجد وغيرها قرى، واكتفوا بالإقامة الموقتة حول الماء والكلأ في بقاع أخرى منها. وكانت لهم آدابهم وتقاليدهم وكانت لهم منازلهم ومراتعهم وكانت لهم مذاهبهم ولغتهم.

وفي الأزمنة المتوغلة في القدم أخذت جماعات منهم تنتشر في الربوع المصاقبة للجزيرة. فكان منهم اللخميون في ديار العراق وكان منهم الأنباط والغساسنة في مشارف الشام، وكان منهم الحرانيون في حران، وكان منهم أهل تدمر فيما بين العراق والشام. وفي هذه المدن المنتشرة آثارها والقائمة أنقاضها، داخل الجزيرة وخارجها، قامت دولهم وترعرعت مدنيتهم ونمت تجارتهم وزراعتهم وصناعتهم. أخذوا في هذه المدن وأعطوا فكانوا حلقة اتصال بين الأرومة الأصلية وبين العالم الخارجي، وكانت لهم مع جيرانهم الأقوياء من أهل فارس وبزنطية أيام، قرعت فيها السيوف وتكسرت فيها النصال على النصال، وانخذلوا حيناً وانتصروا أحياناً.

هذا الانتشار للعرب في هذه الديار كان مستمراً ومتتابعاً. ولذلك نجد الناس فيها ينطقون بلسان عربي مبين ويتناشدون الشعر العربي البليغ قبل الإسلام بقرون.

فلما ظهر الإسلام بين العرب، وتأثروا بهديه، وخرجوا من الجزيرة ينشرونه للناس، انضم عرب الحيرة النصارى الى عرب الجزيرة المسلمين، وحارب الجميع جنباً إلى جنب ضد الفرس. وحدث مثل هذا في مشارف الشام فاشترك الغساسنة مع إخوانهم ضد البيزنطيين. وحمل العرب على مناوئيهم فلم يمر قرن واحد من الزمن بعد وفاة النبي حتى كانت خيولهم قد وصلت نهر السند وأواسط آسية شرقاً، وجبال البرانيز غرباً. وهذا الفتح العسكري رافقه انسياح العرب في البلاد المفتوحة فاستقروا فيها جماعات وقبائل. على أننا يجب ان نذكر بهذه المناسبة أمرين: الأول هو ان الجماعات العربية كانت أكثر عدداً وأكبر نفراً في العراق وسورية ومصر منها في الأقطار الأخرى التي كانت أبعد عن الجزيرة نفسها. والثاني هو ان هذا الانسياح

لم يقتصر على فترة الفتح التي يمكن ان يقال إنها انتهت في أول القرن الثالث للهجرة (القرن التاسع للميلاد)، بل استمرت هجرات الجماعات العربية شأنها في ذلك شأن الهجرات قبل الإسلام، لكنها في هذه الفترة كانت أبعد مدى بحكم سيطرة العرب على بقاع أوسع. وبالإضافة إلى هذا الرحيل المستمر فإن الرواية التاريخية قد حفظت لنا آثار رحلات وهجرات جاءت بعد الفتح وكانت على شكل قوي ونطاق واسع، منها موجتان تستحقان الذكر، الأولى موجة في القرن الخامس للهجرة (القرن الحادي عشر للميلاد) اتجهت نحو بلاد المغرب وتظهر آثارها في «تغريبة بني هلال»[1]، وأخرى، موجة في العصر الصلاحي لعلها استقرت في سورية بشكل خاص.

فالهجرات هذه، وما كان للعرب من سلطان سياسي يسر للعنصر العربي أن ينتشر ويتسع نطاق تأثيره. ولسنا نقول بأنه قضى على كل عنصر كان هناك، ولكن الحقيقة الثابتة هي أنه تمثل جميع الشعوب الأخرى وطبعها بطابعه.

لكن السلطان السياسي العربي انحسر عن طرفي العالم الاسلامي في الشرق والغرب. فإيران وما إلى الشرق منها، وإسبانية خرجت واستعادت حريتها السياسية. فأما الطرف الشرقي فاحتفظ من آثار الفتوح العربية بالإسلام، وأما الطرف الغربي فقد كان خروجه، فيما بعد، تاماً. وظلت البلاد الوسطى وقد استقر فيها ثلاثة اشياء ثابتة الأثر: العنصر الذي غلب على سكانها، والإسلام الذي انتشر فيما بينهم، واللغة العربية التي هزمت اللغات الأخرى. والحدود التي انتهت إليها سيادة العرب العنصرية واللغوية هي جبال فارس شرقاً، وجبال إرمينية وطوروس شمالاً، وجبال أطلس غرباً. ويخيل إلينا أن السبب الرئيسي في وقوف انتشار اللغة العربية عند جبال فارس شرقاً هو طبيعة هذه الجبال. فهي النهاية الغربية لنجد واسع ـ هو نجد إيران ـ والبداية الشرقية لسهل منخفض عنها ـ هو سهل العراق. فلم يكن من السهل أن ترحل جماعات كبيرة من سهل العراق الخصب الدفيء الى نجود إيران القاحلة الباردة. ففضل العرب الاستقرار في البلد الخصيب. ونحن نعرف أن عدد العرب الذين كانوا يقطنون خراسان وغيرها في أيام الأمويين مثلاً، وهي أزهى أيام العرب، كان ضئيلاً بحيث إنهم لم يستطيعوا الوقوف امام حملة الفرس العنيفة ضدهم. أما جبال طوروس فقد وقفت من الأصل سداً في وجه العرب، فلم يتجاوزوها كثيراً. ولعل العامل المناخي ـ برد الجبال القارس ـ حال دونهم والمثابرة على حربها مثل مثابرتهم على حرب البقاع الأخرى. فوقف فتحهم العسكري والعنصري واللغوي عندها. وحتى الفتح الديني ـ أي انتشار الإسلام ـ لم يتم في بلاد الأناضول على أيدي العرب، وإنما عمل على نشره الأتراك ـ السلاجقة منهم والعثمانيون.

والذي يمكننا ان نخلص إليه من هذا العرض الموجز هو أن العالم العربي الحالي، من جبال فارس الى جبال أطلس سكانه عرب. عرب بمعنى أن العنصر العربي

الأصلي استطاع، بوساطة الاختلاط والتزاوج والجوار، أن يتمثل الشعوب التي كانت هناك ويعربها. فهم عرب على أساس الأصل والفرع ـ عرب ومعربون.

على أن هذا التغليب والتعريب لم يكن كما قلنا في مفتتح هذا الفصل، نتيجة انتشار العنصر العربي فحسب، ولكن عاملين آخرين اشتركا في تكوينه هما الرقعة والتاريخ.

الرقعة التي يقطنها العرب اليوم يمكن ان تقسم الى قسمين رئيسيين: الشرقي ويبدأ من جبال فارس وينتهي في صحراء مصر الغربية، والغربي ويبدأ من برقة وينتهي في مراكش. والصحراء الغربية تكون، على هذا، فاصلاً بين الجزء الشرقي والغربي.

ونحن إذا أخذنا الجزء الشرقي وجدنا التشابه بين أجزائه كبيراً جداً وحدوده الطبيعية واضحة كل الوضوح. فسهل العراق وسهول سورية وسهل وادي النيل ترجع الى عوامل طبيعية وأدوار جيولوجية متشابهة في تكوينها. ونجد بلاد العرب ترتكز عليه بادية الشام وجبال سورية بقدر ما يعتمد عرب سورية على الجزيرة العربية في حياتهم القومية والروحية. وفي شمال هذا الجزء وشرقه نجد ان الحدود الطبيعية يرجع وجودها الى عوامل جيولوجية واحدة، فهي جبال طي او التواء حديثة العهد.

أما في الجزء الغربي فيتفق توزيع سلاسل الجبال في المنطقة الممتدة من تونس إلى مراكش من حيث اتجاهها، وحصرها الأودية بينها، ونوع تربتها.

ونرى من هنا أن بلاد العالم العربي وحدة جغرافية واضحة الحدود ـ الجبال والبحر المتوسط والصحراء الكبرى الأفريقية والبحر العربي وخليج فارس ـ بينة المعالم متفقة في مناخها، فهو إقليم البحر الأبيض المتوسط باستثناء المناطق التي تميل الى التطرف في إحدى النواحي مثل صحراء العرب او مرتفعات لبنان وأطلس.

وهذه الرقعة لها ميزات اقتصادية هامة، فهي غنية، وثروتها منوعة. ففيها من المعادن في جبال أطلس الحديد والنحاس وفيها البترول في العراق والجزيرة العربية وفيها الأملاح المنتشرة في البحر الميت وغيره. وغلاتها النباتية تشمل الحبوب الرئيسية والقطن والزيوت والفواكه وكل هذه على اختلاف أنواعها. وفيها مصادر للقوة المائية كبيرة. وهي فضلاً عن ذلك ذات أهمية خاصة من حيث إنها مركز رئيسي لطرق المواصلات العالمية ـ البرية والبحرية والجوية. وهذه السكك الحديدية والطرق المعبدة تخترقها، خاصة في جزئها الشرقي، وقناة السويس تصل العالم الأوروبي بالعالم الشرقي وهي في قلب المنطقة. وهذه المطارات منتشرة في أنحائها.

والذي ينقص هذه الرقعة العربية هو أن ينظم توزيع ثروتها بحيث تأخذ البلاد ما تحتاجه ثم يصدر الباقي مجموعة كاملة إلى البلاد التي تستطيع ان تستورد منها ونستورد ما يلزمنا من آلات وغيرها. وعندئذ تظهر الفائدة التي تجنى من عمل من هذا النوع.

ولننتقل الآن الى بحث أثر التاريخ في خلق القومية العربية.

هذه البلاد التي يقطنها الشعب العربي لها تاريخ متغلغل في القدم. ففيها خطا الإنسان الخطوات الأولى في سبيل المدنية، فاهتدى الى استعمال المعادن في صنع أدواته وآلاته، وفيها اخترع حروف الهجاء فكتب آراءه وأفكاره؛ وفيها بنى اول بيت وأشاد أول معبد وأقام اول قصر؛ وفيها تفنن في نقوشه ورسومه ونحته لأول مرة؛ وفيها فتح أول مدرسة ونظم أول قصيدة وأنشأ أول كتاب؛ وفيها نظّم أول حكومة. وهذه الدول التي قامت في وادي النيل وأرض الرافدين وفي سهول سورية ومرتفعاتها حاولت كل منها بدورها أن يكون لها سلطان على جاراتها فكان من جراء ذلك ان قامت الإمبراطورية المصرية التي وصلت جيوشها الى الفرات وقامت بعدها إمبراطورية الحثيين التي امتد نفوذها إلى أواسط سورية وقامت إمبراطورية الآشوريين التي بلغت حدودها مصر ومثلها كانت دولة الكلدانيين. فلما دخلت فارس القديمة حلبة الفتوح امتد سلطانها من حوض السند شرقاً إلى صعيد مصر غرباً. وفي كل حالة كان الفتح فتحاً عسكرياً سياسياً وكانت الدولة تعتمد في دوامه واستمراره على حامياتها وولاتها والجيوش المرتزقة التي كانت تقوم بعمل الشرطة دون ان يكون لها أثر في حياة الشعب الاجتماعية والروحية والفكرية.

ثم جاءت هذه البلاد قوتان من الخارج، الأولى اليونان والثانية الرومان. أما الأولى فجاءت مع الاسكندر وقد شمل سلطان اليونان مصر وسورية والعراق، من البلاد التي يعنينا أمرها الآن. وكان الإسكندر ومثله كبار رجاله وخلفاؤه يحملون الحضارة اليونانية الى بلدان الشرق، وكانوا يؤمنون بصلاحها للعالم أجمع. وقد رأوا، وفي مقدمتهم الإسكندر نفسه، أن خير سبيل لنشر مدنية اليونان هو بناء مدن تقيم فيها جماعات يونانية فتكون هذه بمثابة مراكز ينتشر منها نور العلم والعرفان بين سكان هذه البلاد. وتأثر سكان المدن الكبيرة من أهل البلاد الأصليين بالحضارة اليونانية وأقبلوا عليها فكان من ذلك ان انتشرت بينهم العادات اليونانية واللغة اليونانية وصارت هذه لغة الحكام والتجار والأدباء والشعراء والعلماء، ومن حاول أن يتقرب منهم على نحو ما كنت ترى في أنطاكية وسلوقية والإسكندرية وصيدا وغيرها. لكنك متى خرجت من المدينة وتجاوزت ضواحيها وأرباضها لقيت الناس يتكلمون بلغاتهم المحلية ولهجاتهم الخاصة. فالقروي خارج إنطاكية كان يرطن بالآرامية، والزارع والراعي خارج صيدا كانا يتكلمان الفينيقية، ومن ثم أصبحت هذه المدن الهلينية (اليونانية) جزراً في بحر من حضارة البلاد الأصلية. وإلى هذا يرجع السبب في أننا لا نجد شعوراً قومياً في سورية او العراق، أو حتى في مصر، في العصر الهليني.

ولما جاء الرومان واحتلوا هذه البلاد جاؤوها بلغة جديدة هي اللغة اللاتينية التي

لم تلبث ان اصبحت لغة الحكم وأداته بينما ظلت اليونانية لغة الفكر وسبيله. ولم ينشأ في أيام الرومان ولا في أيام حلفائهم البزنطيين شعور قومي لا في مصر ولا في سورية، ذلك أن وسيلة التفاهم بين جميع السكان لم تكن واحدة فظلت آراؤهم وعاداتهم وتقاليدهم وأمانيهم متباينة.

وفي السنة ١٥ للهجرة (٦٣٦ للميلاد) انتصر العرب على البزنطيين في اليرموك وعلى الفرس الساسانيين في القادسية. وبعد بضع سنوات كانت خيولهم قد وصلت هضبة ايران شرقاً وصحراء ليبيا غرباً.

امتدت الفتوح العربية الإسلامية قرناً وبعض القرن بعد وفاة النبي، وكانت متعددة النواحي منوعة النتائج. فقد كانت فتحاً عسكرياً امتد الى الهند والصين شرقاً وبحر الظلمات غرباً. وكانت فتحاً عنصرياً بمعنى أن الجنس العربي تمثل الأجناس الأخرى أو تغلب عليها في بعض الأقطار دون البعض الآخر، وكلما قرب القطر من بلاد العرب نفسها كان استيطان العرب فيه أكثر وتأثره بالعنصر العربي أكبر. وكانت فتحاً لغوياً: فقد انتشرت اللغة العربية في الأقطار المفتوحة انتشاراً سريعاً. وإذا كان ثمة من يجب أن يذكر بالخير في هذه المناسبة فهما الخليفتان عبد الملك بن مروان والمأمون. فالأول عرّب الإدارة فجعل العربية لغة الدولة الرسمية، والثاني نقل العلوم الى العربية فعرب الحركة الفكرية والعقلية. على أنه يجب أن نذكر فتحاً رابعاً تم في هذه الفترة هو الفتح الديني. فقد انتشر الإسلام في الأقطار المفتوحة لأسباب كثيرة لا يتسع المجال لبحثها الآن.

هذه الأمور هي التي عينت اتجاه الأمم والشعوب التي خضعت للعرب. فتلك التي خضعت لسلطان العرب السياسي وحده حاولت الثورة او الخروج، فلما واتتها الظروف استردت حياتها الأولى. وبعض هذه الشعوب استقلت سياسياً لكنها احتفظت من الفتوح العربية بالفتح الديني، اذ كان الإسلام قد تغلغل فيها. أما البلاد التي أصبحت عربية دماً ولغة وفكراً وعقلاً فهي التي تحدها جبال فارس شرقاً، وجبال طوروس شمالاً، ثم تمتد غرباً فتشمل مصر وشمال افريقية كله. وهذه الحدود اللغوية تتفق مع حدود طبيعية كان اجتيازها صعباً على عدد كبير من العرب، فلم يقطنوا وراءها جماعات كبيرة، ولذلك اقتصر تأثيرهم فيها على الدين أو السياسة.

ولسنا في هذه العجالة بمعرض درس التاريخ العربي القومي درساً مفصلاً او حتى موجزاً، ولكن الذي يعنينا أمره هو ان نقف لحظات معدودة عند تاريخ هذه البلاد العربية محاولين أن نتبين الخطوط الرئيسية في تطورها القومي. احتل العرب هذه الأقطار واستقروا فيها، وانتشر فيها الإسلام، وأقبل الناس عليه فاعتنقوه فكان لهم منه هدي ديني، وكان لهم منه قوة روحية، وكان لهم منه أن أثار فيهم ما كان قد كمن من نشاطهم فأصبحوا، تحت تأثيره، قوة عاملة نشيطة في تركيز أصول الحضارة

اليونانية والفارسية والهندية التي وصلت إليهم، ثم كان لهم بعد ذلك حضارة عربية إسلامية. وترتب على انتشار الإسلام في العراق وسورية ومصر وشمال أفريقية ان انتشرت اللغة العربية، لغة القرآن الكريم والحديث الشريف، بين أهل هذه البلاد. وكان انتشار اللغة العربية شاملاً للسكان جميعهم في المدينة والقرية والريف، فتكلم بها التاجر والزارع والراعي، وتغنى بها الشاعر، واستعملها القصاص، ونودي بها الى الصلاة، وأقيمت بها شعائر العبادة، ورتل بها القرآن، فوجدت سبيلها الى نفوس الناس وقلوبهم وعقولهم. حتى ان من بقي على دينه من اهل البلاد لم يجد بداً من أن يتكلم اللغة العربية ويقرأها ويكتب بها. ومع ان انتشارها لم يعم البلاد في وقت واحد فإنها لم تلبث ان أصبحت لغة المجتمع بكامله في حكومته وإدارته وقضائه ومدرسته وعلمه وأدبه.

وتاريخ هذه البلاد منذ ان احتلها العرب تاريخ ضخم فيه الخير والشر، وفيه الحسن والقبيح، وفيه الصحف البيض والصحف السود، شأن كل تاريخ لكل امة بلغت من طول المدة وسعة الرقعة ما بلغه العرب وبلاد العرب.

وقد يكون ثمة تاريخ للنصرانية على أنها دين وفلسفة وفكرة، وقد يكون ثمة تاريخ للإسلام على أنه دين وفلسفة وفكرة، ولكن ليس ثمة تاريخ للنصارى وآخر للمسلمين في هذه البلاد. فما كانت الحوادث التي تقع في العراق او سورية او مصر تفرق بين مسلم ونصراني، سواء في ذلك ما ينفع منها وما يضر. ولا كانت الخيرات تتخطى جماعة الى الأخرى ولا كانت المصائب تقع لفريق دون آخر. فهذه سورية تتعرض في العصور الوسطى لهجومين عنيفين، الواحد من الغرب على أيدي الصليبيين، والآخر من الشرق على أيدي التتار ـ فما وقع شر الخطر الغربي الا على كل البلاد وأهلها، وما تأثر بالخطر الشرقي الا جميع السكان على اختلاف نحلهم ومذاهبهم. فالمدن التي دمرتها الحروب كان سكانها من اهل البلاد على اختلاف عقائدهم. والجماجم التي بنى منها المغول الأهرام المختلفة في بغداد وتكريت وحلب كانت جماجم من وقع السيف على رؤوسهم دون ان يفرق السيف بين مذاهبهم، والضرائب التي فرضها الفاتحون او ابتزها الغاصبون دفعها أهل البلاد جميعهم دون أن يفرق الفاتح او الغاصب بين أتباع دين وآخر. ومهرة الصناع والمهندسين وأهل الفن والعلم الذين حملهم تيمورلنك من دمشق حول السنة ١٤٠٠ للميلاد جميعهم من سكان المدينة دون ان يخص فئة منهم بنسبة معينة. والقحط والجوع اللذان كانا يصيبان هذه البلاد، ولا يزالان، لا يسيئان الى طبقة من الناس دون أخرى.

ومن هنا نرى ان هذا التاريخ الذي تعرض له سكان العالم العربي كان تاريخاً مشتركاً. أما أنه كانت فيه أغلاط أو أخطاء فذلك أمر طبيعي كما قلنا قبلاً.

وهذا التاريخ المشترك هو الذي خلّف لنا نحن العرب ذكريات قومية واختبارات

وطنية وأدباً قومياً وقصصاً شعبية وشعراً حماسياً كتب كله بلغة عربية واحدة، وقرىء كله على أنه نتاج أمة واحدة، وتمركز كله حول أبطال هذه الأمة وهضابها وقفارها وأنهارها وشواطئها. فليست ثمة بقعة يستطيع الواحد منا أن يمر بها الا وأعادت إلى نفسه ذكرى معركة نُصرنا فيها أو خذلنا، او ذكرى بطل ضحى بنفسه في سبيلنا، أو ذكرى عالم قضى عمره في تثقيفنا، أو ذكرى أديب أفنى أيامه ولياليه في سبيلنا، أو ذكرى مدينة أو قرية أو قلعة مات أبناؤها كي نحيا، وقضوا كي نعيش. وليس من شيء في هذه البلاد إلا وقد روته دماء زكية وعطرته أنفاس طاهرة من أولئك الأجداد البررة الذين خلفوا لنا بلاداً وتاريخاً ووطناً وقومية. وهذا التاريخ المشترك هو الذي وحد تقاليدنا وعاداتنا فقربنا من بعضنا البعض. وهو الذي نرجع إليه لنستمد منه اختباراتنا ومثلنا العليا والمقاييس التي نحكم بها على الخير والشر والحسن والقبح والفضيلة والرذيلة. وهو الذي أورثنا هذا التضامن في الشعور والتكاتف في العاطفة والتآزر عند الشدائد والتآخي عند المصائب.

وهو، قبل كل شيء وبعد كل شيء، الذي ترك لنا لغتنا العربية فوحد تفكيرنا وعقليتنا وآراءنا. واللغة في معناها الواسع ليست مجرد ألفاظ وعبارات تنتظمها كتابتنا. ولكن اللغة عادات وتقاليد وآداب وتفكير وتشريع ومعاملة. فاللغة هي الحضارة والثقافة، ووحدة اللغة هي وحدة الفكر. وهذا الذي يكوّن الأمة في حياتها العقلية والعاطفية.

فتاريخنا هو الذي خلقنا وهو الذي عيّن حياتنا وهو الذي حدّد رسالتنا. ولا سبيل لنا إلى فهم حياتنا فهماً صحيحاً، وتأدية رسالتنا على الوجه الأمثل، إلا متى عرف كل فرد منا تاريخه القومي وعاد إلى أبطاله ورجاله ليستوحيهم ويستلهمهم، وإلا متى عاد إلى تراب بلاده يتشممه ليحس فيه روحه ونفسه وحياته، وإلا متى عاد إلى أدبه يسترشد به.

الهوامش

(١) راجع عن هذه كتابنا «برقة ـ الدولة العربية الثامنة».

درس التاريخ

أشرنا أكثر من مرة الى التاريخ وعلاقته بالقومية. وقد آن لنا ان نتحدث عن درس التاريخ العربي نفسه. فما هو هذا التاريخ القومي الذي نتحدث عنه؟ هل هو تاريخ السنين والمعارك؟ أم هو تاريخ الرجال والنساء؟ أم هو تاريخ البذخ والترف؟ أم هو تاريخ شظف العيش وجفافه؟ أم هو تاريخ الفكر والروح؟

هو كل هذه مجتمعة.

نعم. هو كل ما قمنا به وما عملناه. ومن حقه علينا أن نسبر غوره، ومن حقنا عليه أن يرشدنا. ولن يرشدنا حتى نفهمه. فكيف نفهم تاريخنا؟

لندع جانباً تاريخ الحضارة المادية في حياة العرب، ولنترك موقتاً هذه المعارك والمواقع، على ما لها من قيمة وأثر. ولنحاول أن نقف لحظة عند تاريخنا الفكري، لنرى أهميته.

ولهذه الوقفة سبب من الواجب أن نعرفه. ذلك أن الذي قيل لنا ويقال لنا، يوماً بعد يوم، هو ان العرب كانوا في عالم الفكر مقلدين، فلم يستطيعوا أن يسبروا غور المشاكل العقلية، ولم يتمكنوا من إدراك النواميس الفكرية، ولم ينفذوا الى النواحي الروحية العميقة في الحياة. بل قيل لنا، ويقال لنا، في كل يوم، إن العرب كانت لهم عقلية جامدة قيّدها الإسلام، وهو أساس الحضارة العربية، فأصبحت متحجرة لا تقبل جديداً، ولا تصلح للنموّ، ولا تجاري التطور.

فهل ذلك الذي قالوه صحيح؟

خرج العرب من الجزيرة وقد هداهم الإسلام بنوره، وأرشدهم القرآن الكريم سواء السبيل، واستقر بهم المقام في هذه الرقعة الواسعة من العالم. وكانت بعض البلاد التي آلت إليهم قد عرفت حضارة اليونان والرومان وقبلت النصرانية. فهل وقف العرب من هذه الحضارات وقفة من يأبى أن يفيد ويستفيد؟ أم أنهم أخذوا منها آراءها، ونقلوا عنها علومها، وأفادوا من اختبآراتها؟

كان لهم بالآراء اليونانية اتصال. بدأ عن طريق السريانية، وانتهى بأن أصبح مباشراً، فنقلوا من هذه الآراء اليونانية والنظريات الشيء الكثير، واصطنعوا وسائلها في الجدل والمنطق والمناقشة؛ ثم بدأ رد الفعل عندهم بأن ظهرت بينهم أفكار جديدة

وآراء متباينة. بعضها يتناول الأحوال الشخصية، على ما نرى من ظهور المذاهب الأربعة. وبعضها يتناول الآراء العامة، على نحو ما نعرف من آراء في الخلافة والحكم. وبعضها تغلغل في صميم العقيدة الإسلامية، على ما نعرف عن المعتزلة والمرجئة ومن اليهم. وبعض هذه الآراء شمل اتجاهات جديدة في التفسير، على نحو ما ظهر في المدارس السنية والشيعية.

كل هذا ظهر والعرب بعد لم يمر على اتصالهم ببقايا الحضارات سوى وقت قصير. فهل هذا نتيجة عقل جامد؟ هل هذا تحجر؟

في القرن الثالث للهجرة (القرن التاسع للميلاد) كان العرب قد ظهرت لهم فلسفات. وهذه رسائل إخوان الصفا، وما فيها من محاولات لحل المشاكل الفكرية التي عرضت لهم دليلٌ على هذا الوعي للأمور والإدراك للمسائل التي يمكن ان تشغل بال المفكرين. ومهما قيل في رسائل إخوان الصفا، ومهما اختلف الباحثون في تفاصيلها، ومهما تأوّل دارسوها في دقائقها، فثمة أمر واحد يظل قائماً، وهو أن الفكر العربي قام فيها بأول محاولة لتفسير الكون تفسيراً شاملاً، بحيث يمكن ان تقابل مع المحاولات الكبيرة من هذه الناحية. وقد يكون الاجتهاد أخطأ كاتبيها، أو قد يكون التفسير تعوزه خطوط أدق، فالعبرة بالمحاولة من حيث دلالتها على استعداد هذا الفكر العربي لأن يقوم بوضع فلسفة عامة شاملة.

ولست أود الاستمرار في عرض هذه الأمور، لكنني أنتقل الى ذكر أسماء لها في تاريخ الفكر الفلسفي العالمي قيمتها ووزنها مثل ابن سينا وابن رشد والرازي. أليست تلك الأبحاث التي طرقها هؤلاء الأعلام وثبات فكرية وثورات عقلية، ان دلّت على شيء فإنها تدل على أن الفكر العربي كان مستعداً للنمو، قابلاً للتطور؟

هذه قضية حريّ بنا أن ندرسها وأن ننشرها بين بني قومنا، ليعرفوا أن العقل العربي أثبت تاريخه وبرهنت حياته على أنه كان له استعداد لأن يجاري الزمن، وقد يسبق الزمن. ومن حقه أن لا ينعت بالجمود، ولا يوصف بالتحجر، لا لشيء إلا لأن العرب اليوم مقصرون، ولأن أصحاب الأغراض يقولون عنه ذلك.

وثمة ناحية أخرى ينعكس فيها استعداد الفكر العربي للتطور، وقبوله للجديد. هي ناحية التنظيم الإداري للدولة العربية. والدولة، مهما اختلفت أساليبها في الإدارة، إنما تعكس دائماً روح الشعب ونفسيته وعقليته وأساليب تفكيره.

فالعرب الذين لم يعرفوا قبل الإسلام الإدارة الواسعة والتنظيم الدقيق، لم يستنكفوا من أن يأخذوا عن الفرس والبزنطيين، وسائل التنظيم وأسباب الإدارة. فهذا وزير وذاك محتسب، الواحد يدبر الدولة والآخر يشرف على الأسواق. وهذا ناظر المال وذاك ناظر البيمارستان، الواحد يعنى بالخزينة، والآخر يهتم بالمرضى. ومثل

هذا كثير. ولكنهم جعلوا هذه الوظائف ذات روح عالية وقيمة خلقية، فاعتبروا القائمين بها مسؤولين عنها مسؤولية أخلاقية، مستمدة من روح الدين. ولعلّ هذا الذي حدا البعض على القول بأن تفاصيل الإدارة كانت دينية في الصميم. وهذا البعض يود ان يقول ان كونها دينية يفيد معنى الجمود. وهم في ذلك مفترون.

الإسلام أس من أسس الحياة الفكرية عند العرب. فهل الإسلام، كما يقول المغرضون من خصومه، دين جامد لا يقبل التجديد والتطور؟

لسنا نعنى الآن بالتجديد الإسلامي في العصر الحديث. فلنترك ذلك. فإننا معنيون قبل كل شيء بالتحدث عن العقلية العربية في ايام ذروتها. ونود أن نتحدث عن الإسلام في ذلك الوقت.

فقد شغل الإسلام عدداً كبيراً من العلماء في تاريخ العرب الطويل. فثمة المفسرون والفقهاء والقضاة والمفتون والمحدثون ومن سار سيرهم. وكل واحد من هؤلاء قام بحصته في سبيل توضيح الإسلام لمن اتصل به سواء أكان مهتدياً بهديه، أو مجاوراً لأهله. وخرج الناس من ذلك وقد تزوّدوا بعقيدة وعبادات وأخلاق نص عليها في القرآن الكريم، وأوضحها دارسوه وشارحوه. ولكن من المسلمين من هداه رأيه إلى وسيلة أخرى يتصل بها بخالقه، وترتفع بها نفسه ارتفاعاً مباشراً الى الوجد الروحي والاتصال بالله. وهذا هو التصوف. فماذا كان موقف الإسلام من هذا الاتجاه؟ هل أعلن الإسلام أن الصوفيين كفرة ملاحدة؟ وهل اتهمهم بأنهم مارقون عن الدين؟

الجواب عند حجة الإسلام الغزالي. وهو الذي صرف قسماً كبيراً من حياته ليوفق بين الأمرين، بين الإسلام وبين التصوف، بحيث وضع الأمرين في خط واحد من التفكير، وسبكهما في أسلوب واحد من التعبير. وأثبت أن الإسلام فيه من القوة الروحية ما يتسع للتصوف ويقبله، وفيه من اتساع الآفاق ما يجعل مثل هذه النزعة جزءاً من كيانه. أما إن بعض مفكري الإسلام أخذوا على المتصوفة مآخذ، فيرجع ذلك إلى أن بعض المتصوفة أنفسهم هبطوا من آفاقهم الروحية العليا الى نوع من الحياة لم يرضَ عنها الإسلام، ولا يرضى عنها دين آخر.

فنحن عندما ندعو الى فهم التاريخ العربي فهماً صحيحاً، إنما نرمي الى درسه دراسة تُظهر ما في الحضارة العربية من عناصر الخلود والقيم الروحية. وعناصر الخلود فيها تبدو في استعداد الفكر العربي للنمو، سواء كان ذلك عن طريق الثورة او التطور؛ كما تبدو في مقدرة الفكر العربي على تمثل ما يأخذ، بحيث يصبح هذا المأخوذ جزءاً أصيلاً من حياة القوم. فقد تمثلوا، بالإضافة الى الحضارة العقلية البحتة، أدبَ الأقوام التي اتصلوا بها، لكنهم فرضوا هذا الأدب الجديد بلغتهم وبروحهم. فكانوا في تمثلهم متغلبين.

أما القيم الروحية التي تستحق الاهتمام في تاريخ العرب فسبيل إدراكها فهم الإسلام فهماً صحيحاً من حيث إنه يقدم لأتباعه مثلاً عليا، بينما هو يحتفظ بهم في صميم الحياة الواقعية. فهو لا يطلب من الاتباع ان يعرضوا عن الدنيا أملاً في الحصول على الآخرة. وإنما يمكنهم من أن يكونوا فاضلين في هذه الحياة، جادين عاملين مثمرين منتجين فيها، وبذلك يستطيعون أن ينالوا خيراً فيما بعد.

وكيف السبيل الى التعرف إلى هذا التاريخ تعرفاً صحيحاً؟

يصح ان نشير هنا الى الخطوط الأساسية لموضوع يستغرق بحثه مجلداً بكامله. ولذلك فإننا نكتفي بالإشارة الى الخطوات التي يصح ان تتبع.

الخطوة الأولى في رأينا هي ان تتوفر جماعة من العرب على نبش هذه الذخائر من آثار الفكر العربي التي لا تزال مجهولة. فقد آن لنا أن نتوفر على ذلك بأنفسنا، بعد ان ظلت هذه الأعمال حكراً على المستعربين من رجال الغرب.

فإذا تم النبش، لحقته الخطوة الثانية وهي مقابلة النسخ المختلفة، ان وجدت، للوثيقة الواحدة او الكتاب الواحد لنخرج من ذلك بنص مقبول صحيح. وبعد ذلك تأتي الخطوة الثالثة وهي نشر هذا النص الصحيح نشراً علمياً مدروساً من جميع النواحي.

وهذه الأعمال كلها ليست مما يقوم به الأفراد. فهي أعمال تتطلب جهوداً كبيرة، ونفقات كثيرة. وهذا عمل الحكومات والهيئات العلمية التي تدعمها الحكومات مادياً، وتيسر لها ما تعجز عنه من مال.

وهذا كله سيجعل كنوزنا الفكرية وذخائرنا الأدبية التاريخية في متناول الباحثين وطلاب العلم، والأساتذة. ولكن نحن بحاجة إلى أن نتوجه بخلاصة ذلك كله الى العرب في كل مكان، والى كل فرد منهم. والعرب منهم فريق يشعر بقوميته دون ان يعرف سبب ذلك. فيجب ان يقدم اليه ما يوضح الأسباب. ومنهم من يعرف عروبته، لكنه ضعيف الشعور بقيمتها الروحية. فيجب أن يزود بما يذكي فيه الشعور. وثمة من يعرف ويشعر، ولكنه لا يستطيع ان ينقل معرفته وشعوره. فيجب ان توضع بين يديه الوسائل والأسباب التي تمكنه من نقل المعرفة والشعور الى غيره بتحسين أسلوب التعبير عنده.

وكل أولئك يمكن ان تقدم لهم هذه الذخائر والكنوز على سبيلين: الأول ان يتقدم البعض ممن يشتغلون بالأمور التاريخية الى القراء بدراسات مقتضبة قصيرة مغربلة مركزة. وأنا ألح في أن تتصف هذه الدراسات بهذه الصفات جميعها. فهي يجب ان تكون مقتضبة حتى لا تضني قارئها الذي لم يعتد بعد القراءة الجدية الطويلة. ويجب ان تكون قصيرة ليكون بإمكان أكبر عدد ممكن شراؤها ـ فالقصر يقلل النفقات. ويجب ان تكون مغربلة بحيث تخلو من كثير من الزؤان الفكري الذي يضعف المعدة العقلية.

ومن الخير أن تكون مركزة حول نقطة معينة كي تتضح الفكرة للقارىء، بحيث يتمكن من ضمها الى غيرها، ليتكون لديه سلسلة من هذه الأفكار والآراء التي تكوّن تفكيره القومي العربي الناضج.

أما السبيل الثاني فهو ان نعرض على القراء هذه الكنوز نفسها بشكلها الأصلي، ولكن بثوب أنيق شيق جذاب، بعد ان يخرج منها ما فيها من الغث، ويحتفظ بما فيها من السمين. فالقارىء العادي، مثلاً، لا يقبل على شراء «عيون الأخبار» لابن قتيبة او قراءته، وهو في أربعة مجلدات. ولكن يمكن ان تقدم له مجموعة من الكتب، تحوي مختارات من العيون، في طبع أنيق، وشكل جذاب، بحيث لا يرى صعوبة في شرائها، ولا يجد قراءتها عملاً جباراً. ولست أنتظر من قارىء ان يعكف على مجلدات «صبح الأعشى» الأربعة عشر يعب منها، ولكنك لا تستغرب إن أنت قدمت له مختارات من بعض نواحي الكتاب، مثل الفصل الخاص بالبريد أو بأبراج الحمام، أن يقرأ هذه المختارات. ومثل ذلك يقال عن الكتب الأخرى التي تبلغ المئات عداً. وقد عرفت بالاختبار الشخصي أنه من الممكن أن يكتب تاريخ للعرب ويؤخذ كله من المصادر الأصلية فقرات أو فصولاً كاملة، بعد ان تحذف من هذه المصادر عنعناتها ورواياتها المختلفة، وبعد ان تشرح هذه المختارات شرحاً سهلاً هيناً (وذلك في كتابي «وثبة العرب»).

فإذا تم للقارىء ان يحصل على ذلك عرف من تاريخه ما يعيد إلى نفسه الثقة بماضيه، فيدفعه ذلك الى الثقة بمستقبله.

أقول الثقة بمستقبله، لأن هذا هو الذي يحتاجه العالم العربي اليوم. فنحن نعيش في حاضر دون ماضينا بكثير. حاضر فيه الكثير من الظلام، وفيه الكثير من التعثر، وفيه الكثير من الخوف: الخوف النفسي الروحي، لا الخوف المادي.

نحن نعيش في عالم تقع فيه الكارثة الواحدة على رؤوسنا تلو الأخرى. فهذه فلسطين نفشل في معالجة قضيتها، ونخسرها لأننا مضطربون روحياً، لا لأننا ضعفاء مادياً. وضعفنا المادي بعضه، إن لم يكن كله، ناشىء عن هذا القلق الروحي المستحوذ على حياتنا كأفراد. وهذه الجامعة العربية، وقد علقنا عليها آمالاً كباراً، تكاد تخيب آمالنا لأننا لا نسندها قلباً وقالباً. وسرّ من أسرار ذلك هو هذا القلق الروحي المستحوذ على نفوسنا أفراداً وجماعات.

ولا سبيل إلى إزالة هذا الخوف، إلا بإعادة الثقة الى النفوس، وتلمس السبيل السوي، وتعرّف الصراط المستقيم. ولسنا ننكر ان حياتنا تحتاج الى نفض من أُسسها في التفكير الاقتصادي، والتنظيم العلمي والعقلي. لكننا معنيون الآن بالناحية الروحية النفسية. فنحن بحاجة الى الوثوق بأنفسنا أفراداً، لنثق بأنفسنا جماعات ولتطمئن

الجماعة الواحدة الى الجماعة الأخرى التي تعايشها وتساكنها وتقاسمها الوطن الواحد. وهذا كله نضع أسسه الأولى متى عرفنا تاريخنا وأدركنا قيمنا، وفهمنا ما لنا وما علينا.

وعندئذ نتقدم الى الأخذ من اختبارات غيرنا من أمم الشرق والغرب، ولكننا نأخذ منها ما يلائم شخصيةً لنا اكتملت، وحياة لنا اتضحت، ومعالم لمجتمعنا بانت. وفي هذه الحالة نستطيع ان نختار الطريق الذي نريد؛ ونحن اليوم واقفون على مفترق طرق كثيرة، ولكن الاختبار يكون عندها اختياراً مبنياً على تصميم ومعرفة، لا اختياراً قائماً على استهواء، أو ايحاء من مصادر تبعد عن صميم حياتنا وعقليتنا وفكرنا.

وعندها نستطيع ان نخلص من حاضر قلق مظلم متعثر، ونتطلع الى المستقبل بأمل.

نحو المستقبل

نحن أمة. نحن أمة لأننا وحدة روحية: لنا بلاد نقطنها، وتاريخ نرجع إليه، ولغة حية نتكلمها وأدب نستعذبه، وذكريات نتغنى بها، وآمال مشتركة نصبو الى تحقيقها، ومثل عليا متفقة نسعى إليها، وقوة نبذلها في سبيل آمالنا ومثلنا، وإرادة تحملنا على السير في سبيل الوصول الى ما نؤمل.

علينا ان نعنى بتاريخنا. وفهم هذا التاريخ يتطلب من كل واحد منا أن يفهم الإسلام فهماً صحيحاً، لأن الإسلام كان الدافع الأول والباعث الرئيسي إلى توحيد العرب وإخراجهم من جزيرتهم وانتشارهم في فضاء الله الواسع ليؤدوا رسالتهم نحو العالم كله. علينا ان نتقن لغتنا: وإتقان هذه اللغة يقضي بأن يُقبل كل واحد منا على القرآن الكريم فيفهمه فهماً صحيحاً. أما المسلم فله على ذلك أجره عند ربه، وأما الباقون فلهم على ذلك أجرهم عند نفوسهم وعند أبنائهم الذين يربونهم عندئذ تربية عربية خالصة.

نحن أمة. وعلى هذا لنا الحق كل الحق في أن تكون لنا على نفوسنا وفي بلادنا سيادة تامة، ولنا الحق كل الحق في أن نقرر مصيرنا وشؤوننا على ضوء تاريخنا وعلى ضوء ما نقبسه من مدنية العالم الحاضر. وبذلك نتمكن من القيام بواجبنا نحو العالم الحر، فنخدم الحضارة العالمية الحديثة على نحو ما خدمناها في سالف العصور.

واذا كانت الأحوال المحيطة بنا والظروف التي نعيش فيها تحول دون تحقيق هذا كله فليس لهذه الأحوال والظروف أن تنسينا أننا أمة لنا حق في ذلك كله.

قال النبي العربي: «من رأى منكم منكراً فليقوّمه بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

فهل لي أن أدعو أبناء قومي وبني أمتي إلى أضعف الإيمان!

أبعاد الثورة العربيّة الكبرى

نـقولا زيـادة

الأعـمال الكامِلة

أبعاد الثورة العربيّة الكبرى

المحتويات

مقدمة ٦٥
الشعور المستمد من التاريخ ٦٧
التطور الحديث ٧١
اتجاهات ومواقف ٧٥
عالم السياسة الدولية ٧٩
الدولة العثمانية والعرب ٨١
بعض ما قيل في وصف مظالم ١٩٠٨ ..... ٨٥
من ١٩٠٨ الى ١٩١٦ ..... ٨٩
منشور الثورة ٩٧
الطريق الى دمشق ١٠٥
بعد الثورة ١١٤
وأخيراً ١١٨

مقدمة

في التاسع من شعبان سنة ١٣٣٤ العاشر من حزيران سنة ١٩١٦ أطلق الحسينُ ابن علي، شريفُ مكة، الرصاصة الأولى إيذاناً ببدء الثورة العربية الكبرى. فما هو المعنى البعيد العميق لهذه الحادثة؟ هل كانت انتفاضة رجل تمثل في نفسه ما عانته أمته من ألم فثار لذلك؟ أم تعبيراً عن وعي جيل من الناس لحالته المتردية ورغبته في أن يخلّص نفسه مما هو فيه؟ أم رمزاً لآمَال تجسمت تدريجاً في الرجل الذي أطلق الرصاصة الأولى؟ أم لعل الحادثة كانت جماع هذه الأمور!

إن الحديث عن أبعاد الثورة العربية الكبرى يقتضينا أن نعنى بأمور خمسة مهمة هي: أولاً الشعور الهادىء حيناً، الثائر حيناً آخر، الذي استقر في نفوس الجماعات والأفراد بأنهم جزء من كل، وبعض من كيان، الذي ربما كانوا عاجزين عن إدراك كنهه تماماً، وعن تعيين مداه على وجه التحديد، لأنه نتيجة تطورات امتدت قروناً، ولكنهم يحسون بوجوده ويشعرون به: وهو أنهم عرب وأنهم، في غالبيتهم، مسلمون.

وثانياً هو هذا التطور، الواعي حيناً وغير الواعي حيناً آخر، الذي مرت به أقطار المشرق العربي في القرن التاسع عشر، وخاصة في العقود الأخيرة منه، وفي مطلع القرن العشرين. هذا التطور الذي مس القلب والنفس والفكر والحياة مسّاً رفيقاً حيناً وعنيفاً حيناً آخر، وبدا في الكتابة نثراً وشعراً، وفي الجمعيات السرية وغير السرية التي أنشأها أبناء المنطقة فيها وخارجها، وفي الصحافة الأدبية والسياسية والعلمية، وفي معاهد التدريس، جامعات ومدارس، وفي المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الرغبة في إصلاح المجتمع أو تغيير بعض معالمه على الأقل.

وثالثاً هو الجو السياسي العام الذي ظهرت فيه الدول الأوروبية وكأنها تضيق الخناق تدريجاً على العالم العربي في مشرقه ومغربه، تأميناً للسيطرة على موارده وأسواقه وطرق تجارته البرية والبحرية. وقد بدأ هذا لما هاجمت فرنسة الجزائر سنة ١٨٣٠ (في المغرب) وحوالى الوقت نفسه لما بدأت بريطانية تعقد المعاهدات مع شيوخ الخليج العربي وأمرائه (في المشرق) وانتهى الأمر بالدول الأوروبية أن سيطرت عليه كله في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ورابعاً سياسة الدولة العثمانية نحو الولايات العربية، خلال العقود الأربعة الأخيرة من أيام سيطرتها عليها، بدءاً من سنة ١٨٧٦ لما كان جمال باشا الحاكم العام في بلاد الشام وقائد الجيش العثماني الرابع.

وخامساً أحداث الثورة نفسها مقتضبة، ولكن مع الاهتمام الخاص «بالثورة بعد الثورة».

عمان ١٩٨٨

الشعور المستمدّ من التاريخ

ارتبط العرب، أول ظهورهم على مسرح التاريخ، بالجزيرة العربية. ونحن لا نعرف متى ظهر العرب تماماً، لكن الباحثين يؤكدون أنهم استوطنوا الجزيرة، واحاتٍ وقرى ومدناً، وأقاموا فيها، بدواً وحضراً، قبل الزمن الذي ينعته الناس عادة بعصر الجاهلية بقرون طويلة. ومن هذه الديار التي استقروا فيها كانت لهم مشاركة في حياة العالم المحيط بهم، وإسهام في كثير من الأعمال التي تمت فيه. فهم لم يكونوا بمعزل عن سكان أرض الرافدين أو وادي النيل أو بلاد الشام. فقد كانت لهم إلى تلك الديار رحلات، وكانت منها إليهم أسفار، وفي هذه الرحلات والأسفار كان العرب يتبادلون مع جيرانهم سلعتهم التجارية، وبعض آرائهم في شؤون الحياة، وشيئاً من معارفهم عن الأنواء ومنازل الشمس والقمر والنجوم، وقسطاً من عقائدهم في الآلهة وعبادتها. ولعل العرب كانوا يقبلون القليل فقط من هذه الأمور الفكرية والروحية، إما لتباين بيئاتهم مع البيئات التي نشأت فيها، أو لأنها وصلتهم مشوهة. ولكن المهم أنهم عرفوا بوجودها وتأثروا بها وثنية مصرية أو بابلية، ووحدانية يهودية أو مسيحية، وفكروا في هذا جميعه تفكيراً كان لهم فيه شخصيتهم ومجال اختبارهم، كما كان لهم فيه اتفاق وخلاف. وحري بنا أن نؤكد القول بأن هذه النواحي الحضارية ـ الثقافية من حياة العرب لا تزال محاطة بالكثير من علامات الاستفهام، لأن البحث لم يكشف بعد جميع نواحيها ولا كل خطوطها واتجاهاتها.

ولئن خفيت علينا معالم الحياة الروحية والفكرية أو بعضها على الأقل، فإن الخطوط العامة للحياة المادية تبدو أكثر وضوحاً. فعلى قلة ما نقب الأثريون عن آثار الجزيرة العربية، فإن الذي وصل إلينا يذكر قصوراً شاهقة، وأبنية أنيقة، وأسواقاً عامرة، وقوافل تنقل السلع من مكان إلى آخر، وَبُروداً[1] متقنة الصنع، وسيوفاً صقيلة، وهياكل واسعة. وما كان لهذه كلها أن تظهر إلا في أماكن استقر فيها القوم زمناً طويلا، فأخذوا بأسباب المدنية وطوروها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

على أن هذه المظاهر، على ما فيها من دلالة وبرهان، ليست أبرز نواحي الحياة العربية تطوراً في تلك الأزمنة، بل إننا نعتقد أن ما كان عند القوم من لغة، وما فيها من فنون التعبير نثراً ونظماً، لأكبر دليل على ما أصابه القوم من تقدم ورقي. فما كان لقوم متأخرين أن تكون لديهم هذه اللغة العربية التي وسعت هذه المعاني الدقيقة، واتسمت

بهذا التعبير الأنيق، وشملت أوزان الشعر المتعددة، وصيغت بها القوالب المعربة للبيان عما يخالج نفوس أهلها. فاللغة العربية بشعرها الجاهلي وما نقل إلينا من خطبها، وما اشتملت عليه من أمثال وأساطير، وما دخل فيها من أدب الدنيا والدين، إنما هي البرهان الساطع على الشوط البعيد الذي قطعه العرب في حياتهم العقلية والفكرية في عصور ما قبل الإسلام.

وما كان لقوم لهم كل هذا إلا أن يعجبوا بأنفسهم، فيملأ الفخر برودهم ويزهون بما عندهم، وهنا يبدأ هذا «الشعور» المتوغل في القدم بأنهم «شيء»، وأن هذا «الشيء» حري بأن يذكر دوماً. لكن هذا الشعور ظل كامناً حتى أثير يوم التحم العرب بجيرانهم فدارت بين الفريقين أيام ومعارك كانت فيها الغلبة لهم في مثل يوم ذي قار، أو دارت الدائرة عليهم في غيره. وفي هذا وذاك بدأ الشعور وقد اتخذ له شكلاً هو الأحساس بوجود فرق بين العرب وبين غيرهم من الجيران. وقد كان العرب يتهاجون قبائل، ويتنابذون عشائر، ويتخاصمون جماعات، ويتقاتلون فئات، لكنهم كانوا، وخاصة عند أطراف منازلهم، يتراصون صفوفاً ويفخرون على سواهم بفضائل يرونها في أنفسهم.

هكذا كان شأنهم، يتأرجحون بين مروءة الجاهلية وكرمها وحربها وسلمها وحلالها وحرامها، إلى أن جاءهم الإسلام رسالة سماوية وقرآناً كريماً وسنة نبوية، فكانت النقلة كبيرة، لا من حيث تغيير وجهة نظرهم إلى الأمور فحسب، بل من حيث أنهم خرجوا من رقعتهم الصغيرة المحدودة إلى رحاب من الأرض كبيرة، وانتشروا في دنيا الله والناس، ينتقلون من نصر إلى نصر ومن فتح إلى فتح.

هذا الانفتاح المفاجيء الذي تعرض له العرب على هذه الطريقة، أشعل في نفوسهم حماسة جديدة وأثار فيهم شعوراً خاصاً بقيمتهم. وامتزج شعورهم بقيمتهم من حيث أنهم قوم أو شعب، بشعورهم بمنزلة الإسلام من حيث هو دين كتب له النصر، فارتفعوا فوق غيرهم منزلة بسبب هذا الدين الجديد، وما أودعه في نفوسهم من مُثُل عليا جديدة، وبسبب أنهم قيمون على نشر هذا الدين وسَدَنَةٌ لهذه المثل العليا. فإذا الذي كان عندهم من معرفة لأنفسهم يقوى ويعمق بسبب إدراكهم لمهمتهم الجديدة ورسالتهم إلى شعوب الأرض.

هذا التزواج بين الشعور بالإسلام والشعور بكونهم عرباً، ازداد قوة بانتشار اللغة العربية في مناطق جديدة، بحيث أن اللغة التي كانت قبلاً مقصورة على رقعة محدودة من الأرض، أصبحت تنتشر شرقاً وغرباً، وما كان من قبل يستعمل أداة للتعبير بين قبائل وفي مدن معدودة أصبح أداة للتعبير في رقعة واسعة جداً. واللغة التي كانت من قبل تعبر عن أمور محدودة شعراً ونثراً، وسعت كتاب الله لفظاً وغاية، واتسعت لنواحي الفكر المختلفة فلسفة ومنطقاً وعلماً. وإذا كان انتشار العربية قد تم في بعض

المناطق بسبب استيطان عدد كبير من العرب أنفسهم فاستطاعوا تلقيح الدم القديم بدمهم الجديد، فإن التعريب (اللغوي) الأوسع مدى والأعمق أثراً إنما جاء عن طريق انتشار العربية بين السكان الأصليين، واتخاذهم هذه اللغة أساساً لحياتهم في البيت والسوق والمسجد، في المدينة والقصبة والقرية.

إذن، فهذا الشعور المتداخل بين العروبة والإسلام وما رافقه خلال العصور من مساهمة بين العاملين في حقول المعرفة بالعربية، حتى ولو أنهم لم يعتنقوا الإسلام، هو الذي كان أساساً في حياة الناس العاطفية القومية فيما بعد. وهو الذي قد يخمد حيناً أو قد يختفي دهراً، لكنه يعود إلى الظهور قومية فعّالة.

ليس من الممكن أن نتابع هنا ما لقيه هذا الشعور، من تطور أو تبدل، أو ما مر عليه من تغلّب ناحية منه على الناحية الأخرى في زمن معين. فقد مرت على هذه الرقعة، وعلى الدول والامبراطوريات التي قامت فيها، فترات كانت فيها الناحية العربية هي المرجحة، وجاءت قرون كانت فيها الناحية الإسلامية هي المتغلبة. وللمؤرخين في تغلب الشعور بهذه أو بتلك آراء ونظريات تلونها في أحيان كثيرة «أزياء» التفكير السياسي التي قد تعصف بالعالم عامة، وبالعالم العربي خاصة، كأن يُعطى العصر الأموي صبغة عربية، وتغلب على العصر العباسي مثلاً صفة إسلامية. وقد تكون ثمة أمور ترجح هذا الرأي أو ذاك، ولكن الذي لا ريب فيه هو أن جميع هذه الأمور فرضيات قد يقرها التاريخ فيما بعد أو قد ينكرها. ونحن لا نبغي الآن لا أن نقرها أو ننكرها. ولكن الذي نود أن نؤكد عليه هو أن الشعور بالعروبة كان مستمراً، والشعور بالإسلام كان مستمراً، والشعور الممتزج والمكون من هذين الشعورين كان أيضاً مستمراً. إلا أن أحوالاً كانت تطرأ على الشعوب الإسلامية، وبعضها لم يتخذ العربية لغة «قومية» له، فتثير فيها الحماسة الدينية. وأكثر ما كان هذا يحدث حين كانت تتعرض دار الإسلام لعدوان من الخارج، أو حين كان الإسلام يقيض له من يدفع به دفعاً نحو نصر جديد. وإذا كانت الحروب الصليبية مثلاً للحالة الأولى، فإن قيام الدولة العثمانية وانتشار ألويتها في رقاع نائية مثل «صالح» للتمثيل عن الحالة الثانية.

وفي القرن العاشر للهجرة، أي السادس عشر للميلاد، اتضحت معالم المناطق الثقافية في «منطقة الشرق الأوسط» بشكل أصبح هو الذي يعين الاتجاهات الفكرية المختلفة. هذه المنطقة غلب عليها الإسلام نظام حكم، وقبلت غالبية سكانها الإسلام عقيدة، وتوزعتها ثلاث لغات هي الفارسية في شرقها والتركية في شمالها والعربية في وسطها وجنوبها وغربها. وكانت رقعة التركية أصغر من غيرها من حيث أن اللغة هي للثقافة والتخاطب. لكن العثمانيين استولوا، منذ أوائل القرن السادس عشر، على جزء كبير من الأقطار العربية، فأصبحت اللغة التركية لغة رسمية في هذه الديار المحتلة، ولو أن هذا كان يختلف من مكان إلى آخر.

صحيح أن المصادر الأصلية للثقافة الإسلامية ظلت عربية، وترتب على ذلك أن من أراد أن يتقن التفسير والحديث والفقه وما إليها كان عليه أن يعود إلى العربية ليتمكن من الْعَبِّ من الينابيع الأولية. إلا أن التعبير عن الشخصية، لم يعد، في تلك الديار الإسلامية، يعتمد اللغة العربية. فإيران أخذت تنتج أدباً دينياً وغير ديني، شعراً ونثراً، باللغة الفارسية، ومثل ذلك يقال عن التركية، ولو أنه كان أقل درجة.

والذي نود أن نخلص إليه هو أن الارتباط بين الإسلام واللغة العربية اقتصر على رقعة معينة، هي التي كمن فيها، أو في بعضها على الأقل، «الشعور بأثر العربية مباشرة» في المجالات اللغوية والأدبية والثقافية. هذا هو الشعور الذي قيض له فيما بعد أن يظهر «قومية» «عربية»، وذلك لمّا جاء الوقت المناسب.

الهوامش

(١) مفردها بردة وهي كساءٌ مربَّعٌ أسود فيه صفر تلبسه الأعراب «المحيط».

التطور الحديث

في أوائل القرن التاسع عشر أخذت أقطار المشرق العربي وبعض أجزاء الدولة العثمانية تتصل بأوروبة اتصالاً كان يزداد قوة شيئاً فشيئاً. صحيح أن سورية ولبنان وفلسطين كانت قد اتصلت بأوروبة من قبل، لكن الاتصال ركد بعض الشيء إلى أن تجدد في القرن التاسع عشر. وقد جاء هذا الاتصال على أساليب مختلفة. فمن خبراء أجانب يدعون للعمل في المدارس والمؤسسات الفنية التي أنشأها محمد علي باشا في مصر، ومن بعثات تبشيرية تفتح المدارس في لبنان وفلسطين وبعض أجزاء سورية، ومن طلاب يبعث بهم محمد علي إلى أوروبة للدرس، ومن تلاميذ يُحملون من لبنان وسورية إلى المدرسة المارونية في رومه، ومن رحالين يزورون الأقطار الأوروبية فيكتبون عنها، ومن رجال دولة يتنقلون في العواصل الأوروبية. وكل هؤلاء يعودون وفي رؤوسهم علم ومعرفة، وفي نفوسهم شيء جديد، وفي قلوبهم حماسة كي يعلموا أبناء بلادهم بعض هذا الذي عرفوه هناك، وكل يعمل في مجاله بالقدر الذي تيسره له الظروف. فكتب غربية تترجم، لا في العلم والتقنية فحسب، بل في الأدب أيضاً. وكتب تؤلف وفيها الجديد من العلم والرأي، وصحف تنشر ومجلات تفتح صدرها للباحثين، ودور للعلم تشاد. ولا بد لهذا كله من أن يكون له أثر. فما هو هذا الأثر؟.

إذا تذكرنا أن هذا الذي حدث من انتقال الآراء الجديدة، من مثل المواطنة والحرية والدستور، رافقه ضعف في الدولة العثمانية لحظه الناس وعرفوا أن هذه الدولة لم تعد تستطيع حماية ولاياتها بَلْهَ حماية الإسلام. وإذا تذكرنا أن هذه الأفكار أخذت بها فئات قليلة حقاً لكنها أخذت بها أخذاً جدياً - إذا تذكرنا ذلك وجدنا أن آثار هذه الأفكار والآراء والتجارب التي دخلت المشرق العربي وتركية كانت أقوى مما اعترف به الناس لها من قبل. ولعلنا نحسن صنعاً إذا نحن أجملنا هذه الآثار قبل الانتقال إلى التفصيل الذي نبغيه لبعضها على الأقل.

١ - بدت في بعض الآثار الأدبية التي نشرت حتى في النصف الأول من القرن التاسع عشر (مثل بعض مؤلفات رفاعة الطهطاوي) الرغبة في التشديد على الوطنية والمواطنة أساساً لعلاقات الناس بعضهم بالبعض الآخر، بدلاً من الاعتماد على الدين أساساً لهذه الرابطة. وقد قويت الدعوة إلى هذه الوطنية والمواطنة تدريجاً بحيث أنها

كانت نقطة انطلاق أساسية، وقد يكون فيها شيء من الرومنطيقية، عند كُتّاب الربع الأخير من القرن نفسه ومطلع القرن العشرين، على نحو ما نجده في دعوة أديب إسحق مثلاً. لكننا عندما نتناول الصحف التي ظهرت في مطلع القرن العشرين، والتي حرر فيها جماعة من أهل الفكر النير، نجد أن الدعوة إلى المواطنة والوطنية تصبح دعوة نيّرة واضحة المعالم بيّنة السبل (مثل جماعة الجريدة في مصر).

٢ ـ قامت بين كُتّاب القرن التاسع عشر دعوة إلى الحرية والتحرر ـ في السياسة والمجتمع واللغة والأسلوب الأدبي. ولا شك أن الثمرات لم تكن جميعها على مستوى واحد، ولكن لفظة الحرية، التي كانت من قبل تكاد محصورة في البحوث الدينية، نجدها قد مست الحياة السياسية، فبدأت المطالبة بحرية الشعوب التابعة للدولة العثمانية من استبداد السلطان، والمطالبة بتحرير المرأة من المجتمع الذي يكبلها، وتحرير اللغة من السجع الذي سيطر عليها قروناً، والتخلص من الشعر والنثر المليئين بالتصنع، وتحرير الفكر من عقاله. حقاً إن هذه الدعوات لم يستجب لها جميعها دفعة واحدة، ولكن البذور الأولى غرست، وكان من الطبيعي أن تثمر بعد حين.

٣ ـ أدرك القرن التاسع عشر أن الثورة هي وسيلة لحل بعض المشكلات، وإن لم يلجأ إليها إلا في ما بعد. فإن أكثر الذين قصدوا فرنسة، وأقاموا فيها، منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، عادوا وهم يتغنون بمبادىء الثورة الفرنسية وأهمها الحرية والمساواة. وعن طريق ترجمة قصص تمجد الثورة الفرنسية كانوا يمجدون هذه الثورة التي حققت للفرنسيين التخلص من الملك المستبد. ومع أن مصر لم تكن يومها البلد المناسب لقبول هذه الآراء، فإن لبنان وسورية، وتركية نفسها، كانت تستجيب بعض الإستجابة لمثل هذه الآراء.

على أن لبنان عرف آثار ثورة أخرى لعل أنباءها ومراميها لم تتضح في مكان ما في المشرق العربي كما اتضحت فيه، وهي الثورة الأميريكية ضد السيطرة البريطانية. فالمبشرون الأولون الذين جاؤوا من الولايات المتحدة في مطلع القرن التاسع عشر ليفتحوا المدارس في لبنان وجواره كانوا، بطبيعة الحال، أبناء هذه الثورة والروح التي خلقتها. ولا بد أنهم تحدثوا عنها حديثاً خاصاً وعاماً. وإذن فقد عرف لبنان معنى ثورتين: فرنسية ثارت على مَلِك مواطن لأنه مستبد، وأميركية ثارت على مَلِك بعيد (أجنبي) لأنه مستبد. وهذا الدرس لم يتح لقطر عربي آخر فرصة تعلمه مباشرة. ففي لبنان كان الفرنسيون والأميركيون يعملون على كسب السكان عن طريق المدرسة. وفي المدرسة، على اختلاف درجاتها، كانت الآراء تنشر أولاً.

٤ ـ ثمة درس آخر تلقفه الناس من الآراء الأوروبية التي أخذت تنتقل إلى المشرق العربي وتركية وهو أن السبيل الوحيد لإصلاح الحالة هو أن يحد من تصرف

«السلطان» ونفوذه وتفرده واستبداده. ولم يستطع الناس أن يقوموا بثورة لإرغام السلطان على التزام حدوده، ذلك بأن عناصر الثورة الأولى (التركية) لم تستكمل إلا سنة ١٩٠٨. ولكنهم كانوا، قبل ذلك، يدعون السلطان نفسه إلى وضع دستور للدولة، أي أن تكون للدولة وثيقة تعين حدود السلطان، وتبين مدى مشاركة الشعب له، عن طريق ممثليه، في إدارة شؤون الدولة. وكان من الطبيعي أن تكون الدعوة إلى الدستور والمطالبة به أقوى في تركية والولايات العربية المجاورة لها بسبب شعور سكان هذه المناطق بظلم السلطان أكثر من شعور غيرهم. وقد تحققت هذه الأمنية للمرة الأولى يوم منح السلطان عبد الحميد الدولة العثمانية دستورها سنة ١٨٧٦. إلا أن البلاد لم تكد تفرح به وتنتخب ممثليها ويجتمع هؤلاء حتى علّق السلطان الدستور وحل مجلس المبعوثان (البرلمان) العثماني، ولم يبعثه حياً إلا لَمَّا أرغم على ذلك سنة ١٩٠٨. (وبهذه المناسبة فإن السلطان حاول في السنة التالية أن يلغي البرلمان ثانية ويعلق الدستور، لكن الجيش سار إلى العاصمة من سلانيك وخلع السلطان في نيسان ١٩٠٩). والمهم على كل حال أن فكرة الدستور كانت بين الأمور الهامة التي تناولها أهل القلم وقادة الرأي في تلك الأصقاع.

٥ ـ جدير بنا أن نتذكر أن من أهم ما تعرف إليه المشرق العربي منذ القرن التاسع عشر هو إدخال العلم الحديث في مَعاهِدِه ـ من المدرسة الثانوية إلى الكلية إلى الجامعة. فلم يكن بالأمر اليسير أن يصبح باستطاعة الطلاب أن يتعلموا العلوم البحتة والتطبيقية مباشرة وفي مختبرات، وأن يدرسوا الطب تشريحاً وسريرياً، وأن يتابعوا أموراً كثيرة في العلم متابعة دقيقة. فضلاً عن ذلك فإن العلم خصصت له أجزاء معينة من المجلات لتنشر فصوله لقرائها، بحيث أصبح بإمكان المجدّ المجتهد من القراء أن ينال معرفة علمية مباشرة وبلغته أيضاً.

٦ ـ هذه الآراء الجديدة التي تعرفت إليها الجماعات المختلفة أثارت بعض القلق في نفوس الناس. إذ إنهم بدأوا يتساءلون عن أي المقاييس هي الأحرى بالاتباع: هل هي المقاييس القديمة المألوفة أم المقاييس الجديد المستوردة. وكان لا بد للكثيرين من محاولة تفهم هذا الموقف الجديد ومقارنته بالمواقف القديمة. ولم يكن ما اهتموا ببحثه القيم الخلقية الأصيلة، بل النظم التي كان يدعى إليها، إذ إنها هي التي ستجمعهم وتضمهم وتعين اتجاه الحياة فيما بينهم. وهذه كانت الأمور الجديدة.

والنقطة الثانية التي توقف عندها الكثيرون هي أن عدداً كبيراً من هذه الآراء التي وصلت المنطقة جاءت من بيئات علمانية. فهي، إذن، قد تتناقض مع بعض الأسس القديمة التي اعتمدت الإسلام أساساً لبناء المجتمع. فهل هناك تناقض في

الواقع؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مشكلة يمكن حلها بالتوفيق بين الأسس الدينية والأسس العلمانية التي يمكن أن يقوم عليها المجتمع الجديد؟

والفكرة التي وصلت المشرق العربي وتركية وشغلت عدداً كبيراً من المفكرين هي فكرة القومية. هذه الفكرة ملكت على الكثيرين قلوبهم وعقولهم، وأثارت فيهم الحمية والحماسة، وذلك بسبب اتخاذها البطولة وما يتبعها أساساً، وبسبب الثوب الرومنطيقي الذي وصلت إلينا فيه. فقد أحدثت هذه الأفكار رد فعل في المجتمعات العربية والتركية.

اتجاهات ومواقف

كانت منطقة المشرق العربي وما جاورها قد مرت، في نهاية القرن التاسع عشر، بالكثير من التجارب السياسية وعرفت الكثير من الآراء. وكانت المنطقة، حتى قبيل الحرب العالمية الأولى، قد عرف الكثيرون من مفكريها وأصحاب الحكم فيها ما الذي يريدونه لبلادهم. وسنحاول هنا أن نستعرض هذه الاتجاهات والمواقف المختلفة. هذا مع العلم أن هذه المعرفة التي اقتصرت على القلة (أو النخبة) لم تحصل على تأييد من الكثرة لأسباب سنعرض لها فيما بعد.

أول الاتجاهات التي نود أن نتحدث عنها هي القومية التركية. وكان ذلك بسبب ما جاء من الغرب من آراء سياسية أو تجارب شخصية أو اتصالات مباشرة وغير مباشرة. وقوام الفكرة هي أن الأتراك لهم خصائص تميزهم عن غيرهم من الناس، وأن لغتهم قديمة، وأدبهم وتاريخهم قديم قدم وجودهم على سطح الأرض. وعمد بعض كتّاب الأتراك، مثل شناصي أفندي ونامق كمال وضيا باشا إلى التاريخ فأخذوا منه دروساً وقصصاً وصاغوها بقالب محبب إلى جمهور القراء، وترجموا من الأدب الغربي الكثير مما يدور حول تعظيم البطولة والقومية، وكتبوا شبيهاً له من تاريخهم. وخلف كتاب القرن التاسع عشر جماعة من الكتاب الشباب الذين ظهروا في مطلع القرن العشرين. هؤلاء كانوا ينشرون في جريدة «الأقلام الفتية»، ويؤكدون أن مدنية جديدة وأدباً جديداً، يستمدان أصولهما من التاريخ التركي القديم، قد ظهرا في البلاد التركية. من هؤلاء الكتاب خالدة أديب وضيا ألب بك. ولعل من خير ما يمثل هذه النزعة ما كتبته خالدة أديب بعد حضورها اجتماعاً طورانياً، أصغت فيه إلى عدد من الخطابات الحماسية. فقد قالت: «بينما كنت أصغي إلى تلك الخطب شعرت أن روحي تحركت في أعماق نفسي، وأدركت إلى أي حد تتأصل أماني تركية الحديثة في وجود أجدادنا. فقد وصلت إليّ نفحات موسيقية منبعثة من دمنا الطوراني، وحملتني معها حتى أنني إلى هذه الساعة أشعر كأنني لا أزال أسمعها. وقد وثقت عندها أنه يتوجب علينا أن ننحدر إلى ينابيع الحياة لنحصل على الروح التي يجب أن نبثها في شعبنا، لنتمكن من الوصول به إلى الأهداف السياسية التي نرمي إليها». أما ضيا ألب بك فقد نظم أشعاراً كثيرة حول هذه الأمور. وجاء في بعضها قوله: «إن الشعور الذي يجري في دمي هو صدى ماضٍ، وإن أعمال أسلافي المجيدة أتحسس آثارها في الدم الذي

يجري في عروقي ويملأ قلبي، بعد أن كنت أقرأها في صفحات جافة مغبرة صفراء من كتب التاريخ. إن أتيلا وجنكيزخان، وهما معجزة بني جنسي ومظهر عظمته، ليسا دون الاسكندر وقيصر. وأغز خان لا يزال حياً في قلبي وفي دمي بكل عظمته وبهائه، وهو الذي ينشر السرور في قلبي ويحدوني إلى أن أصرخ بحماسة قائلاً: ليست بلاد الأتراك تركية أو تركستان فحسب، بل هي طوران الخالدة».

ولا شك بأن شعور الأتراك يومها بأنهم سادة امبراطورية واسعة كان يدعم فكرة القومية التركية (الطورانية) ويقوّيها. وحملهم هذا الشعور القومي على الظن بإمكان التحكم حتى في مستقبل شعوب الامبراطورية. ومن هنا كانت محاولتهم المبنية على أسس خاطئة، وهي محاولة تتريك العرب، كي ينسى هؤلاء لغتهم وتاريخهم ويصبحوا جزءاً من تركية الطورانية.

وتأثر العرب كذلك بالآراء القومية السياسية الغربية، فكان من أثرها أن لمست في نفوسهم هذا الشعور العربي، الذي كان قد رقد مدة بسبب عوامل مختلفة. وقد عبّر أصحاب الأقلام عن هذا الشعور بوسائل مختلفة. فنشرت القصائد المنوعة (لبطرس البستاني وإبراهيم اليازجي) وكتبت رسائل التوعية القومية (مثل ما وضعه عبد الرحمن الكواكبي) ونشرت بعض الدراسات للتنظيم والتخطيط (مثل نجيب عازوري). ولكن أكثر الذي كان يكتب ويقال كانت تغلب عليه اللمعات والتغني بالآمال والأماني. وهذا أمرٌ طبيعي. فالآراء كانت بعد حديثة العهد، ورد الفعل كان شعورياً، والتعبير عنه كان فضفاضاً. ولم يكن قد أتيح للكتاب بعد، ما أتيح للجيل الذي جاء في العقود القريبة من الحرب العالمية الثانية، في أن يدرسوا ويفقهوا معناها ويضعوا لها التفاسير الصحيحة ويبرمجوا المخططات اللازمة لذلك كله، ويخططوا لتطبيقها. وكانت القومية العربية أصلاً تسير في خط مواز لمسيرة القومية التركية، إلى أن اتخذت هذه الأخيرة موقف التحدي الذي تلخص في تتريك العرب، فأخذ العرب يفكرون بمواقف جديدة.

وتتريك العرب كان معناه باختصار إرغام العرب على ترك لغتهم والقبول باللغة التركية بديلاً عنها. وعلى سبيل المثال كانت الدروس جميعها تعلم في المدارس الرسمية باللغة التركية، بما في ذلك قواعد اللغة العربية نفسها. فقد كان المعلم يسأل التلميذ: «صَرْفِ عربي نَدِر؟» أي ما هو الصرفُ العربي. وعلى الطالب أن يعرف الصرف العربي باللغة التركية.

ولست أدري كيف خطر للأتراك مثل هذا الخاطر، والعرب لهم لغة لها مثل هذه الثروة التي تعود إلى ما لا يقل عن ألفين من السنين. وقبل كل شيء كيف نسي الأتراك أو تناسوا أو تجاهلوا أو جهلوا أن القرآن الكريم أنزل باللغة العربية.

وكانت القومية العربية بحلتها الأدبية الجديدة نوعاً من الأساس الذي اتخذه

العرب للتعرف إلى ذاتهم وكيانهم. وقد وجدوا في التاريخ العربي واللغة العربية مصدراً غنياً للمفاخرة. وبدت الآثار الأولى للاعتزاز بالقومية العربية في أدب رومنطيقي كان هدفه إحياء البطولات السالفة واستنهاض الهمم بإبراز المثل العليا التي يمكن أن تنتزع من بطون التاريخ لتصبح قواعد للسلوك.

غلبت الدعوة إلى القومية العربية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على الجماعة التي كانت تقيم فيما هو اليوم العراق وسورية ولبنان وفلسطين والأردن والحجاز. أما في المناطق الأخرى فقد كان الشعور موجوداً، وكان من الممكن تنميته، على نحو ما حدث فيما بعد.

هاتان القوميتان ـ التركية والعربية ـ اعتمدت التاريخ واللغة والعرق والجهاد السياسي في إقامة دعائمها وكيانها، من حيث تفسير الشخصية وتحديدها، أو لتحقيق الأماني والآمال، أو للتعبير عن الإحساس الدافق. لكن المشرق العربي وغيره من الأقطار ـ المجاورة والبعيدة ـ كانت تروج فيه دعوة أخرى هي الجامعة الإسلامية. هذه الحركة كانت أعمق جذوراً لارتباطها بالإسلام أصلاً، وأوسع مدى لأنها شملت العالم الإسلامي، وأقرب إلى قلوب الناس وألصق بوعيهم، لأنها تبلغ شغاف قلب المؤمن بشكل طبيعي. فالجامعة الإسلامية، التي يرتبط اسمها دوماً بالسيد جمال الدين الأفغاني، وإن لم يكن هو الداعية الوحيد لها، كانت لها قوة جذب كبيرة. فهي تشمل المسلمين جميعاً بقطع النظر عن مواطنهم وقومياتهم ولغاتهم. وفي نظر أصحاب هذه الدعوة أن المرء متى كان مسلماً فهو فرد من أمة مسلمة ومواطن في جميع أوطانها. ومن ثم فالمطلوب منه أن يتسع شعوره بحيث يسع جميع المسلمين. ويجب أن تكون الرابطة بينهم «قوة» تمكنهم من تحقيق أمور ثلاثة: أولها وقف الاعتداء الأوروبي على ديار الإسلام، وثانيها إخراج الأوروبيين من ديار الإسلام، وثالثها النهوض بالمسلمين بحيث يستعيدون ما كان لهم من قبل من مجد وعز.

ولنذكر هنا أن السلطان عبدالحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) جرب أن يوجه هذه الحركة لخدمة مصالحه، بأن تَبنَّى الجامعة الإسلامية وبنى سكة حديد الحجاز على أنها مظهر لهذه العناية.

وقد عرفت تركية والأقطار العربية الواقعة تحت نفوذها، في مفتتح القرن العشرين، اتجاهاً آخر هو واقعي عملي في أساسه، ولو أن دعاته حاولوا أن يجعلوا منه دعوة قومية. هذه هي الدعوة إلى الجامعة العثمانية. أصحاب هذه الدعوة، وهم حزب اللامركزية أصلاً، كانوا يبنون فكرتهم على الأسس التالية: الدولة العثمانية تظل هي المظلة السياسية للعرب والأتراك. ويظل تحتها العرب عرباً والأتراك أتراكاً، بحيث ينمو كل فريق في إطار قوميته وتراثه ولغته. فالفريقان منفردان «شخصية» ولكنهما مجتمعان سياسة وإدارة وحكماً.

والدعوة إلى الجامعة العثمانية أرادت أن تحافظ القومية العربية على سيرها الصحيح، وأن تتبع القومية التركية طريقها الصحيح، دون اعتداء أو افتئات. إلا أن الأهم فيها هي النظرة الواقعية إلى الأمور. «فالعثمانية» تكون عندها دعامة للولاء للدولة، ممثلة بالسلطان والمؤسسات الأخرى. أما الإسلام، فتظل له مكانته وحرمته وبذلك يمكن لأفراد كل من الفريقين أن يشبعوا رغبتهم القومية، ويحققوا نظرتهم الدينية ويحتفظوا بكيان سياسي عالمي.

لقيت دعوة الجامعة العثمانية صدى في مصر. وكان الصدى مزدوجاً. فالذين كانوا يقرنون بينها وبين القومية العربية هم فئة من مهاجري ديار الشام، ممن كانوا يعملون في سبيل القومية العربية لكنهم لم يكونوا يقبلون بالانفصال عن الدولة العثمانية. أما الصدى الآخر فقد كان مصرياً، وكان يتمثل في الأدب، نثراً وشعراً، كما كان يتمثل في السياسة. فقد كان في مصلحة العمل السياسي المصري المطالبة بعودة مصر إلى الدولة العثمانية رغبة في التخلص من ربقة بريطانية. (كانت بريطانية، مع أنها كانت تحتل مصر، تعترف بمصر ولاية عثمانية. وقد ظلت على ذلك إلى حين قيام الحرب العالمية الأولى وانضمام تركية إلى دول الوسط فأعلنت بريطانية حمايتها على مصر سنة ١٩١٤).

عالم السياسة الدولية

نشطت أوروبة، بعد حروب نابليون بونابرت، في البحث عن شيئين: أسواق لبيع الفائض عن حاجاتها من مصنوعاتها، ومصادر للمواد الأولية لصناعتها. ذلك بأن الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانية في أوائل القرن التاسع عشر، والتي انتقلت آثارها إلى فرنسة وألمانية، جعلت من هذه الدول مصانع كبيرة، كثر فائضها الاقتصادي فكان لزاماً عليها أن تجد الأسواق اللازمة لبيعه. وفي الوقت ذاته أصبحت مصانعها بحاجة إلى مواد أولية تغذي الآلات لإنتاج المصنوعات. وكانت بريطانية قد استقرت في الهند شركة تجارية أولاً، ثم دولة وامبراطورية (منذ ١٨٥٧). فكان مما يشغل سياسييها الحفاظ على طريق الهند. ومع أن الطريق إلى الشرق الأقصى حول رأس الرجاء الصالح كان مؤمناً، فإن بريطانية كان يهمها أن يظل الطريق الذي يعبر المشرق العربي، أو الشرق الأدنى كما كان يسمى أيضاً، تحت نفوذها. لذلك كانت تحافظ على وجود الدولة العثمانية، التي كانت تحصل منها على بعض الامتيازات، كما كانت تضع مشيخات الخليج العربي وإماراته تحت نفوذها. وكانت الوسيلة إلى ذلك عقد المعاهدات مع الشيوخ والأمراء بدءاً من العقد الثاني من القرن التاسع عشر حتى آخره. ولما حلت سنة ١٩٠٠ كانت بريطانية قد أحكمت قبضتها على الخليج بكامله.

وكانت فرنسة، بعد أن فشلت في محاولاتها في أميركة الشمالية وفي الهند، قد عادت إلى الجوار، ووضعت شمال أفريقية نصب عينيها. وبدأت فعلاً باحتلال أجزاء من الشمال الأفريقي لما نزلت قواتها في مدينة الجزائر واحتلتها سنة ١٨٣٠. وهذه الخطوة تبعها خطى أخرى بحيث انتهى الأمر بفرنسة إلى احتلال القطر الجزائري وتونس والمغرب تدريجاً. ونزلت إيطالية في ليبيا سنة ١٩١١، وأخيراً احتلتها أيضاً. واحتلت بريطانية مصر سنة ١٨٨٢. وبعد الحرب العالمية الأولى انتدبت بريطانية على فلسطين والأردن والعراق، ونالت فرنسة الانتداب على سورية ولبنان.

وقد تمكنت الدول الأوروبية من الاحتلالات المذكورة، في العالم العربي، بسبب تضعضع الدولة العثمانية فالبلاد التي وقعت تحت السيادة الأوروبية كانت جميعها، باستثناء المغرب، تخضع للسلطة العثمانية.

وكانت الدول الأوروبية المختلفة تحاول النفاذ من الثغرات الضعيفة في

الحكومات التركية المتعاقبة. ومن هذه مثلاً دعوى حماية الأقليات المسيحية. وحتى روسية دخلت هذا الميدان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

والذي يجب أن يذكر هو أن الدول الأوروبية، لما اهتمت بالمنطقة في القرن التاسع عشر، جاءتها بكل ثقلها الاقتصادي أولاً ثم العسكري لما اقتضى الأمر ذلك. ولم تكن المنطقة ـ لا حكومة ولا شعوباً ـ في مستوى المقابلة. ومن هنا كان هذا التفوق الكبير.

وحق علينا أن نرى الآن السياسة العثمانية بالنسبة إلى ديار العرب.

الدولة العثمانية والعرب

عانى رعايا الدولة العثمانية أشد ضروب الظلم وأفظع أنواع الإهمال على أيدي أهل الحكم. فقد أتقن كل من كان في منصب في الدولة أنواع الاستبداد والظلم والطغيان والرشوة، بحيث أن الانحطاط شمل جميع نواحي الحياة. وقد حاول البعض القيام بإصلاحات، هي التي عرفت بالتنظيمات، بين سنتي ١٨٣٩ و١٨٧٦، إلا أن أكثرها بقي حبراً على ورق إذ لم تكن ثمة نية للقيام بعمل جدي، وحتى المقدرة على ذلك لم تتيسر.

ولعل من خير ما يوضح الوضع الذي وصلت إليه الدولة، اللائحة التي رفعها مصطفى فاضل باشا إلى السلطان عبد العزيز سنة ١٨٦٥. فقد جاء فيها:

«تتصور أوروبة أن المسيحيين وحدهم في تركية خاضعون للمعاملات الاستبدادية، ولاحتمال أنواع الأذى الذي هو وليد الظلم، وليس الأمر كذلك. فإن المسلمين ربما كانوا أشد مظلومية وأكثر انحناء تحت نير العبودية من المسيحيين، لأن المسلمين ليس وراءهم دولة أجنبية تدافع عنهم. فرعايا جلالتكم من جميع المذاهب يقسمون إلى قسمين: القسم الأول الظالمون ظلماً لا حد له. والقسم الثاني المظلومون بلا شفقة أو رحمة. والأولون يجدون في الحكومة المطلقة غير المحدودة التي تستعملها جلالتكم والتي اغتصبوها إغراء وتشويقاً على جميع الرذائل. أما الآخرون فتفسد أخلاقهم بعلائقهم المضرة مع ساداتهم، وحيث أنهم مكرهون على الخضوع دائماً للشهوات الرذيلة، ولا يستطيعون إيصال شكاياتهم المحقة لأعتاب سدتكم الملوكية ـ لأن ظُلاَّمهم يرون هذه الاستغاثة الاحترامية بحكومة جلالتكم من أكبر المفاسد ـ فقد اعتادوا دناءة الأخلاق التي لا يمكن تصورها».

وإذا نحن ألقينا نظرة عامة على ما كتبه أصحاب الأقلام والمفكرون والشعراء وغيرهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى في أيام عبد الحميد نفسه، أمكننا القول إن ما نعثر عليه، في الغالب، هو مطالبة بالإصلاح، لا مطالبة بالانسلاخ عن الدولة. والمنشورات التي ظهرت في بعض العواصم العربية، والتي كان بعضها مطبوعاً في الخارج (مثلاً لندن سنة ١٨٨١)، هي الأقل عدداً والأضعف أثراً في ذلك الوقت. ولعل أكثر ما طالب به بعض العرب هو الحكم الذاتي (أو الاستقلال الداخلي كما كان يسمى يومها) ولكن ضمن الامبراطورية العثمانية.

وقد خاطب جميل صدقي الزهاوي عبد الحميد بقصيدة مطالباً فيها بالإصلاح جاء فيها قوله:

ماذا على السلطان لو أجرى الذي ... تشتاقه الأحرار من إصلاحِ
تالله لو منح الرعية حقها ... لفداه كل الشعب بالأرواحِ

ونقمة ولي الدين يكن على عبد الحميد وحبه كانت من أعنف ما عرف يومها. ومع ذلك فانه كان يتمنى الخلاص من المفسدين والفاسدين كي يصلح الحكم. فهو يقول:

يا وطناً قد جرى الفساد به ... متى يرينا إصلاحك الزمنُ
دفنت حياً وما دنا أجل ... ما ضر لو دافنوك قد دُفنوا

وقال أيضاً منوهاً بأمجاد العثمانيين الأولين مظهراً نقمته على عبد الحميد وزبانيته:

خلافة قد مضى عنها خلائفها ... من آل عثمان من سادوا ومن شادوا
أبقوا بها المجد للأخلاق بعدهم ... والمجد يبقيه للأخلاق أمجادُ
حتى انتهى لأمير في تسلطه ... يخشى مظالَمه عادٌ وشدّادُ
يا ويلنا إنما نبكي لنا وطناً ... يبكيه في الترب آباء وأجدادُ

انتزع مدحت باشا الدستور (المشروطية) من عبد الحميد سنة ١٨٧٦، فأعلن الدستور، وتمت الانتخابات على أساسه. لكن لم يكد الناس يفرغون من الاحتفاء بالدستور والاحتفال بنتائج الانتخابات وبالبرلمان ـ بمبعوثانه وأعيانه ـ حتى فوجئوا بالسلطان يعلق الدستور ويؤجل جلسات البرلمان، ويدعو أعضاءه إلى العودة إلى بلادهم، إلا من رغبوا أن يظلوا بعيدين عن مواطنهم، فاحتجزهم ونفاهم إلى مناطق مختلفة في الأناضول. وبعد سنوات تُلصق بمدحت باشا تهمة، فيحاكم ويحكم عليه بالنفي إلى الحجاز، حيث يلاقي حتفه. ولعله خنق.

وقعنا على صورة قلمية لعبد الحميد رسمها العالم المجري أرمينيوس فامبيري، وهو من القلة التي عرفت السلطان معرفة جيدة، جاء فيها قوله: «لم أصادف كالسلطان عبد الحميد رجلاً لصفات خلقه مثل هذا التناقض والتطرف والاختلال. فالخير والشر والسخاء والدناءة والجبن والشجاعة والدهاء والجهل والاعتدال والتطرف وعدد كثير جداً من الصفات المتناقضة نجدها في أعماله وأقواله. وإذا كانت لأخلاقه صفة سائدة فهي جبنه وتقلبه المستمر والخوف من الخطأ في السير، وهي الأمور التي تركت لطخة ثابتة طبعت كافة أعماله. وهذه الصفة السيئة... أدت إلى تجميد أحسن نواياه، وإلى تبليد قابلياته الفكرية التي لولا ذلك لكانت رائعة».

ونحن إذا نظرنا إلى عبد الحميد من وجهة الرأي العام الخارجي نجد أن

الكثيرين من رجال السياسة الأوروبين أحسنوا الظن به. وقد قال عنه سياسي بريطاني مثل دزرائيلي (اللورد بيكونسفيلد): «إن السلطان الجديد تنعقد عليه الآمال حقاً».

كانت ضربة عبد الحميد شديدة، وكان وقعها أليمًا. ولكن أمعن في الأذى والإيلام من الضربة نفسها كانت سيرة الإدارة العثمانية في أيام عبد الحميد. فقد ضُيِّق على الناس الخناق، وأحكمت عليهم المنافذ. فحيل بينهم وبين العدل والأمن، وأصبحوا يعيشون تحت رحمة حكام يندر بينهم من لا يريد رضى السلطان وحاشيته بأي ثمن، وطوقتهم شبكة متينة من التجسس، وأطلق السلطان لنفسه العنان حكماً وتعسفاً. ولسنا ننكر على عبد الحميد ما فعله في سبيل الجامعة الإسلامية، ومحاولاته العديدة لإنقاذ الدولة والامبراطورية. فالرجل لم يكن قليل الاحتفال بهذه الرقعة الواسعة من الدنيا التي كانت تحت سلطانه، ولكن عبد الحميد اختلطت عليه أمور كثيرة كونت في نفسه عقدة إن لم تكوّن عقداً. فالرجل الذكي القدير الشديد العنيف المستبد القوي الحريص على امبراطوريته وسلطته كان يخشى أيضاً على حياته. وحيطته وحذره امتزجا ببطشه واستبداده. فنشأ من الامتزاج هذا الحكم الحميدي بكل ما فيه من قسوة وظلم.

ثم تغير الرأي العام الغربي بعد سنة ١٨٩٦ (سنة مذابح الأرمن). لكن الأرواح الحرة داخل الامبراطورية أدركت طبيعة عبد الحميد الحقيقية في وقت مبكر. وقد أغلق السلطان الامبراطورية ـ وخاصة الجزء التركي منها ـ إغلاقاً تاماً بوجه المؤثرات الحضارية الخارجية. وكان يمعن في التشدد والظلم. وكلما أمعن العهد في ذلك ازداد الناس شوقاً إلى الدستور، وقويت رغبتهم في استرداده. فكان من الطبيعي أن تقوم محاولات ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. وإذا كان عبد الحميد هو العقبة فليطح به. فالبلد وسكانه ومصالحه وحياته أهم من سلطان ـ خليفة.

وكان صراع بين السلطان ورجاله، والمطالبين بالحرية من جهة ثانية. ومع أن السلطان تغلب حيناً وضرب حيناً وقسا حيناً، فإن المطالبين بالحرية بذلوا دماء ودموعاً. وتحملوا نفياً وتعذيباً وتشريداً، ولقوا ضروباً كثيرة من الإيلام، ومع ذلك فقد انتصروا في النهاية. انتصروا فاستردوا الدستور (١٩٠٨) وتركوا السلطان على عرشه. فلما آنسوا منه رغبة في ردة، وميلاً إلى نكسة، انتزعوه عن العرش وطرحوه جانباً. وبذلك سدد بعض ما حق عليه لشعبه.

على أن هذا الجهاد وهذه السنوات التي مرت على الامبراطورية كانت خطيرة في حياة البلاد والعباد وفي النتائج التي ترتبت عليها. إن اختبارات الزعماء والقادة تنوعت، والتجارب التي مروا بها تعددت وجوهاً وسبلاً، وتبدلت القيادة مرات، مراكز وأشخاصاً ووسائل، وكثر اختلاط الزعماء الأتراك والعرب بالغرب لما كانت مراكزهم في جنيف وباريس، كما كان للزعماء العرب في القاهرة وغيرها أدوار. وقد تشعبت

أمام الجميع الطرق، واختلفت الأهداف القريبة، وإن كانت الأهداف البعيدة ظلت موضع اتفاق تقريباً. وهذه الأمور جمعاء تركت في نفوس شعوب الامبراطورية أثراً لم يحبه أصدقاؤها. والذي نقصده بشكل خاص هو هذا التنابذ الذي قام بين العرب والأتراك، وذلك بعد سنة ١٩٠٨.

دام حكم عبد الحميد ثلث قرن (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩). وخِلالَ فترة قصيرة في أوله وفترة أقصر في آخره عرفت فيهما الدولة والشعب حكومة دستورية. أما ما تبقى، فقد كان حكماً ظالماً قاسياً. وليس يعنينا هنا فيما إذا كان هو نفسه المسؤول عن ذلك، أم أن بطانته كانت تفعل كل هذا دون علمه، فالمهم أن ما كان قد عرفته الامبراطورية العثمانية من التأخر والظلم قد استمر في عهده إن لم يكن قد ازداد كثيراً.

والأدب العربي، لهذه الفترة، غني بوصف الظلم الذي كان العرب يعانونه على أيدي حكام استانبول، قبل عبد الحميد وفي أيامه. بعض هذا كتب ووزع في الفترة نفسها وبعضها كتب فيما بعد في مذكرات. فسليمان البستاني كتب سلسلة مقالات بُعيد الانقلاب جمعت في كتاب اسمه عبرة وذكرى. وسليم سركيس فعل الشيء نفسه وجمع مقالاته في سر مملكة، هذا إلى الشعر الذي زخرت به الصحف، حيث أمكن النشر، وكان ينشر غفلاً في أحيان كثيرة. ويجب أن نذكر أيضاً أن بعض الكتّاب، مثل محمد كرد علي، دافع عن عبد الحميد.

بعض ما قيل في وصف مظالم ١٩٠٨

نرى أن ننقل هنا بعض ما قيل في وصف ما تعرض له أبناء الولايات العربية في العهد الحميدي. ونحن نرمي من وراء ذلك إلى توضيح السرور الذي عم البلاد لما أعيد الدستور سنة ١٩٠٨.

كتب سليم سركيس في مطلع سنة ١٨٩٥ يقول: «في صبيحة ذات يوم انتبه الناس من رقادهم وإذا بالجنود في بيروت ودمشق قد تفرقوا في كل مكان قبل أن أشرقت الشمس وكلهم عيون، وحيثما رأوا ورقة ملصوقة على الكنائس والجوامع مزقوها، وذلك لأن الورقة كانت القصيدة السينية الشهيرة وقد نشروها يومئذ وعليها كلمة الموت ومن حولها سيفان، مطلع القصيدة هو:

دع مجلس الغيد الأوانس ... وهوى لواحظها النواعس

ومنها

ودع التنعم بالمطا ... عم والمشارب والملابس
أيّ النّعيم لمن يبيـ ... ـت على بساط الذلّ جالس
ولمن تراه بائساً ... أبداً لذيل الترك بائس[1]
ولمن غدا في الرقّ لي ... س يفوته إلا المناخس
ولمن تباعُ حقوقهُ ... ودماؤه بيعَ الخسائس
ولمن يرى أوطانه ... خِرَباً وأطلالاً دوارس

ونشرت البشير في ربيع سنة ١٨٩٦ قصيدة أخرى، مطلعها:

تنبهوا واستفيقوا أيها العرَبُ ... فقد طمى الخَطبُ حتى غاصتِ الرّكبُ

ومنها

فيمَ التعللُّ بالآمال تخدعكم ... وأنتم بين راحاتِ الفنا سُلُبُ
الله أكبرُ ما هذا المنام فقد ... شكاكم المهدُ واشتاقتكم التُّرَبُ
كم تُظْلمون ولَسْتُم تشتكون وكم ... تُستَغْضَبُون فلا يبدو لكم غضبُ
هذا الذي رمى بالضعف قوّتكم ... وغادر الشمل منكم وهو مُنْشَعِبُ

وسلَّط الجور في أقطاركم فغدت ... وأرضها دونَ أقطار الملا خرَبُ
وحكَّم العِلْجَ فيكم معْ مهانتِهِ ... يقتادُكم لهواه حيثُ ينقلبُ

ومن قصيدة لنجيب الحداد (المتوفى ١٨٩٩)، قوله:

آن الأوانُ لأن أخاطرَ بالدّمِ ... من لم يخاطر بالدما لم يسلمِ
أجزيرة العرب التي أحببتها ... كم من أكُفٍّ قد رمتك بأسهمِ
لعبت أكفُّ التُّرك فيك فغادروا ... في كلِّ قُطْرٍ منك نهراً من دمِ
وغدا العراقُ مع الحجازِ غنيمةً ... وبلادُ نجدٍ سبيةَ المتقسِّمِ

وقد زار الشيخ يوسف النبهاني الآستانة وقال من قصيدة طويلة يصف فيها حالة العرب في عاصمة الدولة:

ويَمَّمتُ دارَ المُلك أحسبُ أنّها ... إلى اليوم لم تَبرَحْ إلى المَجدِ سُلَّما
فألفيتها قد أقفرت من كرامِها ... ولم يبقَ فيها الفَضْلُ إلاّ توهّما
وألفيت فيها أمّة عربيةً ... يرى القومُ منها أمَّةَ الزَّنجِ أكرما
وما نَقِموا منا بني العُرْبِ خِلّةً ... سوى أنّ خيرَ الخلق لم يكُ أعجما

ولجميل صدقي الزهاوي قصيدة طويلة وصف التجسس «عليه» وعلى «غيره» في عاصمة الدولة، منها:

ولّما رأيت الغدر في النّاسِ شيمةً ... وأن مجالَ الظّلمِ فيهم مُوَسَّعُ
وأن الكلامَ الحقَّ يُنبذُ جانباً ... وأن أراجيفَ الوشاية تُسمعُ
خشيتُ على نفسي فأزْمَعتُ رجعةً ... إلى بلدي من قبل أنّي أُصْرَعُ
وهلْ راحةٌ في بلدةٍ نصفُ أهلِها ... على نصفِه الثاني عيونٌ تَطَلَّعُ
ولكنني لما تهيأتُ صَدّني ... عن السير «بوليسٌ» ورائي يُهْرَعُ
فقلتُ لهم ماذا تريدون من فتى ... يعودُ لأرضٍ جاء منها ويرجعُ
بأيّ كتابٍ أم بأيّةِ حجّة ... أُصَدّ مُهاناً عن طريقي وأُمْنَعُ
فما نَبَسوا لي بالجوابِ وإنّما ... أعدّوا جواسيساً ورائي تَتْبَعُ
فعقَّبني في كلّ يومٍ وليلةٍ ... إلى الحولِ من تلك الجواسيس أربعُ
تراقبُ أفعالي وكلَّ عشيّة ... إلى «يَلْدِزٍ» عنّي التقاريرُ تُرفعُ

ليس غريباً، والحالة هذه، أن يُسَرّ العربُ ـ والأتراك طبعاً ـ بعودة الدّستور (١٩٠٨)، إذ حسبوا أن الظلم انتهى أمره. لقد عمّ الفرحُ أنحاءَ الامبراطورية، وكانت موجتهُ قويّةً عارمةً عنيفةً. فقد دفع النّاسُ الثّمن غالياً، لذلك كانَ اندفاعُهم في التعبير عن نيل الحرية قويّاً. وهناك الكثير مما كتب وقيل عن تلك المناسبة. ونكتفي ببضع كلمات جاءت على لسان أنور بك للدلالة على الموقف الرسمّي. قال: «فنحن منذ الآن

كلُّنا إخوان، لم يَعد ثمَّة بلغار ويونان ورومانيون ويهود ومسلمون. إننا كلنا متساوون تحت السماء الزرقاء نفسها. إننا نفخر بكوننا عثمانيين».

وكتب ساطع الحصري عن تلك المناسبة: «لذلك قُوبل إعلان المشروطية (الدستور) بتأييد تام في جميع أنحاء الممالك (كذا) العثمانية، وصار سبباً لإقامة المهرجانات الشعبية التي اشترك فيها المواطنون على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وأوضاعهم الاجتماعية في كل الجهات. حتى العصابات المسلحة التي كانت مختبئة في جبال مكدونيا وغاباتها والعصابات البلغارية واليونانية والعربية التي كانت لا تنقطع عن تربص الفرص لمهاجمة المخافر وإحراق القرى.. حتى تلك العصابات خرجت من معاقلها ومخابئها ونزلت إلى مراكز الإدارة تعلن تأييدها للعهد الجديد، عهد الحرية والعدالة والمساواة، حسب الشعار الذي اشتهر بين الناس».

وكتب أحمد أمين يالمان في ترجمته الذاتية يصف استانبول صباح ٢٥ تموز/يوليو سنة ١٩٠٨ قائلاً: «إن الصحف التي ظهرت في ٢٥ تموز لم تكن سوى صرخة داوية من الفرح والسرور، وكان أثر ذلك كبيراً. فالمدينة النائمة انتفضت وقد عرتها هزة الانفعال والحماسة، فامتلأت الشوارع بالجماهير المرحة، وهي تولي الخطابات الثورية عنايتها واهتمامها. وأخذ الناس من مختلف الأجناس والمذاهب يعانق واحدهم الآخر ويؤاخيه.

وألقى الدكتور صلاح الدين القاسمي، أحد مؤسسي جمعية النهضة العربية خطاباً في دمشق لمناسبة إعادة الدستور قال فيه: «تحت سماء الحرية، فوق أرض العدل، نرى من الشعب تلك النفوس التي كانت مسجونة مظلومة، مغلوبة على أمرها، تتلاقى بثغور باسمة وتتصافح يداً بيد مهنئاً بعضها بعضاً.. في كل زاوية من زوايا بلادنا المحبوبة ابتسامات براقة تطير... هنا ضحك يخرق حجب السكوت.. وهناك قهقهات تتصاعد إلى العلاء.. في الحفلات العامة أرواح يضرب صخبها إلى عنان السماء منادية فلتحيى الحرية والعدل والمساواة.. فلتحيى الأمة والوطن والدستور.. فليمح الاستبداد والاستعباد.. وليمت الحشو (أي أراذل الناس) شر ميتة.. أماني تبرق على نواصي رجال الأمة.. آمال تزهو في صحاري القلوب.

«نعم، هذا حديث الأمة، وهذا حالها اليوم.

«انفجرت علينا أول أمس سماء تركية بشلالات الحرية. كان الباعث على ذلك قوة ضغط عظيمة ضيقت الخناق على الأمة سنين وأعواماً. فكانت الأمة بإزاء هذه كمن ولد في الظلام، فقضى دور الشباب والفتوة في سرداب ضيق، فخرج بغتة بوجه مصفر وجسم نحيل، لأنه لم ير حرارة الضياء من ذي قبل، فأراد أن يفتح عينيه لأول وهلة فلم يستطع إلى ذلك سبيلاً. غير أنه لم يمض على ذلك أيام قلائل حتى احمرت وجنتاه،

واعتدل من قامته ما كان محدوداً، وأكسبه الضياء مواد كيماوية بها صار قوياً يقاوم ما استطاع.

«من أجل ذلك أناشدكم الله والدستور، أيها الإخوان، أن نخلص للحرية بأن لا نسيء استعمال هذا الدواء الناجع، وأن لا نضيع من هذه الدرر الثمينة التي مُنِحناها شيئاً.

«وإنه ليسوء الحرية كما يسوء العدل والدستور قوم لا شهامة لهم ولا مروءة، وليس عندهم وازع ديني ولا أدبي، ولا حق لهم بأن يلفظوا بين شفاههم كلمة الحرية المقدسة فضلاً عن أن يزعموا - وبئس ما يزعمون - أنها ليست سوى هتك للأعراض وسلب للأموال، وتجاوز في الحدود وَتَعَدٍّ على الحقوق... إذا كانت هذه حريتك أيها الشعب فباطلة قوانين الدستور، وعبثاً تتقدم ولو خطوة واحدة إلى الأمام! وأحرى بحرية كهذي أن تداس بأقدام الاستبداد».

ومن الجدير بالذكر أنه كان للعرب دور في خلق الجو المناسب لإعادة الدستور (١٩٠٨) ثُمَّ خلع السلطان (١٩٠٩). ذلك بأنه لما انتقل عمل «تركية الفتاة» إلى باريس وجنيف لقيت هناك خليل غانم البيروتي الذي كان عضواً في البرلمان العثماني الأول (١٨٧٦). وفضلاً عن ذلك كان هناك بعض الرحالين الذي كانوا يقصدون باريس للزيارة أو للتجارة أو لطلب العلم، فكانوا يلتقون معاً ويعملون في سبيل القضايا الوطنية. وقد تم في القاهرة الكثير من العمل. فقد كانت الحكومة البريطانية تغض الطرف عن مثل هذه الأمور إن لم تشجعها.. وكانت هناك جمعيات وهيئات متواضعة لكنها تقوم بغرس بذور العمل السياسي بهدوء. ولسنا ننوي أن نتناول أياً منها بالتفصيل ولكن نود أن نذكر القراء بأن حلب وبيروت ودمشق والقدس ويافا ونابلس كان فيها من هذا شيء حري بأن يشار إليه. وثمة أمر لطيف يجدر ذكره وهو أن توفيق فكرت، الشاعر التركي، وضع نشيداً وطنياً لحنه وديع صبرا (اللبناني) ونقله إلى العربية معروف الرصافي.

الهوامش

(١) من باسَ يبوس أي قَبَّل.

من ١٩٠٨ إلى ١٩١٦

مرّ بنا أن ثورة ١٩٠٨ تركت عبد الحميد على عرشه، وهذا أعطى الجماهير، وحتى بعض المفكرين، أمرين هامين أولهما زوال الاستبداد بإعادة الدستور، والثاني بقاء الخلافة، وهي رمز هام. لكن عبد الحميد خلع في العام التالي (١٩٠٩) لما حاول العودة عن منحه للدستور من جديد. وهكذا ـ حسب الناس ـ أن الرمز الأخير لثلث قرن من الاستبداد قد زال نهائياً، وظنوا أن المجال انفتح أمام الاتحاديين (هم جماعة تركية الفتاة أصلاً) للعمل الجدي في سبيل الإصلاح ووضع المساواة والحرية موضع التنفيذ.

لكن الآمال خابت. فالمساواة وهي عنصر أساسي من عناصر العمل السياسي الجديد لبناء الامبراطورية، لم توضع موضع التنفيذ أبداً.

وفي الفترة القصيرة التي تلت ما سمي بالثورة على السلطان، اتضحت أمور كثيرة تتعلق بموقف رجال الحكم الجدد في العاصمة. هذه الأمور هي التي أزالت ما كان يغشى الأبصار، وفتحت عيون العرب على الوضع الحقيقي.

أولاً ـ استبدت النعرة الطورانية بالكثيرين من القائمين على شؤون الحكم، بحيث تطاولوا على العرب. فقد نشر تركي اسمه «عبيد الله أفندي» كتاباً بعنوان قوم جديد كان أفصح معبر عن رأي الغلاة منهم (الاتحاديين) أنكر فيه وضع أسماء الخلفاء الراشدين والحسن والحسين في ألواح معلقة على قباب المساجد التركية، لأن أولئك من العرب. ويقول، أليس عندكم من الخلفاء والرجال العظام من الترك من هم خير من أولئك العرب؟ انزعوا هذه الأسماء وضعوا مكانها أسماء عظام الترك. وقال أيضاً «ما هذا الجهل؟ ما هذه الغفلة التي استولت عليكم أيها الناس؟ تعلقون أسماء خلفاء العرب على جدران جوامعكم، وتتركون أسماء خلفاء الترك الذين قدستهم الأحاديث النبوية؟».

ونشرت مقالة في جريدة إقدام، بامضاء خليل حامد، طعن فيها بالعرب، وقد جاء فيها قوله: «إن العرب بمقتضى طبيعتهم يبيعون بالمال كل شيء حتى أعراضهم». وقد ثارت ثائرة الشباب العرب في استانبول، فهاجموا مقر الجريدة ورموه بالحجارة وكسروا زجاج الشبابيك. ورد العرب على هذه التهجمات بالكثير من الشعر والنثر. فمن ذلك ما قاله يوسف حيدر (البعلبكي)، مشيراً إلى العرب أن منازلهم كانت مهبط العلم والحِجى، إلى أن يقول:

فَقُلْ لجهولٍ راحٍ يثلم عرضهم ولم يدر أن الويل من جهلهم طرًّا
فهل أمة الأتراك أضحت غيورة عليهم وكل الأرض من فعلهم غبرا
ولم يبعث الرحمنُ فيكم محمّداً وفي لغة الأتراك لم تنزل الذكرى
خلافتكُم كانت بقايا فخارهم ونلتم هدى الإيمان في فضلهم طُرّا
ودع عنك يا هذا مباراةَ معشر إذا ذكروا فالكونُ يزكو بهم بِشرا

ونظم عبد الحميد الرافعي قصيدة افتخر فيها بالعرب، وقال فيها عن اللغة العربية:

لغة بفضل جمالها وجلالها شهدت شواهدُ مُحكَم الفُرقانِ
لغة إذا أدركْتَ سحرَ بيانها أدركتَ معنى السِّحرِ في الأجفانِ
قل للأُولى جهلوا مكانتها وقد كادوا لها في السرّ والإعلانِ
والله يأبى أن تهان فبشّروا من رامَ ذلّتها بكلِّ هوانِ

وكان لأمين ناصر الدين دور في هذه المعركة، فنظم قصيدة جاء فيها قوله عن اللغة العربية:

نحن الأُلى بَنَتِ النُبوَّةُ بيتنا ذاك البناءَ فأزهر الإسلامُ
نحن الأُلى بلسانهم قد أنزلت آيُ الكتابِ وذلك الإلهامُ

وكان ممن ردّ، الشيخ فؤاد الخطيب في قصيدة رائعة جاء فيها قوله، وقد وجهها إلى جماعة خاصة من الترك:

يا عصبةً في بلاد الترك طاغيةً لا تحسبوا العربَ في أوطانهم رمما
إن الزمانَ الذي أولاكم نعماً هو الزمانُ الذي نرجو به نعما
يأبى الإخاء لنا إلا مصافحة فصافحونا وصونوا العَهد والذمما

ولنستبق الحوادث بعض الشيء فنشير إلى خطط التتريك على ما وردت على لسان اثنين من كتّاب الترك. فقد كتب المؤرخ جلال نوري في كتابه تاريخ المستقبل ما يلي:

«إن المصلحة تقضي على حكومة الآستانة بإكراه السوريين على ترك أوطانهم. وإن بلاد العرب، ولا سيما اليمن والعراق، يجب تحويلهما إلى مستعمرات تركية لنشر اللغة التركية التي يجب أن تكون لغة الدين. ومما لا مندوحة لنا عنه، للدفاع عن كياننا، أن نحول جميع الأقطار العربية إلى أقطار تركية، لأن النشء صار يشعر اليوم بعصبية جنسية وهو يهددنا بنكبة عظيمة يجب أن نحتاط لها من الآن».

وكتب أحمد شريف محرر جريدة طنين، وهي من أمهات الصحف التركية: «لا يزال العرب يلهجون بلغتهم، وهم يجهلون اللغة التركية جهلاً تاماً، كأنهم ليسوا تحت

حكم الأتراك. فمن واجبات الحكومة في هذه الحال أن تنسيهم لغتهم، وتجبرهم على تعلم لغة الأمة التي تحكمهم. فإذا أهملت هذا الواجب كانت كمن تسعى إلى حتفها بظلفها، لأن العرب إن لم ينسوا لغتهم وتاريخهم وعاداتهم، فإنهم سيعملون عاجلاً أو آجلاً على استرجاع مجدهم الضائع، وتشييد دولة عربية جديدة على أنقاض دولة الترك».

ثانياً ـ بدا واضحاً أن جمعية الاتحاد والترقي حلت محل السلطان عبد الحميد في السيطرة على شؤون الدولة سيطرة تامة، وفي الاستبداد في تسيير الدولة والتأثير في انتخابات سنة ١٩٠٨ البرلمانية بحيث جاءت في مصلحتها، وأيدت نتائجها موقفها.

ثالثاً ـ ظهر أن زعماء الأتراك كان بينهم انقسام حول أمور أساسية تتعلق بسياسة الدولة وموقفها من شعوب الامبراطورية. فقد كان ثمة جماعة، هي التي عرفت باسم الحرية والائتلاف، (وقد تولت الحكم مدة قصيرة سنة ١٩١٢)، تؤمن باللامركزية. وهذه الجماعة كان يؤيدها بطبيعة الحال سكان الولايات العربية والولايات الأوروبية التابعة للدولة والأرمن. هذه الجماعة كانت تنظر إلى القضية من وجهة عثمانية، أو جامعة عثمانية إذا شئنا. فقد كانت تميل إلى منح الشعوب غير التركية نوعاً من الحكم الذاتي، وبذلك يحتفظ بهم ثروة وقوة للامبراطورية بدلاً من إثارتهم عليها، ورميهم في أحضان الحركات المناوئة الداخلية أو العدوانية الخارجية. وقد كان حزب اللامركزية في القاهرة والجمعية الإصلاحية في بيروت يدعوان إلى اللامركزية.

رابعاً ـ يقابل هذا أن جمعية الاتحاد والترقي، وهي الجماعة المسيطرة، كانت تميل إلى المركزية الشديدة، وترى أن الحل الوحيد لهذه المشكلة، أي مشكلة الأقوام المختلفة، عرباً كانوا أم غير عرب، هو أن تأخذهم بالشدة والعنف والاستغلال. ومن هنا جاء هذا التشدد في استعمال اللغة التركية لا في الدوائر الرسمية فحسب، ولكن في المدارس أيضاً. وقد أثار هذا نقمة العرب على الاتحاد والترقي ومؤيديهم إلى حد كبير.

وقد كتب ساطع الحصري حول هاتين النقطتين، اللامركزية والمركزية، ما يلي: «لكن التشدد في المركزية، في عهد المشروطية (الدستور)، في دولة تتألف من قوميات عديدة، مثل الدولة العثمانية، كان لا بد أن يثير مشاكل كثيرة وخطيرة. وتوالي هذه المشاكل كان لا بد أن يحمل الكثيرين من النواب على المطالبة باللامركزية.

«ونستطيع أن نقول لذلك إن فكرة اللامركزية، اقتحمت المجلس النيابي اقتحاماً، ودخلت في منهاج حزب المعارضة الذي سمي «حزب الحرية والائتلاف». ومع هذا فقد بقي حزب الاتحاد والترقي قابضاً على زمام الحكم، حتى اندلاع ثورة الألبان سنة ١٩١٢ قبيل حرب البلقان.

«إن الأحداث التي أعقبت ثورة الألبان، أدت إلى سقوط الحكومة الاتحادية وإلى انتقال مقاليد الحكم إلى حزب الحرية والائتلاف. والوزارة التي ألفها الحزب المذكور أخذت تعد العدة لتطبيق مبدأ اللامركزية ودعت المجالس العمومية في الولايات. (وهي التي كان قيامها جزءاً من جماع الإصلاحات التنظيمات والنظم المبنية على الدستور) لبحث حاجات الولايات وتقديم التقارير عما تراه من إصلاحات.

«ولكن عمر هذه الوزارة لم يطل كثيراً. فإن زعماء الاتحاد والترقي أقدموا على «ضربة ناجحة» أعادت إليهم زمام الحكم مرة أخرى. فقد باغتوا الوزارة خلال اجتماعها في الباب العالي، وقتلوا وزير الحربية مع مرافقه، واضطروا رئيس الوزارة إلى الاستقالة. والوزارة التي ألفوها بعد هذه الحادثة أصدرت إلى الولايات أمراً بإبطال الخطوات التي كانت (قد) خطتها وزارة الحرية والائتلاف في سبيل اللامركزية. وعادت بذلك فكرة المركزية (الشديدة) إلى الحكم والسلطان».

يتضح من هذا الذي مر بنا أن العرب عوملوا، أيام عبد المجيد، وقبله وبعده، معاملة سيئة. فهناك إهمال لعلهم شوركوا فيه، إذ إن الأمر لم يكن أفضل في المناطق التركية، وهناك تشدد وضغط وقهر. وكانت هذه تتم على مختلف المستويات التركية الرسمية وتتعرض لها مختلف الجماعات العربية. وكان هناك حرمان للعرب من حيث قوميتهم مع عنت كثير.

والسؤال الذي يبرز واضحاً: لماذا لم يثر العرب قبل سنة ١٩١٦؟

في الفصل الذي وضعه الدكتور ناصر الدين الأسد عن «الثورة العربية الكبرى والأدب» في دراسات في الثورة العربية الكبرى (عمان ١٩٦٧) عرض لهذه القضية بالذات. وقد عزا أسباب تأخر القيام بالثورة إلى ثلاثة أسباب كانت وراء «تأخر الشعور العام بهذا الفساد والثورة عليه». وأول هذه الأسباب هو نظرة العرب إلى الحكم العثماني والسلطان العثماني. ويدلل على ذلك بأن أكثر رواد الفكر وأعلام الأدب كانوا يدعون إلى الإصلاح ويطالبون بإشاعة العدل. يقول الدكتور الأسد: «... كان الإحساس الديني بين المسلمين، والرابطة العثمانية عندهم وعند نصارى العرب أقوى في النفوس من عوامل الثورة». ونحن نتفق معه لا على هذا فحسب ولكن على قوله: «وبقي الشعور بالرابطة الدينية وبالجامعة العثمانية شعوراً واضحاً فياضاً عند الكثيرين حتى بعد خلع عبد الحميد».

كان الناس قد ألفوا هذه الرئاسة القائمة في استانبول، وقوامها سلطان على العثمانيين وخليفة على المسلمين. ولسنا نحسب أن الكثيرين كانوا مستعدين لتهديم هذا البناء، إذ ما الذي يمكن أن يقوم مكانه. وعندنا مثل على ذلك في دعوة عبد الرحمن الكواكبي إلى وجوب عودة (أو إعادة) الخلافة إلى العرب (من قريش)، كي يفوت على الأتراك سلطة أساءوا استعمالها أو أهملوها. ولعل السخط الذي شمل

العالم الإسلامي لما ألغى مصطفى كمال الخلافة (١٩٢٤) مما يدل على أهمية هذه المؤسسة.

وثاني هذه الأسباب، في رأي الدكتور الأسد، هو «التخلف الاجتماعي عامة والجهل خاصة». وحين يسود الجهل وتستبد بالناس الغفلة والخرافات والتعلق بالمظاهر، يصعب تنبيه الوعي فيهم، ويتعذر إيقاظهم من غفلتهم. ولسنا نعدم أمثلة من دعوات أهل الفكر إلى الناس كي يستيقظوا. ولكن الصراخ شيء وسماع الصوت عند من يوجه الصراخ إليه شيء آخر.

وإذا نحن تتبعنا ما كان يلقاه المفكرون والأدباء والأحرار من ملاحقة بالتضييق عليهم ونفيهم والزج بهم في أعماق السجون، أدركنا السبب الثالث لتأخر الوعي والشعور بالفساد.

ومما استشهد به الكاتب (وقد أفدنا منه كثيراً في هذا الحديث) كلمات لعبد الرحمن الكواكبي لعلها تصلح تلخيصاً للوضع أو وصفاً للحالة. يقول الكاتب الحلبي: «ينازعني والله الشعور: هل موقفي هذا في جمع حي أحييه بالسلام، أم أنا أخاطب أهل القبور فأحييهم بالرحمة؟ يا قوم لستم بأحياء عاملين، ولا أموات مستريحين. إلى متى هذا النوم؟ انتبهوا قبل أن يحل بكم القضاء. يا قوم شفاكم الله! قد ينفع اليوم الإنذار واللوم، أما غداً إذا حل القضاء فلا يبقى لكم غير الندب والبكاء. فإلى متى هذا التخادع، وإلى متى هذا التواني، وإلى متى هذا التواكل؟ هل طاب لكم هذا الذل وتودون لو تصبحون في القبور؟ أم عاهدتم أن تصلوا غفلة الحياة بالممات فلا تفيقوا أنفسكم من السبات قبل صباح يوم النشور؟ يا قوم رحمكم الله ما هذا الحرص على تعيسة دنيئة لا تملكونها ساعة؟ ما هذا الحرص على الراحة الموهومة، وحياتكم كلها تعب ونصب»؟.

نعم إن الشعور الواعي بالفساد وضرورة القيام ضده تأخر لهذه الأسباب. ونود أن نذكِّر أنفسنا أيضاً بأن الأمية كانت فاشية يومها (أو أيامها أو سنواتها أو عقودها) وأن الصحف التي كانت تظهر لم يكن وصولها إلى الجماعات المختلفة في البلدان الصغيرة والقرى ـ حتى الكبيرة منها ـ يسيراً. فلم تكن كل بلدة، أو حتى كل مدينة هي حلب أو دمشق أو بيروت أو القاهرة. ولعل الذين ينعمون اليوم بالراديو والترنسيستور والتلفزيون فيشعرون أنهم على اتصال مباشر بالأحداث المحلية والإقليمية والعالمية، يصعب عليهم تصور الوضع كما كان، لا في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين (قبل الحرب العالمية الأولى)، بل حتى بعدها. وأنا هنا أستميح القراء العذر لأنني سأنقل عن مقالة نشرتها حديثاً تحدثت فيها عن ذكرياتي في قراءة الصحف في مطلع العشرينات من القرن الحالي (العشرين)، وهذا ما أود نقله:

«كنا، في دار المعلمين بالقدس (بين سنتي ١٩٢١ و١٩٢٤)، نقرأ مرآة الشرق

(القدس) وجريدة فلسطين (يافا) والكرمل (حيفا). كانت مرآة الشرق تصلنا في الصباح، وفلسطين تصلنا بعد الظهر والكرمل نقرأها في اليوم التالي. كانت هذه الصحف الثلاث (الفلسطينية) الأولى التي قرأتها هي أول ما قرأت من الصحف. وكانت هذه الصحف تنشر بعض الأنباء العالمية التي كانت تحصل عليها من رويتر وهافاس... لكن الصحافة الفلسطينية التي كانت فقيرة نسبياً، لم يكن بإمكانها تزويد القراء بجميع ما يرغبون فيه من الأخبار العالمية. فكان لا بد لنا من الاعتماد على الصحافة المصرية.

«وكانت الصحيفتان الكبريان في مصر يومها «الأهرام» و«المقطم».. كانت المقطم والأهرام تأتيان إلى دار المعلمين. إلا أنه من الضروري أن أوضح لقراء سنة ١٩٨٧ (وقت كتابة هذا الكتاب) معنى وصول هذه الصحف إلينا. كانت الأهرام والمقطم صباحيتين، ومعنى ذلك أن قراء القاهرة كانوا يحصلون عليهما بين الساعة الخامسة والساعة السادسة صباحاً، إذا شاؤوا. ولكن الأهرام والمقطم كانتا تنقلان إلى القدس بالقطار الحديدي الذي كان يغادر القاهرة حول العاشرة مساء. والقطار كان يمر بالقنطرة (على قناة السويس) وبمحطة اللد في فلسطين (ويتجه منها إلى حيفا). وفي هذه المحطة، أي اللد، كانت تنقل البضائع والصحف (والركاب طبعاً) إلى قطار كان يأتي من يافا متجها إلى القدس، فيحمل الأهرام والمقطم. وهذا القطار كان يصل محطة سكة الحديد في القدس في أواسط النهار. وكانت تمضي ساعتان على الأقل قبل أن ينقل متعهد بيع الجرائد المصرية هاتين الصحيفتين (من المحطة) ليوصلهما إلى دار المعلمين.

«وهكذا كنا نقرأ الأهرام والمقطم بعد أن يكون قد مر على قراءتها في القاهرة ٣٥ ساعة».

هذا نموذج لما كان يجري في مطلع العشرينات وفي عاصمة فلسطين، فكيف بالأماكن الأخرى التي كانت نائية، مثل بلدة تقع في شمال شرق سورية أو في جنوب العراق، لا بالنسبة إلى الصحيفة المصرية، بل بالنسبة لما كان يصدر حتى في دمشق أو حلب أو بغداد.

وإذن كان لا بد من أن ينتظر التاريخ حتى تحين الساعة التي تمس فيها الأحداث والآراء والأحوال شغاف القلوب، فيحس أصحابها بالفساد، ويشعرون بالحاجة إلى العمل ـ إلى الثورة.

كان من الضروري أن تشتعل نيران الحرب العالمية الأولى، وأن تصيب العرب فتلفحهم بنارها، وأن يأتي جمال باشا حاكماً عاماً لسورية وقائداً عاماً للجيش الرابع (مع الاحتفاظ بوزارة البحرية في العاصمة)، وأن يحاول أن يسترضي بعض القائمين على مسرح الأحداث في إمكان إقامة حكم مستقل في بلاد الشام يكون هو على رأسه

(على نحو ما كان من أمر مصر من قبل)، وأن يفشل الرجل الطموح، وعندها يأخذ بتعقب الأحرار والمفكرين فيعاقبهم بالنفي والسجن، وأن ينتهي به الأمر أن يلقي القبض على أحرار بلاد الشام ويقيم في عاليه (بلبنان) محكمة لمحاكمتهم بتهمة الخيانة، ويحكم عليهم بالإعدام، ويعلق أحد عشر شخصاً من هؤلاء الزعماء في ساحة البرج ببيروت (ساحة الشهداء فيما بعد) في ٢١ آب/أغسطس ١٩١٥، وفي يوم ٦ أيار/مايو سنة ١٩١٦ يُعَلَّق واحد وعشرون زعيماً على المشانق (١٤ في بيروت و٧ في ساحة المرجة «الشهداء» في دمشق).

«وكان حكم جمال باشا الجائر في سوريا واحداً من العوامل الحاسمة التي ساعدت معظم الزعماء العرب المسلمين، وخاصة الشريف حسين، على اتخاذ قرار نهائي بالانفصال عن الامبراطورية العثمانية»، على ما يرى الدكتور زين نور الدين زين.

كانت الدعوات المختلفة التي زخرت بها منطقة المشرق العربي وما جاورها في أواخر القرن التاسع عشر وفي السنوات الأولى من القرن العشرين ناشطة بقدر ما كانت تسمح به الأحوال السياسية الداخلية والخارجية. فالدعوة إلى القومية التركية (الطورانية) كانت، بطبيعة الحال، تتمتع بحرية تامة وخاصة بعد انقلاب سنة ١٩٠٨، ويحلو لدعاتها النيل من القومية العربية والعرب ولغتهم. وكانت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية تلقى التأييد من عبد الحميد، وإن كانت مطامعه ونياته تختلف عن نيات الداعين المخلصين لها. ولم تعدم الدعوة إلى الجامعة العثمانية (الرسمية) نوعاً من السند الرسمي. لكن القومية العربية كانت تحارب بقوة وقسوة وبطش.

وكان العالم، في أوائل القرن العشرين، يحس بأن حرباً ما لا بد أن تنفجر. فقد بلغ الطمع عند الدول الأوروبية حده، واشتدت المنافسة فيما بينها، وعقدت المحالفات (الاتفاق الثلاثي، وحلف دول الوسط) واشتغلت معامل السلاح، بحيث أن الأمر أصبح لا يمكن أن يوضع حد له إلا بحرب طاحنة. وهذا الوضع قوى الوعي السياسي في مناطق مختلفة داخل الامبراطورية العثمانية. وكان أن نشطت الدعوة إلى القومية العربية في جمعيات سرية وغير سرية. وكانت الدعوة تجري في الولايات العربية من الامبراطورية، بل وفي عاصمة الدولة نفسها. وتشددت الحكومة العثمانية. وجاءت عوامل السياسة الدولية تؤثر في الآراء وتتجاذب أصحاب القول في المراكز الحساسة. إلا أن المهم هو أن قيام الحرب البلقانية (١٩١٢) والشعور بأن الحرب العالمية أصبحت وشيكة الوقوع، أدى إلى بلورة بعض النواحي في القومية العربية ومناهجها. ومن هذه اتجاه في الرغبة للاستقلال عن تركية. ولم تقتصر الدعوة على كلام ورسائل، إنما اتخذت نوعاً من التنظيم على أيدي جمعيات العهد والإخاء وغيرهما. ومن نواحي التنظيم عُنيَ القائمون على الأمور بالتواصل والتراحم والاتصال والبحث عن الرجل الذي يمكن أن يتزعم الحركة.

وقد أدرك أصحاب الرأي أنه ليس باستطاعة دمشق أو بيروت أو حلب أو بغداد أو البصرة القيام بدور القيادة المباشرة، لأن يد الدولة العثمانية كانت شديدة على كل إنسان فيها. وقد أثبتت المشانق التي علقت صحة هذا الرأي وصدق هذه النظرة. وإذن، فقد أصبح من الضروري أن تكون القيادة في مكان بعيد عن قوى السلطان والاتحاديين نسبياً، وأن تكون الزعامة فيمن يُسْلَسُ له القِياد، وتليق به الزعامة، ويقبل به الرأي العام.

فكان الحجازُ المكانَ.

وكان الحسينُ بنُ عليّ الزعيمَ

وكانت الرصاصة الأولى التي أطلقت في صباح التاسع من شعبان سنة ١٣٣٤/أي العاشر من حزيران (تموز) سنة ١٩١٦، انتفاضة رجل تمثل في نفسه ما عانته أمته من ألم فثار على ذلك، وتعبيراً عن وعي جيل من الناس لحالته، فأراد أن يخلص نفسه مما هو فيه، ورمزاً للآمال والأماني التي تجسمت تدريجاً في الرجل الذي أطلق الرصاصة الأولى.

منشور الثورة

في الخامس والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٣٤ (السادس والعشرين من حزيران/يونيو/١٩١٦) أذاع الحسين بن علي، شريف مكة وأميرها، منشوراً عاماً موجهاً إلى جميع إخوانه المسلمين وضّح فيه الأسباب التي حملته على إطلاق الرصاصة الأولى إيذاناً باستقلاله مع مؤيديه عن الدولة العثمانية.

المنشور طويل، لذلك سنكتفي بفقرات منه هي التي، في رأينا، تحتوي على الأمور الأساسية. يفتتح المنشور بالآية الكريمة ﴿ربّنا افتح بَيْنَنَا وبَينْ قومِنا بالحقِّ وأنتَ خيرُ الفاتحين﴾ [الأعراف: ٨٩]. ثم يلي ذلك النص:

«كل من له إلمام بالتاريخ يعلم أن أمراء مكة المكرمة هم أول من اعترف بالدولة العلية من حكام المسلمين وأمرائهم، رغبة في جمع كلمة المسلمين وإحكاماً لعرى جامعتهم، لتمسك سلاطينها من آل عثمان العظام، طاب ثراهم، وجعل دار الخلد مثواهم، بعروة الإيمان بكتاب الله وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه، ولبناء دولتهم على الشريعة الغراء. ولنفس تلك الغاية السامية الرفيعة ما زال الأمراء المشار إليهم يحافظون عليها [أي الدول العليّة] .. إلى أن نشأت في الدولة جمعية الاتحاد [والتّرقّي]، وتوصلت للقبض على إدارتها وجميع شؤونها بقوة الثورة. فحادوا عن صراط الدين ومنهج الشرع القويم. ومهدوا السبل للمروق منه واحتقار أئمته، وسلبوا شوكة السلطان المعظم ما له من حق التصرف الشرعي والقانوني أيضاً. وجعلوه هو ومجلس الأمة ومجلس الوكلاء منفذين للقرارات السرية لجمعيتهم الثورية. وأسرفوا في أموال الدولة وحملوها الديون الفاحشة، التي لا يخفى أمر خطرها ووخامة عاقبتها على أحد. أضاعوا عدة ممالك كبيرة من ممالكها، ومزقوا شمل الأمة العثمانية بمحاولة جعل شعوبها كلها تركية بالقوة القاهرة. فأوقعوا بينها وبين العنصر الذي أرادوا تسويده عليها، وإدغامها فيه، العداوة والبغضاء، وخصوا العرب ولغتهم بالاضطهاد.

«ولم يكتفوا بذلك كله حتى خاضوا بالدولة والأمة غمرات هذه الحرب الأوروبية الساحقة الماحقة. فوقفوا بالدولة موقف الهلكة، وألقوا بأيديهم إلى التهلكة واستنزفوا باسمها ثروة الأمة، كما استنزفوا قبلها ثروة الدولة. ثم اتخذوها ذريعة للفتك بجميع المخالفين لرأيهم في سياستهم الخرقاء، وإدارتهم الظالمة، وللتنكيل بالعرب خاصة،

حتى أن حرم الله سبحانه وحرم رسوله الأعظم صلى الله عليه وسلم، لم يسلما من شرهم، فإنهم عرضوهما للخوف والخراب. أما انحرافهم عن صراط الدين فلا نأخذ فيه هنا بمجرد ما اشتهر عن زعمائهم من الكفر والإلحاد في الصحف الإسلامية والأوروبية، ولا بما نعلم من سوء اعتقاد جمهور علماء الآستانة وغيرهم فيهم، بل نأخذ فيه بأقوالهم وأفعالهم. فمن باب الأقوال ما نشروه في دار السلطنة من الكتب والصحف التي جاهرت بالطعن في الإسلام، وانتقاص ما عظم الله تعالى من قدر خاتم رسله وقدر خلفائه الراشدين الكرام، ككتاب قوم جديد الذي اشتهر بما فيه من الكفر والضلال والإضلال، وتحريف نصوص الكتاب العزيز والسنة السنية، ومجلة «اجتهاد» التي شوهت أجمل سيرة في الخلق وأشرفها.

«ومن باب الأعمال أنهم أبطلوا ما كان محتماً على تلاميذ المدرسة الحربية وغيرها، وعلى جميع العسكر من التزام الصلاة. فجعلوا الصلاة في نظامهم العسكري اختيارية غير واجبة، توسلاً بذلك إلى إبطالها بالفعل.. بل شرعوا في إبطال أحكام الشريعة المنصوصة في القرآن الكريم المجمع عليها المعلومة من الدين بالضرورة... ومنه استحلالهم لقتل المسلمين والذميين بغير محاكمة شرعية ولا حكم، أو بأحكام عرفية ما أنزل الله بها من سلطان، واستحلال مصادرتهم وسلب أموالهم وإخراجهم من ديارهم...

«وأما سلبهم ما للسلطان المعظم من الحق الشرعي، وكذلك القانوني، فهو ما لا يجهله أحد من أهل العاصمة، وأهل المعرفة، في جميع أقطار المملكة، ولا من الأجانب أيضاً، حتى أنه لا قدرة له على اختيار رئيس الكتاب (المابين) في سلطته الشريفة، ولا رئيس خاصته المبجلة المنيفة، فضلاً عن اختيار الصدر الأعظم وشيخ الإسلام، فضلاً عن النظر في أمور المسلمين ومصالح العباد والبلاد. وقد أسقطوا بقايا شروط الخلافة التي يطالب بها المسلمون كافة، إذ يجب أن يكون لهم إمام خليفة شرعي مستقبل قادر على التصرف في إقامة الشرع ورفع لواء العدل.

«وأما إسرافهم في أموال الدولة، وإرهاقها بالقروض الفاحشة، فأمره معلوم للخاصة والعامة، وكذلك إضاعتهم لعدة ممالك [في أوروبة وأفريقية]...

«وأما ما خصوا به العرب ولغتهم من الاضطهاد، فهو أعظم ما جنوه على الدين والدولة من الفساد. حاولوا قتل اللغة العربية في جميع الولايات العثمانية بإبطالها من المدارس ومن الدواوين والمحاكم. وأصدروا في ذلك أوامر كثيرة لقيت من مبعوثي العرب [في البرلمان] معارضات شديدة ونفروا عنها في كتبهم الجديدة. وألفوا لذلك الجمعيات الكثيرة. ولا يخفى أن قتل اللغة العربية قتل للإسلام نفسه. فالإسلام في الحقيقة دين عربي، بمعنى أن كتابه أنزل بالعربية وجُعِل متعبداً بتلاوته وتدبره...

«وقد أمكنتهم فرصة إعلان الأحكام العرفية في البلاد، من تنفيذ كل ما يريدون

في العرب، فطفقوا يقتلون ويصلبون كبراء ونوابغ رجال النهضة العربية، الذين اشتهروا بغـيـرتهم على الأمـة والدولة من أرباب المـعـارف والأفكار، وحـملة الأقـلام وبارعي الضباط. وآخر ما وصل إلينا أنهم صلبوا [شنقوا] في الشام ٢١ رجلاً في آن واحد [٦ أيار/مايو ١٩١٦] ... وإنه ليصعب على كثير من ذوي القلوب القاسية إزهاق مثل هذا العدد الكثير من الأنفس لأجل الانتقام، ولو كانت من الدواب أو بهيمة الأنعام. وإنما يقتلون أمثال هؤلاء جهراً ويصلبونهم [يشنقونهم] في الشوارع العامة صلباً، حتى لا يطمح عـربي بأن يقول إن لغتنا لغة الإسلام، فيجب على الدولة الإسـلامية الكبرى مساعدتنا على حفظها، وإن لنا في المملكة حقوقاً شرعية وقانونية يجب علينا المطالبة بها. وأما من يقتلون رمياً بالرصاص بعلل عسكرية، ومن يقتلون اغتيالاً في السجون والشوارع، فلا سبيل إلى العلم بأخبارهم حالاً..

«ثم إنهم صادروا أموال من لا يحصى من الناس، وعمدوا إلى كثير من الأسر الغنية أو المغضوب عليها لأسباب سياسية، فأخرجوهم من ديارهم وأموالهم وعقارهم، وأبعدوهم عن نسائهم وأطفالهم إلى بلاد الأناضول بلا كافل شرعي. فهتكوا حرمة المخدرات من النساء المؤمنات، اللواتي لا يعرفن السياسة، وعرضوا أطفالهن للهلاك بين أيديهن في طريق النفي الطويل، الذي لا يجدن فيه الكفاية من القوت، والأسباب الواقية من البرد أو الحر، والله تعالى يقول ولا تزر وازرة وزر أخرى، والظاهر أن الغرض من هذا أن يكون من يسلم من الهلاك من هؤلاء النساء والأطفال كالإماء والعبيد، مَعَ الترك في الأناضول. ولا بد أن ينسى الأطفال لغتهم هناك فيكونوا أتراكاً تعمر بهم بلاد الترك. ولعلهم يريدون أن يأتوا بترك يحلون محل هؤلاء المنفيين، فيسهل جعل البلاد السورية كلها تركية..

«وأما نصيب الحجاز وسكان الحرمين الشريفين من هذه الأرزاء، فلو سكتنا على ما كان من بوادره وأوائله، لطغى مده، حتى لا يعلم إلا الله أين سيكون حده. ساقوا إلينا الألوف الكثيرة من جنودهم المنظمة، مستكملة الأسلحة والذخائر، وهم يعلمون كما نعلم أن الحجاز لا يهاجمه أحد من الدول المحاربة حتى يحتاج إلى قوة مدافعة، وأنهم في أشد الحاجة لهؤلاء الجنود في ميادين القتال، فلم يبق إلا أنهم يريدون أن يفعلوا في الحجاز ما فعلوا بسوريا والعراق، ليتم لهم القضاء على الأمة العربية في عقر دارها، وموطن منعتها وعزتها وفخارها، ويذيقوا هذا الحرم الذي جعله الله آمناً تجبى إليه ثمرات كل شيء، ما أذاقوا جنة الدنيا (الشام) من الجوع والخوف، وسلبوا ما منّ الله عليه وامتن به على سكانه في كتابه العزيز. فكان وجود هذه الجنود سبباً لمنع ورود الأقوات على الثغور الحجازية وعليها مدار معيشة البلاد، وسبباً لمنع ورود الحجاج عليها، ولا كسب لأهلها إلا منهم...

«فيا أيها الإخوان المسلمون

«إننا قد وصلنا إلى حال من الخطر لم يسبق لها في الإسلام نظير. كان لنا دول عزيزة قوية أفضلها دول أسلافنا العربية، وقد ورثتها هذه الدولة العثمانية. فكنا نحن العرب أحرص الناس على حياتها على كونها هي التي خذلت اللغة العربية، وانتحلت لنفسها منصب الخلافة دون الدول التركية والكردية قبلها. وكنا نحن، أمراء مكة وشرفاءها، أخلص زعماء العرب وغيرهم لها، على حرمانها بلادنا، مهبط الوحي والعرفان، من علوم الدين والدنيا. كل ذلك حرصاً منا ومن العرب كافة على أن يكون للإسلام دولة قوية تحفظ استقلالة وتنقذ شرعه ولو في الجملة.

«وقد صار آخر هذه الدولة إلى جمعية اغتصبت آل عثمان ملكهم بقوة الثورة، وجعلته في أيدي زعانف ليس لأكثرهم في الشعب التركي الإسلامي أصل راسخ، ولا في الإسلام علم صحيح وعمل صالح، كأنور باشا وجمال باشا وطلعت بك. فكان من سوء تصرفهم فيها وفينا ما أجملناه لكم في هذا المنشور. وقد كانت مقاومة إخواننا الترك لهم أشد من مقاومة العرب. وأما نحن فكنا كلما سمعنا أو رأينا شيئاً من هجماتهم على الإسلام، ندفعه بالتأويل، إلى أن أعيانا التأويل. وكلما علمنا بجناية على الدولة أو على العرب نقول لعله ذنب عارض يرجعون عنه بعد قليل، ولا نستحل مقاومتهم لأجله، لئلا يترتب عليه صدع في الدولة، ويزيد له ما يريدون من التفرقة بين العرب والترك..

«ولما رأيناهم عرَّضوا استقلال هذه الدولة التي نحرص عليها إلى الزوال، لم يبقوا على كرامة الدين ولا أحكام الشرع، ولا على استقلال السلطان، ولم يبق من سبب نحتمل لأجله منهم الخسف والهوان. فلما وصل إلينا سيل طغيانهم في حرم ربنا الذي أكرمنا بخدمة بيته وإقامة دينه، وحرم جدنا ورسولنا عليه الصلاة والسلام، الذي نحفظ من حديثه الصحيح «إذا ذُلَّت العرب ذُلَّ الإسلام» اضطرَّرنا إلى مقاومة بغيهم من أسلم الطرق، وهي حصر جنودهم في معاقلها، من غير أن نبادئهم القتال، فمن سَلَّم، سَلِمَ، ومن قاتلها كانت جنايته على نفسه. فما كان من حاميتهم بمكة إلا أن فعلت ما يعد برهاناً على ما تكن صدورهم للدين والعرب، وهو رميهم للبيت العتيق... بقنبلتين من قنابل مدافعهم... عندما علموا بقيام البلاد مطالبة باستقلالها.

«ولما كان حماية الحجاز من هذا البغي والعدوان، وإقامة ما فرضه الله فيه من شعائر الإسلام ووقاية العرب والبلاد العربية من عاقبة الخطر الذي استهدفت له الدولة الإسلامية العثمانية، بسوء تصرف هذه الجمعية الباغية ـ كل ذلك لا يتم تداركه إلا بالاستقلال التام، وقطع كل صلة بكل هؤلاء المتغلبين السافكين للدماء، الناهبين للأموال، فقد هبت البلاد بتوفيق الله تعالى للنهوض بأمر استقلالها، بعد أن ضربت على أيدي عمال الاتحاديين ورجال حامياتها، فاستقلت فعلاً، وانفصلت عن البلاد التي لم تزل تئن تحت وطأة سلطة المتغلبين من الاتحاديين انفصالاً تاماً مطلقاً، بكل معاني

الاستقلال الذي لا تشوبه شائبة مداخلة أجنبية، ولا تحكم بينهم وبين جميع من يدخل في حوزة استقلالها من المخالفين، قائمة في كل أعمالها على أساس أحكام الشرع الشريف الذي لا يكون لنا مرجع سواه، ولا مستند إلا إيّاه، في جميع الأحكام وأصول القضاء وفروعه مع استعدادها لقبول ما ينطبق على أصول الدين ويلائم شعائره من أنواع فنون الترقي الحديث وأسباب النهضة الصحيحة، باذلة كل ما في الجهد والطاقة لإغزار العلم وتعميمه بين الناس على اختلاف الطبقات وعلى حسب الحاجة والاستعداد.

«هذا ما قمنا به لأداء الواجب الديني علينا، راجين من إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أن يؤدوا كذلك ما يرونه واجباً لنا عليهم، من أحكام روابط الإسلام والتناصح على البر والتقوى. وليعلموا أننا قمنا بما قمنا به ونحن نعتقد اعتقادًا راسخاً أنه أفضل خدمة للإسلام، إذا لم تتحقق به أكبر أماني المسلمين الصادقين حتى الترك منهم، فإنه لا ضرر فيه يوازي عشر معشار الضرر في تركه. وستظهر لهم الأيام حقيقة ذلك، فليصبروا إن الله مع الصابرين. وبالله وبحبه وبحب رسول الله نتوسل، أن يتولانا بالتوفيق ويمدنا بالهداية إلى ما فيه خير الإسلام والمسلمين، والاعتماد على الله العلي الكبير، وهو حسبنا ونعم المصير».

وقد وقع المنشور:

شريف مكة وأميرها

الحسين بن علي

ومع أننا لم ننقل المنشور بكامله، فإن الذي وضعناه أمام القراء كاف لأن يدلنا على الأمور التي حملت الحسين بن علي على إعلان الاستقلال.

أول هذه أن شريف مكة كان يعنى بأمرين رئيسيين هما: الدفاع عن الإسلام واستقلال العرب. والأمران كان سببهما (أو كانت أسبابهما) تصرف الاتحاديين قولاً وعملاً نحو الإسلام، إذ تخلوا عن أسسه ومبادئه، وموقفهم ـ حكومة وكتاباً ـ من العرب من حيث الاستهانة بهم. وفي هذين الأمرين معاً نرى الحسين الذي يرى الإسلام والقومية العربية (ممثلة بالعرب) عنصرين مندمجين معاً، بحيث يصعب التفريق بينهما، ولو أن التركيز على الإسلام كان أشد وأوضح.

وثاني هذه الأمور اهتمام الحسين بالمظالم التي لحقت بشعوب الدولة الآسيوية. فهو يرى أن الترك كانوا ينقمون على الاتحاديين أيضاً. وكان الترك ينقمون بوصفهم مسلمين، لكن العرب كانوا ينقمون باعتبارهم عرباً ومسلمين. والحسين يوضح هذا بما لا يقبل الشك.

وثمة أمر ثالث حري بالتوقف عنده وهو إشارة الحسين إشارة واضحة إلى أن دخول تركية الاتحاديين الحرب كان عاملاً مهماً في القيام ضدهم. والإشارة هنا ليست واضحة تماماً من حيث التفاصيل. ولكن الحسين أصدر منشوراً ثانياً بتاريخ ٢١ ذي

القعدة سنة ١٣٣٤ (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩١٦) تعرض فيه لقضية دخول الحرب فقال: «من المعلوم أن عقلاء المسلمين وذوي البصيرة من ساكني الممالك العثمانية وسائر أقطار الدنيا غير راضين عن دخول الدولة العثمانية في الحرب الحاضرة، ولأسباب جوهرية أجمعوا عليها، منها أن الدولة العثمانية قريبة عهد الخروج من الحرب الإيطالية أولاً والحرب البلقانية ثانياً، وقد أصاب جيوشها وخزائنها وكل مرافقها وعامة تشكّلاتها من الضعف والضياع والفناء ما لا يخفى تأثيره على ثروة الدولة خاصة وثروة المملكة وأهلها عامة. حتى كان الجندي لا يكاد يصل إلى قريته أو إلى مكان عمله ليحصل على ما يسد به رمقه ورمق أولاده وسائر أهل بيته ـ إلا ويكون قد دعي إلى التجنيد مرة ثانية. وهكذا شأن الصانع والحمال والمحتطب».

فالأمة التي أصيب أفرادها بمثل هذه الكوارث لا ترى حاجة إلى بيان مصيرها ومصير دولتها إذا دفعت بنفسها في هوة حرب جديدة لا تشبه غيرها من الحروب، لا سيما وأن واردات الدولة هي من الضرائب المفروضة على مساعي هؤلاء الأفراد المنكودي الحظ بين تجارية وصناعية وزراعية.

ونود أن نسمح لأنفسنا هنا أن نؤكد ما ذهب إليه الحسين بن علي من حيث دعوة الجنود ثانية قبل أن يكونوا قد استراحوا من العمل الأول في القتال، وذلك بأن نذكر أن والدنا دعي إلى الجندية مرتين في فترة لا تتجاوز بضعة شهور في سنة ١٩١٥ (في دمشق). وكنت أزوره في جامع المعلّقة مع جماعة السوقيَّات، وكان الكثيرون من المجندين معه ممن كانوا قد عادوا من الحرب البلقانية، واستدعوا ثانية للقتال، أو على الأصح، جندوا.

وهناك سبب آخر يورده الحسين في منشوره الثاني المذكور فيما يتعلق بالحرب العالمية (الأولى) وهو أن الاتحاديين انحازوا إلى الفريق «الغلط». وهو يوضح هذا في المنشور المذكور بقوله: «وهناك أسباب» تتعلق بالجهة التي انحازت الحكومة الاتحادية إلى الحرب معها ضد الفريق الآخر من الدول المشتبكة في الحرب. فإن الدولة العثمانية دولة إسلامية وبلادها مترامية الأطراف كثيرة السواحل، فكانت السياسة التي سار عليها سلاطين آل عثمان العظام من قديم الزمان تحسين الصلات والعلاقات مع الدول التي يسكن ممالكها القسم الأعظم من المسلمين، والتي لا تزال صاحبة الأرجحية في البحار. فلما دخلت الحكومة الاتحادية في الحرب ضد هذه الدول منحازة إلى فريق آخر كثير الطمع واسع الجشع، لضيق بلاده عن ساكنيها ـ تشاءم من ذلك أهل النظر والرؤية من المسلمين، لعلمهم بما يكون من نتائجه السيئة قبل حدوثها.

ويضيف شريف مكة المكرمة وأميرها قوله: «ولقد كنت من جملة هؤلاء عندما سئلت تلغرافياً عن رأيي في هذه الحرب، فأجبت بما اقتضاه واجب النصح. وهذا مما

أتخـذه دليـلاً على إخـلاصي لهـذه الدولة، وحـرصي على سـلامتـهـا وصيـانة بيـضـة الإسلام».

والأمـر الرابع الحري بالاهتمـام هو أن الحسين كان حـريصاً على استقلال إمـارة الحجـاز. والمعروف أن الحسين ولّي أمور مكة سنة ١٩٠٨، وقـد أدرك «الاتحاديون» أن الرجل لن يقبل أن يكون مجـرد أداة في أيديهم، ولذلك اختلف مـع الوالي التـركي الذي أدرك أن الحسين يريد أن يكون «أميـر مكة» فعـلاً. ويبدو أن الاتحاديين كانوا يهيئون للحسين بن علي فرصة لعزله عن إمارة مكة المكرمة.

وآخـر مـا يجب أن يذكـر أن عـمل الحسـين لم يوجـه لا ضـد الخليـفـة ولا ضـد العـثـمـانيـين، ولكنهـا كـانت ثورة مـوجـهـة ضد الاتحـاديين الذين أسـاؤوا إلى الخليـفـة والخلافة والقواعد الإسلامية.

ولننقل هنا مـلاحظة للدكـتـور زين نور الـدين زين عن الشـريف حسـين وقـراره بالقيـام بـالثورة. يقـول زين: «ولم يكن الشـريف بحـاجـة إلى أن يقنعـه أو يؤثر فيـه أحـد للقيـام بالثورة العـربية. فإن القرار النهائي كـان قراره، وهو بذلك يجب أن يعتبـر العامل الرئيسي للثورة».

ونحسب أنه بين مـا شـرح قبـلاً وبين سطور هـذا المنشـور نجد مـا يفسـر لنا ثورة الحسين بن علي ـ ثورة العرب الكبرى.

وقبل أن ننتقل إلى المرحلة التالية من أخبار الثورة العربية الكبرى، نود أن نستبق الأحداث قليلاً فنشير إلى إرادة سنية ملوكية، صدرت في ٧ شعبان ١٣٣٥ (أي بعد سنة من إطلاق الرصـاصـة الأولى) عـينت فـيـهـا الـراية الـهـاشـمـيـة بحيث تتكون من الألوان الثلاثة المتوازية الأسود فالأخضر فالأبيض، وأن يشـمل الألوان الثلاثة المذكورة مثلث ذو لون أحـمر عنابي. وورد في الإرادة نفسها تفسـير لاختيـار الألوان: الأسود رمـز راية «العـقـاب» وهي راية النبي صلى الله عليـه وسلم المـشـهـورة. وقـد اتخـذ بنو العـبـاس السواد شـعاراً لهم. واللون الأخضر، بين السـواد والبيـاض، هو الشـعـار الذي اشتـهـر عن أهل البيت عليهم السـلام منذ أحقـاب طويلة. والبيـاض كـان شـعـار العـرب في دور من أدوارهم.

وأمـا اللون الأحـمـر، الذي شـمل هذه الرموز التاريخيـة بشكل مثلث فهـو لون راية الأسـرة المالكة الكريمة من عهد جدها أبي نمي.

وقد أشـير إلى هذا المنشـور، بأنه إرادة ملكية سنية لأن الحسين بن علي كـان قد أعلن ملكاً على البـلاد العـربية وأصبح لقبـه الكامل: «شـريف مكة المكرمة وملك البـلاد العربية».

تنوعت ردود الفعل للثورة واختلفت باختلاف البـلاد والجماعات. فقد أيدها بعض حكام الجزيرة، لكن كـان ثمة تحفظ بالنسبة لعـدد منها. وإذ كان في مصـر دوائر موالية

«لتركية» فقد امتعضت هذه الدوائر من قيامها. ولعل أكبر تأييد للثورة كان ما عرفته بلاد الشام وأرض الرافدين. وقد رأى الكثيرون من زعماء المسلمين، خاصة خارج المنطقة العربية، إضعافاً لتركية وتهاوناً في نصرة الإسلام. أما الحكومة التركية فقد شددت الخناق على سورية وزادت الإرهاب عنفاً ولم تسمح لأنباء الثورة أن تنتشر داخل بلادها صحيحة. وكان هذا أمراً طبيعياً.

ولم يكن غريباً أن تعلن الحكومة الاتحادية تنحية الشريف حسين عن منصبه. لكن الثورة كانت ناجحة في الشهور الأولى، إلى حد أن مثل هذا الأمر لم تعلق عليه أية أهمية.

الطريق إلى دمشق

سارت الثورة سيراً حسناً في الأشهر الأولى، وحتى وجود حامية تركية قوية في المدينة المنورة، التي استعصت على «جيش» الثورة، لم يؤثر في سير الأمور كثيراً، ولذلك نودي بالملك حسين ملكاً على البلاد العربية (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦)، ولو أن ذلك لم يرق للحلفاء، الذين اعترضوا على العمل. (وقد اعترف الحلفاء به ملكاً على الحجاز في مطلع السنة التالية، كانون الثاني/يناير ١٩١٧).

والمهم أن يتذكر الواحد منا أصداء الثورة كما ظهرت في الشعر يومها. كما يقول الدكتور ناصر الدين الأسد «مع دوي الرصاص كانت تدوي في طول البلاد وعرضها القصائد والخطب».

وكان من أول ما نظم من الشعر تحية للثورة وابتهاجاً بها، قصيدتان للشيخ فؤاد الخطيب. الأولى جاء فيها قوله:

حيّ الشريف وحيّ البيت والحرما
وانهض، فمثلك يرعى العهد والذمما
يا صاحب الهمة الشماء أنت لها
إن كان غيرك يرضى الأين والسأما
واسمع قصائد ثارت من مكامنها
إن شئتها شهباً أو شئتها رجما

ومنها:

فمن يكن عن أباة الضيم في صمم
فليسمع اليوم صوتاً يحسم الصمما
فقد تكلم صوت النار مرتفعاً
من الحجاز فشق البيد والأكما

والقصيدة الثانية مطلعها تساؤل عن المضارب، إذ يقول:

لمن المضارب في ظلال الوادي
ريّا الرِّحاب تغصُّ بالوُرّاد

ويجيب عن تساؤله بقوله:

الله أكـــبـــر تلك أمـــة يعـــرب
نفـــرت من الأغـــوار والأنجـــاد
طوت المـــراحل والأسنةُ شُـــرَّعٌ
والبـــيضُ مـــتلعَـــةٌ من الأغـــماد
ومـــشت تدك البـــغي مـــشيـــة واثق
بـالـلـه والـتـــاريخ والأجـــداد

ولعل الأبيات التالية من أجود ما نظم في الوحدة العربية:

أنـا لا أفـــرق بـيـن أهـلِـك إنـهـم
أهـــلـــي، وأنـــتِ بـــلادهـــم وبـــلادي
ولـقـــد بـرئـتُ إلـيـكِ من وطـنـيـــةٍ
لـيـــست تـجـــاوز مـــوطن المـــيـــلاد
فـلـكلِّ ربـعٍ من ربـوعك حـــرمـــةٌ
وهـوى تـغـلـغـلَ في صـــمـــيـم فـــؤادي
كم ضـــجـــعـــةٍ بالقـــاع في غَلس الدّجى
بين الرمـــالِ العـــفـــرِ وهي وســـادي
أدركتُ إذ أدركـــتـــهـــا مـــعنى الكرى
وسكـيـنـة الأرواح فـي الأجـــســـــاد

وكان للزركلي شعر رائع في الثورة، إذ يقول:

أبى الســـيف إلا انتـــقـــامـــاً لهـــا
وخـــاف على الضـــيمِ خُـــســـرانَهـــا
أثـار بـنـي هـاشـم فـي الـحـــجـــاز
وأنطق فـي التـــرب حـــســـانهـــا
دعـــوا بالخـــيـــول، وأهلِ النّصـــو
ل تشـــرع للروع مـــرّانهـــا
كـــتـــائب هبّت تلبّي الدّعـــا
ة تطوي القـــفـــار وكـــثـــبـــانهـــا
بـرمـح يـرنُّ وعـــضـــب يـئـنّ
ينبّـــه فـي الّتـــرك وسْنانهـــا
هـو الثـــأر أدركـــه الثـــائرو
ن أشـــجى (فـــروقـــا)[1] وسلطانهـــا
أطلَّت ترفـــرف فـــوق الجـــمـــوع
تحـــيـي من الغـــيب أوطانهـــا

وهناك قصيدة طويلة نظمها أبو الفضل الوليد (الياس طعمة) في المهجر، سماها «صدى الأجيال»، وهي واحدة من قصائد عدة له. وقد جاء فيها قوله:

الله أكـــبـــرُ إنَّ السّـــيف عـــريانُ
لـكـي تُـحـــــرَّر أقـــــــوامٌ وأوطـانُ
بشـــرى العـــراق وبشـــرى الشـام جـارتهـا
فـــفي الجـــزيرة ثوراتٌ لهـــا شـــانُ
جـــزيرة العُـــرب قـد هبّت عـواصـفُـهـا
فلن يقـــومَ بهـــا للعُـــجم بنيـــانُ
دالت من الظلم والفـــحـــشـــاء دولتـــهم
وطالمـــا قـــوّض الأركـــان طغـــيـــانُ
أبنـاء يعـــرب هبّـــوا بعـــد رقـــدتهم
وقـــد تعـــاون عـــدنـان وقـــحطـان

ويعتبر الدكتور الأسد قصيدة «شريف مكة» لرشيد أيوب من أجمل ما قاله شعراء المهجر:

من أقـــاصي الأرض نهـــديك الســـلام
مـع نســـيـــم السَّـــحَـــرِ
يا شـــريفـــاً، كلمـــا نـاح الحـــمـــام
فـــوق غـــصن الشّـــجـــرِ
أيّهـــا النـاشـــرُ أعـــلامَ الأمـــانِ
فـي ربـوع الـحـــــــــــرمِ
يـا نـصـــيـــرَ الحقّ يا ثبت الجنان
يـا كـــــريـم الشـــــيـمِ

ومنها:

خـضـتـهـا حـرباً على البـاغي تدور
بـكـمـــــــاة أُسُـــــــدِ
وتركت التّـــرك أصـــحـــاب الفـــجـــور
عـــــبـــــرةً لـلأبـدِ

وتشير الدكتورة خيرية قاسمية إلى تعثر الثورة بعد أن فقدت عنصر المفاجأة، لكن المساعدات العسكرية والمالية توالت على الحسين من الحكومة البريطانية، وانضم إلى الجيش العربي عدد من الضباط الإنكليز المدربين كخبراء على تعليم فنون القتال. والمهم أيضاً أنه كان «قد انضم للثورة العديد من الضباط□العرب⊙ الموجودين

في معسكرات الأسر في مصر والهند، وشكلوا نواة الجيش النظامي إلى جانب القوات غير النظامية». من هؤلاء الضباط مثلاً جعفر العسكري ونوري السعيد.

كانت الجيوش العربية الثلاثة يقودها أبناء الحسين: علي وعبدالله وفيصل. ومنذ مطلع كانون الثاني/يناير من سنة ١٩١٧ زال ما كان قد لوحظ في الثورة من تعثر، وعاد إلى العمل الحياة والنشاط. وبلغت القوة التي تشكل الجيش الشمالي، بقيادة فيصل، الوجْهَ، وهو أقصى ميناء في شمال الحجاز. وهناك، بعد احتلاله، عقدت اتفاقات ذات أهمية مع عودة أبو تايه زعيم الحويطات ونوري الشعلان، أمير الروَلة.

في تموز/يوليو ١٩١٧ احتل جيش الثورة العقبة. وكان هذا إيذاناً بالتقدم نحو الهدف الأكبر وهو الأردن وسورية. واحتلال العقبة وضع في أيدي العرب وحلفائهم قاعدة مهمة للاتصال بمصر من أجل التموين ونقل العتاد. وقد حاول الأتراك استعادتها لكن محاولاتهم ذهبت أدراج الرياح.

وفي صيف سنة ١٩١٧ اتخذت الثورة اتجاهاً خاصاً. فبالنسبة إلى التنظيم العسكري لبريطانية في مصر، حيث كانت القيادة العامة، وَليَ اللّنبي (حزيران/يونيو) القيادة ووصل مصر. وأصبحت «الثورة» العربية تنظر إلى دمشق ـ التي تبعد عن العقبة نحو ألف كيلومتر ـ على أنها «المحطة» التالية المهمة التي يجب أن تتجه نحوها. وتوجهت بعثة إلى سورية تدعو للثورة ولتنظيم العمل المشترك. وعلى حد قول الدكتورة قاسمية تحولت [الثورة العربية] «إلى حرب متحركة كي تستولي على دمشق البيعدة ٦٠٠ ميل [١٠٠٠ كيلومتر] شمالاً. وأصبحت بذلك جزءاً من الحرب العالمية الأولى، إذ كوّنت الجناح الأيمن للقوات البريطانية الزاحفة على فلسطين بقيادة اللنبي». ومما يلاحظ أن التحاق العرب المجندين في الجيش العثماني إلى صفوف الجيش العربي قد ازداد في ذلك الوقت.

وهنا جاءت خطة اللّنبي التي وضعها للحملة النهائية على فلسطين وسورية ولبنان (كان الجيش البريطاني قد احتل جنوب فلسطين في أواخر سنة ١٩١٧، ودخل القدس في ٩ كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة).

وقد لخصت الدكتورة خيرية قاسمية الأحداث على النحو التالي: «وضع اللنبي في أيلول/سبتمبر ١٩١٨ خطة هجوم نهائي على طول الجبهة [بحيث] ينتهي بالاستيلاء على دمشق. وعهد إلى القوات العربية بمهمة قطع المواصلات بين دمشق والجنوب [وذلك] باحتلال درعا، النقطة الحيوية للمواصلات، فيحمي بذلك جناح القوات البريطانية الأيمن ويشغل القوات التركية في شرق الأردن، ويمنعها من إرسال الإمدادات إلى فلسطين. وبعد احتلال درعا بدأ تراجع الجيش الرابع التركي [وكانت] القوات العربية النظامية ورجال القبائل تتعقبه. وانهارت الجبهة التركية في نهاية

أيلول/سبتمبر، ولم يتمكن الترك من تأليف جبهة حربية في حوران، كما [أنهم] لم يتمكنوا فيما بعد من تأليف جبهة جديدة في دمشق.

«وأخذت القوات البريطانية القادمة من جبال الجليل [في شمال فلسطين] والقوات العربية إلى الشرق منها تزحفان في خطين متوازيين في عملية سباق تشكل دمشق نقطته النهائية.

«وفي مساء ٣٠ أيلول/سبتمبر كانت القوات جميعها قد أحاطت بدمشق، ودخلت فرق من القوات العربية غير النظامية إلى دمشق لنقل الأخبار إلى السكان، والدعوة لإقامة حكومة عربية، وكان ذلك قد تم قبل وصول الرُّسل، كما دخلت في نفس الليلة فرقة من الخيالة الاسترالية عبر شوارع المدينة، وهي تتعقب الترك المنسحبين عن طريق حلب شمالاً.

«وكان الدخول الرسمي للقوات العربية والبريطانية في صباح أول تشرين الأول/أكتوبر، حيث استقبلت بمشاعر البهجة والفرح، وبلغ السرور ذروته بوصول فيصل إلى دمشق بعد يومين».

ويبدو من الدراسات التي تمت حول الموضوع أن الجيش العربي دخل دمشق أولاً، أي قبل القوات البريطانية.

لم تحدث معارك ذات بال بعد سقوط دمشق، فالجيش العربي كان له دور في السير نحو حلب داخلياً، فيما كانت قوات الحلفاء تتبع الطريق الساحلي إلى شمال سورية.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ وقعت هدنة (مُدروس) بين تركية والحلفاء. وكان ذلك نهاية الأعمال العسكرية في بلاد الشام.

وتعلق الدكتورة قاسمية على أحداث الثورة العسكرية بالنسبة لسورية بقولها: «ورغم أن قسماً كبيراً من حوادث الثورة قد جرى وراء الحدود السورية، إلا أن السوريين قد لعبوا دوراً كبيراً في أحداث الثورة، فشارك الضباط والجنود ووجهاء البلاد والموظفون والمثقفون في حملات الجيش العربي، وجرت اتصالات مع شيوخ القبائل في الصحراء لضمان موالاتهم للثورة والمشاركة فيها، بعد أن حالت موانع كثيرة من قيام ثورة فعلية في سوريا. وبعض من بقي من كبار العسكرين في الجيش العثماني كان على اتصال بفيصل من أجل الإعداد للثورة. وقام السوريون في مصر والمهجر بنشاط كبير للدعاية للثورة عن طريق الصحف والمجلات والمساعدات المالية».

وقد أثار احتلال جيش الثورة لدمشق العواطف الجياشة، فعبرت عن سرورها شعراً. فمن ذلك قصيدة لجميل صدقي الزهاوي سماها النائحة لأنه رثى فيها الشهداء، قال فيها:

إلى أن أتى بالفتح جيش «عرمرم»
مدافعه تنكى العدا وتهولُ
هنالك أهل الشام صاحوا وكبّروا
وكبّر أعلام بها وسهولُ
وكان لأخذ الثأر قد ثار ضيغم
له في مغار الغابتين شبولُ
«حسين» بما قد جاء قد سر جده
وإن «حسينا» للنبي وكيلُ
أغر كريم الأصل من فرع هاشم
فطاب له فرع وطاب أصولُ
فأعظمْ بملكٍ سلّ للذبّ سيفه
وأرهفْ بسيف ليس فيه نكولُ

وسمى خليل مردم بك قصيدته «الفتح العربي» قال:

مالي أرى القوم بعد الحزن في طربِ
هل عاد سالف مجد العرب للعربِ
نعم، وإلا فما للكون مُبتسمٌ
من بعدِ ما أخذته سورة الغضبِ
وما لأهل الهدى والحقّ في صعد
وما لشرذمة الضُلاّل في صببِ
وقام بالأمر من كان الأحقّ به
نجل النبي الحسينُ الطاهرُ النّسبِ

ويقول:

يا صاحب الجيش والقهّارُ يعضده
مدرّعاً بمواضي السادة النجبِ
لك الهنا بدمشق الشّام إذ برزت
تستقبل الجيشَ في أثوابها القُشُبِ
خذ سمت لبنان فالشكوى لقد عظمت
وسر لبيروت ثم اخلص إلى حلبِ
لا زال يخفق في أرباعنا علم
مربّع اللون نفديه بكل أبِ

وإتماماً للحديث عن الثورة نضع أمام القراء ثلاث وثائق هي: برقية فيصل إلى

الحسين عن دخول دمشق، وجواب الملك حسين البرقي، والبيان الذي أصدره الملك حسين عقيب ذلك يوضح فيه سياسته نحو سورية.

أرسل فيصل البرقية التالية إلى والده يعلنه فيها دخول الجيش العربي إلى دمشق:

«مكة المكرمة ـ لحضور مولاي أمير المؤمنين نصره الله آمين».

«أزف لعليائكم بشائر النصر بفتح سورية، والدخول إلى قاعدتها (دمشق الشام) بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٣٦، وركز العلم العربي فوق دائرة حكومتكم العربية المستقلة.

«وقد بايعني جميع أهل سورية باسم جلالتكم، ورفعوا أكفّ الضراعة للباري جلّ وعلا أن يؤيد وينصر كلمتكم، ويرفع منار توليتكم، ويجعل الفوز مقروناً بعلمكم المنصور.

«دمشق الشام في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٣٦/فيصل».

فردّ عليه الملك حسين بالبرقية التالي نصها:

«أسأله تعالى أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه، وسبباً للخير والصلاح، فبلغهم سلامي وتحياتي. وحيث أنك تعلم أن القصد الأساسي هو إنقاذهُم فبعد أنهم حملوني هذا العبء الثقيل، فلا بد أن يعينوني وإياكم على ما فيه راحة البلاد وسعادتها ورفاهها، ونظراً لمضاعفة حسن ظنهم بنا، وأصبحنا وإياهم كما ترى، فلا تحتاج إلى وصية عليهم، وهم وداعتك ـ بلا تفريق ـ إلى أن يمن الله علي بخدمتهم إن شاء الله مباشرة. والله يحفظك يا بني وإياهم من كل سوء ويديم علينا جميعاً توفيقاته الأحدّية.

«مكة المكرمة مساء ٢ المحرم سنة ١٣٣٧».

أما الوثيقة الثالثة فهي أطول من أي من البرقيتين، وقد وضعت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨، أي بعد دخول دمشق بنحو أسبوع. وفيها يوضح الملك حسين سياسته تجاه سورية. وهذا هو نص الوثيقة:

«إنكم يا أبنائي كلكم مسلمون، وإن من العقائد الإسلامية أن الأمور كلها مقدرة في سابق علم الله. فلا يحدث في الكون إلا ما سبقت به المشيئة الإلهية من الأزل، على الطراز والوجه المحتم في الوقت والساعة المعينة. فكل ما حدث ويحدث من الأمور قد أعد لأوقات معدودة في أماكن محدودة. ولقد علمتم الغاية الأساسية لنهضتنا التي هي من المقدرات التي قضت بها المشيئة الصمدانية من الأزل إحياء للبلاد ورحمة بالعباد، فاستخرنا الله تعالى في إنفاذ النيّة الخالصة لوجهه الكريم، غير طالبين إلا رضاه. ولو أردنا راحة النفس ومتاع الدنيا لكان لنا من ذلك ما يكفينا بكل سعة. فرجحنا السعي لنصرة قومنا وإنقاذ أوطاننا وإرضاء ربنا. وها هم التجار الذين بين ظهرانيكم يتذكرون أنه عندما ضرب نطاق الحصر البحري على سواحل البحر

الأبيض [المتوسط] ساءني أن يقع بنو قومي السوريون في ضنك العيش، فصرحت للتجار بإسعاف تلك الديار على قدر الوسع، وقد حصل ذلك بالفعل. وإنني أؤكد لكم، يا أبنائي، أنه لا فرق عندي بين أحد من بني قومي مهما اختلفت أوطانهم ونحلهم، فهم جميعاً في نظري بمنزلة الأشخاص المقيمين معي في هذا المنزل وتحت هذا السقف. وإن خروج المتغلبة من تلك الديار قد أحدث لي وظيفتين جديدتين إحداهما اتخاذ كل الوسائل النافعة لعمران البلاد؛ والثانية السهر على راحة أهلها وسعادتهم. ولقد قلت أمس لفيصل في الجواب على برقيته الواردة من دمشق أنه ما دام السوريون قد حمّلوني هذا العبء الثقيل، فقد وجب عليهم أن يعينوني على ما فيه راحة البلاد وسعادتها ورفاهيتها، ولا سيما وهم أبناؤها وأعرف الناس بما يلزم لها من الحاجيات، وهم الأجدر بتولي أمورهم على أسلوب العرف فيها. وإن للعرف المنزلة الثانية في نظر الشرع، حيث قال الله تعالى: ﴿خذ العفو وأْمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾. ومن حق العرف أن تكون له هذه المنزلة في نظر الشرع، لأن الوقوف على عرف الأمم من أكبر أسباب النجاح في تحصيل سعادتها، وإن العلم بعُرفِ جهة من الجهات أحسن ثمرة من التبحر في العلوم النظرية من غير معرفة بوجوب تطبيقها وطرق الاستفادة العملية من قواعدها وفروعها. ولا شك أن أبناء البلاد العربية أعرف بعرف بلادهم، ولذلك قلت إنهم الأجدر بتولي أمورها. وإني إذا ذكرت أبناء سوريا فلا أفرق بين أحد منهم بمذهب أو بغيره، بل كلهم في نظري سواء، لأن وحدة القومية هي جامعة التفاهم وتبادل المصالح والمنافع. وطالما قلت إن العرب عرب من قبل أن يكونوا مسلمين أو مسيحيين أو موسويين، وإن العربي ممكن أن يصير مسلماً أو مسيحياً أو موسوياً ولكن يستحيل عليه أن يصير جاوياً أو يونانياً. فإذا كان أحد قد أساء منهم هذه الحقيقة أو تفهيمها، فيكون قد أساء إلى الحقيقة وإلى العرب، الذين أثبت تاريخهم أن اختلاف الدين لا يمكن أن يكون سبباً لهضم حق أو لحط من كرامة أو لغير ذلك من مطالب الحياة الاجتماعية الهنيئة. وهل فيكم من لا يعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم، قد أجاز لليهودي أن يقتص منه مع أن الإسلام كان في ذلك الوقت في عنفوان قوته، والصحابة من حوله، صلى الله عليه وسلم، يفتدونه بأرواحهم، فلم يكن كل ذلك ليكون سبباً يمنع اليهودي من طلب حقه بكل صراحة، رغم ما استعمله من الخشونة في الطلب. فالبلاد يا أبنائي هي لأهلها يتمتعون بكل حقوقها، ويجنون من كل ثمراتها، فلا يفرق بينهم في الحقوق والواجبات، والأخذ بوسائل الكسب والتمتع بالثمرات، أي سبب من الأسباب، ما دام كل فرد منهم يعرف الحق فلا يتعدى حدوده، ويقوم بالواجب ولوازمه فلا يتوانى عنه. لقد كان القصد من هذه النهضة إرضاء الله تعالى، وإعطاء القومية العربية حقها من الخدمة بإنقاذ بنيها، وحفظ أوطانها. وإن إذعان العرب لقوميتهم من أخص مآثرهم وأقدم سجاياهم فهم من عشاق الاستقلال القومي من قبل

ومن بعد ... هذا وإن الواجب الذي يترتب علينا وعليكم بعد تمام واجب الإنقاذ هو بذل الهمة وتوجيه المساعي إلى إعمار البلاد وإنعاشها وإحياء مواتها. والله الموفق».

ومما يجب أن يكون موضع اهتمام، بالنسبة لهذا البيان، أمران: الأول أن الملك حسين يشير إلى حركته (أو ثورته) على أنها «النهضة»، ولم تكن هذه المرة الوحيدة التي استعمل هذا التعريف. فهو لم يستعمل كلمة ثورة قط للتعريف بما قام به. والأمر الثاني هو تشديده على القومية والقومية العربية أكثر من ذي قبل.

وفيما كانت الثورة لا تزال جيوشها تقطع الفيافي بين العقبة ودمشق، تبين للعاملين في الحقل السياسي ـ العسكري في دنيا العرب أن وثيقتين كانتا قد أعدتا وكل منهما كافية لانتزاع جزء من هذه البلاد العربية لتضعه تحت نفوذ واحدة من دول الحلفاء، بحيث تتصرف هذه به ضد مصلحة الأمة العربية. والوثيقتان هما: اتفاق سايكس ـ بيكو (١٩١٦) وتصريح بلفور (١٩١٧/١١/٢). ومعنى هذا أن الدب قد سلخ جلده حتى قبل أن يتم صيده.

الهوامش

(١) الآستانة عاصمة الدولة العثمانية.

بعد الثورة

هذا العنوان يقتضي منا، قبل كل شيء، أن نعيّن نهاية للثورة العربية الكبرى. فهل هذا ممكن؟ لعل هذا يصبح ممكناً إذا نحن أخذنا برأي الملك حسين بن علي الذي أشار في رسالته إلى السوريين من أن العرف هو واحد من الطرق التي يلجأ إليها لتعيين الأمور، أو توضيح الحدود. وهنا تخطر لنا أسئلة متعددة، منها: هل يمكن اعتبار «دخول دمشق» (ولم تقف الدولة العثمانية بعد هذه الحادثة على قدميها مدة طويلة) نهاية للثورة من حيث التخطيط لها وتنفيذها عسكرياً؟ أم هل ينقل هذا الحد ـ نهاية الثورة ـ إلى احتلال الفرنسيين دمشق والقضاء على الحكم العربي (الفيصلي) فيها (تموز/يوليو ١٩٢٠)؟ أم هل نعتبر إنشاء إمارة شرقي الأردن (سنة ١٩٢١) نهاية للثورة؟.

هذا من حيث النظر إلى الجزء الغربي من الهلال الخصيب، فإذا اتجهنا شرقاً فهل نعتبر ثورة العراق (في سبيل العراق) نهاية للثورة العربية الكبرى؟ أم هل نجد في تتويج فيصل ملكاً على العراق (٢٣ آب/أغسطس ١٩٢١) نهاية لهذه الحركة؟.

أم لعله مما يقتضيه «العرف» والمنطق أن نعتبر وفاة الملك حسين بن علي سنة ١٩٣١ نهاية للثورة؟ ويكون الباعث على اعتبار هذه الحادثة «حدّاً» للثورة بسبب ارتباطها أصلاً به ـ حماسة ودفعاً وتنظيماً!.

بل هناك سؤال آخر هو: هل كان للثورة العربية الكبرى نهاية في واقع الأمر؟.

هذه الأسئلة، وأسئلة أخرى غيرها، خطرت للعاملين في الثورة ولمؤرخيها. والعاملون فيها ـ لها وضدها ـ لم يكونوا جميعهم عرباً. كما أن المؤرخين للثورة العربية جاؤوا من بلاد مختلفة ونظروا إلى الثورة من زوايا متعددة ـ وقد تكون متضاربة. ثم إن العاملين ـ أو بعضهم على الأقل ـ من عرب وأجانب، جلسوا فيما بعد ودونوا مذكراتهم، ثم تركوا الدنيا. أما المؤرخون فهم أفراد وفئات تحاول النفاذ إلى أسرار ما حدث بالتنقيب عن وثائق وأسانيد، بعد أن استنزف جيل واحد على الأقل من المؤرخين القصص والروايات عمن اشترك (ولم يكتب) أو شاهد (ولم يدون) أو سمع (ولم يقيد). والثورة بلغت اليوم الثانية والسبعين من عمرها (أخذاً بتاريخ إطلاق الرصاصة الأولى). وهنا يجب أن نتذكر أن الكثيرين من الكتاب والمؤرخين عندما يكتبون عن أمور سابقة وأحداث مرت، يقيسونها بمقاييسهم. وعندها تكون الإساءة للأحداث المدروسة كبيرة.

بعد هذه الملاحظات نود أن نقرر ما يلي:

أولاً ـ إن الحلفاء، بقطع النظر عن الدولة ورجالها، كانت لهم في المنطقة العربية مطامع أرادوا تحقيقها، فساعدوا الحسين بن علي في ثورته ضد الأتراك. ولست أقصد بالمطامع تلك المرتبطة بالحرب العالمية (الأولى) بالذات، بل بما كان في مخططاتهم البعيدة المدى. لذلك لما انتصروا أخذوا يخططون للوصول إلى أهدافهم ـ السيطرة التامة على البلاد والعباد من حيث أنها أسواق وطرق.

ثانياً ـ فضلاً عن هذا الموقف العام فقد كان هناك مواقف خاصة، أهمها، وأبعدها أثراً بالنسبة للعرب، تصريح بلفور، الذي قصد به، من أول الأمر، أن يؤدي إلى خلق دولة يهودية في فلسطين.

ثالثاً ـ لما تبين للعرب هذه المواقف ـ مواقف حلفائهم ـ لجأ بعضهم إلى تذكير زعماء الحلفاء ورجال السياسة فيهم إلى أن هذه الأفعال منافية للشرف (مثلاً). والبعض الآخر أخذ يناقشهم على أساس رسالة من فلان وتصريح من علان ووثيقة من الإثنين، والسياسة الأوروبية يومها (كما كانت دوماً وكما ستظل كذلك) لا قيمة لديها لمثل هذا الكلام.

والنتيجة العملية لهذا كله هو أن المشرق العربي مزقه الحلفاء. وانتقل الحسين ابن علي إلى رحمة ربه بعد أن رأى أحلامه وآماله قد عبث بها الدهر، إلا بقية منها في أمير شرقي الأردن عبدالله وملك العراق فيصل.

ومع ذلك فإن الثورة العربية الكبرى ـ وهي أكبر حدث ثوري للعرب في مطلع القرن العشرين ـ تركت في الجو العربي آثارًا كثيرة وكبيرة.

ولعل خير ما نفعله هو أن ننظر إلى الثورة العربية من حيث النتائج المباشرة التي ترتبت عليها، ولنتخذ من تاريخ وفاة الملك حسين نقطة يصح الوقوف عندها. فعلى صعيد الواقع في المنطقة قامت دول ودويلات تحت انتداب بريطاني وفرنسي في بلاد الشام والعراق. ومعنى هذا من الناحية السياسية، عملاً ونظراً، هو أن التفكير السياسي اتخذ منذ ذلك الوقت سبيلاً محلياً، في مقابل ما كان هناك من تفكير في منطقة عربية واسعة كانت باعث الثورة وهدفها. ويرى الدكتور عبد الكريم غرايبة أنه «بدأت تختفي بسرعة أخبار الوحدة والتحرر، وقل الحديث عن الأمة العربية الواحدة بينما أكثر الزعماء من الكلام على الأماني المحلية، وعلى اختلاف العرب باختلاف الأقاليم... وبرز مفهوم جديد للاستقلال والحرية». وأصبح سن «دستور وإجراء انتخابات لمجلس نواب أو مجلس تأسيسي يقر الدستور ويصدق على معاهدة مع الدولة الحليفة» هو الهدف السياسي في أكثر الأقطار العربية. ويتحدث الدكتور غرايبة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في البلاد العربية، ورسمت «للشعب مفهوماً سياسياً ونضالياً واحداً. فجميعها كانت إقليمية المبادىء والأهداف والنشاط» على

الرغم من حديث بعضها عن الأمة العربية والوحدة العربية «إلا أن مفهوم الوحدة في نظرها لم يتعد وحدة الهلال الخصيب» (غرايبة).

وإذا عدنا إلى الملك حسين (بن علي) وجدناه، بعد أن تخلى عنه حلفاؤه، يضطر إلى معالجة الأمور في الحجاز منفرداً، لكنه يرغم على التنازل عن عرش الحجاز والاستقرار في العقبة، التي وصلها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤. لكن حتى هذه الإقامة لم تطل. فقد وجهت بريطانية له إنذاراً بضرورة مغادرة العقبة فغادرها في ١٨ حزيران/يونيو إلى قبرص.

أما السبب في تنازل الحسين عن ملك الحجاز فهو رفضه قبول معاهدة مع بريطانية إذ أصر الحسين على حقه في الدفاع عن قضية عرب فلسطين واعتبرها داخلة في نطاق البلاد التي وعدته بريطانية باستقلالها. فقد رفض المعاهدة بعد مفاوضات استمرت أكثر من سنة.

وبهذه المناسبة فإن الملك علي بن الحسين، الذي خلف أباه ملكاً على الحجاز، رأى أن ينسحب من ذلك القطر، فغادر جدة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥.

ولا بد من ذكر حادثة واحدة مهمة تمت للحسين في الأردن في سنة ١٩٢٤. فقد زار الملك حسين عمان في تلك السنة من ١٨ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ آذار/مارس. وفي اليوم الحادي عشر من آذار/مارس بويع الملك بالخلافة، وكان مصطفى كمال قد ألغى منصب الخلافة في تركية قبل ذلك بقليل.

وانتقل الملك حسين إلى جوار ربه، وكان قد أصبح في نفوس الناس «رمزاً» للثورة، ولقب بالمنقذ. وقد نظم الشعراء شعراً جيداً جياشاً بالعاطفة نحو «الملك» الرمز.

من القصائد التي نظمت لتلك المناسبة قصيدة لمصطفى وهبي التل التي يقول فيها:

علمتنا كيف الفناء بحب أُمتنا يكون
وأعزّ ما ملكت يدان وما يُعز المالكين
في نصرةِ المثل العلية كيف يجدُرُ أن يهون
غامرتَ بالتّاج الثمين تصون بالعرش المكين
المسجدَ الأقصى وحقّ بني أبيك بفَلسطين
لا غرو، أولى القبلتين أن اصطفيت لها خدين
ما زلت بين حماتها في السابقين الأولين
أأصبتَ أمْ أخطأتَ في مسعاك نهجَ المحسنين
شأنان لن يُعنى بمثلهما مؤرخك الرّصين
يكفيك أنّك كنتَ عفَّ النّفس وضّاح الجبين
لم تَشْر، إذ بلفور سامك موطناً، دنيا بدين

وكان لأحمد شوقي رثاء في الحسين هو من عيون الشعر العربي الحديث:

لك في الأرض والسماءِ مآتم ... قام فيها أبو الملائك هاشمْ
قعد الآلُ للعزاءِ وقامت ... باكياتٍ على الحسين الفواطم

ويقول:

قمْ تحدث أبا عليّ إلينا ... كيفَ غامرتَ في جوار الأراقمْ
لم تبال النيوب في الهامِ خُشناً ... وتعلقت بالحواشي النواعم
هات حدث عن العوان وصفها ... لا ترع في التراب ما أنا لائم
كلنا وارد السراب وكل ... حَمَلٌ في وليمة الذئب طاعم
قد رجونا من المغانم حظاً ... ووردنا الوغى فكنا الغنائم
قد بعثت القضية اليوم ميتاً ... ربّ عظم أتى الأمور العظائم
أنت كالحق ألَّفَ الناس يقظا ... نَ وزاد ائتلافهم وهو نائم

وأخيراً

هل ثمة مجال للقول بأن الثورة العربية، التي كان الملك حسين نفسه يسميها النهضة، انتهت بمجرد قيام هذه الدول والدويلات وبانتقال الحسين إلى جوار ربه؟

إن في مثل هذا القول ظلماً. فمع كل ما عرف من تقصير في الكثيرين ممن تولوا أمر هذه الدول والدويلات المذكورة، ومع ما قام هنا وهناك من خلافات بين أهل الحكم وتنافس على المنافع، بدل التنافس على الخدمة، فهناك أمور كان للثورة أثر كبير فيها.

وأنا عندما أعود بالذكرى إلى تلك الأيام، وأتذكر أن إطلاق الرصَاصَة الأولى كان سنة ١٩١٦، أي قبل ٧٢ سنة، وأتذكر ما قرأته (وما كتبته أنا) عن القومية العربية وتاريخ العرب منذ ذلك الوقت، أي، مع المرحوم الدكتور نبيه أمين فارس، أنه كان للثورة العربية، عندما نقيسها بمقياس زمنها ونحكم عليها بأحكام وقتها، منجزات يمكن تلخيصها في الأمور التالية:

أولاً ـ إن الثورة العربية أبرزت القضية العربية إلى حيز الوجود على ميدان السياسة العالمي.

ثانياً ـ إن إعلان الثورة كرس شرعية المطالب العربية وحق العرب في تقرير المصير.

ثالثاً ـ بسبب الثورة العربية بعثت الفكرة العربية عملياً، بعد أن كانت حديثاً في المجالس أو في الأندية السرية.

رابعاً ـ لفت العرب إلى أن لهم تاريخاً قومياً فيه وحدة روحية، وهو حري بأن يصار إلى العمل على تدوينه (ولا يزال)!.

وهذه الآراء التي طرحت قبل نحو سبعين سنة لا تزال لها قيمة وأهمية. ويختم الدكتور فارس ملاحظاته بقوله: «ولما كانت نتائج الثورات غير المباشرة أعظم شأناً من نتائجها المباشرة، يحق لنا لدى استعراض القوى التي فجرتها ثورة الحسين بن علي أن نقول، على الرغم مما انتابها من إخفاق في الكثير من أهدافها المباشرة، إنها في تاريخ العرب القومي الحديث، الثورة العربية الكبرى دون جدال».

ونحن نسمح لأنفسنا بأن نعيد هنا عبارة سبق أن أوردناها سابقاً وهي:

«إن أصحاب الرأي أدركوا في سنة ١٩١٦ أنه ليس باستطاعة دمشق أو بيروت أو

حلب أو بغداد أو البصرة القيام بدور القيادة المباشرة للثورة القادمة على الدولة التركية، لأن يد الدولة كانت شديدة على كل إنسان فيها. وقد أثبتت المشانق التي علقت صحة هذا الرأي وهذه النظرة. وإذن فقد أصبح من الضروري أن تكون القيادة في مكان بعيد عن قوى السلطان نسبياً، وأن تكون الزعامة فيمن يسلس له القياد، وتليق به الزعامة، ويقبل به الرأي العربي العام.

فكان الحجاز المكان

وكان الحسين بن علي الزعيم والقائد

وأطلق الرصاصة الأولى في ٩ شعبان سنة ١٣٣٤/١٠ حزيران (يونيو سنة ١٩١٦).

قصة الاستعمار

في العالم العربي

نـقولا زيـادة

الأعـمال الكاملة

قصة الاستعمار

في العالم العربي

المحتويات

نظرة عامة في الاستعمار ودوافعه ١٢٧

الباب الأول

الاستعمار من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر ١٣١

١ ـ محاولات السيطرة على الطرق التجارية ١٣٣

٢ ـ الاستعمار البرتغالي في الخليج العربي ١٤٠

٣ ـ المنافسة الأوروبية في الخليج والبحار الشرقية ١٤٥

الباب الثاني

الاستعمار في مطلع القرن التاسع عشر ١٥١

١ ـ طلائع الحملة على الجزائر ١٥٣

٢ ـ احتلال مدينة الجزائر ١٥٦

٣ ـ المقاومة الجزائرية ١٦٢

الباب الثالث

احتلال تونس وإقامة الحماية الفرنسية ١٧١

١ ـ الامتيازات الأجنبية تمهد للاحتلال ١٧٣

٢ ـ النزاع على تونس بين أوروبة والعثمانيين ١٧٧

٣ ـ أوروبة تتقاسم تركة العثمانيين في المغرب ١٨١

٤ ـ الصراع الفرنسي الايطالي لاحتواء تونس ١٨٨

٥ ـ فرنسا تفرض مطالبها على الباي ١٩٣

٦ ـ فرنسا تمهد للهجوم على تونس ١٩٦

٧ ـ اجتياح تونس ٢٠٢

الباب الرابع

الاستعمار في الوطن العربي في القرن العشرين ٢٠٧

١ ـ ايطالية تجتاح ليبيا ٢٠٩

٢ ـ تقسيم برقة ٢١٣

٣ ـ اعلان الجمهورية ٢٢٠

٤ ـ استشهاد عمر المختار ٢٢٥

٥ ـ معاهدة الحماية على المغرب ٢٣٣
٦ ـ السيطرة البريطانية على منطقة الخليج وقنال السويس ٢٤١

الباب الخامس

السياسة الاستعمارية **٢٤٥**

١ ـ الانتداب على لبنان وسورية وفلسطين ٢٤٧
٢ ـ اغتصاب الأراضي والمرافق الجزائرية ٢٥٣
٣ ـ المقاومة ٢٥٩
٤ ـ الوضع السياسي في تونس ٢٦٩
٥ ـ الوضع الاقتصادي الاجتماعي ٢٧٤
٦ ـ الاستعمار الايطالي والشعب الليبي ٢٨١
٧ ـ اساليب الهيمنة الفرنسية ٢٨٦
٨ ـ تطور المقاومة المغربية ٢٨٩

نظرَة عامة في الاستعمار ودوافعه

الاستعمار قديم قدمَ المجتمعات البشرية. فاستيلاء المصريين القدماء والآشوريين والحثيين والفرس على البلاد المجاورة لهم، أو النائية عنهم أحياناً، هو ضرب من الاستعمار الذي يقوم على التسلط الذي يفرضه القوي المنتصر على الضعيف المقهور. ومثل ذلك يقال في ضروب الاستيلاء التي عرفتها العصور الحديثة في رقاع واسعة من العالم. وهذا الاستيلاء، قديمه وحديثه، يتخذ، في غالب الأحوال، شكلاً من شكلين اثنين: فإما أن يؤدي الاستيلاء إلى استقرار المستولين المتسلطين في البلاد التي يحتلونها، مع التخلص كلياً أو جزئياً من سكانها الأصليين، وهذا هو الاستعمار الإسكاني أو الاستيطاني. وإما أن تكتفي الجماعة المحتلة بالإشراف والسيطرة على البلاد ومرافقها وتسيّر أمورها حسب سياسة ترسمها هي. وقد يكون الأمر بين بين، فيستقر المستعمرون في البلاد المفتوحة ويظل أهلها الأصليون فيها، لكنهم يظلون مستعبدين.

وقد يكون الباعث على الاستيلاء والسيطرة القوة التي تشعر بها جماعة ما في وقت معين؛ وقد يكون الدافع إلى ذلك مجاراة دول أخرى لها منطق نفوذ؛ وقد يكون الحافز على التوسع الرغبة في نشر دين أو ثقافة وحضارة؛ وقد يكون الاستيلاء تلبية لرغبة زعيم طموح. والتاريخ يضع بين أيدينا أمثلة وشواهد على كل من هذه الأسباب، وعلى النتائج التي ترتبت عليها. ولكن العامل الاقتصادي، في رأينا، هو السبب الأكثر فعالية والأعمق أثراً والأبعد غاية في دفع جماعة ما إلى التوسع والاستيلاء والسيطرة. وقد لا تكون الحاجة الاقتصادية هي القصد والأصل. بل الأصل رغبة في النفس البشرية، منفردة ومجتمعة، في أن تستزيد مما عندها، ولو على حساب الآخرين وعلى حساب القيم الخلقية. فالقوي الثري من الشعوب، قديماً وحديثاً، كان يحاول الاستيلاء على أقطار قد تزيد ثروتُها الخام في ثروته المصنّعة؛ أو السيطرة على طرق تجارية بحيث تزيد هذه السيطرة في أرباحه؛ أو احتلال مناطق قد تصبح أسواقاً لمنتوجاته. وفي الغالب الأعم من الحالات قد تؤدي الأقطار المحتلة إلى تحقيق أكثر من غاية واحدة. بل إن هناك فترة في التاريخ كان القصد من الاستيلاء انتزاع الثروة بالذات من البلاد المستولى عليها، أي حمل الذهب والفضة منها، كماحدث في استعمار أميركا الوسطى والجنوبية على أيدي إسبانية في القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر.

إلى هذا النوع من الاستعمار التسلطي ثمة نوع هو توسعي في أصله وطرقه ووسائله، لكنه لا ينتهي بالتسلط. من هذا النوع «التوسع» اليوناني في حوض البحر المتوسط والبحر الأسود في القرنين السابع والسادس ق.م. فقد كانت جماعات يونانية، تضيق بها سبل العيش في مواطنها الأصلية، فتنتقل إلى مكان ما، تقيم فيه مدينة جديدة. هذه المدينة تكون، من حيث تخطيطها وخططها، شبيهة إلى درجة كبيرة بالمدينة الأم، لكنها لم تكن خاضعة للأم أبداً. هذا الانتشار ليس استعماراً بمعنى الاحتلال والسيطرة.

ومن هذا النوع خروج قبائل برمتها من بلادها الأصلية، إثر مجاعة أو جفاف في الأرض أو ضغط من جماعة أخرى، بحيث تنتقل إلى بلاد جديدة. فتقيم فيها لنفسها كياناً هو، في الوقت ذاته، مجتمع ودولة، على نحو ما نعرف من انسياح الأتراك في العصور الوسطى إلى الشرق العربي موجات إثر موجات، تختلف قوةً وضعفاً، وأثراً وتأثيراً.

والاستعمار، تسلطياً كان أم توسيعاً، ينتهي، على ما يحدثنا التاريخ، إلى واحدة من النتائج التالية:

(١) أن تقضي الفئة المستولية المتسلطة على السكان الأصليين قضاء تاماً أو شبيهاً بذلك، على نحو ما حدث في أميركا الشمالية ونيوزيلاندا وأستراليا. وتكون المجتمعات الجديدة مختلفة بالمرة عن الأصل.

(٢) أن تأخذ الجماعات القادمة بالاختلاط والتزاوج مع أهل البلاد الأصليين على نحو ما حدث في أجزاء من أميركا الجنوبية. والغالب، في مثل هذه الحالة، هو أن يأخذ السكان الأصليون لغة القادمين وأفكارهم وآراءهم ويعطونهم الكثير من العناصر النفسية والاجتماعية التي كانت عندهم.

(٣) أن تظل الشعوب صاحبة البلاد المحتلة حيث هي، لكنها تصبح منتجة بالنسبة إلى القادمين. ومن المحتمل أن تقبل الشعوب الأصلية، أو فئات منها، دين القادمين أو لغتهم أو حضاراتهم. كما أنه من الممكن أن تؤثر الشعوب المحتلة بلادها في القادمين إذا كانت هي أبعد في الحضارة شوطاً وأعمق فيها فكراً وأصالةً. كما حدث للبرتغاليين بالنسبة للهنود.

(٤) في حالة بقاء المجتمع المحتلة بلاده في أرضه، عاملاً وزارعاً وتاجراً، ولو أنه تحت سيطرة أجنبية، فإنه ينتهي به الأمر إلى الخروج من تحت النير الأجنبي مستقلاً. وهذا الأمر، الذي هو من أكبر منجزات القرن العشرين، هو الذي يشار إليه باسم نهاية الاستعمار. إلا أن هذه التصفية كان لها سبيلان متباينان: الأول هو الحصول على الاستقلال نتيجة نضال طويل أو ثورة عارمة أو كلا الأمرين معاً. وأما ثانيهما فهو تصفية الاستعمار بإشراف الأمم المتحدة، منذ أن نشأت هذه المنظمة بعد

الحرب العالمية الثانية. وحري بالذكر أن النضال الطويل والثورة العنيفة أكسبتا الشعوب التي نالت حريتها بعد مقارعة الاستعمار شيئاً كثيراً من التجارب التنظيمية والخبرات الخلقية الناشئة عن العمل المستمر والتضحية التي كانت، في كثير من الأحيان، لا تعرف حدوداً ولا تعترف بحدود.

بقي أمر واحد حري بأن يشار إليه وهو أن البلاد والشعوب المستعمَرة (بفتح الميم) قد تكون أفادت من القوى الاستعمارية أموراً كثيرة لعلها لم تكن تحصل عليها لولا هذه الظروف التي مرت بها. إلا أن مثل هذا الأمر حري بأن ينظر إليه بكثير من الروية. فقد يكون الثمن الذي دفعته المستعمرات كبيراً لقاء هذه الخبرات والتجارب.

على كل، قصة الاستعمار والمستعمرين والثورات عليهم ونيل الاستقلالات قصة مفيدة، فيها آلام وفيها عسف وقساوة، وفيها إشراق شخصية المناضلين، وفيها دروس للعالم لو أراد أن يعقل. ولن نبحث هذا الاستعمار ككل، ولكننا نود أن نقصر بحثنا على حركة الاستعمار في الوطن العربي. وبذلك ننتقل من التعميم والأسس إلى التخصيص والتطبيق.

الباب الأول

الاستعمار من القرن الخامس عشر
إلى القرن الثامِن عَشر

١ ـ محَاولاَت السيطرة علَى الطُرق التجاريّة

إذا قبلنا الرأي القائل بأن العامل الاقتصادي هو العامل الأكثر فعالية في الفتح والاحتلال والتسلط، وهي العناصر التي ترسم مسيرة الاستعمار في نهاية المطاف؛ وأن الدولة المستعمِرة كانت تُعنى بثروة في البلد المحتل لتستحوذ عليها، أو بسوق تبيع فيها منتوجاتها وتبتاع منها حاجاتها، أو بطريق تجاري تسيطر عليه فتجعل نقل المتاجر عبره حكراً عليها؛ إذا قبلنا هذا، فإنه يجدر بنا أن نلقي نظرة، ولو سريعة، على ما كان للرقعة العربية، الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، من العناصر التي يمكن أن تغري دولة مستعمرة، خاصة منذ مطلع العصور الحديثة.

هذه الرقعة تتمتع بميزات اقتصادية هامة. فهي تشمل أراضي زراعية خصبة تنتج الحبوب والفواكه والتمور والخضار، وتنتجها على نطاق واسع، ومنتوجاتها كذلك من الأنواع الجيدة. وفيها قار وملح ونيلة. وفيها جياد وإبل. وفيها خيوط للغزل والنسيج. والكثير من هذه الأنواع كانت مما يرغب فيه ويمكن أن يحمل منها، إما على طبيعته أو مصنوعاً. وسكان هذه الرقعة كانوا قد عرفوا مستويات من المعيشة عالية، وألفوا الكثير من حياة الترف والرفاهية. وإذا كانت الصناعة في أجزاء من هذه الرقعة قد تأخرت بحيث أنها لم تعد تستطيع تزويد الناس بحاجاتهم، فإن ذلك لم يَعنِ أنهم فقدوا ذوقهم الحضاري أو مقدرتهم على الاستمتاع بما يمكن أن يحصلوا عليه. وإذن فقد كانت الرقعة، وخاصة في المدن منها، سوقاً تستطيع الدول المصنّعة أن تبيع فيها ما تصنع.

ومع أن الرقعة العربية كانت ذات ثروة تغري، وكانت سوقاً يُطمع فيها، فثمة أمر ثالث لعله كان في العصور الحديثة أهمّ، بالنسبة إلى الدول الغربية وحاجاتها. ذلك أن الطرق التجارية التي تربط بين أوروبة وآسية الشرقية كانت تمر بهذه المنطقة. فالبحر الأحمر والخليج العربي، وخليج عمان بعده، هما الطريقان البحريان اللذان كانت متاجر الشرق البعيد تنقل عبرهما إلى البحر المتوسط وبالعكس. كما أن الطريق البري من الصين إلى البحر المتوسط (طريق الحرير) كان ينتهي في موانىء عربية. ولنضف إلى هذا أن موانىء المغرب العربي كانت جميعها نهايات لطرق القوافل التي تصلها بأواسط أفريقية. كما أنه كان ثمة طرق تجارية برية تصل المغرب بمصر.

على هذه الطرق، التي تجتاز الوطن العربي وتخترقه، البحري منها والبري، كانت

المتاجر تنقل من أقدم العصور، واستمر ذلك عبر التاريخ. فالبخور والتوابل والمجوهرات والحرير والأقمشة القطنية والتبر والعاج والرقيق والسكر والملح ـ كل ذلك وكثير غيره كان يحمل من الجهة الواحدة إلى الأخرى. وما أكثر ما كانت تتبادله الأيدي من خانفو او كنتون أو مالابار أو سيلان أو كلّه إلى عُمان وهرمز، أو سوقطرى وعدن وينبع، أو بغداد ودمشق وبيروت وأنطاكية وطرابلس وبنغازي وطبرق، كانت الأيدي تتبادل هذه المتاجر، وكل يد لها ربحها، وكل بضاعة لها سعرها.

هل من الغريب إذن أن تفكر الدول القوية في الاستيلاء على الرقعة العربية والسيطرة عليها لتضمن لنفسها المواد الخام المتيسرة، والسوق الطبيعية الموجودة، ولتتمكن من الهيمنة على الطرق التجارية واحتكارها؟.

على أنه حري بنا أن نضيف إلى العامل الاقتصادي رواسب ذات تاريخ طويل كان فيها البحر المتوسط ميداناً لفعل وردّ فعل، وعمل وعمل مضاد؛ فالجماعات التي عاشت على شطآنه كانت في خصام دائم ونزاع مستمر ومنافسة حية أبداً، هذا بطبيعة الحال إذا توسعنا في الشطآن قليلاً. فالفرس واليونان، والفرثيون والرومان، والساسانيون والبزنطيون، والرومان وقرطاجة والعرب المسلمون وأوروبة المسيحية، اقتتلوا وتحاربوا وتخاصموا وتصالحوا وتنافسوا في هذه الرقعة. وكانت هذه الرواسب التاريخية كثيراً ما تثير الأحقاد، أو توغر الصدور، فتكسب العامل الاقتصادي دفقاً من العاطفة أو زخماً من الاندفاع، بحيث يختفي العامل الاقتصادي ولو ظاهراً ويبدو الدور الآخر كأنه الأصل، وما هو كذلك. والحروب الصليبية وردود الفعل لها لم تنته لما أُخْرِجَ الصليبيون من ديار الشام (١٢٩١)، كما أنها لعلها لم تبدأ لما احتل الصليبيون بيتَ المقدس (١٠٩٩)؛ فكما كان لها مقدمات كانت لها ذيول. ومن اليسير أن نجد في كل زمن ولو زعيماً واحداً، من هنا أو هناك، ينطق عن الهوى، ولو أنه هوى أصيل في النفس، فيحمل السامعين أو القراء على نسيان تلك العوامل الأهم واطراحها جانباً، والتعلق بهذه الناحية الدينية.

وإذا كان حوض البحر المتوسط الشرقي قد أتيح له من يدافع عنه عسكرياً بسبب قيام دولة المماليك في مصر والشام والحجاز وبرقة، ونشوء الدولة العثمانية وتأسيس الملك العظيم في آسية الصغرى (تم ذلك باحتلال القسطنطينية سنة ١٤٥٣) وجنوب شرق أوروبة، بحيث أصبح مطمح التاجر الأوروبي ـ الإيطالي وغيره ـ أن يحصل على معاهدة أو اتفاق أو امتياز ليتاجر في تلك الأصقاع؛ فإن الوضع في غرب البحر المتوسط كان على خلاف ذلك. ذلك بأن الحروب ذات الصبغة الدينية استمرت هناك لأن الإسبان مضوا قدماً في «استعادة» الأندلس (الأمر الذي تمّ لهم سنة ١٤٩٢ بسقوط غرناطة في أيديهم). وكان اجتياز المرابطين والموحدين إلى الأندلس أكثر من مرة قبل ذلك، مما أحفظ الإسبان وشدد من عزائمهم. ولذلك فقد كانت الحروب

عنيفة ومعاركها دامية، ولم تلبث أن امتدت إلى خارج شبه جزيرة إيبرية، واشترك فيها البرتغاليون أيضاً.

ومما يجب أن يذكر أيضاً أن شرق البحر المتوسط لم تكن فيه في تلك الفترة (من القرن الثالث عشر إلى الخامس عشر) دولة أوروبية قوية، بينما كانت فرنسة وإسبانية والبرتغال، في الغرب، تسير في سبيل استكمال شخصيتها كدول قوية، مما جعل هجومها على الشمال الأفريقي أعنف لأن دوله كانت تعاني مشاكل داخلية كثيرة، ومنها الحروب الأهلية.

قادت دولتا البرتغال واسبانية الحملة على شمال أفريقية. وكانت إسبانية السابقة فهاجمت تطوان (١٤٠٠) ودمرتها وقتلت ما يقرب من نصف سكانها. وفي خلال القرن الخامس عشر هاجمت إسبانية الموانىء المغربية الواقعة على المحيط الأطلسي ـ أزمّور والمعمورة وفضالة. لكن إسبانية لم تظل هناك وانتقل نشاطها إلى شواطىء البحر المتوسط فاستولت على مليلة (١٤٩٧) والمرسى الكبير (١٥٠٥) وجزيرة قليز غوماره وحجر باديس (١٥٠٨) ووهران وبجاية (١٥٠٩) ودمرت طرابلس (١٥١٠) ثم احتلتها (١٥٣٠) ونزلت بتونس مرتين في القرن السادس عشر. واضطرت مدينة الجزائر إلى دفع الجزية.

وانصرفت دولة البرتغال إلى المغرب فكانت سبتة أول مكان احتلته هناك (١٤١٥) ثم القصر الصغير (١٤٥٢) وأصيلة وطنجة (١٤٧١). وبين سنتي ١٤٩٦ و١٥٠٨ استولى البرتغاليون على أغادير والجديدة (مازاغان) وموغادور (الصويرة) وأسفي، بحيث أصبحت المنطقة تقريباً محمية برتغالية وكانت أسفي مركزها، وأضيفت إليها أزمور (١٥١٣). وحري بالذكر أن البرتغاليين ساروا جنوباً على ساحل أفريقية الغربي خارج حدود المنطقة العربية فاستولوا على مصب نهر الذهب والرأس الأخضر.

على أن هذا النفوذ البرتغالي في السواحل المغربية الأطلسية لم يستمر؛ فبدأ بالاضمحلال لما أُخْرِجَ البرتغاليون من أغادير (١٥٤١). ولما قامت الدولة السعدية (١٥١١ ـ ١٦٥٩) أخرجت من تبقى منهم من أرض المغرب، باستثناء الجديدة (التي ظلت إلى سنة ١٧٦٩). أما فيما يتعلق بالإسبان فإن خروجهم من الجزائر وتونس وطرابلس كان نتيجة لعمل كبير بدأ به عروج وخير الدين بربروسا وأتمّه الأتراك العثمانيون لما ضموا هذه الأقطار الثلاثة إلى الدولة العثمانية.

كان اهتمام الإسبان والبرتغال بالمغرب الباعث عليه أصلاً الرغبة في السيطرة على الطرق التجارية ومصادر الثروة. وكانت هذه بغالبيتها، كما أشرنا من قبل بيد العرب المسلمين. ولذلك فقد كان من الطبيعي أن يكون للهجوم والحصار والاحتلال والاستقرار شيء من الصبغة الدينية. وقد اتصف كثير من معارك هذه الحروب بتصرف فيه قسط كبير من الهمجية.

لكن شيئاً آخر كان يتفاعل في نفوس البرتغاليين والإسبان في القرن الخامس عشر. فهم، بالإضافة إلى رغبتهم في السيطرة على الطرق الموصلة إلى مراكز التجارة، كانوا يحبون ان يصلوا إلى مراكز التجارة وأسواقها الأصلية.

والتجارة التي كانت تشغل بال أوروبة في تلك العصور بشكل خاص هي تجارة التوابل وما إليها. ذلك بأن الجماعات الزراعية في أوروبة لم تستطع أن تؤمن علف الشتاء للحيوانات التي تربيها، فكان لزاماً عليها أن تذبح هذه الحيوانات في الخريف، وتحفظ اللحوم لاستهلاكها في الشتاء. وكان الملح سبيل حفظ اللحوم الأول، ثم اهتدى الأوروبيون إلى التوابل، فأصبحت هذه حاجة ضرورية في الحياة. وكانت مصادر هذه كلها في المناطق المدارية من آسية. فالفلفل كان يأتي من الهند وجزر الهند الشرقية (أما فلفل غرب أفريقية فقد كان من صنف دون)؛ والقرفة من سيلان وجوزة الطيب وقشرها من جزر الهند الشرقية؛ والزنجبيل هو من منتوج الصين، ولو أن نوعاً أدنى منه يمكن العثور عليه في ساحل ملبار. وقد كان أثمن أنواع التوابل هو كبش القرنفل، ومنطقة إنتاجه ضيقة، إذ إنه كان موجوداً في بعض جزائر ملقّا. إلى هذه التوابل كان ثمة متاجر تأتي من تلك المناطق الآسيوية، وكانت تجد طريقها إلى أصحاب الثراء بشكل خاص، مثل الحرير الصيني والأقمشة القطنية الهندية والراوند الذي ينمو في الصين، وكان يستعمل عقاراً، والمجوهرات والحجارة الثمينة كالزمرد الهندي والياقوت الأحمر من التبت والياقوت الأزرق من سيلان.

كل هذه المتاجر كان يسيطر عليها في المحيط الهندي والبحار القريبة منه العرب والمسلمون ـ من شرق أفريقية إلى الصين، إما مباشرة أو بالواسطة، وخاصة في القرن الخامس عشر. كما أن التجار كانوا ينقلون من الشرق العربي وغيره الخيول من الجزيرة والعراق، والنحاس من عمان. (كانت الخيول التي تنقل إلى جنوب الهند يصيبها العقم بعد جيلين، فلذلك لا تولد، ولا بد من الحصول على الجديد منها باستمرار).

إلى تلك الأسواق النائية كان التجار الأوروبيون يودون الوصول. ولا سبيل إلى ذلك إلا بالدوران حول أفريقية، إذ لا سبيل إلى احتلال مصر أو الشام. وقد نشط البرتغاليون في اكتشافهم غرب أفريقية ثم داروا حول رأس الرجاء الصالح (١٤٩٧)، ودخلوا المحيط الهندي (١٤٩٨). وهناك أصبحوا وجهاً لوجه مع العرب والمسلمين وغيرهم. أما الإسبان فقد اجتازوا المحيط الأطلسي بقيادة كولمبوس (١٤٩٢) واكتشفوا عالماً جديداً.

وكلا الأمرين ـ وصول البرتغاليون إلى المحيط الهندي ووصول إسبانية إلى أميركا، كانا إيذاناً بتوسع أوروبي استعماري هو الذي يميز القرن السادس عشر.

وهناك ثلاثة أمور حَرِية باهتمامنا. الأول هو أن التقدم الفني البحري كان له يد

طولى في نجاح الاكتشافات الجغرافية، هذا النجاح السريع. والتقدم الفني البحري يتناول، فيما يتناول، الخرط والسفن.

كان المثقفون الأوروبيون يقبلون فكرة كروية الأرض، وهي النظرية التي قال بها بعض مفكري اليونان وقَبلها بعض جغرافيي العرب، والتي انتقلت إلى أوروبة مع الترجمات اللاتينية للنص العربي لكتاب المجسطي لبطليموس. وقد وضعت كتب جغرافية مختلفة القيمة، لعلّ أقدمها صورة العالم (١٤١٠) وهو أيضاً أكثرها اقتباساً عن الكتاب السابقين من اليونان والعرب ورجال الدين المسيحي الأوروبيين. لكن بالإضافة إلى هذه المعلومات الجغرافية ظهرت في القرن الخامس عشر خرط مبنية على الاكتشافات التدريجية لشواطىء أفريقية الغربية. هذه الخرط كانت تسمى بورتولاني. ومع هذه الخرط أصبح بإمكان الملاّح أن يحصل على قياسات دقيقة نسبياً للأماكن التي يكون فيها مستعيناً بالنجوم الثوابت وآلات الرصد ـ السدس والاسطرلاب ـ لتعيين هذه المواقع.

هذه واحدة. ويجب أن نذكر أن أخطار البحر أصبحت أقلّ هولاً في نظر البحّار لما أصبح بإمكانه أن يقيس موقعه من جهة، وأن يستعمل البوصلة لتعيين الاتجاه. وكانت السفن الأولى صغيرة لا تصمد للزوابع والأعاصير والمسافات الطويلة، لكن سفن القرن الخامس عشر كانت أمتن بناءً وأكبر حجماً وأوسع للمتاجر. وكل هذه مسائل هامة بالنسبة للاكتشاف البحري في المياه المجهولة.

والأمر الثاني هو استعمال الأسلحة النارية في السفن، والمقصود هنا المدفعية. ولعلّ البنادقة هم أول من استعملها في القرن الرابع عشر في حروبهم الدائمة مع الجنوبيين. لكن المهمّ أن استعمال المدافع في السفن أكسب هذه السفن زخماً وقوة في المعارك التي خاضها أصحابها في محاولاتهم الاستيلاء على البلاد والعباد.

والأمر الثالث هو أننا معنيون الآن بالاستعمار بالنسبة للعالم العربي، المباشر منه وشبه المباشر، ولذلك فإننا سنولي دخول البرتغال المحيط الهندي العناية. أما وصول الإسبان إلى أميركا واستقرارهم فيها، وسلبهم ثرواتها، فإننا لن نتعرض له. كما أننا لن نتعرض إلى الاستعمار الأوروبي في الأميركيتين وأستراليا، ولكننا سنقف عند استعمار الأوروبيين لبعض المناطق الأفريقية.

كانت الصورة الاوروبية عن الهند هي التي رسمها كاربيني ووليم روبرك (وهما مبشران فرنسيسكانيان) وماركو بولو الرحالة المشهور، وجميعهم من أهل القرن الثالث عشر. وقد تغيرت هذه بعد وصول البرتغاليين إلى المحيط الهندي. لكن حتى قبل وصول الأساطيل البرتغالية (بعد اكتشاف طريق رأس الرجال الصالح) كان يوحنا الثالث ملك البرتغال (١٤٨١ ـ ١٤٩٥) قد أرسل إلى الشرق رحّالين للتعرف على الهند وإقامة علاقات مع أهلها وقد كان بين هؤلاء بدرودا كوفلخاو الذي غادر لشبونة سنة

١٤٨٧، وكان يتزيا بزيّ التجار، إلى القاهرة ثم أبحر من مصر إلى عدن حيث ركب سفينة عربية إلى قليقوط. كان كوفلخاو يتكلم العربية، الأمر الذي سهل له تنقله وحصوله على المعلومات. ومن قليقوط انتقل إلى مختلف أنحاء ساحل ملبار، ثم عاد مع سفينة عربية إلى شرق أفريقية حيث زار عدداً من المدن العربية، وانتهى به المطاف أن عاد إلى القاهرة. ومع أن كوفلخاو ذهب إلى أثيوبية حيث قضى سبع عشرة سنة، فإنه قبل أن يبرح القاهرة إلى أثيوبية أرسل إلى الملك يوحنا الثاني تقريراً وافياً عن رحلاته ضمنه أخبار التجار والتجارة وتنظيمها والقلاع والحصون ومواقعها والسفن وأنواعها. ولعلّ من أهم ما جاء في تقريره هو ضبط مواعيد الرياح الموسمية بالنسبة إلى الرحلات والأسفار البحرية في المحيط الهندي.

والذي خلص إليه الباحثون من هذا هو أنه لما خطط البرتغاليون رحلة فاسكو دي غاما سنة ١٤٩٥، أي لما تولى مانويل الأول (١٤٩٥) العرش البرتغالي، كانت قد توفرت لديهم معلومات عن غرب أفريقية من اكتشافاتهم المستمرة هناك ومن تقرير دياز عن الطريق البحري حتى الدوران حول رأس الرجاء الصالح، ومن تقرير كوفلخاو عن ساحل الملبار والطرق إليه. وإذن فقد كان دي غاما يعرف ما الذي يجب أن يُعنى به لمّا وصل إلى المحيط الهندي ١٤٩٨. ولما عاد إلى بلاده يحمل الأنباء عن نجاحه الكبير، كان لدى الحكومة البرتغالية مخطط واضح مفصل للتجارة التي أرادت تنظيمها هناك، عن طريق إرسال أسطول سنوي ببراءة ملكية. وقد أرسلت البرتغال أسطولاً سنة ١٥٠٠ فأقام مركزاً في كوشين ثم عاد دي غاما سنة ١٥٠٢ على رأس عمارة بحرية التقت عمارة عربية هندية وانتصرت عليها. وهنا تبدأ القصة الطويلة.

اتضح للبرتغاليين، بعد إرسال رابع عمارة إلى المحيط الهندي بقيادة البوكيرك (١٥٠٩)، أنه من اليسير أن تتغلب أساطيلهم المنظمة والمدربة على تجمعات بحرية محلية. وإذا تذكرنا أن المماليك تأثروا من نقل التوابل إلى البرتغال رأساً بدل أن تمر بمصر، وأن السلطان الغوري (١٥٠١ ـ ١٥١٧)، لما فشلت مساعيه السياسية في أوروبة لوقف هذا العمل، رأى أن يلجأ إلى القوة، فأرسل عمارة بحرية إلى ساحل ملبار انضمت إلى قوة هندية هناك وانتصرت على البرتغاليين، لكن الأسطول البرتغالي تغلب عليها قرب مدينة ديو (١٥٠٩). إذا تذكرنا هذا أدركنا أن البرتغاليين تأكدوا من إمكان انتصارهم الحربي. لكن اتضح لهم أيضاً أنهم لا يمكن أن يتغلبوا على العرب في حالة بقاء التجارة حرة كما أنه لا يمكنهم أن يعتمدوا على الراجات الهنود في حفظ مركزهم. وإذن فلا بد لهم من تخطيط يطبق في المنطقة العربية الهندية، لإنجاح أعمالهم وتجارتهم وطرق حمايتها.

وقد تمّ هذا التخطيط ووضع موضع التنفيذ في أوائل القرن السادس عشر. والمخطط يمكن تلخيصه فيما يلي: (١) وضع أسطول برتغالي بصورة دائمة في

المـحيط الهندي. (٢) إقامـة قاعدة بحـرية دائمـة بحيث يتيـسر لهـا الحصـول على حاجتـها من المؤن وإصـلاح السفن. (٣) ضـرورة إقـامـة حصـون فـي جهـات مـخـتلفـة تحـرسـها عمـارات بحرية صـغيـرة سريعة لربط المـراكز التجارية ببعضها. (٤) أما من حيث التنظيم فبدلاً من أن يكون كل شيء متمركزاً في لشبونة، فإن العمل يجب أن يتم في سلسلة من المراكز تغطي المنطقة بكاملها.

وقد نفذّ هذا المخطط ألبوكيرك، لما عُيِّنَ حاكماً عاماً سنة ١٥٠٩. فاتخذ من غوا في الهند قاعـدة بحـرية (١٥١٠) وأُنشئت في ملقا وغـيـرها مـراكـز ثانوية، وكان الأسطول يذرع البـحـر الهندي. وفي المـراكـز التي احتلها البـرتغاليون كان ألبـوكيـرك يحدد منطقة للحصن الذي كان يحتوي على ميناء ومخازن وثكنات وأماكن سكن للتجار الأوروبيين. وكان الحكام الذين يعيّنهم لا يتدخلون في شؤون ما تبقى من الميناء، إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

يضاف إلى هذا أن تجارة التوابل أصبحت حكراً على البرتغاليين وحُظر على غير سفنهم نقل أي من المتاجر.

٢ ـ الاستعمار البُرتغالي في الخليج العَرَبي

حاول البرتغاليون أن يسيطروا على الطريقين الرئيسين أي طريق الخليج العربي وطريق البحر الأحمر. وقد نجحوا في الاستيلاء على هرمز (١٥٠٧) وعادوا فاستولوا عليها من جديد (١٥١٣) واتخذوا منها سوقاً وميناء وحصناً. وقد ظلت هرمز في أيدي البرتغاليين إلى سنة ١٦٢٢.

وبسبب كثرة ما كتبه الرحالون الأوروبيون عن الخليج العربي وخليج عمان وعن الوجود البرتغالي، فإننا نود أن نتوسع في ذلك قليلاً هنا، وذلك لوضع القارىء في الجو الذي رافق هذا التوسع البرتغالي.

في أواسط القرن الرابع عشر زار الأب رينال هرمز، ووصف البلد وصفاً فيه بعض المبالغة. قال:

«أصبحت هرمز عاصمة امبراطورية واسعة... والمنظر الذي يجده الواحد عند وصول التجار الأجانب إلى هرمز أجمل ما يمكن أن تقع عليه العين في أي مدينة في الشرق. فالتجار من جميع أنحاء العالم يتبادلون سلعهم ويرتبون أشغالهم بمنتهى الأدب واللياقة... كانت الشوارع مغطاة بالحصر وفي بعض الحالات بالبسط، كما أن الأغطية الكتانية المعلقة من السطوح، كانت تقي الناس حر الشمس الشديد. والبيوت تزينها خزائن ومزهريات من صنع الهند والصين، وفيها زهور ونباتات عطرية. وفي الساحات العامة كانت الجمال المحملة بماء الشرب (جاهزة لمن يحتاج). وكانت خمور فارس وطيوبها وما يُشتهى من المأكل والمشرب موجودة بكثرة».

والقرن الخامس عشر لم يشهد عناية كثيرة بالمنطقة التي نُعنى بها الساعة. ولعلّ انصراف الكثيرين من الأوروبيين للبحث عن طريق حول أفريقية، عطّل، بعض الوقت، الاتجاه المباشر نحو الشرق. حتى إذا أهلّ القرن السادس عشر عاد هؤلاء الرحالون، بكل ما في عملهم من تنوع واختلاف بواعث، إلى الظهور بكثرة على المسارح الشرقية. ومن أول هؤلاء لودفيكو دي فارتما، وهو إيطالي، يمثل روح المغامرة والمجازفة في النهضة الأوروبية، كما يمثل الرغبة في التعرف على كل شيء واختبار كل شيء، كما يقول هو عن نفسه. فهو إيطالي من مدينة بولونيا، هبط الإسكندرية سنة ١٥٠٣ واتجه بعدها نحو القاهرة. لكن المدينتين كانتا معروفتين لكثرة ما كتب عنهما. فلم تطب لفارتما الإقامة في مصر لأنه كان يريد أن يتعرف إلى شيء جديد. فرحل

عن مصر إلى بيروت حيث قضى بضعة أيام. ومع أنه أعجب بثراء بيروت، فإنه غادرها إلى طرابلس فحلب فحماة فدمشق. ويحدثنا عن مركز حلب التجاري وقيمتها كنقطة تتبادل فيها القوافل الفارسية والتركية والسورية متاجرها. كما يلفت نظره قطن حماه. ويقيم في دمشق بضعة شهور محاولاً أن يتعلم اللغة العربية أملاً أن يحقق حلمه في أن يسوح في بلاد العرب. وتواتيه الفرصة. فإن قافلة الحجاج كانت على وشك الرحيل من دمشق، وقد صادق كبير المماليك الذين سيرافقون القافلة. فينضم فارتما إليهم على أنه مملوك مسلم ويرحل مع القافلة. ويقضي أربعين يوماً بين دمشق ومكة المكرمة. ويهم الحجاج بالعودة، لكن فارتما لا يريد ذلك، فيتخلص من المماليك بحيلة ويتخلف ثم يذهب إلى جدة. ومن هناك يركب سفينة إلى عدن، حيث ألقي القبض عليه بتهمة التجسس وسجن. لكن الحظ ساعده فأفلت. ثم تجوّل في اليمن وأخيراً هرب على سفينة متجهة نحو هرمز (فارس). وقد حملت فارتما أسفاره بعد ذلك إلى الحبشة والهند وعاد أخيراً إلى إيطالية سنة ١٥٠٨ بعد غياب خمس سنوات.

وقد زار فارتما هرمز سنة ١٥٠٣ أو ١٥٠٤، أي قبل وصول البرتغاليين بمدة قصيرة، فقال يصفها:

«... وأخيراً وصلنا مدينة جميلة تسمى هرمز التي لا تضاهيها مدينة أخرى من حيث الموقع وكثرة اللؤلؤ. وهي تقع على جزيرة تبعد ١٢ ميلاً عن الشاطىء. ماؤها العذب نزر، وكذلك القمح. لذلك فإن المؤن اللازمة لسكانها تحمل إليها من الجهات الأخرى... وقد ترى فيها ثلاثمئة سفينة من مختلف أنواع المراكب، التي تأتيها من جهات عديدة وبلاد مختلفة... وفي المدينة ما لا يقل عن أربعمئة تاجر ووكيل يقيمون فيها بصورة دائمة للاهتمام بالسلع المختلفة التي تنقل إليها والتي تشمل الحرير واللؤلؤ والحجارة الكريمة والأفاويه وما إلى ذلك».

ويقول فارتما إن أهل هرمز يعتبرون الارز غذاء أساسياً، لأنه لا يوجد عندهم قمح. وقد ذكر ماركو بولو أن أهل هرمز لا يستعملون الخبز في غذائهم إلا في حالة المرض. ويبدو أن انعدام القمح هو السبب الرئيسي لذلك.

في مطلع القرن السادس عشر أخذ البرتغاليون باحتلال مناطق خليج عمان والخليج العربي. ففي سنة ١٥٠٦ استولوا على مسقط وهرمز. وبذلك ثبتوا أقدامهم في الخليج لمدة قرن تقريباً، وإن كانوا قد تعرضوا لثورات كثيرة (مثل قلهات ومسقط ١٥٢٧ والقطيف ١٥٥٠). كما أن الأتراك أخذوا منذ ١٥٥٠ يقاومون البرتغاليين في تلك الأصقاع بواسطة جماعة من كبار رجال البحر مثل بيربك الذي هاجم القطيف وهرمز.

وهذه الفترة التي شغلت الناس بالحروب كانت غنية أيضاً بالرحالين الذين خلّفوا لنا الكثير من الفوائد عن البلاد وأهلها. فهناك «التعليقات» التي كتبها القائد البرتغالي

ألبوكيرك الذي قاد الأسطول لفتح هذه المنطقة واحتلالها. وهناك دوراتي بربوزا الذي حظيت البحار والأقطار الشرقية بزيارته والذي كتب وصفاً مفصلاً لجميع المناطق التي زارها في العقد الثاني من القرن السادس عشر. وهناك فريا سوسه الذي مر بالبلاد في أواسط القرن نفسه وأخيراً عندنا فتش الإنكليزي الذي مرّ بالديار في أواخر القرن السادس عشر.

فألبوكيرك يحدثنا عن مسقط التي احتلها سنة ١٥٠٦ بقوله: «مسقط مدينة كبيرة كثيرة السكان، تحيط بها، من الجهة الداخلية، جبال مرتفعة، أما من جهة البحر فهي قريبة جداً من الماء... ميناؤها صغير يشبه نعل الفرس، وفي مأمن من الرياح. ومسقط السوق الرئيسية لمملكة هرمز، إذ يجب أن تمر بها جميع السفن لتتجنب الشاطىء الصخري المقابل. وهي منذ القدم ميناء الخيول والتمر. مدينة جميلة بيوتها أنيقة ويأتيها من داخل البلاد القمح والذرة والشعير والتمر».

أما دوراتي بربوزا فقد وصف عدداً كبيراً من مدن الخليجين ـ خليج عمان والخليج العربي ـ بادئاً من الشحر (أو شحر). فهو «الميناء الغني بمختلف أنواع السلع... مثل الأقمشة القطنية... والأرز والسكر والأفاويه وغير ذلك من المتاجر... وهذه تبادلها الشحر مع القادمين إليها بالبخور والخيول الممتازة التي قد يبلغ ثمن الواحد منها في أسواق الهند نحو ٢٥٠ إسترلينية. وبلاد الشحر كثيرة القمح واللحوم والتمر والأعناب».

ويذكر بربوزا هرمز وقلهات والقريّات ومسقط وصحار. «فمسقط واسعة المتجر كثيرة الأسماك التي تُمَلَح هناك وتجفّف وتنقل إلى كثير من البلدان لبيعها..». أما في الجهة المقابلة، أي على الشاطىء الفارسي، فالظاهر أن نفوذ هرمز كان أيضاً واسعاً إذ إن بربوزا يعدّ قرابة ١٥ مدينة وقرية، يضاف إلى هذا أن الجزر الواقعة بين الشاطئين كانت أيضاً تابعة لهرمز «والبحرين مسكن عدد كبير من التجار والسكان المحترمين... وتكثر حول الجزيرة مغاصات اللؤلؤ. والتجار يربحون أرباحاً طائلة من الغوص على اللؤلؤ، فضلاً عن أنهم يفيدون من تصديره».

وتقع «البصرة في نهاية البحر الفارسي... وتأتي إليها سفن عديدة تحمل القطن والتوابل لتختار من البصرة القمح والسمن والزيت والشعير».

وهرمز يسميها بربوزا المدينة الجميلة ويتحدث عنها حديثاً طويلاً يمكن تلخيصه فيما يلي: بيوت المدينة جميلة، أما هرمز فحارة جداً وجافة جداً. تجارها عرب وفرس وكلهم يتكلمون العربية (الفرس يتكلمون لغتهم أيضاً)، وجميعهم مسلمون. ولهم ولع بالموسيقى والغناء. وكثير من تجارها أغنياء جداً ويملكون سفناً عديدة، وفي مينائها وأسواقها يتبادل الناس سلعاً من مختلف الأنواع والبلدان. ففيها الأفاويه والتوابل ـ كالفلفل والزنجبيل وكبش القرنفل وحبّ الهال والزعفران ـ وخشب الصندل والنيلة

والشمع والحديد والسكر والأرز (بكميات كبيرة) وجوز الهند والحجارة الكريمة والفخّار والبخور والأقمشة التي تنقل حتى من بلاد البنغال والنحاس والزئبق وماء الورد وقماش البروكاد والتفتا والحرير والمسك والصمغ والخيول والتمور والملح والكبريت. والأثرياء من السكان يلبسون الثياب الحريرية، أما الباقون فيكتفون بالثياب القطنية، وكلها يحتفظ بها نظيفة. وهم أهل آداب حضرية، وشديدو العناية بمآكلهم ويكثرون من استهلاك الثمار المجففة والطازجة كالمشمش والتين والتفاح والرمان والدراق واللوز والأعناب والبطيخ. وكل شيء في هرمز مرتفع الثمن لأن المؤن تحمل إليها من خارجها ـ من بلاد العرب وفارس وغيرهما، أما الجزيرة فليس فيها إلا الملح. حتى الماء يحمل إليها من خارجها، تحمله طرادات، أي سفن صغيرة.

«والقوم يحافظون على الوزن والكيل، وكل من يخالف ذلك يعاقب بشدة، ومن عادتهم أن يبتاع اللحم مطهواً، إما مسلوقاً أو مشوياً، وكثير من الناس يأكلون في الأسواق».

ولما اهتمت الدولة العثمانية بالخليج وما إليه، وقام بيربك يزعج البرتغاليين بأسطوله ورجاله، ويحتل جهات ويثير الثورات في جهات أخرى، اضطربت الحياة بعض الاضطراب في أماكن كثيرة، ولكن المحاولة العثمانية لم تستمر بحيث تخرج البرتغاليين من المنطقة. وفي أثناء هذه الحوادث زار تلك الجهات فريا سوسه الذي كتب وصفاً لنشاط بيربك في جهات هرمز بعد معركة قرب مسقط كان النصر فيها حليفه ضد البرتغاليين (سنة ١٥٥٠). قال سوسه:

«ظهر أسطول الأعداء (أي الأتراك) أمام مسقط، التي قاومت نحو شهر لكنها أخيراً وقعت في أيدي المهاجمين، وعندها جعل بيربك الضابط وستين من الرجال يقومون بالتجذيف في سفنه، ولكن بعض هؤلاء افتدوا فيما بعد. ولما انتهى أمر مسقط اتجه بيربك نحو هرمز، حيث كان الفارو دو نورونه (قائد الموقع) يقيم في الحصن ومعه تسعمئة رجل... وكان لديه من العتاد ما يكفيه لحصار طويل، وكان في الميناء أربعون سفينة... وجاء التركي إلى الجزيرة، فأنزل المراسي، ونزل الجند وخيموا هناك ثم حفروا الخنادق وأقاموا الطوابي ونصبوا المدافع وأطلقوا نيرانها شهراً كاملاً دون توقف. فلما وجد أن هذا لم يجده نفعاً نهب ما استطاع من المدينة، ثم انتقل إلى جزيرة كشم، حيث كان قد لجأ الكثيرون من سكان هرمز. هناك غنم كثيراً، ثم انسحب ليعد نفسه للمعركة من جديد».

في أواخر القرن السادس عشر جاء الشرق أربعة من الإنكليز بينهم رالف فتش. وقد قطع هؤلاء البلاد من طرابلس في لبنان عبر سورية إلى الفرات ثم الفلوجة وبغداد والبصرة ومنها ركبوا البحر إلى هرمز، حيث ألقى البرتغاليون القبض عليهم على أنهم جواسيس، ومنها أرسلوا إلى غوا في الهند. وقد وصف فتش رحلته فقال عن الطريق من البصرة جنوباً ما يلي:

«البصرة مدينة لها تجارة كبيرة في التوابل والعقاقير. ومنها ذهبت... في سفينة مصنوعة من الخشب المربوطة ببعضها البعض بحبال مصنوعة من قشر جوز الهند أو القنب ولذلك كان الماء يدخلها كثيراً. وكانت فارس دوماً على يسارنا وشواطىء العربية على يميننا، ومررنا بكثير من الجزر أهمها جزيرة البحرين المشهورة والتي تصدر خير اللؤلؤ... (ووصلنا بعد ذلك) إلى هرمز وهي أنشف جزيرة في الدنيا، إذ لا ينبت فيها شيء إلا الملح... وفي هذه المدينة تجار من جميع الأمم، مسلمين وغير مسلمين. وهنا تجارة في جميع أنواع الأفاويه والعقاقير والحرير والسجاد واللؤلؤ والخيول. وملكهم مسلم لكنه خاضع للبرتغال».

يبدو من هذا العرض المقتضب ومن هذه الفقرات التي نقلناها عن هؤلاء الرحالين أن المركز الرئيسي لتجارة الخليج كانت هرمز لمدة تقارب ثلاثة قرون وأن المدينة ظلت مركزاً تجارياً هاماً حتى أثناء الاحتلال البرتغالي. ويبدو أيضاً أن المراكز التجارية الأخرى في عُمان والخليج كانت تعتمد على هرمز وأسواقها.

لكن مع ذلك كان لا بد من أن تتأثر المنطقة بكاملها من أمرين ـ الأول أن الاحتلال البرتغالي كان يريد أن يحصل على أكبر كمية من الفائدة لذويه، وكان الحكام يحاولون الإثراء. وهذا إضعاف للتجارة بطبيعة الحال. والثاني أن فتح طريق جنوب أفريقية كان لا بد أن يؤثر في تجارة الخليج، وقد بدأ هذا في السنوات الأولى من القرن السابع عشر.

٣ ـ المنَافسَة الأورُوبية في الخَليج والبحَار الشرقية

قامت محاولة برتغالية لدخول البحر الأحمر سنة ١٥١٣، أيام ولاية ألبوكيرك، لكنها أنتهت بالفشل. فبعض السفن البرتغالية تحطمت على الصخور الساحلية في الجنوب، وتلك التي حاولت الاستيلاء على جزيرة قمران لم تنجح، كما أن أمير عدن رفض السماح للبرتغاليين بدخول المدينة أو الميناء، ولم يخفه تهديدهم.

إلا أن المحاولة أعيدت ثانية ١٥١٦، في عهد ولاية لويو سوارز، ذلك بأنه بلغ ملك البرتغال أن السلطان الغوري أخذ ببناء أسطول جديد مكون من خمس عشرة سفينة كبيرة في السويس تمهيداً لمهاجمة الأسطول البرتغالي في المحيط الهندي، فأمر الحاكم الجديد أن يطوّق هذا العمل. وكان الغوري قد انتدب أحد كبار أمرائه لتقوية تحصينات جدّة.

لم يكن الغوري متقاعساً من الناحية السياسية آنذاك. فقد أوضح لأمير اليمن أن الخطر البرتغالي هو خطر مشترك على مصر واليمن وغيرهما من الدول الإسلامية. وفي سنة ١٥١٤ أرسل الغوري ابنه مع الحجيج المصري لإقناع حكام مكة بوجوب الوقوف في وجه البرتغال. وكان يخشى الغوري من تحالف بين أثيوبية المسيحية والبرتغاليين، لذلك حاول أن يوضح خطر البرتغاليين على الحبشة، خاصة وأن المنطقة الممتدة من ممبسة إلى سفالة كانت قد وقعت مدنها وموانئها تحت السيطرة البرتغالية. كما أن الغوري اتصل بعدد من الأمراء الهنود المسلمين وعقد محالفات معهم.

ومن هنا فكّر البرتغاليون بأنه لا بدّ من وضع حد لنشاط الغوري والاستيلاء على موانىء البحر الأحمر الرئيسية. وكان العمل الأول الذي قام به سوارز هو أنه طلب من أمير عدن أن يسمح له بدخول الميناء، فلبّى هذا طلبه لأن الأسطول البرتغالي كان قوياً ولا قِبلَ للأمير بمقاومته (سنة ١٥١٦). ثم قاد أسطوله عبر مضيق قمران، وبعد مغالبة لعواصف البحر الأحمر نحو أسبوعين وصل ميناء جدة، حيث ألقت السفن مراسيها أمام المدينة، وظلت هناك اثني عشر يوماً. لكن تحصينات المدينة كانت قوية، فلم ير سوارز من المناسب أن ينزل رجاله ويعرضهم للخطر، لذلك عاد أدراجه جنوباً. ولم يلتق بالأسطول المصري في هذه الحملة، التي ذهبت أدراج الرياح، وكان الرأي الذي انتهى إليه سوارز هو أن الأسطول المصري لن يكون منه خطر على

الأسطول البرتغالي في المحيط الهندي، وأن الغوري كان مشغولاً بحروبه مع العثمانيين، فلا خطر من نشاطه شخصياً.

ولما عاد سوارز إلى عدن ليستعمل ميناءها رفض أميرها طلبه، ولم يحاول سوارز إرغامه. فاضطر البرتغاليون إلى الاكتفاء بجزيرة سوقطرى كمركز تجاري مقابل الجنوب العربي، وكانوا قد احتلوها سنة ١٥٠٧، كما كانت هرمز المركز المسيطر على منطقة الخليج.

على أن هذه السيطرة البرتغالية على تجارة المحيط الهندي أخذت بالتقهقر منذ أواخر القرن السادس عشر. ذلك أن البرتغاليين كانت لهم موانىء ومراكز منتشرة في رقعة واسعة، وكانت هذه تحتاج إلى أسطول وبحارة ومحاربين وإدارة وتنظيم. وهذه الأمور كلها كان من الصعب على البرتغال، التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز المليون، أن تستمر في تزويدها بالعنصر البشري اللازم، فلجأ القادة المحليون إلى تشجيع الزواج المختلط وإلى استخدام الرقيق في بعض الأعمال، فترتب على ذلك تأخر في الأشغال جميعها.

وثمة أمر آخر حريّ بالذكر وهو أن البرتغاليين حاولوا جهدهم أن ينشروا المسيحية خاصة في الشرق البعيد. وفي هذه الناحية كانوا ضيقي النظر والنظرة. وهذا ما حمل الكثيرين ممن كانت لهم علاقة بهم أن يتخلوا عنهم، بل وأن ينضموا إلى أولئك الذين جاؤوا لمزاحمتهم ـ وهم الهولانديون والإنكليز. وفي أواسط القرن السابع عشر كان البرتغاليون قد أُرغموا على التخلي عن مناطق كثيرة من امبراطوريتهم البحرية الواسعة في الشرق، وخاصة المراكز العربية.

جدير بنا أن نذكر أن المنافسين للبرتغاليين في البحار الشرقية كانوا الإنكليز والهولانديين والفرنسيين. وبقطع النظر عن العمل الفردي الذي كان يقوم به تجار نافذون، فإن العمل المنظم ظهر في إنشاء شركة الهند الشرقية (الإنكليزية) سنة ١٦٠٠ وشركة الهند الشرقية (الهولاندية) سنة ١٦٠٢ وشركة الهند (الفرنسية) سنة ١٦٦٤.

ويجب أن نذكر أيضاً أن المنافسة والخصومة كانت على التجارة في البحار الشرقية ـ من الهند إلى جزر الهند الشرقية (أندونوسية الحالية). ولكن الطريق لا بد أن يتأثر ـ وخليج عمان والخليج العربي طريق، فلا بد أن يناله أثر من هذه المنافسة. ومع أن البحر الأحمر كان أيضاً طريقاً، فإن هؤلاء المتنافسين الأوروبيين تركوه وشأنه، على الأقل من حيث المحاولات العسكرية والحربية، ولو إلى بعض الوقت.

أما طريق الخليج فقد شغل العاملين في التجارة حكومات وأفراداً. ويمكن القول إجمالاً بأنه في القرن السادس عشر كانت السيطرة في الخليج للبرتغاليين، لكن منذ مطلع القرن السابع عشر بدأت زحزحتهم هناك. ففي سنة ١٦٠٢ أُخرجوا من

البحرين، وفي سنة ١٦٢٠ أُزيحوا عن منطقة احتلوها قرب رأس الخيمة. وأُزيل البرتغاليون سنة ١٦٢٢ عن هرمز بمساعدة الإنكليز الذين حلوا محلهم. وفي سنة ١٦٥٠ تمّ طرد البرتغاليين نهائياً من مسقط على أيدي الهولانديين، وكانوا قد أُخرجوا قبلاً من صحار ١٦٤٣.

كان الهولانديون يتسربون إلى موانىء الخليج تدريجاً، إلى أن وقع الخليج كله تقريباً في أواسط القرن السابع عشر تحت النفوذ الهولاندي. وظل هذا الأمر كذلك إلى أوائل القرن الثامن عشر حيث أخذ النفوذ الإنكليزي يتقوى، وأصبحت لإنكلترا مراكز قوى تجارية وحربية، خاصة وأن شركة الهند الشرقية (الإنكليزية) انتقلت، بالنسبة إلى الهند، من مؤسسة تجارية إلى مؤسسة «تملكية» ـ لها أراض تحتلها وتديرها مع الأساطيل اللازمة لذلك. وهذا الموقف الجديد انعكس على أعمالها ونشاطاتها في الخليج. ولعلّ من أهم ما تمّ على أيدي الإنكليز في الخليج في القرن الثامن عشر انهم أقاموا «وكالة» لهم في البصرة، وقد وافق الباب العالي على اعتبارها قنصلية (١٧٦٤). وعلى العموم فإن المركز الذي حصلت عليه إنكلترا في الخليج «قرب انتهاء القرن الثامن عشر... لا يمكن أن يحصل عليه أحد من منافسيها قط، حتى ولا الهولنديين».

أما التحركات الفرنسية في الخليج فقد جاءت بعد تأسيس شركة الهند بنحو قرن، ولعلّ أهمها إنشاء دار اعتماد فرنسية في البصرة (١٧٥٥). لكن في العقود الثلاثة التي سبقت حروب الثورة الفرنسية لم يكن لفرنسا «تمثيل رسمي» في الخليج. وجاءت فترة قصيرة قامت فيها محاولات فرنسية نشيطة، لكنها وضع حد لها. وقد لخص ولسن هذا بقوله: «في سنة ١٧٩٨ بدأت الفترة النابليونية في الشرق، تلك الفترة التي استمرت من تاريخ غزو بونابرت لمصر إلى طرد الفرنسيين من موريشيوس في نهاية سنة ١٨١٠. كان على حكومة الهند خلال هذا الوقت أن تعالج مصاعب خطيرة على صورة غارات منظمة قامت بها السفن الفرنسية الحربية وسفن تجارية تابعة للأسطول الفرنسي، على التجارة البريطانية البحرية. كما أنها أصبحت منزعجة بسبب المخططات الفرنسية المزعومة في فارس. لم يكن الخليج إلا جزءاً صغيراً من المسرح الذي جرى عليه الصراع الأنكلو فرنسي في المياه الشرقية، وكانت القاعدة التي اتخذها الفرنسيون هي جزيرة موريشيوس التي كان من السهل انطلاقهم منها لمهاجمة العديد من طرق المواصلات البحرية. وفي سنة ١٧٩٩ أسر الفرنسيون «اللؤلؤة» وهي سفينة وطنية تحمل العلم البريطاني وسار الفرنسيون بغنيمتهم إلى مسقط. وكانت هذه فقط واحدة من سلسلة من الغارات على السفن كانت تحدث على فترات إلى أن سقطت موريشيوس في ديسمبر سنة ١٨١٠ حيث استسلمت لقوة بحرية وعسكرية أرسلت من الهند بقيادة الجنرال ابير كرومبي، وبهذا وضع حد لنشاط الفرنسيين في المياه الشرقية».

أما وقد وصلنا إلى هذا الحد من حديثنا عن الاستعمار، فإننا نرى، مع أننا معنيّون أصلاً بالحركة الاستعمارية في الوطن العربي، أن نضع بين يدي القارىء بعض الملاحظات العامة التي تتناول الفترة إلى نهاية القرن الثامن عشر تقريباً.

إن التوسع الأوروبي الذي ظهر في القرن السادس عشر هو، إلى درجة بعيدة، تتمة للاندفاع الذي خبرته أوروبة في النهضة التي تمثلت في نواحي الفن والأدب والإصلاح الديني والاكتشاف الجغرافي والنشاط التجاري. ولأن دولاً متعددة اشتركت في هذا النشاط فقد كان من الطبيعي أن يظهر تنافس دولي، وأن تحرص الدول على الدفاع عن الذي تحققه من نفوذ في مراكز للتجارة أو الصناعة أو الطرق التجارية. ومن هنا كان الاهتمام بالأساطيل لأن الطرق الجديدة كانت بحرية أصلاً.

ومع أن الدول التي اشتركت تدريجاً في هذا التنافس الدولي كانت كثيرة، بحيث انه لم يكد يطل القرن الثامن عشر حتى كانت إسبانية والبرتغال وهولاندة وإنكلترا وفرنسا مشتركة في ذلك، فإن المناطق التي وصل إليها المغامرون من أبناء هذه الدول، الرسميون منهم وغير الرسميين، كانت واسعة ومنوعة بحيث كان من اليسير عليهم أن يتوزعوها، دون حاجة إلى التنافس والخصومة والحروب. ولكن الذي حدث عكس هذا تماماً. فإننا نجد أن أكثر البقاع التي وصل إليها هؤلاء القوم، القديمة منها والجديدة، كانت موضع تنازع وخصومات وحروب.

وثمة أمر آخر حريّ بالاهتمام، وهو العلاقة بين الدولة والأفراد في هذه المغامرات والمجازفات والنشاطات. ويمكن القول إجمالاً بأن العمل الإسباني والبرتغالي كان حكومياً بشكل تام كامل. أما بالنسبة إلى شركة الهند الشرقية (الهولاندية) فإن العمل كان مشتركاً بين الحكومة والتجار من حيث رأس المال والتنظيم والحماية والأرباح. وأما شركة الهند الشرقية (الإنكليزية) فهي في واقع الأمر عمل قام به التجار وحدهم، ولم تسمح الحكومة البريطانية للشركة أن تكون شركة احتكارية، إذ كان ثمة أفراد أو مجموعات من التجار تعمل حرة وتنافس الشركة نفسها. (أما بالنسبة لمناطق الاستيطان التي أنشأتها جماعات بريطانية مختلفة في أميركا الشمالية، فإنها ضمّت إلى التاج البريطاني فيما تلا من الأزمنة).

وشركة الهند الشرقية (الإنكليزية) لم تكتف بالمراكز التجارية التي كانت لها في الخليج، فقد كان من الضروري أن تكون لها مراكز تربط الخليج بالبحر المتوسط. وكانت حلب أهمّ هذه المراكز.

ولنذكر أن الاهتمام بجمع أكثر ما يمكن من ثروة البلاد المحتلة كان طابع المجازفات الأولى الأهم، مما أدى إلى إفقار بعض البلاد المستغلَّة (بفتح اللام)، والقضاء على حضارتها كما حدث للأزاتكة والأنكا على أيدي الإسبان. وحتى البرتغاليون الذين كانوا تجاراً فقد كانوا يهتمون بالجمع الآني أكثر من اهتمامهم

بالاستثمار البعيد المدى. وهم كما قال عنهم فاريه سوسه البرتغالي (من أهل القرن السادس عشر): «إن البرتغاليين يحرصون على جمع الثروات ولكن لا يتخذون الوسائل لحمايتها. إن خراب أمورنا ينبعث من الاعتبار القليل الذي لدى الكبار منا لمن هم أقلّ مرتبة. وإن جشع الصغار هو الذي دعاهم إلى نسيان بلادهم وشرفهم. إن البرتغاليين يعرفون كيف يسترجعون ما فقد، ولكنهم لا يعرفون كيف يحافظون على ما يربحونه، والذي هو الجانب الأسمى، لأن الربح من عمل الحظ ولكن المحافظة والوقاية من عمل الفطنة والتبصر».

وقد تأثر العالم العربي والمسلمون المتصلون به من هذه الأمور. فاحتكار التجارة الهندية على أيدي البرتغاليين أولاً، ومن جاء بعدهم ثانياً، أدى إلى خسارة العرب مصادر للثروة كبيرة في التجارة الداخلية والخارجية. وبسبب رغبة الدول في تأمين السبل وحماية الأسواق فقد احتلت هذه الدول مناطق ومدناً عربية، أو هدمتها أيام المنافسة فيما بينها، واقتضى التخلص من المستعمر فيما بعد نضالاً وجهاداً طويلين مضنيين.

وإذا نحن وقفنا عند السنة ١٨٠٠ أو ما يقرب منها وجدنا أن أجزاء صغيرة من العالم العربي كانت قد خيّم عليها الاستعمار الأوروبي بكلكله. ولكن القرن التاسع عشر شهد تبديلاً في الوضع، وكان التبديل كبيراً جداً.

الباب الثاني

الاستعمار في مطلع القرن التاسع عشر

١ ـ طلائع الحَملة على الجزائِر

في سنة ١٨١٥ انعقد مؤتمر ڤينا لإعادة الأمور في أوروبة إلى نصابها بعد حروب الثورة ونابليون. وقد أدّى ذلك إلى هدوء نسبي في السياسة العالمية. ولكن أوروبة كانت قد أخذت، منذ مطلع القرن التاسع عشر، بأسباب الثورة الصناعية، التي تسارعت في الفترة التي عقبت مؤتمر ڤينا، بحيث أن الاقتصاد الأوروبي اكتسب ديناميكية لم يكن يعرفها من قبل قط. وهذا الوضع الاقتصادي اقتضى، من وجهة النظر الأوروبية الصناعية، أن تفتش أوروبة من جديد عن أسواق تبيع فيها منتوجاتها أولاً وتبتاع فيها (أو تستولي منها على) المواد الخام اللازمة للصناعة ثانياً. واستتبع ذلك اهتمام بالطرق الرئيسية التي تؤدي إلى تلك الأسواق. وثمة ارتباط وثيق بين الطرق التجارية الرئيسية والمحطات القائمة فيها وحراسة الأمرين معاً. وإذن فقد دخلت المعطيات الاستراتيجية في حساب الدول الاوروبية. يضاف إلى هذا أنّ تملك المستعمرات أصبح له دلالة على قيمة الدولة الاوروبية ـ إذ أصبحت كل منها، وخاصة الدول الجديدة، ترغب في أن يكون لها مكان تحت الشمس في العالم الواسع.

كان التوسع أو الاستعمار، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، يكاد يكون حكراً على بريطانية وفرنسا لأنهما الدولتان القويتان الغنيتان، لكن في النصف الثاني من ذلك القرن ظهرت دولتان أوروبيتان جديدتان ـ المانية وإيطالية بعد توحدهما. كما أن بلجيكا دخلت حلبة المزاحمة الاستعمارية. وحريّ بالذكر أن روسيا والولايات المتحدة دخلتا الميدان أيضاً ولو أنهما لم يكن لهما ارتباط مباشر بالوطن العربي.

ومن الملاحظ أنه في النصف الأول من القرن التاسع عشر نجد ان الاحتلال، كمقدمة للاستعمار، كان على العموم أمراً تقوم به دولة واحدة منفردة. وقد تعيقها أو تقاومها أو تحتج عليها دولة وقد لا يحدث ذلك. ففي احتلال الجزائر مثلاً (١٨٣٠) نجد أن انكلترا حاولت منع فرنسا من ذلك، ولكن دون استعمال القوة.

لكن منذ مؤتمر باريس، الذي انعقد سنة ١٨٥٦ لتسوية القضايا الناشئة عن حرب القرم، أصبحت القضايا المتعلقة بالاستعمار أو التوسع تتخذ صفة دولية، أي ان قضية القطر الذي ترمقه عين دولة ما كانت تدوّل أولاً، ثم تبدأ المساومات بحيث ينتهي الأمر بوصول الدولة المعنية إلى ما ترغب. فتونس كانت موضع مساومة في مؤتمر برلين (١٨٧٨) والمغرب كانت موضع نقاش وجدل ومساومات، في السر والعلن، بين

مؤتمر مدريد (١٨٨٠) ومؤتمر الجزيرة (١٩٠٦) ـ وفي الحالتين انتهى الأمر بفرنسا إلى احتلال البلدين. واحتلال مصر (١٨٨٢) كان موضع مساومات أيضاً. صحيح ان قضية ليبيا لم تبحث في مؤتمر عام، ولكنها كانت موضع مساومات بين ١٨٩٦ و١٩٠٩، حين أحست ايطالية أنه أصبح بيدها صك مفتوح بالنسبة إلى ليبيا.

استمر هذا «التنظيم» الدولي للاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى لما «اخترعت» الدول الكبرى المنتصرة في الحرب، معادلة جديدة للاستعمار هي «الانتداب»، وأوجدت لها أداة لتطبيقها هي عصبة الأمم. وبذلك اتخذت المساومة شكلاً قانونياً، إذا جاز التعبير.

وهذا كله ينقلنا إلى ظاهرة أخرى في الاستعمار، لا بالنسبة للعالم العربي فحسب بل بالنسبة إلى الاستعمار عامة، وهي ان المساومات والانتداب انتهى الأمر بالمهتمين بهما إلى اقتسام المناطق المختلفة في العالم. فأنت لو أخذت خارطة للكرة الأرضية مرسومة حول سنة ١٩٢٥ وملونة بألوان الدول المستعمرة لوجدت العالم كله تقريباً موزعاً بين الدول الكبرى.

على ان المساومات التي أشرنا إليها لم تكن لتجنب الدول الكبرى الأزمات والحروب الناشئة عن المنافسة الاستعمارية. فالعوامل التي أشرنا إليها قبلاً كانت كلها تتفاعل في نفوس قادة الدول فلا تلبث ان تظهر الأزمات أو تقوم الحروب.

ونود ان نشير هنا إلى البحر المتوسط لأن سواحله الشرقية والجنوبية والأراضي الواقعة خلف هذه السواحل كانت مسرحاً للحركات الاستعمارية في القرن التاسع عشر أو بعد الحرب العالمية الأولى، وان لم تكن هي وحدها كذلك.

فقد اتضح، حتى منذ القرن السابع عشر، ان طريق رأس الرجاء الصالح لا يمكن أن يُغني عن الطريقين الرئيسين بين أوروبة والشرق البعيد ـ طريق البحر الأحمر والخليج العربي. ومن ثم فقد عادت إلى البحر المتوسط أهميته. واتفق هذا مع ضعف الدولة العثمانية واهتمام روسيا بالوصول إلى هذا البحر عن طريق المضايق. وكذلك اهتمام ايطالية به واشتداد المنافسة بين فرنسا وبريطانية حوله. فاكتسبت الأماكن الواقعة عليه مكانة استراتيجية خاصة، فضلاً عما في البلاد المحيطة به من أسواق للمصنوعات الاوروبية ومنافذ للاستثمارات المالية ومواد خام تنقل منها أو عن طريقها. وتظهر بريطانية في هذه المناسبة أشدّ الدول حرصاً على الأماكن الاستراتيجية في البحر المتوسط. فبعد ان كان لها موطىء قدم في جبل طارق ومالطة ضمت إليها قبرص (١٨٧٨) ثم مصر (١٨٨٢) والسودان (١٨٩٨) قبل الحرب العالمية الاولى، وفلسطين والأردن والعراق بعدها. وكانت قد احتلت عدن سنة ١٨٣٩. ولا يغيبن عن البال ان افتتاح قناة السويس (١٨٦٩) كان له أثر كبير في إعادة الاعتبار الكامل ـ سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً ـ للبحر المتوسط. وازداد تبعاً لذلك التنافس والمساومة وكثرت الضغوط.

ولعل العـامل الذي كـان أقل العوامل أثراً في حركـة الاستـعمـار بالنسبـة للعـالم العـربي هـو العـامل الديني، وان كـان ثمـة دول اهتـمت مـؤسـسـاتهـا بالتـبـشـيـر تبـعـاً لاستقرارها في البلاد المحتلة.

وثمة أسباب محلية أو خاصة بكل من الدول الاستعمارية دفعتها إلى احتلال جزء أو آخر. وهذه سنعرض لها في حينها.

على أننا قبل أن نختم هذه المقدمة العامة عن الاستعمار الحديث، أي الذي بدأ في القرن التاسع عشر واستمر إلى مطلع القرن العشرين، لا بد لنا من الإشارة إلى أول محاولة استعمارية اوروبية في سواحل البحر المتوسط العربية. ونعني بذلك حملة نابليون على مصر (١٧٩٨) التي كانت فعلاً محاولة لها دافع اقتصادي وآخر استراتيجي. ذلك ان المعروف ان تلك الحملة كان المقصود منها إقامة ممتلكات فرنسية في شرق البحر المتوسط تكون مصر قاعدتها وتمتد شمالاً في شرق بحيث تشمل ديار الشام على الأقل. ولعلها كانت ترمي إلى الوصول إلى آسية الصغرى وأبعد من ذلك. أما الناحية الاستراتيجية فكانت واضحة في رغبة نابليون في اتخاذ مصر منطلقاً لمحاربة بريطانية في الهند، ومن هنا كانت مشاريعه المتعلقة بالخليج العربي.

وقد فشلت الحملة ـ عسكرياً ـ في النهاية، وانسحبت الجيوش الفرنسية من فلسطين أولاً ثم من مصر. ولكن ظل لها صدى في نفوس الساسة البريطانيين أولاً وفي رغبات الفرنسيين ثانياً.

٢ ـ احتلال مدينة الجزائرِ

كانت الجزائر القطر العربي الأول الذي وقع تحت نير الاستعمار الفرنسي، فقد هاجم الفرنسيون مدينة الجزائر واحتلوها في تموز ـ يوليو ١٨٣٠.

والحادثة التي تذرّع بها الفرنسيون للقيام بهذه الحملة هي مناقشة وقعت بين حسين باشا، داي الجزائر، ودوفال، قنصل فرنسا، انتهت بمشاتمة. وقد روى الحادثة وذيولها أحمد الجزائري كما يلي: «وسبب وقوع بلاد الجزائر في أيدي الفرنسيس انه في اليوم الخامس من شهر رمضان سنة ١٢٤٣ هجرية ٣١ مارس سنة ١٨٢٨ مسيحية وقعت بين حسين باشا وبين قنصل فرنسا مناقشة أفضت إلى المشاتمة بينهما. فحنق القنصل من الباشا، ومدّ يده إلى سيفه ليضربه، فهمّ الباشا بقتله، لولا ان نائبه إبراهيم داي توسط بينهما ومنعه من ذلك وقال له: ان الشريعة لا تجوز قتل المستأمن. فعدل الباشا عن قتله واكتفى بضربه، وطرده من المجلس. فلما عاد القنصل أرسل إلى ملكه يخبره بما حصل.

«فلما كان في اليوم الخامس من شهر ذي القعدة أتت خمس سفن من سفن الفرنسيس ودخلت ميناء الجزائر مطوية الشراعات، وأشار من بها إلى القنصل المذكور بالمجيء إليهم. فذهب إليهم وبات عندهم.

«فلما كان في الغد أرسل إلى أهل الجزائر كتاباً مضمونه أنه مصرّ على بقاء الصلح بينهم مما كان، وطلب ان يحضر إليه وجوه أهل الجزائر وأمراؤها ليعتذروا له عما فرط منهم في حقه، لأنهم ان أبوا بارزهم العداوة وناوشهم القتال.

«فلما وصل المكتوب إلى الباشا المذكور كتب إلى القنصل كتاباً يقول فيه: لم يقل لك أحد أخرج من المدينة فإن بقيت محافظاً على الشروط القديمة فعد من تلقاء نفسك، وإلاّ فافعل ما تريد. فلما وقف القنصل على هذا المكتوب رفعت سفن الفرنسيس الإشارات الدالة على العداوة، ونشرت أعلامها، ورجعت من حيث أتت. فلما كان اليوم الثاني من توجه السفن جمع الباشا من بالمدينة من الفرنسيس وقال لهم: ان أردتم الخروج لا أمنعكم من ذلك، وان أردتم المقام معنا فها هي الجزائر بين أيديكم. فقالوا له جميعاً: انا لا نبغي الخروج، لأنك لست مخطئاً فيما فعلت، وإنما المخطىء هو قنصلنا فأقرّهم في منازلهم ولم يزعجهم من مواطنهم. فلما كان اليوم الخامس عشر من شهر ذي الحجة أتت إليهم سفينة فرنساوية فركبوها جميعاً وذهبت بهم إلى بلادهم».

والمعروف تاريخياً ان الزيارة المشار إليها وقعت لما ذهب القناصل لتهنئة الباشا بعيد الأضحى الذي كان في ٢٩ (أو ٣٠) نيسان ـ أبريل ١٨٢٧. ولكن رواية الجزائري، بقطع النظر عن هذه الناحية، فيها تصوير للشعور الذي كان منتشراً في نفوس السياسيين الفرنسيين نحو الجزائر.

والواقع ان حادثة مثل هذه، كائنة ما كانت ملابساتها، لم تكن لتحمل دولة على مهاجمة شعب واحتلال بلاده، خصوصاً وان العلاقات التجارية وغيرها بين فرنسا والجزائر كانت، في غالب الأحوال، طبيعية. لكن يبدو ان فرنسا أخذت، بعد سنة ١٨١٥، في التخطيط لاحتلال أجزاء من المغرب العربي، بدءاً بالجزائر. ولسنا هنا في معرض التأريخ لهذه الحقبة، ولكننا لا بد من أن نذكّر أنفسنا بأن فرنسا كانت لديها مشاريع متنوعة لاحتلال الجزائر، وقد دخلت عوامل مختلفة اقتصادية ودينية في هذه المشاريع. ولعلّ التقرير الذي أعده تونير عن الجزائر من أهمّ المخططات، وقد لخطه أبو القاسم سعدالله بقوله: «وقد احتوى تقرير تونير، الذي كان في أهميته يشبه تقرير بوتان، وصفاً للحالة الاقتصادية التي كانت عليها الجزائر والتي تغري أصحاب رأس المال والمصالح التجارية بالحملة. فقد قال إن الخزينة الجزائرية كانت تضم ١٥٠ مليون فرنك، وان للجزائر موانىء عديدة وسهولاً خصبة، وغابات صالحة لبناء السفن، وهناك مناجم الحديد والرصاص وجبال من الملح والمواد الكيمائية الأخرى. وفي نفس الوقت دغدغ أحلام العسكريين حين أوصى بإقامة مستعمرات فرنسية في الجزائر».

لكن الحملة تأجلت مرة بعد الأخرى، واكتُفي، موقتاً، بحصار بحري قوي ضرب على مدينة الجزائر نفسها (١٨٢٨). وكانت ثمة محاولات للمفاوضة كلها كانت ترمي إلى وضع الجزائر في إطار النفوذ الفرنسي دون حملة تكلّف فرنسا الكثير. إلا أن هذه المحاولات فشلت بسبب شدة الشروط الفرنسية وقسوتها.

في مطلع سنة ١٨٣٠ قررت الوزارة الفرنسية القيام بالحملة، وأمر الملك بالتعبئة العامة. وكانت على حد تعبير جلال يحيى: «قام الملك بإصدار مرسوم بالتعبئة العامة في يوم ٧ فبراير (شباط)، كما أعلن في خطاب العرش يوم ٢ مارس عزمه على مهاجمة الجزائر، مدعياً ان هذه الحملة لم تكن إلا للانتقام من الإهانة التي لحقت بالشرف الفرنسي، وأصر على أنها حملة مسيحية، على بلاد البرابرة المسلمين، وأنها في صالح كل العالم المسيحي. وانتهزت الصحف اليمينية هذه العملية وأخذت تكرر اتهامات فرنسا للداي، وتكيلها له كيلاً. وكانت النغمة معروفة ومشابهة لأي ادعاءات استعمارية تسبق الانقضاض على الفريسة. وعملت الصحف على رفع الروح المعنوية فذكرت ان الجنود الفرنسيين سينتقمون لكرامة التاج، وسيخلصون فرنسا وكل الدول المسيحية من استعباد رعاياهم، ويقضون على الأتاوات التي كانت مفروضة عليهم،

كذلك على القراصنة، التي كانت تهدد التجارة والأمن في البحر المتوسط. واستمرت الاستعدادات، وسارت التجهيزات على قدم وساق، وتجمعت القوات البرية والبحرية مع معدات الحرب والذخائر في المنطقة الواقعة بين طولون ومرسيليا، في الوقت الذي تجمعت فيه سفن النقل والسفن الحربية في الموانىء. ولقد بلغ مجموع رجال الحملة ٣٧٦٠٠ جندي واشتملت الحملة على ٤٥٠٠٠ حصان، ٩١ قطعة مدفعية.

«وصل عدد قطع الأسطول إلى ٦٠٠ قطعة، اجتمعت أمام طولون، وكان تشتمل على ١٠٣ قطعة حربية، مقسمة إلى ثلاث فرق، الأولى للعمليات، والثانية لإنزال الجند والثالثة احتياطية. أما السفن التجارية فكانت معدة لنقل الجنود والمهمات، وكان عليها أن تسير في شكل قافلة كبيرة، وبحراسة الأسطول. ولم يشتمل هذا الأسطول إلا على سبع سفن تجارية فقط، وكانت كل السفن الأخرى تسير بالشراع، ولذلك يمكننا اعتبار هذه الحملة آخر الحملات الشراعية في التاريخ. وفتش ولي العهد على القوات البرية والبحرية في طولون قبل ان تقلع إلى الجزائر.

«وكانت الرحلة بطيئة والرياح غير مساعدة، فاضطرت الحملة إلى العودة إلى جزر البليار بعد ان كانت قد وصلت أمام السواحل الأفريقية في آخر مايو (أيار)، وبقيت في البليار حتى يوم ٩ يونيو (حزيران) ثم رجعت إلى السواحل الجزائرية يوم ١٢ وبعد رؤية الرجال لمدينة الجزائر البيضاء تردد الأميرال في الذهاب والرسو عند سيدي فرح. ولكن الجنرال بورمون أمره بتنفيذ الرسو في الحال. وتمت عملية إنزال الجنود في الخليج الغربي لشبه جزيرة سيدي فرح وعلى شاطىء رملي وفي مرسى محمي من الرياح».

أما استعداد الجزائر لمواجهة الحملة فيمكن إجمالها بتحصين الواجهة البحرية لمدينة الجزائر، وكان في المدينة نحو ستة آلاف انكشاري يكوّنون ما يصح تسميته الجيش النظامي. أما الآغا إبراهيم القائد العام، فكان عنده، على أبعد تقدير، نحو ٣٠٠ فارس، وكان لدى باي قسنطينة عدد قليل من المقاتلة. أما باي التيطري فقد جاء بنحو ألف رجل. أما الوعود التي حصل عليها الداي حسين فكانت تعني الحصول على ما يقدر بنحو ثمانين ألف فارس ومقاتل.

فلم يكن من الصعب على الفرنسيين، والحالة هذه، أن يتغلبوا بعدّتهم وتنظيمهم على القوة الضئيلة التي لم توضع حتى كلها في الميدان. وأخيراً اقترب العدو من المدينة.

«ففي ليلة ٢ يوليو (تموز) عام ١٨٣٠، أي قبل ثلاثة أيام من دخول الجيش الفرنسي للمدينة، اجتمع عدد من أعيان مدينة الجزائر في قلعة باب البحرية. لقد كان هؤلاء يمثلون التجار وأرباب المال. وقرروا أن ضياع المدينة أصبح أمراً محتماً، وأنه إذا ما دخلها الفرنسيون عنوة فإنهم سيبيحونها وينهبون ثرواتها ويعتدون على النساء

ويقتلون الأطفال. ورأوا، تفادياً لذلك، قبول اقتراح الباشا الثاني الذي ينص على الاستسلام بعد توقيع معاهدة وكان لسان حالهم أن أمة شريفة مثل فرنسا لا يمكن أن تعد ولا تفي. حقاً إن الأتراك أقرب إلى الجزائريين من ناحية الدين ولكن الفرنسيين سيتركون الجزائريين يتمتعون بدينهم وتقاليدهم وسيتركون لهم أملاكهم ومساجدهم وزواياهم. فلماذا إذن يقاومون الجيش الفرنسي ويزهقون الأرواح بدل التوقيع على معاهدة استسلام. وفي النهاية قرروا عدم مقاومة الفرنسيين عند دخول المدينة وأرسلوا وفداً عنهم إلى القصبة لمقابلة الباشا وإطلاعه على ما اتفقوا عليه. وقد أجابهم الباشا بأنه سينظر في القضية خلال اليوم التالي. وفي اليوم المعين (٤ يوليو ـ تموز ١٩٣٠) أرسل حسين كاتبه مصطفى مصحوباً بالقنصل الإنكليزي إلى مقر القيادة الفرنسية للتفاوض مع بورمون. ومع الوفد المذكور ذهب أيضاً أحمد بو ضربة وحسن ابن حمدان بن عثمان خوجه بعنوان مترجمين. وقال بورمون إنه يقبل اقتراح حسين باشا الذي ينص على الاستسلام. وبعد التفاوض ومراجعة الباشا وقعت المعاهدة التالية يوم ٥ يوليو (تموز) ١٨٣٠:

١ ـ تسلّم قلعة القصبة وكل القلاع الأخرى المتصلة بالمدينة وميناء هذه المدينة إلى الجيش الفرنسي هذا الصباح على الساعة العاشرة.

٢ ـ يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي أمام سعادة باشا الجزائر ان يترك له الحرية وكل ثرواته الشخصية.

٣ ـ سيكون الباشا حراً في ان يذهب هو وأسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يقع عليه اختياره. فإذا فضّل البقاء في الجزائر فله ذلك هو وأسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي. وسيعين له حرس لضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته.

٤ ـ يتعهد القائد العام لكل الجنود الانكشاريين بنفس المعامله ونفس الحماية.

٥ ـ سيظل العمل بالدين الإسلامي حراً، كما أن حرية السكان مهما كانت طبقتهم، ودينهم وأملاكهم، وتجارتهم وصناعتهم لن يلحقها أي ضرر. وستكون نساؤهم محل احترام. وقد التزم القائد العام على ذلك بشرفه.

وسيتم تبادل وثائق هذا الاتفاق قبل الساعة العاشرة هذا الصباح، وسيدخل الجيش الفرنسي حالاً بعد ذلك إلى القصبة ثم يدخل كل القلاع التي حول المدينة كما يدخل الميناء».

وذاع بورمون، القائد العام الفرنسي، بياناً على أهل الجزائر هو نموذج على ما تعهده في البيانات التي يصدرها قادة جيوش الاحتلال في حالات مشابهة. وهذا نص البيان:

هذه مناداة من سار عسكر أمير الجيوش الفرنسية إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل.

بسم الله المبتدىء المعيد، وبه نستعين.

يا أيها ساداتي القضاة والأشراف وأكابر المشايخ والاختيارية، اقبلوا مني أكمل السلام وأشمل أشواق قلبي بمزيد العز والإكرام.

أما بعد، اعلموا، هداكم الله إلى الرشد والصواب ان سعادة سلطان فرنسا مخدومي، وعزة جنابه الأعلى، عزّ نصره، قد أنعم عليَّ بتوليته إياي منصب سار عسكر.

ويا أعزّ أصدقائنا ومحبينا سكان الجزائر ومن ينتمي اليكم من شعب المغاربة ان الباشا حاكمكم من حيث ان تجرّأ على بهدلة بيرق فرنسا المستحق كل اعتبار، وأقدم على إهانته فقد سبّب بجهله هذا كل ما هو عتيد أن يحلّ بكم من الكوارث والمضرات، لكونه دعا عليكم الحرب من قبلنا، فإن عزة اقتدار سلطان فرنسا ما دام ملكه نزع من قلبه مرحمته المعهودة ورأفته بصيرته وعماوة قلبه قد جذب على نفسه الانتقام المهول، وقد دنا منه القدر المقدّر عليه، وعن قريب سيحل به ما استحقه من العذاب المهين.

أما أنتم، يا شعب المغاربة، اعلموا وتأكدوا يقيناً أني لست آتياً لمحاربتكم، فعليكم أن لا تزالوا آمنين ومطمئنين في أماكنكم، وتعملوا أشغالكم وكل مالكم من الضائع والحرف براحة سر.

ثم إني أريد أن أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد يضركم لا في مالكم ولا في عيالكم. ومما أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وحوانيتكم وكل ما هو لكم، صغيراً كان أم كبيراً، فيبقى على ما هو عليه، ولا يتعرض لشيء من ذلك جميعه أحد من قومنا، بل يكون في أيديكم دائماً. فآمنوا بصدق كلامي.

ثم إننا نضمن لكم أيضاً ونعدكم وعداً حقيقياً مؤكداً غير متغير ولا متأول أن جوامعكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي عليه الآن وأكثر، وأنه لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم. إن حضورنا عندكم ليس هو لأجل محاربتكم، وإنما قصدنا محاربة باشتكم، الذي بدأ وأظهر علينا العداوة والبغضاء. ومما لا يخفى عليكم غاية تحكمه، وقبح طبعه المشؤوم. ولا ينبغي لنا أن نطلعكم على أخلاقه الذميمة وأعماله الرذيلة، فإنه واضح لديكم أنه لا يسعى إلا على خراب بلادكم ودمارها، وتضييع أموالكم وأنفسكم. ومن المعلوم انه إنما يريد ان يجعلكم من الفقراء المنحوسين المبهدلين الخاسرين أكثر من المسخط عليهم. فمن أعجب الأمور كيف يغبى عنكم أن باشتكم لا يقصد الخير إلا لذاته؟ والدليل كون أحسن العمارات، والأراضي، والخيل، والسلاح، واللبس، والحلي، ومن أشبه، كله من شأنه وحده.

فيا أيها أحبابنا سكان المغرب.

إنه عزّ وجلّ ما سمح بأن يصدر من باشتكم الظالم ما فعله من أعمال الخبث

والردى إلا إنعاماً منه سبحانه وتعالى عليكم حتى تحصلوا بهلاكه وبزوال سلطنته على كل خير، ويفرج عنكم ما أنتم فيه من الغم والشدة. ولذا، والحال هذه، أسرعوا واغتنموا الفرصة ولا تعمى أبصاركم عما أشرقه الله عليكم من نور اليسر والخلاص، ولا تغفلوا عما فيه مصلحتكم، بل استيقظوا لكي تتركوا باشتكم هذا وتتبعوا شورنا الذي يؤول إلى خيركم وصلاحكم. وتحققوا أنه تعالى لا يبغي قط ضرر خليقته، بل يريد ان كل واحد من برایاه يحوز ما يخصه من وافر نعمه التي أسبغها على سكان أرضه.

يا أيها أهل الإسلام

إن كلامنا هذا صادر عن الحب الكامل، وإنه مشتمل على الصلح والمودة. وأنتم إذا شيعتم مراسليكم إلى أوردينا حينئذ نتكلم واياهم.

والمرجو من الله تعالى ان محادثاتنا مع بعضنا بعضاً تؤول إلى ما فيه منافعكم وصلاحكم.

وعشمنا بالله بأنكم بعدما تحققتم ان مقاصدنا وغاياتنا الفريدة ليست هي سوى خيركم ومنفعتكم تشيعوا لنا صحبة مراسليكم كل ما يحتاج اليه عسكرنا المنصور من الذخائر ما بين طحين وسمن وزيت وعجول وغنم وخيل وشعير وما يشبهه. وحين وصلت مراسليكم هذه الينا فحالاً ندفع الثمن فلوساً نقدية على ما تريدون وأكثر. هذا، وأما إن كان منكم معاذ الله خلاف ذلك حتى تختاروا محاربتنا ومقاومتنا اعلموا ان كل ما يصيبكم من المكروه والشر إنما يكون سببه من جهتكم، فلا تلوموا إلا أنفسكم، فأيقنوا أنه ضد إرادتنا. فليكن عندكم محققاً ان عسكرنا المنصورة تحيط بكم بأيسر مرام ودون تعب، وان الله يسلطها عليكم، فإنه تعالى كما أنه يأمر من يجعل لهم النصر والظفر بالمرحمة والمسامحة على الضعفاء المظلومين، فكذلك يحكم بأشد العذاب على المفسدين في الأرض العائثين على البلاد والعباد. فلا بد إلا أنكم إن تعرضتم لنا بالعداوة والشر هلكتم عن آخركم.

هذا أيها السادة ما بدا لي أن أكلمكم به. فهو نصيحة مني إليكم، فلا تغفلوا عنه. واعلموا بأن صلاحكم إنما في قبوله والعمل عليه، وان هلاككم لا يرده عنكم أحد ان أعرضتم عما نصحتكم وأنذرتكم به.

وأعلموا ان كلام سلطاننا المنصور، المحفوظ من الله تعالى، غير ممكن تغييره، لأنه مقدر، والمقدر لا بد أن يكون.

والسلام على من سمع وأطاع.

٣ ـ المقاومَة الجزائِرية

بدأت فرنسا، منذ السنوات الأولى لوجودها، بالاستعمار في الجزائر إثر احتلالها المدينة وما حولها. وكانت فترة فوضى كما وصفها شارل أندريه جوليان. وإذا كانت فرنسا قد عرفت من قبل ثروة القطر الجزائري، فلا بدّ من البدء باستغلال هذه الثروة. وقد لخّص جلال يحيى بداية الاستعمار في الجزائر على النحو التالي: «بدأ الفرنسيون يفكرون منذ احتلالهم لمدينة الجزائر، في استغلال موارد المناطق المحيطة بها، وبطريقة استعمار التوطين، التي تتلخص في إعطاء أراض زراعية إلى أفراد وأسر تأتي من الخارج، وتقوم باستغلالها، سواء امتلكتها أو لم تمتلكها. ولقد استخدم الفرنسيون وسائل مختلفة ومتعددة للوصول إلى أهدافهم. وذلك مثل تأجير أراضي الأوقاف والحبوس، ومثل نزع ملكية المساحات الصغيرة من أراضي الأهالي وتجميعها في قطع كبيرة باسم «الإصلاح الزراعي»، تباع بالمزاد العلني، ويعجز الأهالي في غالب الأحيان عن شرائها، نظراً لضعف القوة الشرائية لعملتهم أمام قوة شراء عملة المحتل، ومثل إغراء الأهالي على بيع أراضيهم. وسواء أراد المستعمر إعطاء صبغة قانونية لاستغلاله للأراضي أو لم يعط، وسواء صادر تلك الأراضي، أو باعها في المزاد أو اشتراها، فالنتيجة واحدة، أو متشابهة، في كل الحالات، وهي ان ملكية العقارات تخرج من أيدي الأهالي بقوة السلاح، أو بقوة القانون أو بقوة الإغراء، وسرعان ما ينفق الأهالي المبالغ البسيطة التي استلموها ـ ان كانوا قد استلموا شيئاً ـ ويعودون للعمل على نفس أراضيهم، كعمال زراعيين لدى المستعمر. وكثيراً ما يكون ازدياد النسل عند الأهالي سبباً في انخفاض المستوى الاجتماعي والإمعان في الفقر وهجرة الذكور للعمل في مناطق أخرى، مما يسبب مشكلات اجتماعية عويصة، ومخزية للمدينة».

«ومن الطبيعي أن لا يتلقى سكان البلاد الاحتلال الفرنسي بالترحاب، وزاد سخطهم على المحتلين لما رأوا من تصرفهم. ولم يقتصر العداء أو الكرة على فئة دون أخرى. فالحضر في المدن الكبرى كالجزائر ووهران وقسنطينة والمدية وتلمسان، وأهل الريف والبادية وبقية الفئات التركية في البلاد وبايات مناطق مختلفة وقفوا موقف المخاصم للفرنسيين. وكان ذلك طبيعياً ذلك بأن «وقف التجارة واحتلال المنازل والمساجد والأملاك الخاصة بدون مقابل والاعتداء على الأعراض وإزالة

معالم الحكم الأهلي ـ كل ذلك وغيره أدّى إلى الثورة ضد الفرنسيين، حتى من الذين كانوا في البداية مؤمنين بالتعاون معهم في بعض الحدود... وطبقة الحضر سرعان ما اكتشفت أنها كانت مخطئة في اعتقادها من أن فرنسا ستعوض حكم الأتراك بحكم محلي تكون هي (طبقة الحضر) على رأسه. فقد عرف أعضاء هذه الطبقة بعد فترة قليلة من الاحتلال، ان فرنسا جاءت لتبقى، وان أموالهم وأراضيهم صودرت وأصبحت ملكاً للدولة الجديدة، وان مساجدهم وزواياهم ومساكنهم قد احتلت من الجيش الفرنسي أو هدمت لتفسح الطريق أمام ساحات عمومية، ومسارح، ومستشفيات عسكرية، أو تحولت إلى كنائس. بل إن «أملاك مكة والمدينة» التي كانت مؤسسات خيرية للفقراء والطلبة قد استولى عليها الفرنسيون وأصبح ريعها يذهب مباشرة إلى خزينة الدولة المحتلة. ومما فتح أعينهم أكثر على الخطأ الذي وقعوا فيه ان السلطات الفرنسية كشفت لهم عن نواياها بعزل وطرد ونفي أولئك الذين قبلوا التعاون معها بدعوى عدم القيام بالواجب، أو التآمر لاستعادة الحكم الإسلامي، أو الانضمام إلى الثائرين ضدها. بل لقد كانت هذه السلطات تعطي عهد الأمان وتنقضه، وتذبح قبائل بريئة كاملة، وتأسر المرابطين كرهائن، وتطالب بخمسين شاباً من أكابر العائلات في المدينة لحملهم إلى باريس كرهائن أيضاً».

من الصعب ان نعرض في هذه العجالة إلى المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي بكاملها حتى ولو باختصار. لذلك فإننا سنكتفي بالنسبة إلى بقية الإدارة العثمانية بالتمثيل على ذلك بذكر مقاومة الحاج أحمد باي قسنطينة التي استمرت من المدينة وأرباضها حتى سقوطها سنة ١٨٣٨، واستمرت بعد ذلك من الجنوب، حيث انسحب الباي، إلى سنة ١٨٤٨، لما استسلم الباي ونقل إلى الجزائر حيث توفي سنة ١٨٥٠.

أما المقاومة التي أقلقت فرنسا مدة لأنها كانت أوسع نطاقاً وأعمق أثراً في النفوس وأكثر تنظيماً في الحرب والسلم وألصق بمصالح الناس فهي المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر الجزائري الذي بويع في ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٨٣٢ أميراً وزعيماً للجهاد. بايعه العلماء والأعيان ورؤساء القبائل. بايعوه ليقوم بالجهاد ضد الفرنسيين المحتلين ولينقذ البلاد مما أصابها نتيجة الإهمال في أيام الحكم السابق والفوضى التي خلفها الاحتلال الفرنسي.

بدأ عبد القادر عمله حالاً، فشدد الحصار على وهران قبل كل شيء، وبذلك ضيّق على الفرنسيين طريق التموين والمدد. ورأى الجنرال ديمشيل قائد وهران ان الأفضل له أن يتفاهم مع الأمير. وكان الأمير ميالاً إلى صلح يمكنه من تنظيم أموره وتنسيق الجهود ووضع أسس للإدارة. لذلك عقدت بين الأمير والجنرال معاهدة ديمشيل سنة ١٨٣٤. و«كان الاتفاق عاماً حول وقف الخصومة واحترام الدين الإسلامي

وتحرير الأسرى الفرنسيين وحرية التجارة والاعتراف بسلطة الأمير خارج مستغانم ووهران وأرزيو وإرجاع الفارين من رعايا الطرفين. ونصّت مطالب الأمير التي وافق عليها ديمشيل ان يكون للعرب الحرية ان يبيعوا ويشتروا كل ما يتعلق بالحرب وان يكون متجر مرسى أرزيو تحت ولاية الأمير كما كان قبلاً بحيث لا يشحن إلا منه، أما وهران ومستغانم فلا يرسل لهما إلا البضائع اللازمة لأهلهما». (محمد خير فارس).

ولكن هذا الاتفاق لم يراعه الفرنسيون، وجاء خلف ديمشيل وأخذ العدّة للحرب. ولكن المعركة التي دارت رحاها (معركة المقطع) كانت نصراً للأمير. ثم تجدد القتال ولكنه كان فيه كثير من المناوشات التي لم تعرض قوى الأمير للمجابهة. ومع ذلك فقد تمّ للأمير انتصاران مقابل انتصار للفرنسيين. وانتهى الأمر إلى عقد اتفاق تافنا (١٨٣٧). وبموجب هذا الاتفاق أصبح الأمير سيد القسم الأعظم من نيابة الجزائر. وانصرف الأمير إلى تنظيم الحكومة ووضع الأسس الاقتصادية والمالية لها. وقد رسم محمد خير فارس صورة لحكومة الأمير حريّة بأن تنقل هنا. قال:

«سعى الأمير إلى تجنب الاخطاء التي ارتكبها التنظيم العثماني والتي جعلت الحكومة التركية مكروهة ومعزولة عن السكان، وعمل في بناء دولته على ان تكون قائمة على إخلاص الحاكم وثقة المحكومين. ويقول صاحب تحفة الزائر أنه بنى إمارته على قوتين «... قوة رغبة وقوة رهبة. إلا أن القوة الأولى كانت هي المعوّل عليها، ولذا كان الأكثر من سكان البلاط يطيعونه بخلوص ووداد ...».

كانت حكومة الأمير تختلف اختلافاً بيّناً عن الحكومة الجزائرية التركية السابقة. فهو لم ينصب حاكماً بفرمان من سلطة أو سلطان خارج الجزائر، بل تلقى السلطة بموجب بيعة رضا من سكان ملوا الفوضى وخافوا من خطر الاحتلال الأجنبي. وكانت هذه البيعة بمثابة وضع الثقة التامة بشخص الأمير وتفويضه تفويضاً عاماً بالتصرف لإنقاذ البلاد من الفوضى والاحتلال. وبالرغم من ان هذا التفويض قد قُيِّد، بتأثير العلماء بحدود الشريعة.

ويمكن القول إن عبد القادر قد حصل على سلطات استثنائية أشبه بالسلطات التي كانت تمنح للقناصل الرومان في الحالات التي يتهدد فيها المجتمع الروماني بالخطر.

وبالرغم من أن حكومة الأمير كانت ترتكز إلى حد بعيد على شخص الأمير، وأن القرارات التي يتطلبها الموقف الداخلي والخارجي كانت تصدر عنه، فإنه كان حريصاً على الدوام على إبعاد الطابع الفردي لسلطته، بإشراك ممثلين عن العلماء والاشراف ورؤساء القبائل، يقلّ عددهم أو يكثر حسب أهمية المسائل أو المقررات.

وكان الأمير يدرك مدى عمق الروح الاستقلالية لدى القبائل وزعماء الطرق الصوفية، ومدى تأثير ذلك على عمل التوحيد مما يجعلها اكثر صعوبة. كما كان يدرك

مدى كره هؤلاء جميعاً للغزاة. وبربطه بين التوحيد والمقاومة كان يأمل ان يساعده كره الأجنبي على تذليل صعوبات التوحيد. ولكن الأمر لم يكن سهلاً. ذلك أن عبد القادر كان يدرك أن ليس بإمكانه أن يعمل عملاً مثمراً على الجبهتين الداخلية والخارجية، ولهذا كان لا بدّ من تحييد إحداهما. ولما كان يعتقد أن العمل في الجبهة الداخلية هو الأساس، كان لا بد من تحييد الجبهة الأخرى الخارجية، ولهذا قبل مفاوضة العدو الغازي ومهادنته. وبالرغم من أنه نجح في الحصول على موافقة مجلسه الاستشاري على هذه السياسة فإن سياسة المهادنة لم تبد مقبولة من الجميع، فقد تذرعت القوى الانفصالية بهذه المهادنة لترفض سلطة الأمير. فبحجة رفض مهادنة العدو رفض التيجانية، الذين كانوا يؤلفون قوة هامة، الخضوع لسلطة الأمير، وبالحجة نفسها رفضت عدة قبائل، بتحريض من خصوم الأمير ومنافسيه، دفع ضريبة الجهاد (المعونة) كستار للانفصال لأن «... البيعة إنما كانت على الجهاد، وحمل أثقال الضريبة إنما كان لنفقاته، وحيث أن الجهاد طوي بساطه والأمير ركن إلى مسالمة العدو فلنا ان نرجع عن بيعتنا ونمتنع عن دفع أموالنا...» ولهذا كان لا بد للأمير من استخدام القوة، ولكنه كان يدرك أن القوة قد تخضع الناس فتكون طاعتهم طاعة خوف، وهي طاعة موقتة لا تصلح أساساً لبناء دولة وأمة. ولهذا حاول أن يوضح بالقول والعمل انه لا يعمل لنفسه بل للصالح العام. كان الأمير يؤكد «... إن الغاية الوحيدة في قبولي تقلّد هذا المنصب أن تكونوا آمنين على أنفسكم وأعراضكم وأموالكم مطمئنين على بلادكم، متمتعين بوظائفكم الدينية. ولا يمكن ان أبلغ مرادي من ذلك إلا بمساعدتكم مالاً ورجالاً. وبهذا تعلمون ان المنافع الحاصلة منكم عائدة عليكم. ولا أظن أنه يخطر في بال أحدكم أن الأموال التي تؤخذ منكم أبتغيها لنفقاتي الشخصية لعلمكم وتحققكم أني غني مليء بما خلفه والدي...» وكان الشعراء والوعاظ ورجال القوافل والمنشدون في الأسواق يؤكدون على هذه المعاني. جاء في بعض الأناشيد الشعبية في بلاد القبائل أن الأمير لا يطمح أبداً إلى العرش والعظمة، وان رغبته ان يخضع الناس لأوامره كأخوة ليدخل معهم الجزائر ويطرد الكفار.

وجابه عبد القادر نفوذ الطرق الصوفية ولا سيما الدرقاوية والتيجانية بسلاحها نفسه. فاعتمد على نفوذه الديني لا كقادري وإنما كأمير للمؤمنين حامل راية الجهاد بموجب بيعة عامة، واعتمد على العلماء الذين جمعهم حوله وكان يشركهم على الدوام في دعم أعماله وقراراته بفتاوى شرعية. ولم يكتف بذلك بل نجح في أن يكسب إلى جانبه رجال الدين في المغرب عن طريق استشارتهم والحصول على فتاوى منهم تقرّ أعماله، كما حصل على تأييد الرأي العام المغربي وسلطان المغرب فحرم الدرقاوية والتيجانية من ورقة دعم أدبية هامة. ولم يقتصر تأييد سلطان المغرب على النواحي المعنوية بل أمده بالسلاح اللازم للتغلب على حصون عاصمة التيجانية عين ماضي.

وعندما لا ينفع الإقناع كان الأمير يلجأ إلى الحزم والقوة فإذا انتصر انقلب الحزم حلماً والقوة عفواً.

لما تغلب الفرنسيون على باي قسنطينة (١٨٣٨) توجهوا إلى الأمير عبد القادر فتجدد القتال بين الفريقين (١٨٣٩) واستمرت المعارك الضارية إلى سنة ١٨٤٧ لما استسلم الأمير ونقل إلى طولون حيث بقي إلى سنة ١٨٥٢ ثم سمح له بالانتقال إلى دمشق، حيث انتقل إلى جوار ربه سنة ١٨٨٣.

كنا نود أن نفصل حركة المقاومة التي قادها الأمير، ولكن ضيق المجال حال دون ذلك. ويكفي القول هنا بأن صفحة المقاومة التي دونها الجزائريون في تلك السنوات بقيادة الأمير هي من أنصع صفحات المقاومة التي عرفت في الجهاد ضد الاستعمار.

كانت حكومة فرنسا قد تعثرت كثيراً في موقفها من الجزائر وأهلها ومدى ما يجب أن يفتح منها. ومن أسباب هذا التعثر التبدلات التي طرأت على نظام الحكم في فرنسا في القرن التاسع عشر. فلما احتل الفرنسيون مدينة الجزائر كانت الملكية قائمة في فرنسا (منذ سنة ١٨١٥) وكان شارل العاشر مضطرباً عرشه، ويبدو أن هذا كان أحد الأسباب التي حملته على مباركة الحملة على الجزائر لإلهاء السكان عن أمور بلدهم الداخلية. وفي سنة ١٨٤٨ سقطت الملكية وقامت الجمهورية الثانية على ان الملكية عادت إلى فرنسا سنة ١٨٥٢ لتسقط ثانية وتعود الجمهورية (الثالثة) إلى فرنسا سنة ١٨٧٠. هذه التبدلات كان لا بد لها ان تؤثر على تطور الأمور في الداخل والخارج. ولكن الاتجاه الذي انتصر نهائياً بالنسبة إلى الجزائر كان الاستمرار في الفتح. وكان استسلام الأمير عبد القادر إيذاناً بالقيام بأعمال التوسع، الأمر الذي استمر إلى مطلع القرن العشرين.

على ان الثورات الجزائرية ضد الفرنسيين لم تنقطع بعد سنة ١٨٤٧. فقد عانى الحكم الفرنسي الكثير من ثورات الجزائريين. ولعلّ ثورة ١٨٧٠ كانت أكبرها إلى الحرب العالمية الأولى. وقد كتب عن هذه الثورة جلال يحيى ما يلي:

«انهارت الامبراطورية الفرنسية الثانية، امبراطورية نابليون الثالث، أمام القوات الألمانية العسكرية في عام ١٨٧٠. وكان لهذا الانهيار أثره على كل من الفرنسيين والوطنيين في الجزائر.

«كان من الطبيعي ان تسود الفوضى وتلتهب المشاعر، فارتفعت لهجة الصحف الفرنسية وبدأت المصاعب تظهر أمام السلطات الفرنسية في الجزائر من المستوطنين الفرنسيين في هذا القطر، وخصوصاً من المجالس البلدية ولجان «الدفاع». اتحد المستوطنون مع رجال الحرس الوطني وعملوا على التخلص من الحكام العسكريين بدعوى أنهم يمثلون الامبراطورية التي دافعت عن بعض حقوق الوطنيين. وكان لهذه الفوضى ولإهانة ممثلي السلطات الرسمية علناً، أكبر الأثر على

الجـزائريين أنفسـهم إذ ظهـر الموقف أمـامهم وكأنه لم تعد هناك حكومـة. فأخذوا في الاستعداد والتسلح وتنظيم صفوفهم ثم رفضوا دفع الضرائب. وكانت هذه مقدمات ثورة وطنيـة عـارمة، سـتجـتـاح الجـزائر بعد بضعـة أشهـر. خصـوصـاً بعد ان اتخـذ الفرنسيون من القـرارات والاتجاهات التي وضح تطرفها في شمال أفريقية، في الوقت الذي لم تتمكن فيه دولتهم من الوقوف على رجليها في أوروبة».

سـيطر كريميـو على شـؤون الجزائـر في الحكومـة الفـرنسـية الجـديدة، فـأخذ في إصدار المـراسيم التي لا تخفي سياسـته الخاصـة بإدمـاج الجـزائر في فـرنسـا. ونص مرسـوم ٢٤ أكتوبر (تشـرين الأول) سنة ١٨٧٠ على تغيير إدارة الجزائـر، وإلغاء مناصب الحـاكم العـام، والسكرتيـر العـام، والمجلس العـالي، ومجلس الحكومـة، ونصّ على أن الجزائر تشتمل على ثلاث مقاطعات ـ مما يزيد عدد مقاطعات الجمهورية الفرنسية إلى ٩٢. كـان معنى هذا، الإدماج التام في فـرنسـا، وتغييـر سياسـة الاسـتقـلال المحلي والحكم اللامـركـزي الواجب اتبـاعـه. ونصّ مـرسـوم آخـر أصـدره في نفس اليـوم على إعطاء حق المواطن الفرنسي لكل يهود الجزائر. واستفاد اليهود بطبيعة الحال من هذا الوضع الجـديد. ولكن هذه السـيـاسـة كـانت اسـتـعـمـارية تهـدف إلى تقسـيم الجـزائر قسمين، والتقرب من أحدهما على حساب الآخر. وكان على فرنسا ألا تثير الجزائريين وهي في هـذا المـوقف العـصـيب. ولكنهـا لم تفكر إلا في مـصلحـتهـا، واعـتـقـدت ان الجزائريين لن يتمكنوا من القيام بأية حركة. وكان عليها أن تدفع الثمن.

رأى الجزائريون تحقير المستوطنين للضباط الفـرنسيين، ورأوا معاملتهم لليهود على أنهم فرنسيون، ثم سمعوا عن المهازل التي وقعت في الجيش الفرنسي عند هجوم الألمان عليه، من الجنود الجزائريين الذين شاركوا في الحرب الاوروبية. فكانت فرصة سانحـة لتعبئـة القوى الوطنيـة والبدء في حـركة مقـاومة عسكرية لتخليص الجـزائر من الفرنسيين.

وجـاء الأمـيـر مـحـيى الدين بن عـبـد القـادر من الشـرق وأخـذ في الاتصـال بالجـزائريين ورؤسـائهم، ويرسل إليـهم النـداءات ويحـثّهم على الجـهـاد. وكان من بين هؤلاء الرؤسـاء الوطنيين ناصـر بن شهـرة باش آغـا الاربع. وسـتنتشـر الثـورة في كل الجزائر ويزيد اشتعالها في المناطق الشرقية وفي المناطق الجبلية، الوعرة المسالك، والواقـعـة إلى شـرق مـدينـة الجـزائر نفسـهـا. وسـينزل إلى المـيـدان كل من الرجـال الوطنيين المحاربين، ورجال الطرق الصوفية المتدينين الزاهدين تجمعهم راية واحدة أسماها الفرنسيون راية «الثورة» وأسموها هم راية «الجهاد». طلبت الحكومة الفرنسية من سلطاتها في الجزائر تكوين قوات خاصة من فرسان الجزائر والإسراع بإرسالها إليها. ولكن الفرسان الوطنيين رفضوا تنفيذ هذه الأوامر ثم بدأوا في الانسحاب من القوات الفرنسية، وقامت قوات وطنية أخرى بمهاجمة المراكز العسكرية الفرنسية.

وقام غيرها بمهاجمة المستوطنين والاستيلاء على أراضيهم ومواشيهم. وساعد هذه الثورة الوطنية على الانتشار ان وجدت لها زعيماً وقائداً ينظم قوات صفوفها ويقودها في معاركها ضد جنود الاستعمار.

كان الزعيم والقائد هو الباش آغا الحاج محمد المقراني. كان له من النفوذ والسلطة في الجزائر ما أجبر الفرنسيين على أن يحسبوا له كل حساب، وما أشار على نابليون الثالث بمعاملة خاصة. ولقد نجح هذا القائد في تنظيم القوى الوطنية مبتدئاً بمنطقة الجرجرة، وشدّ أزره وأعانه على جمع المسلمين تحت راية الجهاد الشيخ محمد بن الحداد شيخ الطريقة الرحمانية المشهورة في منطقة القبائل.

أعلن الشيخ «الجهاد» ضد الفرنسيين فانتشرت الثورة بسرعة ملحوظة، وأسرع الوطنيون بالانضمام إليها وسيطروا على كل المنطقة التي تقع إلى شرق مدينة الجزائر. أخذت الثورة في الاشتداد إلى ان تمكن الفرنسيون من إحضار قواتهم من اوروبا، بعد ان أطلق الألمان سراحها بعد هزيمتهم لها. وجاءت هذه القوات إلى شمال أفريقية لكي تثبت أقدام بلادها في الجزائر. جاءت لكي تثبت جدارتها العسكرية، أمام شعوب ثائرة، بعد أن فشلت في ثباتها في ميدان المعركة، وفي الدفاع عن بلادها ضد الألمان.

استمرت هذه الثورة ما يزيد على تسعة أشهر واضطرت فرنسا في خلالها الى إرسال ما يزيد على عشرين حملة عسكرية ضدها. وساعد اختلاف التسليح على ترجيح كفة الفرنسيين، الذين استخدموا من المدفعية ما لم يجده الوطنيون. وجاءت معركة وادي سفلة التي ثبتت فيها قوات المجاهدين حتى اللحظة الاخيرة ولكن المدفعية قررت نتيجتها. وقتل فيها الحاج محمد المقراني.

لم تنته الثورة ـ بل واصلت كفاحها. وأخذ مكان القيادة أخوه أبو مزراق. وتحصن المجاهدون في الجبال ـ ولكن الفرنسيين قرروا مواصلة الهجوم والقضاء على هذه الثورة. فواصلوا حملاتهم واستباحوا البلاد وما عليها. ووقعت المعارك عند كل جبل وعند كل قرية. وأظهر الفرنسيون أمامهم من شدة المراس ما لم يبذلوا بعضه أمام الألمان، فتباروا في ارتكاب الأعمال التي لا تتفق مع روح الجندية أو شهامة المحاربين، بل كانت أعمالهم خسيسة دنيئة، فكم من جماعات بريئة ذبحت، وكم من أعراض هتكت، وكم من قرى ومزارع أتلفت ومحيت من الوجود. قام الفرنسيون بهذه الأعمال في ساعة ضعفهم، وتنفيساً عن «مركبات نقصهم» بعد اندحارهم أمام الألمان.

اضطر أبو مزراق إلى التقهقر صوب الجنوب، صوب تجورت وورجلا، وتبعته القوات الفرنسية. وشحّت الإمدادات والأقوات في أيدي المجاهدين، فانتشروا في الصحراء وضيّق الفرنسيون حولهم النطاق حتى تمكنوا من أسر أبي مزراق وجماعة من رجاله بعد أن سقطوا من الجوع والعطش في ٢ يناير سنة ١٨٧٢.

خاضت القوات الفرنسية ما يزيد على ٣٤٠ معركة ضد هذه الثورة. وخسر الفرنسيون فيها، مدنيين وعسكريين، خسائر فادحة. ولكن تسليحهم جعل خسائر الوطنيين الجزائريين أفدح بكثير.

وعملت هذه الثورة على إذكاء نار الوطنية العربية والتضامن الإسلامي بين الجزائريين ضد الفرنسيين. وظلت نتائجها ملموسة واضحة لمدة سنوات طويلة بعد القضاء عليها، خصوصاً وأن الفرنسيين عمدوا إلى الانتقام من الجزائريين.

فرض الفرنسيون على الجزائريين غرامة عسكرية تبلغ ٣٦ مليوناً ونصف مليون فرنك، وصادروا منهم ٤٤٦,٠٠٠ هكتار من الأراضي بلغت قيمتها في ذلك الوقت ١٨ مليون فرنك. ثم قدم الفرنسيون زعماء الثورة وقادتها إلى «محكمة الجنايات» وكانت هذه مهزلة قانونية أرادوا بها إعطاء أحكام رادعة لكل من تخوله نفسه بالثورة ضدهم. واستمرت المحاكمات مدة عامين وصدرت الأحكام بالإعدام، على خمسماية من قادة المجاهدين. وتوفي خلال هذه الفترة الشيخ ابن الحداد في سجن قسطنطينة. أما أبو مزراق ورفقاؤه، فقد خففت فرنسا الحكم عليهم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ونفتهم إلى كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادي.

هكذا ساعدت روح الضعف التي سادت فرنسا في ذلك الوقت على زيادة تصلب الفرنسيين مع الجزائريين. ورغم ذلك فهناك من الفرنسيين من يتحدث عن إدخال المدنيّة لدى الشعوب المتأخرة. وسيزداد تصلب الفرنسيين تجاه الجزائريين على مر الزمن، ومع ازدياد شعورهم بالضعف. وسيعمل ذلك على إبعاد الجزائريين عن الفرنسيين بشكل واضح. وواصلت فرنسا سياستها في الجزائر، بالتوسع حول الجزائر.

الباب الثالث

احتلال تونس وإقامة الحماية الفرنسية

١ ـ الامتيازات الأجنبية تمهّد للاحتلال

عرفت تونس في تاريخها الطويل، جماعات أجنبية مختلفة طمعت في تجارتها وزراعتها وصناعتها، فأقامت فيها أو ترددت عليها لتفيد من هذا كله. وقد لقيت هذه الجماعات كثيراً من التشجيع والتسامح حتى أواخر عهد الحفصيين. لكن لما جاء الأتراك تونس واحتلوها تبدل الأمر بعض الشيء، خاصة منذ أوائل القرن السادس عشر، ذلك ان سليمان القانوني كان قد عقد مع فرنسوا الأول ملك فرنسا اتفاقاً سنة ١٥٣٥ منح بموجبه رعايا فرنسا امتيازات تجارة وإقامة وما إلى ذلك. وهي امتيازات منحها امبراطور عثماني قوي لرعايا حليفه ولأنه وجد في منح تلك الامتيازات مصلحة له ولامبراطوريته من تنشيط للتجارة وكسب للصداقة. ولما احتل الأتراك تونس دخلتها هذه الامتيازات كما دخلت كل قطر وقع تحت سلطان العثمانيين. وتوسعت هذه الامتيازات فيما بعد بحيث شملت أموراً كثيرة لم تكن معروفة من قبل مثل عمل البوليس والمحاكم وما إلى ذلك، كما أنها منحت لرعايا الدول الأوروبية تدريجياً، بحيث لم تبق دولة في غرب اوروبة لم تنل امتيازات. وأصبحت هذه الدول تعتبر هذه الامتيازات حقاً من حقوق رعاياها.

على أن الأمر الذي يجب ان نذكره هو ان بعض حكام تونس من الدايات أولاً، ومن البايات فيما بعد، لم يعتبروا هذه الامتيازات، ولا حتى المعاهدات التي عقدوها مع ممثلي الدول الاوروبية اعتباراً مطلقاً. فكثيراً ما كانوا يفرضون على رعايا هذه الدول أموالاً يجمعونها بكثير من القوة والجبروت، ويعرضون هؤلاء الرعايا للكثير من الإهانات. ولم تكن هذه التصرفات نادرة الوقوع. لذلك لم يقم في تونس وفي غيرها من البلاد سوى أولئك الذين كانوا يرون في الإقامة ربحاً يستحق التعرض لمثل هذه المظالم.

على ان الأمر تغيّر كثيراً في أوائل القرن التاسع عشر، كما يلاحظ الدكتور صفوت. فاحتلال فرنسا للجزائر، وتكتل دول اوروبية ضد الاتجار بالرقيق والقرصنة، وتنفيذ وجهة نظرها بالقوة، واهتمامها برعاياها المقيمين في المناطق الخاضعة للدولة العثمانية (بقطع النظر عن نفوذ تلك الدولة فيها)، تركت أثرها في ولاة الأمور في تونس وما يجاورها. ومنذ ذلك الوقت أصبحت الدول الاوروبية هي التي تكاد تفرض امتيازاتها وتفسيرها لهذه الامتيازات، وإدارة الحقوق المكتسبة بوليسياً

وقضائياً، بحيث أن الأمر الذي كان أصلاً هبة امبراطور قوي أصبح الآن يفرض على خلفائه وحكام ولاياتهم الضعفاء فرضاً.

ولما أعلن الباي عهد الأمان (١٨٥٧) والدستور (١٨٦١) اللذين ضمنا للأوروبيين حق السكنى والتملك والعمل، أخذ الكثيرون منهم يتقاطرون نحو تونس. ولنذكر أن أعمالاً كثيرة بدأت في القطر التونسي بعد هذا الوقت، مثل سكة حديد تونس غوليما، كانت تقتضي خبرة فنية لم تكن موجودة في البلاد. فجاء العامل الأجنبي يسدّ الحاجة. ولما كانت ايطالية وفرنسا أقرب الأقطار الاوروبية إلى تونس، وكانت شعوبها من قبل معتادة أن تهبط تونس كلما ضاقت بها سبل العيش، فقد كثر القادمون من تلك الديار إلى البلاد التونسية. وكان هؤلاء القادمون من جميع طبقات المجتمع ـ من رجال المال والأعمال، إلى الفارين من مجتمعهم، إلى المغامرين. وكانوا من قبل يقتصرون في سكناهم على المدن الساحلية، فأصبحوا الآن يقطنون حتى في الداخل. وكانوا من قبل يقتصرون على التجارة أو الصناعة، فشملوا الآن الزراعة في أعمالهم.

ونحن إذا نظرنا إلى مجيء هؤلاء القوم نظرة عابرة وجدنا أنهم نشّطوا الأعمال الإنشائية والعمرانية والزراعية إلى حدٍّ ما. لكن إذا دققنا في القضية وجدنا ان ذلك لم يعد على البلاد بالخير. فقد كانوا فئة من السكان المعمرين الذين أثروا على حساب البلاد، وكانوا يتمتعون بامتيازات لا يحلمون بمثلها في بلادهم الأصلية، فلا يدفعون الضرائب ولا يسهمون بإصلاح البلاد، بل على العكس من ذلك كانوا إذا سنحت الفرصة لتونس للقيام بإصلاح في النظام القضائي أو الإداري أو ما إلى ذلك وقفوا في الطريق ومنعوه بقطع النظر عما يمكن أن تجني البلاد منه ما داموا يشعرون بأنه يهدد امتيازاتهم ومصالحهم. فالإيطاليون «مثلاً» لم يتنازلوا عن أي من امتيازاتهم لقاء ما منحهم إياه دستور سنة ١٨٦١. كما أن الفرنسيين جربوا جهدهم لإلغاء هذا الدستور، كي تظل لهم الحجة في المحافظة على الامتيازات.

ازداد عدد الأجانب مع مرور الزمن، وازدادت مصالحهم احتكاكاً وتضارباً مع مصالح التونسيين، بحيث أصبح من الصعب على الهيئات الإدارية حلّ المشاكل الناشئة عنها، أو حتى المحافظة على حقوق أهل البلاد أنفسهم. فلما حاولت الحكومة التونسية القيام بإنشاء محاكم مختلطة (على غرار ما تمّ في مصر) حالت الجالية الايطالية والحكومة الايطالية من ورائها دون ذلك. هذا مثل واحد على عرقلة الإصلاح والتنظيم، وهو على العموم قليل في ذلك الوقت، لما أرادت الإدارة التونسية أن تقوم به.

كانت الجاليات الأجنبية في تونس، ايطالية وفرنسية وبريطانية (وأكثر البريطانيين كانوا مالطيين). وفي سنة ١٨٨١ كان في تونس ١١,٢٠٠ من الإيطاليين و٧,٠٠٠ من البريطانيين و٧٠٠ فرنسي (كان الإنكليز نحو ٢٠٠ بين ٧,٠٠٠ بريطاني

الجنسية). وقد كان هؤلاء تحت إشراف قناصلهم الذين كانوا يحمونهم باسم دولهم. ويعود تاريخ إنشاء القنصلية الفرنسية في تونس إلى سنة ١٥٧٧ (وكان أكثر الفرنسيين من ربوع مرسيليا).

في سنة ١٨٣١ أقام الإيطاليون أول مدرسة ايطالية في البلاد التونسية. وفي سنة ١٨٨١ لم يزد عدد الإيطاليين الذين يملكون أرضاً في تونس عن ٦٩ شخصاً، وكانت مساحة الأراضي الخاصة بهم ٢,٧٠٠ هكتار. وفي سنة ١٨٩١ أصبح عدد المالكين ٣٠٥ ومساحة الارض ٩,٤٠٠ هكتار، ولكن في سنة ١٩٠١كان المالكون ٦٦٥ وكانت مساحة الأرض التي يملكونها ٣٣,٩٤٥ هكتاراً.

كانت للقناصل العامين الأجانب في تونس مكانة أكبر من مكانة أقرانهم في الشرق الأدنى العثماني. فالاستقلال النسبي الذي تمتع به حكام تونس، جعل الفعل السياسي القنصلي أكبر، والمهام الملقاة على عواتقهم أكثر تنوعاً وتشعباً ومسؤولية. وكان للقناصل العامين مساعدون قضائيون غالباً، وكان لهم وكلاء في المدن الكبرى في القطر.

ولعل إشارة مقتضبة إلى بعض المشاريع والأعمال التي منحت للشركات الاجنبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مما يوضح اهتمام القناصل نيابة عن الحكومات أو الشركات أو الأفراد بأمر تونس.

١ ـ سنة ١٨٧٤ منحت شركة إنكليزية امتياز إنشاء خط حديدي يصل تونس بالجزائر لكنها لم تقم بالعمل، فألغى خير الدين أثناء وزارته الكبرى الامتياز. ثم منحه فيما بعد لشركة فرنسية.

٢ ـ في سنة ١٨٧١ حصلت شركة بريطانية على امتياز لإنشاء خط حديدي يربط تونس بحلق الواد. لكن الشركة عمدت إلى بيع الامتياز، فاشترته شركة روباتينو الايطالية بمبلغ ضخم، قصد سبق فرنسا إليه ودفعت ثمناً له نحو أربعة ملايين وربع مليون فرنك مع أنه لم يكن يساوي أكثر من مليون فرنك. وقد حصلت شركة روباتينو على مساعدة مالية حكومية سنوية بقرار من البرلمان الايطالي لتمكينها من القيام بأعمالها.

٣ ـ في سنة ١٨٨٠ حصلت فرنسا على امتيازات لإنشاء سكك حديد جديدة، مما جعلها تكاد تحتكر هذا النوع من العمل. فقد تمكنت في تلك السنة من الحصول على امتياز لبناء سكتين الواحدة من تونس إلى بنزرت والثانية من تونس إلى سوسة.

٤ ـ حصلت فرنسا أيضاً على امتياز لبناء ميناء تونس وتوسيعه.

٥ ـ في سنة ١٨٦١ حصلت فرنسا على امتياز احتكاري لإنشاء خطوط تلغرافية في البلاد. ولم تنته المفاوضات التي قامت في سبيل إنشاء خط تلغرافي بين صقلية

وتونس إلى نتيجة. فإيطاليا لم تقبل بأن تتولى فرنسا العمل، وفرنسا لم تتنازل لإيطالية عن حقها (سنة ١٨٨٠).

٦ ـ لعل من أكبر ما حصلت عليه فرنسا شراءها (عن طريق شركة مرسيلية) قطعة أرض تعرف باسم النفيضة بين تونس وسوسة، مساحتها ١٠٠,٠٠٠ هكتار، ابتاعتها الشركة من خير الدين بمبلغ مليوني فرنك. هذه الأرض كانت هدية من الباي إلى خير الدين.

٢ ـ النزاع على تونس بين أوروبة والعثمانيين

يجدر بنا أن نلقي الآن نظرة، ولو عجلى على الموقف السياسي العام للدول الاوروبية والدولة العثمانية بالنسبة إلى تونس، بادئين بالدولة العثمانية لصلتها الوثيقة بالأمر.

كانت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، وخاصة بعد خسارة الجزائر واليونان وثورة محمد علي باشا على السلطان، حريصة كل الحرص على استعادة نفوذها في أنحاء الامبراطورية. وكان نجاحها في القضاء على أسرة القرمنلي في ليبيا مشجعاً للسلاطين على المضي في ذلك. لكن آمال هؤلاء لم تتحقق دوماً. فقد كانت بعض الولايات بعيدة، وبعضها لم يكن من سبيل لإرغامها على قبول حكم آل عثمان المباشر. على أن موقف تونس من العثمانيين لم يكن مقصوراً على نوايا الفريقين أحدهما من الآخر، فإن تونس كانت قد استقلت، أو تصرفت كأنها مستقلة، لمدة طويلة، وألفت ذلك وتضخّم بلاطها تضخماً يناسب هذا الوضع، على نحو ما مرّ بنا من قبل. كان الباي يحب ذلك، وقد أيدت فرنسا تصرف البايات. فإن أحمد باي لما زار فرنسا سنة ١٨٤٦ استُقبل دون وساطة سفير تركيا في العاصمة الفرنسية. وكانت فرنسا تحب تقوية شعور الاستقلال التونسي، لأن الاتصال بالباي مباشرةً من شأنه أن يسهل عليها التمكين لنفسها في ذلك القطر الذي كانت ترنو إليه بعين يقظة ساهرة راغبة فيه. وكانت بريطانية تحب تقوية الصلة بين تونس والدولة العليّة، عملاً بسياسة الحفاظ على الدولة العثمانية التي كانت بريطانية تحرص على اتباعها. أما في تونس فالذي كان يهتم أشد الاهتمام بعودة القطر التونسي إلى حظيرة الخلافة والامبراطورية هو خير الدين. وقد نجحت مساعيه لما صدر فرمان سنة ١٨٧١ الذي يمكن اعتباره نصراً جزئياً لسياسة خير الدين وبريطاينا. ولم يقبل محمد الصادق بطلبه إلا لأنه أدرك الخطر المحيط به وحاجته إلى حماية تركيا. وقد سعى السفير البريطاني في استانبول جهده ليكون الفرمان خالياً من كل ما قد يمس حقوق الباب الموروثة أو الانتقاص من سلطته. ويمكن إجمال ما جاء في الفرمان المذكور بما يلي:

١ ـ الاستمرار في إنهاء خلوص النية نحو السلطان.

٢ ـ أهالي الأيالة (التونسية) يعتبرون تبعة الدولة العليّة.

٣ ـ أيالة تونس تظل بعهدة الباي محمد الصادق.

٤ ـ الوراثة في الحكم أمر معترف به.
٥ ـ تسمح السلطنة السنيّة بعدم إرسال ما كان يرسل من الأيالة، بموجب التبعية المقررة المشروعة، وذلك رحمة لأهالي الأيالة بسبب الحالة المالية السيئة.
٦ ـ والي تونس يولي المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية ويعزل عنها.
٧ ـ الوالي يجري المعاملات المعلومة مع الدول الاجنبية كما كانت سابقاً، فيما عدا المواد السياسية العائدة إلى حقوق السلطان المقدسة الملوكية.
٨ ـ يجب أن تستمر الخطبة باسم السلطان، وتزين السكة به علامة علنية على الارتباط القديم الشرعي لأيالة تونس بمقام الخلافة.
٩ ـ يبقى السنجق على لونه وشكله.
١٠ ـ ترسل العساكر من الأيالة في حالة وقوع حرب بين الدولة العلية والأجانب.
١١ ـ الأحكام في الأيالة مطابقة للشرع الشريف.

وقد أراد السلطان سنة ١٨٧٤، ان يفرض على الباي وجوب استئذانه قبل منح أي من الامتيازات للأجانب، فاعترض محمد الصادق على ذلك. وكانت المناسبة ما شاع يومها من أنّ الباي كان مزمعاً أن يمنح فرنسا امتيازاً لمد سكة حديدية من الجزائر إلى مكان ما في القطر التونسي. ومع ان الباب العالي لم يتشدد في هذا الطلب، فقد أرسل سفينة حربية عثمانية إلى ميناء تونس ليثبت ان تونس لا تزال تحت راية آل عثمان. وقد استغرب هذا الأمر كثيرون، بينهم القنصل البريطاني ريتشارد وود، خاصة وأن الأسطول العثماني قام بثلاث زيارات في مدة لا تتجاوز تسعة أشهر (١٨٧٤ ـ ١٨٧٥).

وبدا من جلالة السلطان ما يدل على أنه اعتبر رسل الباي كأنهم من كبار موظفي الدولة العثمانية. ففي سنة ١٨٧٧ منح عبد الحميد الجنرال رستم الإذن بأن يحضر مجلس الوزراء وأن يشترك في مناقشاته. ويبدو أن رستم توثقت علاقته بالسلطان. وقد اقترح يومها أن تضم طرابلس إلى باي تونس، ويمنح هذا لقب خديوي (على نحو ما كان قد تمّ في مصر قبيل ذلك بقليل) لقاء جعل معيّن يدفعه إلى السلطان. لكن الرياح لم تجر بما تشتهي السفن، ولم يقبل الباب العالي بذلك. ولعل انشغال تركيا يومها بروسيا وحشودها، حال دون الاهتمام بالعلاقات التركية التونسية. ولم ينل الباي مبتغاه. لكن مما لا شك فيه ان الباب نجح في الوساطة بين تركيا والمغرب (مراش).

وضعت العلاقات التونسية التركية على المحك فعلاً سنة ١٨٧٨ لما أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية. فقد طلب السلطان من حكام الولايات أن يتقدموا لمساعدة الدولة ضد روسيا التي كانت ترمي إلى هدم الامبراطورية للقضاء على الإسلام. وهذا موقف يصعب فيه على باي تونس أن يحجم عن المساعدة، في الوقت الذي تقدم منه الشعب بالتبرع بالمال والحيوان، رغم ما كانت عليه السنتان السابقتان من رداءة الموسم. لكن الباي كان متضايقاً مالياً بحيث لا يمكنه تقديم المعونة، ولم

يكن لديه بشهادة القنصل البريطاني، سوى ألفين من الجنود النظاميين الذين كان يحتاجهم لحفظ الأمن في داخل البلاد. وكان الباي، أو نصحاؤه على الأصح، وأصدقاؤه السياسيون الأجانب على الأخص، يرون التروي والتريّث، خشية أن يكون الفشل في جانب تركية، ويؤدي ذلك إلى نهايتها، وبناله هو عقاب يمكنه ان يكون بمنجى منه. ومما أشيع يومها أنه في حالة انهيار الامبراطورية العثمانية فإن فرنسا وإيطاليا ستقسمان تونس فيما بينهما. وكان نائب رئيس اللجنة المالية (القومسيون المالي)، وهو فرنسي، قد أعلن ان الخزانة كانت خاوية خالية.

قرّر الباي ان يبتعد عن الخطر، وان لا يفي بواجباته نحو تركيا، لكنه إرضاء للرأي العام، رأى ان يتظاهر بالاستعداد للقيام بالواجب.إلا أن سفر الجند أُجّل المرة بعد المرة، حتى انتهت الحرب ولم تسهم تونس فيها. ولم يرض هذا التصرف السلطان، وتوترت العلاقات بين الباي والباب العالي، ولكن تركيا كانت مشغولة فلم تثر القضية، والباي فضّل أن يحتفظ للسلطان بما نصّ عليه الفرمان، فلم يحاول التملص من القيود الاسمية.

ويمكن تلخيص موقف انكلترا من تونس في هذه الفترة التي تمتد على الأقل إلى سنة ١٨٧٨ بأنه يقوم على السياسة التي استنها بلمرستون قبل ذلك بمدة طويلة، وهي ان بقاء الامبراطورية العثمانية أمر في مصلحة بريطانية، لذلك يجب عليها ان تحافظ على تلك الدولة بكل قواها، في العاصمة وفي الولايات. ولذلك فإن بريطانية رفضت ان تعترف بتونس دولة مستقلة، ورفضت ان تعترف بالباي سلطاناً مستقلاً عن الامبراطورية. ولما أراد أحمد باي أن يزور بريطانيا، أصرّت الحكومة البريطانية على ان يقدمه السفير العثماني إلى جلالة الملكة، ولذلك عدل الباي عن الزيارة. واتضح هذا الموقف في سنة ١٨٥٠ إذ أشار القنصل البريطاني في تونس إلى ذلك فقال ما مجمله: إن الباي، مع أنه يتمتع بشيء كثير من الاستقلال في إدارة ولايته، ومع أنه يسمح له بأن يعقد اتفاقات معينة مع دول أجنبية، فإن السلطان يعتبره من أتباعه، الأمر الذي قبلته الحكومة البريطانية على أنه وضع هذه البلاد التونسية وصفتها.

وقد عقدت بريطانيا معاهدة مع تركية سنة ١٨٦١ كانت بنودها تشمل تونس أيضاً، وإن كانت لم تنفذّ تماماً. ولما تمّ الاتفاق مباشرة بين الحكومة البريطانية وتونس (١٨٦٤) حول قضية الرعايا البريطانيين وحقوقهم، احتجت تركية، بلسان سفيرها في لندن على ذلك. لكن الحكومة البريطانية أوضحت موقفها بأنه مجرد تثبيت لما منحه عهد الأمان (١٨٥٧) للرعايا الأجانب، وأكدت للسفير أنها لا تنوي قط أن تقوم بأي عمل من شأنه أن يهدد حقوق السيادة التي كانت للسلطان في تونس (والجزائر وليبيا). وفي سنة ١٨٧١ أوضحت الحكومة البريطانية ثانية أنها لا تستطيع أن تعقد معاهدة مع تونس لأنها ليست «دولة مستقلة».

هذه السياسة البريطانية اتبعتها بريطانية دون الاهتمام بما قد يشعر به الباي نحو بريطانية، إذ قد يعتبر ذلك جرحاً لكبريائه. وموقف بريطانيا نحو تونس يبدو واضحاً أيضاً في أنها طلبت إلى فرنسا ان تكفّ عن التوسع نحو تونس (١٨٥٦) من الجزائر.

في سنة ١٨٥٥ تولى ريتشارد وود منصب القنصل العام لحكومته في تونس، وظل هناك قرابة ربع قرن، وكان خلال هذه المدة ينفذ سياسة دولته في الحيلولة دون تقوية النفوذ الفرنسي. لكن مشكلة وود هي ان الرأسمال البريطاني لم يدعمه في مشاريعه. فقد حصل على أكثر من امتياز واحد، ولكن حذر أصحاب الأموال حال دون تنفيذها، وانتهى أمرها بأن انتقلت إلى شركات ايطالية أو فرنسية. ولم يلق وود دوماً التأييد الإيجابي اللازم من دولته. وغضب عليه الباي لأنه كان يدعو إلى التقارب من تركيا. ومع ذلك فقد تمكن من القيام بأعمال كثيرة لبلاده ولتونس. فقد نصح الباي بأن يقوم بإصلاحات من شأنها أن تجعل بلاده متقدمة ناجحة. وحصل على امتيازات تجارية لبلاده، لكنها لم تتم. وفي سنة ١٨٧٥ عقد معاهدة مع الباي ثبتت ما حصل عليه البريطانيون من قبل، وفتحت البلاد أمام الرأسمال البريطاني، ونظمت العمل القنصلي الرسمي بين البلدين. لكن في سنة ١٨٧٨، بسبب تقاعس الماليين، كان امتياز البنك قد انتهى، وكان امتياز سكة الحديد الجزائرية التونسية قد انتقل إلى شركة فرنسية. ولعل العمل الذي نجح فيه وود أكثر من أي شيء آخر هو تحسين العلاقات بين تركيا وتونس. وقد كان وود في سنة ١٨٧٨ مسموع الكلمة في تونس، وكان خصمه روستان، القنصل الفرنسي يحترمه، بحيث اقترح تعيينه عميداً للسلك القنصلي في تلك السنة.

٣ ـ أوروبة تتقاسم تركة العثمانيين في المغرب

كانت فرنسا، في مطلع القرن التاسع عشر، منهوكة القوى مشغولة بالكثير من المسائل، ولذلك فإننا نلحظ أن نفوذها في تونس، أو في شمال أفريقيا على العموم، كان ضعيفاً بين سنتي ١٨١٠ و١٨٣٠. ومع أن فرنسا لم تقم من كبوتها في تلك السنة، فإن حملتها على الجزائر، وانتصارها على المدينة واحتلالها إياها (١٨٣٠) أثارت عزيمتها ورفعت معنوياتها فنشطت في تلك الأصقاع. ويمكن القول إن احتلال الجزائر أوجد قضية تونس وقضية المغرب بالنسبة لفرنسا، فأخذت منذ ذلك الحين تنظر إلى تونس نظرة الجار الطامع الشره. وصارت فرنسا تعتبر نفسها دولة إسلامية (ويبدو هذا في اختيارها لقناصلها في تونس والمغرب فيما بعد). وكانت فرنسا شديدة العناية بأن تزداد تونس إمعاناً في استقلالها، وتعارض في عودتها إلى نفوذ السلطان. وقد عُني قناصلها بأن يكون لهم، ولدولتهم ورعاياها بالطبع، المقام الأول في تونس. هذه هي السنّة التي استنتها في العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر وسارت عليها بدقة، حتى انتهى الأمر بها إلى وضع البلاد تحت حمايتها سنة ١٨٨١.

وقد أوضحت فرنسا وجهة نظرها لبريطانيا سنة ١٨٦٤ لما استعلمت عن موقفها فكان الجواب ان فرنسا لها مصالح كبيرة في شمال افريقية (الجزائر) وأنه من مصلحتها ان تتمكن فرنسا من التعامل مع جارتها (تونس) مباشرة دون وساطة الباب العالي.

وقد نجح القناصل الفرنسيون في واقع الأمر في أن يضعوا دولتهم في المقام الأول في القطر التونسي وفي بلاط باردو وفي السوق التونسية. واستمر ذلك حتى سنة ١٨٧٠ لما خسرت فرنسا الحرب مع المانيا، فهبطت أسهمها بسبب انكسارها. على أن ذلك لم يدم طويلاً، إذ بدأت تستعيد الكثير مما كان لها اعتباراً من سنة ١٨٧٤، وهي السنة التي عُيِّن روستان فيها قنصلاً لدولته في تونس. ولكن قبل أن نتابع عمل روستان في تلك الديار نود أن نذكر القارىء بأن ثبات فرنسا في الجزائر، مع انكسارها في اوروبا، وقضاءها على ثورة جزائرية عارمة مكنّها من المحافظة على شيء من مكانتها في تونس، على ضعف تلك المكانة. وثمة أمر آخر حري بأن يشار إليه هنا وهو أن بسمارك تدخل سنة ١٨٧٤ في القضية التونسية لمجرد الرغبة في اثبات وجود بلاده في المجال السياسي الأفريقي. وقد كان تدخله في توجيه نظر

الباي إلى أن المانية لن تقبل بمنح امتيازات جديدة او تغيير الوضع في الولاية. وطلب أن توضع المصالح الالمانية، التي كانت قليلة جداً، على قدم المساواة مع مصالح الدول الاخرى.

في سنة ١٨٧٤ عُيِّن روستان قنصلاً لبلاده، وبدأ عمله الجدي في استعادة ما ضاع منها في السنوات الأربع. فما هو الشيء الذي قام به لمصلحة فرنسا، وضد مصلحة تونس؟.

إن الحكومة الفرنسية لم تعترف بفرمان سنة ١٨٧١. وقد تمّ عزل الوزير الخزندار، وتولّى خير الدين الوزارة. ومع أنه من الصعب القول بأن خير الدين كان ميالاً لفرنسا كدولة أجنبية، فإن روستان كان يشعر بارتياح إلى الرجل الذي كان يعرف فرنسا خيراً من أي بلد أوروبي آخر. وقد كان المسيو فيلي نائباً لرئيس اللجنة المالية، وصاحب نفوذ قوي فيها، بحيث أنه أعان روستان كثيراً. هذه الأمور ساعدت على استعادة نفوذ فرنسا في السنوات التالية لسنة ١٨٧٤.

اهتم روستان بالحصول على امتيازات سياسية ومالية واقتصادية لدولته ورعاياها (راجع الامتيازات في مطلع هذا الفصل). وكان يعتمد، كما يظن، على فيلي وخير الدين. ولكن خاب فأل روستان في الاثنين. فالفرنسي أثبت أنه لا يمكنه أن يخضع ما اؤتمن عليه لمصالح المرابين الفرنسيين، ولذلك عمل روستان على مضايقته حتى أقصي، وكذلك أُقصي خلفه لوبلانت. أما خير الدين فقد كان مخلصاً لتونس، وهو صاحب المساعي الحميدة للفرمان (١٨٧١). وقد منح خير الدين فرنسا امتيازاً لمد سكة حديد من الجزائر إلى الحدود التونسية، ولكنه لم يكن مستعداً لبيع بلده لفرنسا. لذلك نقم عليه روستان وأثار الشبهات حوله في نفس الباي، حتى انتهى الامر به بالخروج من رئاسة الوزارة ثم من تونس نفسها.

وعندئذ صفا الجو لروستان وساعده محمد الخزاندار، فوضع فرنسا على المنصة ونال ما أراد من الامتيازات لها. وكان روستان، على عكس وود، ينال تأييد الحكومات الفرنسية المتعاقبة وعطف رجال المال الذين كانوا على استعداد تام لتمويل مشاريعه وامتيازاته. ولذلك كانت كلمته مسموعة، لأنها مشفوعة بعناصر القوة المباشرة.

في سنة ١٨٦٥ عُيِّن بينا قنصلاً عاماً لإيطاليا في تونس، وهذا معناه أنه كان يمثل الدولة الايطالية الناشئة والتي لم تكن بعد قد ضمت رومة ولا البندقية إلى الوحدة الايطالية. ومع أن ايطالية كانت تحب أن تضم تونس إلى أملاكها فإنها فضلت أن يسبق ذلك انتشار سلمي لأبنائها في القطر التونسي.

أخذ بينا يعمل بنشاط كبير من الساعة التي دخل فيها العاصمة. وكان عليه أن يزاحم وود وفرنسا (ولو أن فرنسة لم تكن بعد قد أرسلت روستان هناك). ولعل أول

نجاح أحرزه القنصل الايطالي هو عقده المعاهدة التونسية الايطالية سنة ١٨٦٨ والتي نال الرعايا الايطاليون بموجبها كثيراً من الامتيازات. وجدير بالملاحظة هنا أن أكثر المعاهدات التي عقدتها تونس مع الدول الاجنبية في العقد السابع من القرن الماضي إنما كانت مبنية على ما جاء في عهد الأمان والدستور التونسي من تيسير لإقامة الأجانب في القطر التونسي. لكن التفاصيل تختلف بين معاهدة وأخرى بسبب نفوذ القنصل أو لوجود معاهدات سابقة أعطت رعايا تلك الدولة امتيازات إضافية من قبل. فمعاهدة ١٨٦٨ بين تونس وإيطالية ضمّت كل ما كانت تونس قد منحته للدويلات الايطالية، قبل حركة التوحيد، وجعلته امتيازات للرعايا الإيطاليين. وعلى أساس هذه المعاهدة فتحت لرعايا ايطاليا أبواب تونس على مصراعيها ـ العمل الصناعي والتجاري والزراعي. كما سمح لهم بالتملك وحرية التنقل وما إلى ذلك. وقد مُنح الايطاليون امتيازاً للتعدين في جبل الرصاص.

ويبدو ان انكسار فرنسا في حرب السبعين مع المانية، وإتمام الوحدة الايطالية في الوقت نفسه، حفز بينا ودولته على العمل بنشاط أكثر من ذي قبل. فنرى القنصل الايطالي يطالب بأن يكون لإيطاليا حق التحكم في أملاك الايطاليين في تونس. وقد أعدت ايطاليا حملة تأييد مطلبها وفرض سلطانها على تونس. ولكن تدخل بريطانيا وتركيا هو الذي منع السفن من الخروج من ميناء لاسباتسيا. وقد احتجت ايطالية على الفرمان سنة ١٨٧١. ويبدو ان ايطالية خشيت ان يكون في تولي خير الدين الوزارة الكبرى ما يتعارض مع مصالحها ويحدّ من نشاطها، لذلك ظلت تعارض في بقائه في الحكم. وكانت سعايات بينا ووشاياته من عوامل اعتزال خير الدين. وقد حاولت ايطالية، بتأييد من النمسا ان تعرقل عمل اللجنة المالية، رغبة في أن تحلّ هي مكانها، وتسيطر على مالية تونس.

لم تفقد ايطالية الأمل في أن تضع تونس تحت جناحها، لذلك كان الاساس في كل ما تقوم به هو أن تمنع فرنسا من تقوية نفوذها في تلك الديار. ولا شك في ان بريطانيا وإيطاليا كانتا، على الأقل إلى سنة ١٨٧٨ أو قبيل ذلك، على شيء من التعاون في هذا الميدان.

واجهت المحافل السياسية الأوروبية والدولة العثمانية أزمة بين سنتي ١٨٧٥ و١٨٧٨ عرفت باسم «الأزمة الشرقية»، وهي أزمة نشأت، شأن الكثير من أزمات الدولة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بسبب موقف روسيا العدائي من الدولة العثمانية وموقف بريطانيا الدفاعي إلى جانب تركيا رغبة منها في ان تحول دون وصول روسيا إلى البحر المتوسط. ولم تكن بريطانيا الوحيدة في ذلك الوقت التي كان يقلقها احتمال وصول روسيا للبحر المتوسط. فإن فرنسا كانت تشاطر بريطانيا هذا القلق. على أن السبعينات في القرن التاسع عشر شهدت دخول المانيا، بزخمها

المعهود، في حلبة السياسة الاوروبية، كما شهدت دخول ايطاليا المعركة نفسها. إلا أن الفرق بين الدولتين، بالإضافة إلى ما بين شعبيهما من تباين، هو أن المانيا كان يشرف على شؤونها بسمارك الذي كان يريد لألمانيا مكانة خاصة في أوروبا، وكان يريد أن ينتشر السلام في ربوع تلك القارة. أما في ايطاليا فقد كانت السياسة العليا سياسة تردد إلى درجة كبيرة. ويبدو ان بسمارك قد اقتنع بوجوب إحلال الصفاء بين بلاده وفرنسا من جهة وبين روسيا وبريطانيا من جهة ثانية. لذلك كان لا يمانع في ان تتفق الدولتان (بريطانيا وروسيا) على حساب تركيا. لكن هذا كان يتعارض في بريطانيا مع السياسة التي انتهجها بلمرستون والتي كان قوامها الحفاظ على وحدة الامبراطورية العثمانية. فخطة بسمارك التي كانت ترمي إلى ان تنتزع روسيا جزءاً من البلقان، وان تقتسم بريطانيا وفرنسا بعض أجزاء الشرق الأدنى، لم تلق أذناً صاغية في بريطانيا أيام كان دربي وزيراً للخارجية. وإذا كانت مصر ستكون حصة بريطانيا، على نحو ما كان يقترح بسمارك، فإن فرنسا تعارض في ذلك معارضة شديدة.

على أن نفوذ دربي في وزارة الخارجية أخذ يتضاءل تدريجياً، حتى استقال أخيراً في آذار (مارس) ١٨٧٨. وفي هذه الأثناء كانت الأحداث تأخذ بخناق بعضها البعض بحيث أدّى ذلك كله إلى تغير في السياسة البريطانية. وكان التغير جذرياً بالنسبة إلى الدولة العثمانية وإلى تونس. فروسيا أعلنت الحرب على تركيا (نيسان ١٨٧٨)، بعد ان فشل مؤتمر الآستانة (آذار ـ مارس ١٨٧٨) في الحيلولة دون ذلك. وكانت بريطانيا قد أخبرت تركيا انها لن تستطيع الوقوف إلى جانبها عسكرياً إذا وقعت الحرب بينها وبين روسيا. لكن انتصار روسيا واحتلالها بعض أجزاء من البلقان والقفقاس كان معناه تعرض مصالح بريطانيا للخطر، يضاف إلى ذلك ان روسيا فرضت على تركيا معاهدة سان اسطفانو التي وضعت الامبراطورية العثمانية تحت حماية روسيا في الواقع، فأثار ذلك عاصفة كبيرة في النمسة وبريطانية، ولم تنفذ المعاهدة. ولكن الذي انتهى إليه الأمر في أذهان الكثيرن من رجال السياسة في أوروبا هو أن الامبراطورية العثمانية كانت على وشك الانهيار. ويبدو ان معاهدة سان اسطفانو، ولو أنها لم تنفذ، أدّت إلى شيء من تحسين العلاقات نسبياً بين فرنسا وبريطانيا.

كانت سياسة بريطانيا الجديدة ترمي إلى الحصول على مرتكز حربي (أو مركز استراتيجي كما نقول اليوم) في شرق البحر المتوسط يمكنها من المحافظة على مصالحها في الهند وطريقها اليها، دون ان يربطها بسياستها القديمة، أي المحافظة على الامبراطورية العثمانية. وقد عرض بسمارك على بريطانيا، حتى في سنة ١٨٧٦، مصر أو سورية مرتكزاً حربياً، لكن بريطانية لم تقدم. وحتى فرنسا كانت تعارض في ذلك بحيث أنها اشترطت في سبيل حضور مؤتمر برلين ان لا تبحث قضايا سورية أو مصر أو تونس فيه، فقبلت الدول المعنية ذلك.

ونحن إذا ألقينا نظرة على أوروبا في ربيع سنة ١٨٧٨ لاتضح لنا مايلي:

١ ـ ان بريطانيا كانت قد تخلّت رسمياً عن سياستها العثمانية القديمة، فهي لن تدافع عن تركية. ولكنها إذا حصلت على مرتكز حربي لها من الامبراطورية العثمانية فإنها تضمن تركيا في آسيا.

٢ ـ ان فرنسا أخذت تحس بوجود رغبة في بعض العواصم الاوروبية في ان تقتسم مع بريطانيا بعض مناطق الشرق الادنى بشكل يؤمن للدولتين مصالحهما ويعوضهما عما يمكن ان تفقدا من جراء هذه الأعمال.

٣ ـ أعلنت ايطالية في آذار (مارس) ١٨٧٨ أنها لا تريد ان تقدم على ارتباطات سياسية جديدة، فالذي بين يديها يكفيها. ومعنى هذا، ان الجو خلا من منافس واحد بالنسبة لفرنسا في تونس.

٤ ـ بتخليّ بريطانية عن الامبراطورية العثمانية تخلّت أيضاً عن سياستها نحو تونس. وقد انتهى الأمر ببريطانية إلى أنها سحبت ريتشارد وود، قنصلها العام، (نيسان ـ أبريل ١٨٧٩) من تونس. وهذا كان تصريحاً رسمياً واضحاً انها تخلّت عن سياستها هناك.

٥ ـ في أواخر نيسان (أبريل) أو أوائل أيار (مايو) سنة ١٨٧٨ رأت بريطانية ان مصلحتها في شرق البحر المتوسط يمكن أن تؤمن عن طريق احتلال قبرص. فدارت المفاوضات بين الحكومة البريطانية والدولة العثمانية حول ذلك. وقد وُقِّع الاتفاق في ٤ حزيران (يونيو) ١٨٧٨ وبموجبه تحتل بريطانية قبرص التي تظل ولاية عثمانية، وتقيم فيها حامية وميناء حربياً، وتتعهد بريطانية لقاء ذلك بضمانة تركية في آسية. على ان هذا الاتفاق لا ينفذ إذا انسحبت روسيا من باطوم والقفقاس. والاتفاق التركي البريطاني كان سرياً.

لبّت الدول الأوروبية دعوة بسمارك لحضور مؤتمر برلين، وكانت فرنسا اشترطت، كما مرّ بنا، ان لا يبحث المؤتمر قضايا مصر وسورية وتونس قط. ولذلك لم توضع هذه الأمور على جدول الأعمال. ولكن وجود رجال السياسة الكبار الذين جاؤوا من روسيا والنمسا والمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وتركية في برلين أدّى إلى بحث كل شيء.

يقول الدكتور صفوت: «وعقد مؤتمر الدول الكبرى في برلين، العاصمة الالمانية، برئاسة بسمارك المستشار الالماني. وكان قبول الدول الكبرى الاجتماع في برلين اعترافاً ضمنياً بالمركز السياسي الممتاز الذي أصبحت المانيا تشغله في اوروبا، وبتفوق بسمارك على كل رجال السياسة المعاصرين له. واجتمع مؤتمر برلين في الظاهر لإعادة النظر في معاهدة سان اسطفانو، ولكن في الواقع، لتسجيل الاتفاقات التي تمّت بين روسيا وانجلترا وبين روسيا والنمسا والمجر بخصوص معاهدة سان اسطفانو.

وفي أروقة المؤتمر دارت المساومات فعرف بسمارك بالاتفاق التركي البريطاني وباركه، وأعلم بالأمر كذلك لوود نفتون وزير خارجية فرنسا ورئيس وفدها، فغضب وغضب معه الرأي العام الفرنسي. وغضب الوفد الايطالي لأنه أهمل أمره ولم يخبر بالاتفاق، ولم يعرف به إلا من الصحف. وهنا اشتدت المساومة الفرنسية البريطانية وعمل بسمارك ما عليه، وانتهى الأمر بالمؤتمر إلى قرارات عامة وإلى اتفاقات خاصة، ثنائية أو ثلاثية، لم تعلن يومها، ولكنها وضعت تدريجاً موضع التنفيذ. ولعل الوفد الوحيد الذي لم يكن له أهمية أو اهتمام هو الوفد التركي. يقول الدكتور صفوت في ذلك: «وأما الممثلون الأتراك فلم يكن لهم نفوذ ولا احترام وعلى رأسهم قره تودري باشا، رجل إغريقي، ومحمد علي باشا جندي الماني قديم اعتنق الإسلام. وكان بسمارك يسيء معاملته ويحتقره. وكان تعيين الأتراك له إهانة للمؤتمر. والواقع ان الترك لم يقوموا بعمل ظاهر في المؤتمر إلا إعداد وليمة من البلاف «الأرز» أثارت إعجاب أعضاء المؤتمر فزادت طلباتهم له».

أثارت اتفاقية قبرص الرأي العام الفرنسي والصحافة الفرنسية. لكن بريطانية والمانيا كانتا على استعداد للتعويض. وخطة التعويض كانت قد درست وأعدت. فتعهدت بريطانيا بالاعتراف بالمصالح الفرنسية في البحر المتوسط في لبنان وفي الأراضي المقدسة، وبالاعتراف بأن مصالح فرنسا وبريطانيا في الشرق في مصر متساوية في الأهمية، وان موافقة فرنسا المسبقة ضرورية لأي تغيير تتخذه بريطانيا في الشرق الأدنى. فالنمسا تنشر الحضارة في البلقان، وبريطانيا في آسية الصغرى، وفرنسا تقوم بنفس الدور في شمال افريقيا. وباختصار فقد شملت التعويضات اطلاق يد فرنسا في تونس. ولعل بريطانيا شعرت بأن هذا قد يعني إطلاق يدها، ولو بعض الشيء في مصر.

وأخذت الدول المعنية على عاتقها تنفيذ الاتفاقات الخاصة مفسّرة إيّاها على ضوء مصلحتها.

١ ـ ففرنسا كان اتجاهها نحو تقوية نفوذها في تونس وفرض نوع من الحماية عليها لا احتلالها. لكن فرنسا كانت بحاجة إلى وثائق خطية بريطانية تؤيد ما اتفق عليه شفوياً. وقد أرسلت بريطانيا، في خطاباتها على لسان وزير خارجيتها سولسبري، ما أرادته فرنسا. وجسّ القنصل الفرنسي في تونس (روستان) نبض الباي في قبول الحماية الفرنسية، فرفض الصادق باي ذلك. ويبدو أن هذا الرفض كان بتأييد من ريتشارد وود. فلما شكت الحكومة الفرنسية من تصرفه، سحب القنصل البريطاني. يقول الدكتور صفوت: «ولذا وجدت فرنسا ضرورة التخلص من عدوها العتيد القنصل الإنجليزي ريتشارد وود.. وطلبت من حكومته سحبه من تونس حتى لا يقف أمام تقدم النفوذ الفرنسي هناك. ووجد وادنجتون كل تعضيد من ناحية

بسمارك مما اضطر سولسبري في آخر الأمر إلى سحب قنصله من تونس، وأنهى عمل القنصلية البريطانية من الناحية السياسية. وبذلك وُضع حدّ للتنافس الفرنسي البريطاني في تونس. وكانت تعليمات سولسبري إلى قنصله الجديد بألاّ يقوم بأي نشاط سياسي في تونس. وبذلك لم ينقض صيف سنة ١٨٧٩ إلاّ وقد اطمأن الفرنسيون تماماً من ناحية انجلترا بخصوص موضوع تونس.

٢ ـ كان من الطبيعي أن تقف ايطالية موقفاً عدائياً من السياسة الجديدة نحو تونس، وهي التي حاولت من قبل مرتين الاستيلاء على البلاد التونسية. ورفض سولسبري أن يؤيد فرنسا ضد ايطاليا إذا عارضت هذا التوسع الفرنسي في تونس. وقد عرضت فرنسا على ايطاليا التوسع في طرابلس الغرب (ليبيا)، وأوضحت لها أنها لن تسمح لأي دولة أخرى أن تحتل تونس، ولو أدّى ذلك إلى استخدام القوة. وقد حاولت ايطاليا أن يكون لها في مصر نفوذ مثل النفوذ البريطاني، فرفضت بريطانيا ذلك بالمرة، «فهي لا تسمح بوضع مصر تحت حماية دولية».

وهكذا اقتسم الأوروبيون أقطاراً عربية كانت تابعة للدولة العثمانية، دون أن تستطيع تركيا القيام بأي عمل. وكان أسرع الدول إلى تنفيذ الاتفاقيات فرنسا إذ احتلت تونس (١٨٨١) وتبعتها بريطانيا فاحتلت مصر (١٨٨٢) ولكن ايطاليا لم تحتل ليبيا إلا في سنة ١٩١١.

٤ ـ الصراع الفرنسي الإيطالي لاحتِواء تونس

لما عاد ودنغتون إلى فرنسا لم يجد حماسة كبيرة بين رجال السياسة الفرنسيين لمشروع تونس. فكثيرون منهم كانوا يفضلون الانصراف إلى تقوية مركز فرنسا في أوروبا والاهتمام باسترداد الإلزاس واللورين والانتقام من المانيا. يضاف إلى ذلك ان بعض هؤلاء الساسة كانوا قليلي الثقة ببسمارك ويعتبرون ان المقصود من عروضه صرف فرنسا عن مشاكلها الاوروبية. والبرلمان الفرنسي ـ وما كان عليه من انقسام بين الجمهوريين المسيطرين على مجلس النواب وبين الملكيين الذين كان لهم نفوذ في مجلس الشيوخ ـ لم يكن مستعداً لأي حملة عسكرية ترسل إلى تونس. وكان كثيرون يرون ان تركيز فرنسا جهودها في الجزائر كاف لها. وحتى بعض رجال الاقتصاد كانوا يرون في الاستعمار خسارة على أي حال. ولعل الاقتصاديين الوحيدين اللذين كانا يناديان ـ قبل مؤتمر برلين وبعده ـ بوجوب إقامة الاقتصاد الفرنسي والحياة الفرنسية السياسية على أساس الاستعمار الاقتصادي هما بروقوست بارادول وبول لروى بوليه. لكن نفوذهما لم يكن يومها ليصل إلى الجهات السياسية التي كانت تقرر. وعلى كلٍّ، لم تكن فرنسا مضطرة إلى العمل السريع . فإن شؤون تونس ستفضي بها إلى ان تقع في يد فرنسا على كل حال، وبريطانيا والمانيا تؤيدان فرنسا. ولم يبق إلا ايطاليا التي أظهرت، بعد مؤتمر برلين، نشاطاً خاصاً في عدائها للنفوذ الفرنسي في تونس. ومن هنا، انصرفت همّة الحكومة الفرنسية إلى عقد اتفاق أو معاهدة مع باي تونس تكون أسسها حماية فرنسية على تلك البلاد.

بدأت وزارة الخارجية الفرنسية في صيف سنة ١٨٧٨ العمل في سبيل الوصول إلى هذه الغاية. فطلب ودنغتون من القنصل الفرنسي روستان ان يزوّده بتقرير عن ردّ الفعل التونسي للأخبار التي نشرت عن عرض بريطانيا تونس على فرنسا. فبعث له القنصل بتقرير مفصّل أوضح فيه موقف الباي من مثل هذه القضية، وهو موقف يتعارض مع إقامة حاميات فرنسية في تونس. كما بيّن له ان تونس لا تستطيع ان تقاوم احتلالاً عسكرياً فيما إذا فكّرت فرنسا بذلك جدّياً. وقد شكا القنصل الفرنسي من الموقف العدائي الذي يقفه القنصل الإنكليزي وود من مشاريع فرنسا هناك.

أرسل روستان هذا التقرير إلى باريس في تموز (يوليو) ١٨٧٨. ومع ذلك، فقد استُدعي القنصل نفسه إلى باريس في مطلع الشهر التالي، فوصلها في ٩ آب

(أغسطس) لقضاء أسبوعين هناك. وكان يزور فرنسا في الوقت نفسه شانزي حاكم الجزائر العام. وبذلك بحث وزير الخارجية ودنغتون قضية تونس مع روستان وشانزي (وهذا كان يحبذ احتلال فرنسا لتونس). وكانت نتيجة المحادثات بين هؤلاء الثلاثة وضع مشروع لحماية فرنسية عسكرية في تونس، وهو المشروع الذي حمله روستان معه إلى تونس لعرضه على الباي، لكنه لم يعرض في الواقع. والمشروع هذا يتلخص فيما يلي: ١ ـ تحتل فرنسا بضعة مراكز استراتيجية هي بنزرت والكاف وحلق الواد وقابس. ٢ ـ تعين فرنسا مقيماً يمثله في بلاط الباي. ومع أن عمل المقيم لم يوضح، فلا شك أنه سيكون مشرفاً على شؤون تونس لا ممثلاً لفرنسا. ٣ ـ تقوم فرنسا بتنظيم الدرك (الجندرمة) والشرطة في تونس.٤ ـ تقدمّ فرنسا للباي نفقاته اللازمة وتنظيم دفع المكافآت لأمراء أسرته.

عهد ودنغتون إلى روستان بأن يعرض هذا المشروع على الباي ليتم الاتفاق عليه بصورة ودية. وإذا رفض الباي مثل هذا العرض فإن الأسطول الفرنسي يكون جاهزاً للذهاب إلى المياه التونسية، كما أن من اليسير أن تقتحم وحدة حربية من الجزائر الحدود التونسية لدعم المشروع. ولن تعجز الحكومة الفرنسية عن إيجاد ذريعة تبرر بها الهجوم من الجزائر. أما ايطاليا فيمكن أن تتوسع في طرابلس الغرب تعويضاً لها عن تونس.

على ان المشروع، في واقع الأمر، لم يعرض على الباي. فقد أبرق ودنغتون إلى روستان في أول أيلول (سبتمبر) ١٨٧٨ طالباً منه تأجيل القضية، وكتب له بعد ذلك يقول: إن مثل هذا المطلب قد يثير على فرنسا نقمة العالم الإسلامي، وخاصة في تركية، بسبب ما سببته معاهدة سان اسطفانو من نقمة على اوروبا. كما ان ودنغتون أراد ان يقنع سولسبري بوجوب وقف وود عند حدّه أو استبداله. وما كان من اليسير وقف وود عند حدّه، وكان عزله صعباً على سولسبري. لكن، بعد نحو أقل من سنة كان وود قد أحيل على المعاش. ويبدو ان ودنغتون عاد فرأى استحالة إقناع ايطاليا بقبول طرابلس بدل تونس، فبدا له ان الصبر قليلاً لن يضرّ.

لكن الذي اهتم له ودنغتون هو توضيح موقف فرنسا من القضية التونسية. لذلك:

١ ـ حصل أولاً على توكيد خطي من سولسبري وبيكونسفيلد، وزير خارجية بريطانيا ورئيس وزرائها، يؤيد ما تمّ شفوياً بين فرنسا وبريطانية من امتناع بريطانية عن معارضة احتلال فرنسا لتونس.

٢ ـ في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٧٨ أرسل ودنغتون إلى سفير فرنسا في روما رسالة بيّن فيها موقف فرنسا من تونس، وأنها تعتبرها منطقة نفوذها الخاصة بها، وأنها لن تسمح لدولة أخرى أن تتدخل في أمورها.

٣ ـ في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٨٧٩ تأكدت فرنسا من ان بسمارك لا يزال حيث هو من تأييده لها.

٤ ـ وبهذه المناسبة نشير إلى ان ودنغتون أوضح الأمر للسفير البريطاني في بارس، وهذا كتب بذلك إلى وزير خارجية بريطانيا سولسبري، ان فرنسا يهمها ان تحصل على موافقة أوروبة على أنّ لها وحدها الحق في ان تفرض حمايتها على تونس، وانها لن تسمح لدولة أخرى بأن تتدخل في شؤون تونس. وان مثل هذا العمل لا يمكن ان تسمح به فرنسا، وستقاومه بقوة (١٢ آذار ـ مارس ١٨٧٩).

وهنا جاءت قضية سانسي، وهو فرنسي كان قد حصل على امتياز لاستغلال قطعة من الأرض في سيدي ثابت، لكنه لم يف بشروط الامتياز. ومع ان الحكومة التونسية تغاضت عن تقصيره أكثر من مرة، فإنه ظلّ مقصّراً، لذلك قررت الحكومة إلغاء الامتياز واستخلاص الأرض منه. ولما ذهب موظفوها للقيام بذلك وجدوا حرس القنصل الفرنسي هناك ليمنعوهم من العمل بحجة ان الارض أرض فرنسية. وكان روستان قد حاول ان يؤلف لجنة تحكيم بين سانسي والحكومة التونسية لكن الباي رفض بحجة ان حكومته صاحبة حق واضح. فاغتنمت الحكومة الفرنسية هذه المناسبة ووجهت في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٨٧٩ إنذاراً إلى حكومة الباي طلبت فيه ١ ـ الاعتذار رسمياً وعلنياً عن تصرف الحكومة تجاه فرنسا على ان يكون ذلك في دار القنصلية، وأن يقوم بالاعتذار الوزير الأكبر بالذات. ٢ ـ معاقبة الموظفين المسؤولين عن التصرف. ٣ ـ التعويض على سانسي على يد لجنة تحكيم تقرر ما يتوجب على الحكومة التونسية دفعه. وأُعطي الباي ٤٨ ساعة لقبول الإنذار. وأبلغ ودنغتون القنصل روستان بأن الأسطول الإفرنسي في طولون على أتم الاستعداد للتحرك نحو تونس في حالة رفض الباي قبول المطالب الفرنسية.

كان الظرف مواتياً تماماً بالنسبة لفرنسا. إذ أنها قد ضمنت موافقة بريطانية والمانية اللتين لم تحبا أن تنضم فرنسا إلى المعكسر الروسي فأيدتاها. ولعل رسالة السفير الفرنسي في برلين سان ـ قليه إلى ودنغتون خير ما يعبر عن شعور دبلوماسي مطّلع على الأمور. فقد قال السفير في رسالته المؤرخة في ٧ كانون الثاني (يناير) انه يتمنى ان يرفض الباي المطالب الفرنسية لتتخذ فرنسا من ذلك ذريعة لاحتلال تونس. وأضاف ان فرصة ذهبية مثل هذه قلّما تسنح.

ولكن كل هذه الآمال ذهبت أدراج الرياح. فقد قبل الباي المطالب الفرنسية فذهب مصطفى بن إسماعيل (الذي كان قد تولى الوزارة الكبرى في ٣٤ آب (أغسطس) سنة ١٨٧٨، والذي كان، على ما يبدو، يميل إلى روستان أو يتأثر به) ببزّته الرسمية إلى دار القنصلية الفرنسية وقدّم اعتذاراً رسمياً إلى روستان، الذي كان قد دعا لذلك موظفي القنصلية ورجال السلك القنصلي وبعض أعيان التونسيين. وقبلت

الحكومة التونسية بتعيين لجنة مختلطة لفحص قضية سانسي والتعويض عليه. واستدعت الحكومة الفرنسية كوييه الذي كان نائب رئيس اللجنة المالية (القومسيون المالي)، كما عزل الباي القائد العربي زروق واعتزل سانتيلانا العمل. (وهؤلاء كلهم كانوا قد ذهبوا لاستعادة أرض سيدي ثابت من سانسي). ولم يهتم ودنغتون بعد ذلك بأن يطلب ضمانات للمستقبل. فقد أدرك أن الباي لن يرفض طلباً لفرنسا. وهذه المناسبة أظهرت تماماً تغير موقف بريطانيا من تونس وانهيار السياسة التي كان يدافع عنها ريتشارد وود إلى آخر لحظة، لأن وزير خارجية بريطانية أخفى عن قنصلها هناك حقيقة ما دار في برلين وما تبودل من الرسائل بعد ذلك. وقد كان من الطبيعي أن يتخذ سولسبري بعد ذلك الخطوة الأخيرة فيحيل وود إلى المعاش ويوصي القنصل الجديد ريد بأن لا يتدخل في الشؤون السياسية التونسية.

على أن الأمر الأهم بالنسبة لفرنسا هو الوصول إلى اتفاق ودي مع الباي تَضْمَن فيه باريس حماية في تونس توضع موضع التنفيذ، بحيث تكفّ أي دولة أخرى مثل ايطالية، حتى عن التفكير بالموضوع، ذلك أن الوزارة الايطالية، بعد أن لقيت ما لقيت من نقد لاذع بعد مؤتمر برلين وعودة وفدها خالي اليدين من أي غنيمة، عادت تفكر بتونس. وقد نُقِل القنصل الايطالي بينا وعُين موسى مكانه في ٣١ تموز (يوليو) سنة ١٨٧٨. ولم يكد يصل تونس في أوائل آب (أغسطس) من السنة نفسها حتى روّج بأنه جاء في مهمة خاصة، وأخذ يفاوض الباي في عقد معاهدة توضع تونس بموجبها تحت حماية ايطالية. وهذا الامر هو الذي أثار الرسائل التي أشرنا إليها قبلاً، والتي أرسلها ودنغتون إلى لندن وروما وبرلين يوضح فيها موقف حكومته وبلاده من تونس. ويبدو ان موسى فشل في إغراء الباي بقبول عروضه، فانتقل إلى مصطفى بن إسماعيل يحاول إقناعه بالتنازل لإيطالية عن بنزرت. فلما فشل في هذه حاول حمل الحكومة التونسية على إعلان بنزرت ميناء حراً، على نحو ما نقل وود إلى سولسبري في رسالة مؤرخة في ٢ آب (أغسطس) ١٨٧٨. وقد كان في تصرفات موسى ما يسيء إلى سياسة ايطالية في تونس فاستدعي في خريف السنة نفسها. وعيّنت الحكومة الايطالية قنصلاً لها في تونس ماتشيو الذي كان خبيراً في أمور الشرق والعالم الإسلامي. فقد مثّل بلاده في بيروت والقاهرة حيث كان زميلاً لروستان نفسه. وكان بين الرجلين، حتى هناك، كثير من المنافسة والخصومة. وقد وصل ماتشيو تونس في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٧٨ على ظهر بارجة ايطالية، ودخل المدينة دخول الفاتحين، لا دخول القناصل، تحفّ البحارة شاكي السلاح بعربته وترتفع الأعلام فوقها وتعزف فرقة خاصة الموسيقى المناسبة.

وهذا ما حدا بفرنسا إلى أن تسرع في القضية الآن، لأن الباي قد يتأثر بمثل هذه المظاهر، وبنشاط القنصل الجديد، وقد يستشعر من نفسه قوة في المقاومة أو

على الأقل رغبة فيها للتقليل من النفوذ الفرنسي أو وضع حد لنشاطه. ولذلك نجد ان القنصل يعود في أواسط شهر كانون الثاني إلى المفاوضة في سبيل عقد اتفاق ودّي مع الباي، يضع تونس تحت حماية فرنسا، وقد سماها ودنغتون معاهدة دفاعية. وفي ١١ شباط (فبراير) ١٨٧٩ أرسل ودنغتون إلى القنصل الفرنسي مسوّدة المعاهدة المقترحة في خمس مواد خلاصتها:

١ ـ يتعهد الباي محمد الصادق بأن لا يتنازل عن أي جزء من بلاده، لأي دولة أجنبية. والحكومة الفرنسية تقف إلى جانبه في هذا الموقف وتدفع الأذى عنه وعن بلاده.

٢ ـ في حالة قيام خطر داخلي أو خارجي يعرّض الباي أو أسرته للأذى أو يضع البلاد في حالة فوضى، فإن الباي يسمح لرئيس الجمهورية الفرنسية، تمكيناً له من الوفاء بالتعهدات المذكورة في المادة السابقة من احتلال مكان أو أكثر من البلاد مثل طبرقة وبنزرت ورأس فرين ورأس بون وجزيرة جربة وما يقابلها.

٣ ـ يتعهد الباي بأن لا يرتبط بأي معاهدات أو اتفاقات خارجية دون أن يعلم الحكومة الفرنسية ويتباحث معها بشأن هذه الأمور.

٤ ـ يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون الفرنسيون في البلاد الأجنبية بحماية المصالح التونسية والرعايا التونسيين. وتنظر الحكومتان الفرنسية والتونسية في أمر الوصول إلى اتفاق جمركي بين تونس والجزائر.

٥ ـ تعيّن الحكومة الفرنسية معتمداً خاصاً لها في بلاد الباي، يكون حلقة الاتصال بين الحكومة الفرنسية والمنظمات التونسية التي تشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية.

يلاحظ القارىء ان هذه المعاهدة التي احتفظ بنصها بين الوثائق الرسمية، تكاد تكون العرض الأول بذاته، إلا أنه جعل احتلال المراكز مرتبطاً بقيام حالة توجب ذلك. وما كان بالعسير على فرنسا أن تسبّب قيام مثل تلك الحالة، وتفسّرها كما تشاء.

لكن المفاوضات لم تنته إلى شيء. وقد استمرت الشتاء والصيف: ودنغتون يحاول تهدئة القنصل هناك الذي كان يريد من حكومته ان تستعمل العنف فتحتل البلاد وينتهي الأمر، ولكن روستان، الذي رأى تردد وزارة الخارجية، اهتم بالتوسع الفرنسي الاقتصادي في البلاد، خاصة بعد أن أزيل خصمه العنيد القوي وود من الميدان، الأمر الذي اعتبره كل من ودنغتون وروستان نصراً كبيراً لهما.

٥ ـ فرنسا تفرض مَطَالبها على الباي

تعرف الفترة الواقعة بين مطلع سنة ١٨٧٩ وصيف ١٨٨٠ باسم الحرب بين القنصلين. والقنصلان هما ماتشيو وروستان، الخصمان اللدودان العنيدان. وقد كانا الوحيدين في ميدان التسابق والتنافس في تونس بعد ان خمد نشاط القنصلية البريطانية، لأنّ القنصل الجديد، توماس ريد، لم تكن له همّة، ولأن وزارة الخارجية غلّت يده، كما أنها خفضت رتبة تمثيلها في العاصمة التونسية، وهي الحيلة التي لجأت اليها للتخلص من وود.

كان التنافس بين القنصلين في الميدانين السياسي والاقتصادي، إلا أنه يجب أن نذكّر أنفسنا بالفرق بين موقف كل من الدولتين في الميدان الدولي، وهو ما أوضحناه في ما سبق من هذا الفصل، ففرنسا كانت تحصل على تأييد المانيا التام وتأييد بريطانية الحيادي على الأقل. ولما كانت الدولتان تكرهان ان تنتقل فرنسا إلى المعسكر الروسي، فقد كان تأييدهما مفروغاً منه. وفرنسا كان لها تقاليد دبلوماسية معروفة، بينما ايطالية حديثة عهد بذلك نسبياً. وكانت الحكومة الايطالية مترددة بينما كانت باريس رغم تردد ودنغتون وخليفته دوفريسينه، قد أقرّت على الأقل أنّ تونس يجب ان تكون لها، وأنها لن تسمح لغيرها من الدول ان تتدخل، وأنها مستعدة لمقاومة ذلك بالقوة. ولذلك فكل ما كانت تسعى اليه ايطالية كان المحافظة على الوضع الراهن.

من الطريف ان نعرف ان كلاً من القنصلين ماتشيو وروستان، جنّدا كل من يمكن تجنيده لتأييد وجهة نظرهما في القطر التونسي، من رجال البلاط إلى أهل المجتمع إلى أصحاب المصالح التجارية إلى الصحف. فروستان، وهو الأقدم والأكثر اتصالاً بتونس الرسمية والخاصة، كان يعتمد قبل كل أحد على مصطفى بن إسماعيل صاحب الوزارة الكبرى أو رئيس الوزراء كما يمكن ان يُسمّى. وقد كان لروستان يد كبرى في إقصاء خير الدين وإسناد الوزارة الكبرى فيما بعد إلى مصطفى. والرجل الآخر الذي كان روستان يعتمد عليه في البلاد هو الجنرال موسالي الذي كان يشغل منصب مساعد في إدارة الشؤون الخارجية التونسية. وكان ثمة رجل فرنسي دجّال اسمه بورغه دخل تونس مدّعياً الطب ومعرفته، وتوصل إلى أن أضبح طبيب الطيب، من أمراء الأسرة الحاكمة، وبذلك كان له نفوذ غير مباشر لكنه قوي بعض الشيء.

أما في ميدان المجتمع فقد كانت مدام موسالي وصالونها مسرحاً سياسياً لروستان والدعاية لأعماله. وقد كانت مدام موسالي تعتبر سيدة محترمة في القنصلية نفسها. ويؤيدها في المجتمع مالي كبير، إيطالي الأصل، اسمه مانفانو الذي كان مديراً لشركة بون ـ غوليمه الفرنسية.

وكان لماتشيو أنصاره في البلاط في شخص حميدة بن عياد وصهره بكوش مدير الشؤون الخارجية والجنرال حسين والشيخ محمد بيرم الخامس. والذي اتضح لنا أن هؤلاء، وعلى الأقل الجنرال حسين والشيخ بيرم، كانوا يعملون على تقوية يد ماتشيو لا حبّاً له ولا رغبةً في دخول ايطالية إلى تونس، ولكن اعتقاداً منهم بأن تقوية ايطاليا قد يضعف موقف فرنسا ويريح التونسيين من عدو ينتظر التهامهم بفارغ الصبر. وكان طبيب الباي الخاص ايطالياً.

وكما كانت مدام موسالي تفتح صالونها على مصراعيه لروستان، فقد كانت مدام ترافرسو تضع صالونها تحت تصرف ماتشيو. ومن الغريب ان مدام ترافرسو هي زوجة بيترو ترافرسو، أخ مدام موسالي. ولكن السياسة في ذلك الوقت فرّقت كثيراً في تونس. فكثيراً ما كان أفراد العائلة الواحدة ينضم بعضهم هنا وبعضهم هناك، إما جرّاً لمغنم او إشباعاً لرغبة الظهور في المجتمع. وكان من مؤيدي ماتشيو، سانتلانا الذي اعتزل العمل بسبب تدخل روستان في قضية سانسي (سيدي ثابت)، ولذلك كان، بطبيعة الحال، خصماً عنيداً لروستان.

أيدت الصحف هذا الفريق أو ذلك وليس الأمر غريباً. لكن ماتشيو سار خطوة أبعد من روستان في هذا السبيل، لما حمل الحكومة الايطالية على منح مساعدة مالية لصحافي ايطالي فأصدر في صقلية، صحيفة عربية أسبوعية اسمها «المستقبل» لمحاربة فرنسا والتشهير بها بين التونسيين (وقد صدرت الصحيفة من آذار ـ مارس ١٨٨٠ إلى نيسان ـ أبريل ١٨٨١، أي وقت الحملة الفرنسية على تونس).

في هذه الفترة التي كان فيها القنصلان يختصمان ويتقاتلان في تونس تمت الاقتناصات الاقتصادية التي ألمحنا إليها قبلاً. وكان أكبر ما حصلت عليه ايطاليا هو ابتياعها لامتياز الشركة الانكليزية تونس ـ حلق الواد ـ المرسى الذي انتزعته شركة روباتينو بأن دفعت ثمنه أربعة أضعاف ثمنه الأصلي. واعتبره ماتشيو نصراً كبيراً (١٤ نيسان ـ أبريل ١٨٨٠). لكن لقاء ذلك حصلت فرنسا على امتياز ميناء تونس واحتكار بناء جميع الطرق الحديدية في تونس. كما وعد الباي في ١٧ آب (أغسطس) سنة ١٨٨٠ بأنه لن يمنح في المستقبل امتيازاً لبناء أي سكة حديد لأي شخص كان إلا إذا رفضت الشركات الفرنسية ذلك. وقد قطع الباي هذا الوعد على نفسه تحت ضغط وتهديد ووعيد.

في ٥ أيار (مايو) ١٨٨٠ طلب دو فريسينه، من القنصل روستان أن يعود إلى

مفاوضة الباي بشأن الاتفاق الودي الذي عرضه على الباي من قبل ورفضه (شباط ـ فبراير ١٨٧٩). فاتصل روستان بالباي الذي رفض الأمر رفضاً باتاً وأبى حتى أن يقبل المذكرة التي اعتزم القنصل تقديمها له. فكتب القنصل إلى وزير خارجية بلاده بذلك، وأوضح له أن الباي لن يقبل بشيء ما لم ير من القوة العسكرية ما يدعم مثل هذا الطلب. ولكن دوفريسينه قبل بالأمر الواقع وأخذ يجسّ نبض برلين ولندن ليتأكد من موقفهما. وقد طلب من سفير فرنسا في رومة أن يعرف موقف الحكومة الايطالية، إلا أن الوزارة كانت مشغولة بالانتخابات فلم تعط جواباً وافياً، وكانت نتيجة جس النبض في برلين أن بسمارك كان لا يزال على ما كان ـ مؤيداً تأييداً تاماً. أما لندن فقد فترت حماستها قليلاً. كان سولسبري قد ترك الوزارة وتولاّها غرانفيل الذي لم يزد عن أنه أصرّ على أن بريطانية تقف موقفاً حيادياً من النزاع الفرنسي الايطالي على تونس. ويبدو أن موقف بريطانية الجديد كان مما شدّد من عزم الحكومة الايطالية قليلاً.

في ٢٥ تموز ـ يوليو سنة ١٨٨٠ أرسل دوفريسينه إلى روستان طلباً من شركة فرنسية بأن تبني ميناء في القطر التونسي، وطلباً آخر من شركة بون ـ غوليمه بأن تنشىء خطاً حديدياً بين تونس ورادس. فلم يلق ذلك أذناً صاغية عند الباي. فأبرق القنصل يقول بأن نفوذ فرنسا في تونس ضعيف إذ ليس ثمة قوة عسكرية تؤيده وطلب أن تعمد فرنسا إلى ترك التصاريح الطنانة واللجوء إلى العمل لحمل تونس على قبول الطلب. وقد نجح كورسل، أحد كبار موظفي الخارجية الفرنسية والذي كان مؤيدا لوجهة نظر روستان، في حمل دوفريسينه على العمل فأرسلت ثلاث سفن حربية إلى المياه التونسية، وصدرت الأوامر إلى فرقة مؤلفة من ثلاثة آلاف جندي من القوة المرابطة في الجزائر بأن تكون جاهزة على الحدود. وفي ١٤ آب ـ أغسطس ١٨٨٠ تقدم روستان بمطلبيه إلى الباي. لكن المطلبين كانا قد تبدلا في هذه الأثناء. فالميناء يجب أن يكون ميناء تونس بالذات، وسكة الحديد أصبحت في المشروع الجديد، من تونس إلى سوسة ومن تونس إلى بنزرت.

وقبل الباي الطلب مرغماً، وقطع على نفسه الوعد الذي ذكرناه قبلاً.

وهكذا استطاع ان يكتب روستان في اليوم نفسه (١٧ آب ـ أغسطس ١٨٨٠) بأنه يومها فقط شعر بأن مهمته قد نجحت بعض النجاح، وأن الصعوبات تكاد تكون قد أزيلت.

٦ ـ فرنسا تمهّد للهُجوم على تونس

طرأ على القضية التونسية تغير كبير في خريف سنة ١٨٨٠ ومطلع سنة ١٨٨١ وهذا يمكن تلخيصه فيما يلي:

١ ـ فترت العلاقات بين مصطفى بن إسماعيل وروستان، وخاصة بسبب قضية النفيضة التي وقف منها مصطفى موقفاً معارضاً لمصحلة الشركة المرسيلية. وترتب على ذلك أن مصطفى تقرب من ايطالية شيئاً فشيئاً بحيث انتهى الأمر بمصالحة بين مصطفى وماتشيو تمّت في أواخر شهر كانون الأول (ديسمبر) من ذلك العام. ويبدو ان القنصل الانكليزي ريد كانت له يد في ذلك.

٢ ـ إن الرغبة التي أبدتها المؤسسات المالية الفرنسية لإنشاء مصرف يقدم مساعدات مالية للزراعة وغيرها (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٨٨٠) لم تلق قبولاً من الحكومة التونسية. كما أن الحكومة رفضت منح امتيازات جديدة أو التوسع في امتيازات سابقة بالنسبة للفرنسيين. ولم يكن ذلك لترضى عنه الحكومة الفرنسية، وخاصة قنصلها في تونس.

٣ ـ بدأت شركة روباتينا بنصب خط تلغرافي خاص بها بين تونس وحلق الواد لتسهيل اتصالاتها ومعاملاتها، الأمر الذي اعتبرته فرنسا يتعارض مع ما منحته من احتكار لمد الخطوط التلغرافية في البلاد، فقدمت احتجاجاً على ذلك إلى حكومة الباي، كما تقدمت شركة جبل الرصاص الايطالية مطالبة بامتياز لإنشاء ميناء خاص بها وخط حديدي لنقل منتوجاتها بين حمام ليف وتونس.

٤ ـ في مطلع كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٨١ زار همبرت ملك ايطالية جزيرة صقلية. ولما كانت المصالحة قد تمت بين ماتشيو ومصطفى، وكانت الحكومة التونسية لا تمانع في التقرب من ايطالية، فقد أنابت حكومة الباي الأمير حسين، وهو ابن أخ الباي محمد الصادق، والوزير سليم لاستقبال ملك ايطالية وتحيته باسم الحكومة. وقد اتخذ ماتشيو والسلطات الايطالية في صقلية من هذه الزيارة مناسبة للتحدث عن العلاقات الطيبة القائمة بين تونس وإيطالية. ولما عاد الرجلان وماتشيو استقبلتهم الجالية الايطالية في تونس استقبالاً منقطع النظير وأطلقت الأسهم النارية احتفاء بعودتهم. وأثارت الصحف الايطالية قضية تونس بشكل أثار فرنسا، بحيث طلبت فرنسا من ايطالية ان لا تثير صحفها قضية حساسة جداً بالنسبة لفرنسا.

٥ ـ يذكر القراء أن سانسي كان قد حصل على ترضية من الباي وأعيدت إليه الأرض (أرض سيدي ثابت) ليستمر في امتلاكها واستثمارها. لكن سانسي باع هذه الارض إلى الشركة المرسيلية، وبذلك أصبحت هذه الشركة تملك أرضاً تونسية. لكن الأدهى من ذلك ان هذه الشركة تمكنت، في خريف سنة ١٨٨٠، من شراء أرض النفيضة وهي مئة ألف فدان تقع بين تونس وسوسة، كان الباي قد وهبها إلى خير الدين. فلما أُقصي خير الدين عن الوزارة ورحل إلى تركية باع هذه الأرض (في تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٨٨٠) إلى الشركة المرسيلية نفسها. وقد جاء هذا البيع والأمور متوترة بين روستان ومصطفى بن إسماعيل فوقف هذا موقفاً عدائياً من هذا البيع، وأبدى الرأي بأن الباي قد وهب الأرض لوزيره وهو في تونس، أما وقد غادر خير الدين تونس، فمن حق الباي ان يسترد الأرض. وقد حمل مصطفى ابن إسماعيل جماعة من التونسيين على أن يعرضوا على خير الدين (في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٨٨٠) ان يبتاعوا الأرض بنفس السعر الذي عرضته الشركة الفرنسية، لكن خير الدين أبى ذلك ولعله كان يعرف أن هؤلاء الذين عرضوا هذه الفكرة لم يكونوا يملكون المال اللازم أو أنه استشم رائحة حيلة في الأمر. فكان هذا الأمر مما حفز روستان على الاقتراح على دولته باتخاذ موقف حازم بالنسبة إلى الباي.

٦ ـ تعقدت قضية النفيضة ثانية في كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٨١ لما تقدّم ليفي، وهو يهودي من أصل تونسي، بطلب حق الشفعة في شراء تلك الأرض باعتباره يملك الأرض المجاورة لها. وكان هذا مما يحبه مصطفى بن إسماعيل. إلا أن الذي عقّد القضية هو أن ليفي كان قد تجنس بالجنسية البريطانية، ولذلك فقد طلب مساعدة حكومته في هذه القضية، وأيده في ذلك القنصل ريد، وبرادلي وهو محام بريطاني كان قد استقر في تونس، وكان خصماً لفرنسا وتونس. وبجهود برادلي في ميدان الصحافة، وقد كان يراسل صحيفة التايمز اللندنية، نشرت القضية في كثير من صحف لندن بشكل يؤيد طلب ليفي.

وعلاوة على هذه الملابسات الداخلية ـ أي التونسية ـ للقضية التي كانت تتأرجح بين ايطاليا وفرنسا ظهرت في الموقف السياسي الدولي ملابسات أخرى. وهذه هي التي نود أن ننتقل إليها الآن.

كان في الموقف الدولي ثلاثة أمور ارتبطت بها قضية تونس: موقف بريطانيا، ونشاط ايطاليا، ونشاط تركيا. وهذه هي التي حفزت فرنسا على ان تعيد النظر في الأمر وتقدم في النهاية على الخطوة الحربية الجريئة.

١ ـ أما بالنسبة لبريطانية فيجب أن نذكر أن رئيس الوزارة غلادستون ووزير الخارجية غرانفيل وقفا موقفاً أقلّ تحمساً من موقف سولسبري بالنسبة للقضية التونسية.

فقد أعلن غرانفيل ان حكومته ستتخذ موقفاً حيادياً. لكن ايطاليا رأت في هذا الموقف اتجاهاً جديداً فأخذت تروّج له، على الأقل للدعاية في بلادها، ورغبة منها في خلق جو من سوء التفاهم بين بريطانيا وفرنسا. وقد جاء تأييد بريطانيا لليفي في قضية النفيضة مما يعكر العلاقات بين فرنسا وبريطانية ويحمل فرنسا على الاعتقاد بأن بريطانية أخذت تغيّر موقفها فتعارض فرنسا في مشاريعها التونسية. وكان سوء التفاهم بين الدولتين قد ذرّ قرنه بالنسبة إلى الخلاف على الحدود في بلاد اليونان. ودارت مراسلات طويلة حول النفيضة بين روستان وريد، ثم انتقلت هذه إلى العاصمتين وإلى وزارتي الخارجية. ويبدو ان الأمر كان جدياً حتى ان انكلترا أرسلت البارجة ثندرد إلى المياه التونسية، الأمر الذي اعتبرته فرنسا أمراً مغايراً بالمرة للموقف البريطاني السابق. ومن الواضح من قراءة الرسائل التي بعث بها ليوتر، السفير البريطاني في باريس، إلى وزارة الخارجية ان الحكومة الفرنسية كانت قلقة لهذا الموقف.

٢ ـ اما ان ايطاليا نشطت في هذه الفترة فواضح من إثارتها القضية في الصحف وفي المحافل السياسية الاوروبية وفي العالم الإسلامي. وكانت صحيفة المستقبل، التي مرّ بنا خبرها، تنشر المقالات الطويلة عن تصرف فرنسا في الجزائر، وكانت الصحيفة توزع مجاناً في تونس والجزائر وغيرهما من بلاد الإسلام، حيث كان ذلك ممكناً. وكانت أغلبية البرلمان الايطالي، المؤلفة من المحافظين ويساريي الوسط، تحمل على وزارة كيرول وتتهمها بالتفريط بمصالح ايطاليا في تونس، وتطلب منها ان تتخذ موقفاً حازماً ولو كان ذلك على حساب الصداقة الفرنسية الايطالية. لذلك تقدم كيرول (خريف ١٨٨٠) من دول الوسط، المانيا والنمسا، لجسّ النبض. فلما لم يلق منهما ترحيباً بالفكرة تركهما، وحسب انه يستطيع أن يفيد من بريطانيا. وكان، حتى قبل ذلك، قد أكد للحكومة البريطانية ان حكومته لا تنوي احتلال تونس، أو أنها تحاول عقد معاهدة مع روسيا. ويبدو ان الصحف الايطالية ضخّمت الموقف البريطاني إلى جانب ايطاليا إلى حدّ أخذ رجال السياسة الايطاليون يعتقدون بوجوده، وحتى خشيه الفرنسيون أكثر من حقيقته. وقد أشار إلى ذلك باجيت، السفير البريطاني في رومة، في رسالة إلى وزارة الخارجية إذ قال بأن السفير الفرنسي في رومة أنبأه بأنه لا يسمع في وزارة الخارجية (الايطالية) إلاّ أخبار الصداقة الوثيقة بين بريطانيا وإيطالية. وأخذت الصحف الايطالية تحاول التفرقة بين فرنسا والمانيا.

رأت فرنسا ان موقف المانية مهم ويجب ان يعرف على حقيقته، فاتضح لها ان بسمارك أصبح أشدّ حماساً في تأييده لفرنسا من أي وقت سبق.

٣ ـ أما موقف تركية من قضية تونس فقد طرأ عليه تغيّر محسوس، وإن كانت فعاليته

أقلّ مما وصفت به. ويعود ذلك أولاً: إلى نفور مصطفى بن إسماعيل من فرنسا، فتقرّب بعض الشيء من تركية حفظاً للتوازن، وثانياً: يعود إلى أن خير الدين تولّى رئاسة الوزارة في تركية فاهتم بإعادة تونس إلى حظيرة الدولة العثمانية اتباعاً لسياسته القديمة التي سعى لها من قبل والتي من أجلها أرسل السلطان فرمان سنة ١٨٧١. وثالث الأمور التي حملت تركية على تبديل سياستها هو اهتمام عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) بسياسة الجامعة الإسلامية والعالم الإسلامي لتقوية مركزه خاصة بعد ما أصاب تركية في مؤتمر برلين من إهمال الدول الاوروبية لها، والسعي لاقتسام بعض أملاكها. ومع أنه من الواضح لنا اليوم ان هذا السعي لم يكن عنيفاً بالقدر الذي تصوّره القوم يومها، فإن فرنسا كانت تخشى قيام حركة إسلامية عنيفة ضدها في شمال افريقية على يد هيئات أو منظمات إسلامية يغذيها السلطان عبد الحميد الذي كان يعمل على ما يبدو مباشرة دون إطلاع حكومته بشكل رسمي على هذه الأمور. وليس من شك في أن تصرف فرنسا في الجزائر في تلك الأيام «ولا سيما بعدها في الواقع»، لم يكن مشجعاً للهيئات والمنظمات الاسلامية في تلك الجهات على قبول أي دعوة للعمل المنظم.

في هذا الجو الذي أخذ الفرنسيون يشعرون فيه بوجوب العمل عادوا فاقترحوا على الباي المعاهدة الودية التي كان قد رفضها غير مرة. فقد طلب وزير الخارجية الجديد (تولّى جول فري الوزارة في أيلول ـ سبتمبر ١٨٨٠) وهو برتليمي سان هيلير في ٣٠ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٨١ من روستان أن يفاوض الباي بشأن المعاهدة من جديد. وقد أضافت وزارة الخارجية هذه المرة الإشارة إلى ما سمته «بالمؤامرة التركية» ضد تونس، وان الباي لن يجد بعد اليوم ان المنافسة بين ايطالية وفرنسا قد تحميه أو تحمي عرشه وبلاده، وان الحل الوحيد للباي محمد الصادق هو أن يثق بفرنسا ثقة تامة ويوقع معها معاهدة تقدم له ولبلاده الضمانات اللازمة. فإذا رفض الباي ذلك فعلى القنصل ان يذكّره بأن فرنسا ستدافع عن مصالحها بالقوة إذا اضطرت إلى ذلك، ولن تهتم قط بحقوقه.

فشلت المفاوضات، كما فشلت المحاولة التي قام بها سان هيلير، على يد دوبلغ، للوصول إلى اتفاق مع ايطالية ومع الباي، وأصبح الوضع عندها يقتضي العمل النشيط السريع، ولذلك اتخذت حكومة جول فري خطوة حاسمة.

والخطوة الحاسمة بدت كأنها مفاجأة، مع أن الاستعداد لها بدأ بشكل هادىء في أوائل شهر شباط (فبراير). والذي حفز فرنسا على العمل هو تصرف ايطالية الذي اعتبرته باريس تحدّياً لها، وموقف بريطانية من قضية النفيضة الأمر الذي قضّ مضاجع بعض المسؤولين الفرنسيين وإن لم يزعج أكثرية الوزراء، وتضاؤل النفوذ الفرنسي في تونس على نحو ما كان يصفه روستان. ومع أن الظروف كانت مؤاتية،

فإن الوزارة كانت تتجنب مثل هذا العمل لأن البلاد كانت مقبلة على انتخابات، وكان جول فري يريد أن يحتفظ بالسيطرة وكسب ود الجمهوريين الذين لم يكونوا يميلون إلى ارتباطات خارجية، خشية أن يورّط ذلك فرنسا ويحول دونها والاستقرار في أوروبة.

على أن دوكورسل، وهو المشرف على شؤون الخارجية، كان نشيطاً جداً في القضية التونسية ونظريته تقوم على أساس ١ ـ إن مؤتمر برلين ردّ لفرنسا اعتبارها في الحقل السياسي الاوروبي. ٢ ـ إن بسمارك كان مخلصاً في تأييده لفرنسا في تونس ويجب ان يُستفاد من ذلك. ٣ ـ إن وقت العمل قد حان وإلا ضاعت الفرصة. وكان غمبيتا بكل ما لديه من قوة ونفوذ سياسي، ضد التدخل في شؤون تونس أو غيرها. أما مؤيدو دوكورسل فهم سان فاليه (سفير فرنسا في برلين) ونوال (سفير فرنسا في روما) وتيسو (سفير فرنسا في الآستانة) وشانزي (حاكم الجزائر السابق) والبرغريقي (أخ رئيس الجمهورية وحاكم الجزائر) وروستان طبعاً. وكان نتيجة إلحاح هؤلاء في رسائلهم وأحاديثهم مع وزير الخارجية، ان اقتنع سان هيلير بوجوب التدخل حتى أنه طلب من مجلس الوزراء في جلسة ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٨١ باتخاذ موقف حازم بالنسبة إلى تونس.

انتقل دوكورسل إلى العمل في سبيل إقناع غمبيتا. ويبدو أنه نجح في ذلك أثر مقابلتين تمّتا بين الرجلين، فإذا بغمبيتا يميل إلى اتخاذ ذريعة للهجوم. ولم يكن روستان يحتاج إلى الكثير من التفكير. فهناك بنو خمير، وهناك الجالية الفرنسية في تونس.

أما الجالية الفرنسية في تونس فقد رفعت إلى الحكومة الفرنسية عريضة بتاريخ ١٤ آذار (مارس) ١٨٨١ تتذمر فيها من تصرف الحكومة التونسية وتطالب بتدخل فرنسا لوضع حدّ لهذه الأعمال. أما أسس التذمر التي ذكرتها العريضة فهي ١ ـ إن الحكومة التونسية تجعل من المتعذر على الرعايا الفرنسيين تملّك أراضي في الديار التونسية. ٢ ـ ان الحكومة تضع العراقيل أمام الفرنسيين لاستغلال التعهدات التجارية أو العمرانية التي حصلوا عليها. ٣ ـ إن الرعايا الفرنسيين لا ينالون حقوقهم أمام المحاكم التونسية إذا كان خصومهم من أهل البلاد. ٤ ـ إن الرعايا الفرنسيين يتعرضون للكثير من الإهانة والتحقير في البلاد. وتشير العريضة إلى أن الموقف في تونس خطير ويدعو إلى التدخل السريع من قبل الحكومة الفرنسية لتضمن لرعاياها حقوقهم وأموالهم وكرامتهم.

وأما بنو خمير فأمرهم استغل استغلالاً تاماً. فهذه القبيلة تسكن على الحدود التونسية الجزائرية، بعضها هنا وبعضها هناك. والخصومات بين الفريقين قديمة، والاعتداءات من الجماعتين متكررة، هذا أمر كان يحدث دوماً، إلى حد أنه من الصعب

حصـر عـدد المـرات التي وقع فيـها الهـجـوم من تونس على الجـزائر أو بالعكس. لكن فجأة فطن رجال السياسة الفرنسيون إلى ان ٣٠٠ من الخميريين هاجموا الجزائر في ١٢ و١٦ كانون الثاني (يناير) وان آخرين تبعوهم فيما بعد. وعندها بدأت الاستعدادات لتأديب هؤلاء الخارجين على القانون. فأعدّ نحو ١٧٠٠٠ جندي في الجزائر ووضعوا تحت قيادة الجنرال فورجيمول العامة وقسموا إلى ثلاث فرق كل بقيادة جنرال ـ في اليمين بقيادة لوجرو وفي اليسار بقيادة دلبك، وكانت فرقة الفرسان في الوسط بقيادة غوم. وهُيئت بوارج لنقل بضعة آلاف من الجند من طولون وعنابة (في الجزائر) عند الحاجة.

في الرابع من شهر نيسان (أبريل) ١٨٨١ طلب جول فري من البرلمان الفرنسي اعتماداً مالياً بقيمة خمسة ملايين فرنك أو يزيد قليلاً لإرسال بعثة عسكرية لتأديب بني خمير والمحافظة على النظام في المنطقة المجاورة للجزائر من تونس. ووافق المجلس بالإجماع على الطلب.

وقامت الحكومة الفرنسية بحملة سياسية لإقناع الفرنسيين في الداخل بأنها إنما ترسل حملة تأديبية، وللرد على الصحافة البريطانية التي نالت من فرنسا كثيراً خاصة ان جريدة التايمز وقفت موقفاً عدائياً بسبب ما كان يبعث به مراسلها في تونس برادلي، محامي ليفي في النفيضة وخصم روستان العنيد، وإن كان خصماً غير رسمي. كما أن الحملة السياسية الفرنسية كانت تُعنى برد دعوى الباب العالي بأنه صاحب حق في تونس.

٧ ـ اجتياح تونس

في ٦ نيسان (أبريل) أبلغ القنصل الباي أن الجنود الفرنسيين سيعبرون الحدود التونسية وطلب منه، باسم الحكومة الفرنسية، أن تتعاون حكومته معهم في العمل على إقرار الأمن والنظام. لكن الباي رفض هذا الطلب وردّ بأن هجوم الجيوش الفرنسية يدخل البلاد في مأزق حرج، ويعرّض الأجانب في البلاد إلى الخطر. ولكن موقف الباي لم يؤثّر في فرنسا، كما أن آمال التونسيين في أن تتدخل الدول الاوروبية، أو حتى تركية، لدفع الخطر عنهم لم تتحقق، بل إن فرنسا أنذرت الباي بأن أي خطر أو أذى يتعرض له الأجانب في تونس يكون هو شخصياً ورئيس وزرائه مسؤولين عنه.

في ٢٤ نيسان (أبريل) تجمع الجنود الفرنسيون وعبروا الحدود واحتلوا الكاف وطبرقة بدون مقاومة. لكن تقدم الجنود بعد ذلك كان صعباً. فالأرض وعرة، والأمطار غزيرة، والطرق معدومة، وبدأ انعدام النظام بين أفراد الجيش، وفرّ بعض الفرسان الجزائريين عائدين إلى بلادهم. لذلك لم يكن سير الحملة مرضياً وكانت فرنسا تأمل في أن مجرّد تقدم الجيش سيحمل الباي على قبول الحماية، لكن الباي صمد مؤملاً أن يحمل هذا العمل أوروبة على التدخل لمصلحته ضد فرنسا. لكن كل ذلك ذهب أدراج الرياح.

عندها أمرت الحكومة الفرنسية في أيار (مايو) بأن ينزل الجنود من البحر إلى بنزرت، فأنزلوا واحتلوها بقيادة بريار، ثم توجهوا نحو العاصمة. وفي ١٢ أيار (مايو) كانوا يعسكرون على مقربة من باردو.

عندها تقابل روستان وبريار، وتناول الثاني نسختين من المعاهدة من الأول الذي قدّم الجنرال إلى الباي، وكانت الساعة الرابعة بعد الظهر، مؤكداً له ان الجنرال مكلف بتقديم وثيقة تؤكد رعاية الحكومة الفرنسية لمصالحه ومصالح أسرته والمحافظة على سلامة بلاده. فأوضح الجنرال طبيعة مهمته، وقرأ النص على مسامع الباي. وأمهل الباي إلى الساعة التاسعة لقبول المعاهدة أو رفضها. ودخل الباي للتداول مع مستشاريه من الوزراء وغيرهم. وبعد ساعتين خرج وقد وقّع على نسختي المعاهدة. ويقال ان وجود أخيه الطيب في المعسكر الفرنسي واستعداد هذا الاخير للتوقيع على المعاهدة وقبول المطالب الفرنسية كان له أثر في الإسراع.

وهكذا ففي الساعة الثامنة من مساء ١٢ أيار (مايو) سنة ١٨٨١ قضت فرنسا على استقلال تونس.

أما خلاصة ما جاء في المعاهدة فهو:

١ ـ القصد من المعاهدة التعاون بين فرنسا والباي على أسس المعاهدات والاتفاقات السابقة.

٢ ـ تحتل القوات الفرنسية مراكز معيّنة على الساحل، وعلى الحدود الجزائرية التونسية بحيث يسهل عليها ضبط الأمن.

٣ ـ يزول الاحتلال عندما تتفق السلطات الفرنسية والتونسية على أن الأمور عادت إلى مجراها الطبيعي.

٤ ـ تتعهد الجمهورية الفرنسية بحماية الباي من أي خطر يهدده أو يعبث بأمن مملكته.

٥ ـ تعهدت حكومة الباي بمنع إدخال السلاح أو الذخائر الحربية لجزيرة جربه ومري قابس والمراسي الأخرى.

عاد أكثر الجنود إلى بلادهم بعد توقيع المعاهدة، وحسبت فرنسا أن الأمر انتهى وأن الكل قبل بما تمّ. ولكن أهل الجنوب التونسي ثاروا في صيف ذلك العام، وأبلوا بلاء حسناً، واقتضى الأمر حملة عسكرية جديدة، استطاعت بقوتها المؤلفة من ٤٥,٠٠٠ جندي مع المعدات الكاملة، من القضاء على الثورة وإتمام احتلال البلاد.

كان رد الفعل للعمل الفرنسي متناقضاً متفاوتاً في اوروبة. فبريطانية كانت محايدة، لكن حيادها لم يكن مشفوعاً بحسن النية وقد قامت قيامة الصحف البريطانية ضد فرنسا. أما في المانيا فقد كان بسمارك مسروراً من ان فرنسا قامت أخيراً بعمل يشغلها عنه ويشغله عنها. وليس من الغريب ان تصاب ايطالية بخيبة أمل شديدة، وان ترى في تصرف فرنسا عملاً عدائياً. أما تركية فقد نكب سلطانها في مشروعه ـ الجامعة الإسلامية ـ بالنسبة لشمال أفريقية، لكنه كان يعرف انه لا يستطيع ان يفعل شيئاً سوى الاعتراف بمعاهدة باردو. واسبانية تحركت فيها الرغبة القديمة في أن يكون لها في المغرب موطىء قدم ثابت.

أما في فرنسا فقد استغل خصوم الحكومة عملها لمهاجمتها في الحملة الانتخابية. لكن الواقع هو ان حكومة جول فري استمرت حتى سنة ١٨٨٥ تحكم في فرنسا، ومعنى هذا، ان المسؤولين عادوا فسلموا بما تمّ.

انصرفت فرنسا تدير شؤون تونس على أنها صاحبة الأمر والنهي، وأصبح روستان الوزير المقيم، وظلّ كذلك إلى ان خلفه بول كومبان (١٨ شباط ـ فبراير ١٨٨٢). ويمكن القول بأن فرنسا كانت تشعر، ولو أمام الدول الأخرى، بأن وضعها في تونس غير شرعي. وصحيح ان محمد الصادق أصدر أمراً في ٩ حزيران (يونيو) سنة ١٨٨١ عيّن فيه الوزير الفرنسي المقيم «وسيطاً» بين حكومة الباي وممثلي الدول

الأجنبية في تونس، لكن ذلك لم يزد عن كونه تصرفاً إدارياً، وتنفيذاً للبند الخامس من اتفاقية باردو.

لكن تعيين كومبان من جهة ووفاة محمد الصادق. (تشرين الأول ـ أكتوبر ١٨٨٢) يسّر الأمور. فإن علي باي، خليفة محمد الصادق، كان ميّالاً إلى التعاون، حلو الشمائل، وكذلك كان مستشاره محمد جلولي والشيخ العزيز بوعتور. وبعد أخذ وردّ ومفاوضات وقّع علي باي معاهدة جديدة مع وزير فرنسا المقيم كومبان في ٨ حزيران (يونيو) ١٨٨٣ هي معاهدة المرسى التي نصّت على حماية فرنسية على تونس. وتلخّص المعاهدة بالأمور التالية:

١ ـ تكفل الباي بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية التي تطلبها الحكومة الفرنسية.

٢ ـ تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده الباي حسب شروطها، ويمتنع الباي في المستقبل من عقد قروض دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.

٣ ـ تؤكد هذه الاتفاقية معاهدة ١١ أيار (مايو) ١٨٨١ وتكملها.

بعد الحصول على هذه الوثيقة انصرف كومبان إلى شؤون القطر ينظّمها «سياسياً» لا «إداريا» فحسب. ويمكن إجمال الأمور التي تمّت في عهده بما يلي:

١ ـ استطاع كامبون ان يقنع بريطانية بأن تتخلى عن امتيازاتها الخاصة، باعتبار ان رعاياها أصبحوا الآن تحت إدارة فرنسية، فوعدت بأن تعمل ذلك اعتباراً من مطلع سنة ١٨٨٤.

٢ ـ قبلت ايطالية بالتخلي عن بعض امتيازاتها.

٣ ـ أقنع كامبون الحكومة الفرنسية بوجوب ضمان الدين التونسي، وبذلك أصبح من الممكن إلغاء اللجنة المالية الدولية (١٨٨٤).

وهذه الأمور الثلاثة يسّرت العمل السياسي كثيراً، وأقصت الدول الأجنبية عن احتمال التدخل.

٤ ـ أدخل كامبون القضاء الفرنسي إلى تونس. ومع ان هذا القضاء كان خاصاً بالأجانب بادىء ذي بدء فإنه لم يلبث ان وضعت جميع القضايا المدنية، بقطع النظر عن المتخاصمين فيها، تحت إشراف المحاكم الفرنسية، وظلّت المحاكم الشرعية تنظر في قضايا الأحوال الشخصية.

٥ ـ كانت الأوامر والمراسيم والقوانين تصدر في تونس موقّعة من قبل الباي والوزير المقيم، «المقيم العام فيما بعد»، معاً.

٦ ـ كان القضاة الفرنسيون لا يقبلون العمل بالقوانين التي تصدر في تونس، لذلك صار من الضروري، أن يوقّع رئيس الجمهورية الفرنسية القوانين المتعلقة بالقضاء لتصبح جزءاً من القانون الفرنسي وعندئذ يحكم القضاة بموجبها.

٧ ـ أعاد كامبون تنظيم المجلس البلدي لمدينة تونس (أنشىء المجلس سنة ١٨٥٨)

وأنشـأ مجـالس بلدية في بعض المـدن الكبرى، وفي سنة ١٨٨٥ أنشأ غـرفة تجـارية فرنسية في الحاضرة.

٨ ـ عـين مـاشـول مـديـراً للتـربيـة، وعـهـد إليـه بتنظيم شـؤون التـعليم، فـأدخل النظام الفـرنسي للمـدارس، ووضـع ليسـيـه شـارل كارنـو التي كـان قـد أنشـأها فـي تونس الكاردينال لافيجري تحت إدارة الحكومة، ثم فعل الشيء نفسه بالمدرسة الصادقية وجعل لغة التعليم فيها الفرنسية، كما فتح المدرسة العلوية لتدريب المعلمين، حتى جامع الزيتونة وضعه ماشول تحت إدارته.

٩ ـ استحدث كامبون منصب السكرتير العام للحكومة الذي أصبح مكتبه المكتب الذي يجب أن تمـرّ به جميع المـسـائل والمشـاكل الداخلية، وأصبـح المقيم والسكرتير سـيـدي تونس وصـاحـبي الكلمـة الأخـيـرة في شـؤونهـا. ومع ان الإداريين الصـغـار «القـائدين» ظلوا فـي مناصبهم، فـقـد عيّنت الحكومة الفـرنسـية مـراقبين مدنيين «فـرنسـيـين» كـان عـملهم الإشـراف على هـؤلاء الإداريين مع تمـتـعـهم بحق النقض لأعمال هؤلاء الإداريين إذا لم يوافقوا عليها.

لمّا نقل كومبون سفيـراً لدولته في مدريد كان قد اختطّ كل ما يلزم لفرنسا، للسير عليه في تونس..

الباب الرابع

الاستعمار في الوطن العربي في القرن العشرين

١ ـ إيطالية تجتاح ليبيا

أخذت ايطالية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، تتطلع إلى امتلاك ليبيا. وقويت رغبتها في ذلك حتى أصبحت تعتبر القطر ملكاً لها، ولو أن الدولة العثمانية كانت لا تزال صاحبة الحق المكتسب هناك بحكم أنها احتلت تلك البلاد في أواسط القرن السادس عشر. ولم يخف ساسة ايطالية ذلك، بل صرحوا به على رؤوس الأشهاد. وفي السنوات الأولى من القرن العشرين اتخذت ايطالية خطوات عملية لتحقيق أهدافها. فمن ذلك، فتح المدارس في طرابلس وبني غازي وإرسال الجماعات التبشيرية. ولكن أهمّ من ذلك، فتح فروع لبنك دي رومة الذي أخذ يقرض الأهلين أموالاً كثيرة، بشروط يبدو أنها سهلة ميسرة، لكنها تبطن لمن يقع تحت طائلة الدَّين، العذاب الأليم، ذلك لأن التأخر عن السداد كان يودي بالأرض المرهونة، إلى أن تُسَجَّل ملكاً للبنك. وكانت القنصلية الايطالية، في كل من طرابلس وبني غازي، مركزاً للنشاط السياسي والدعاية الايطالية، والتجسس على أهل البلاد ومراكز الدفاع عنها ووسائله. ولا شك في أن تركية أهملت القطر الليبي إهمالاً كبيراً مما شجّع ايطالية على الاستمرار في مطامعها. أما الدول الاوروبية فقد عقدت اتفاقات رسمية أو شبه رسمية، أطلقت فيها يد ايطالية في تلك الجهات، لقاء ما حصلت هي عليه من إطلاق يدها في جهات أخرى من افريقية.

وفي أيلول ـ سبتمبر ١٩١١ أعلنت ايطالية الحرب على تركية، وأرسلت قوة لاحتلال طرابلس والخمس وبني غازي ودرنة. أما العمل الذي اتخذته ذريعة لإعلان الحرب والهجوم والاعتداء، فهو أن تركية أرسلت أسلحة للحامية التركية هناك. وهكذا اعتبر الدفاع عن جزء من الامبراطورية العثمانية سبباً لعدوان يرمي إلى انتزاع هذا الجزء نفسه.

لقيت ليبيا على أيدي الايطاليين الويلات في القتال، ودافع الليبيون عن بلادهم دفاع الأبطال، ولقي الايطاليون منهم الأمرّين. وإذا كانت قصة هذه الحروب قصة عدوان مكشوف مفضوح، فهي من جهة أخرى قصة بطولة جديرة بأن تكتب بحروف من ذهب، وتنقش في قلوب الشعب العربي باعتبارها مثلاً أعلى في التضحية والإخلاص. لقد كانت الحرب صراعاً بين عملاق مزوّد بالأسلحة الحديثة وبين قزم يقاتل بما تصل إليه يده من بسيط السلاح وعتاد القتال. لكن من الوجهة الروحية القومية كان القزم جباراً كبير القلب والنفس، وكان العملاق صغيراً.

ويمكن، إجمالاً، قسمة الحرب إلى دورين رئيسيين، يمتد الأول من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٧، ويقع الثاني بين عامي ١٩٢٣ و١٩٣٢. أما الفترة الفاصلة بينهما، أي من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٢٣، فقد كانت فترة هدنة واتفاقات ومعاهدات.

هاجمت ايطالية ليبيا بجيش قوامه ٣٤,٠٠٠ من الجنود المشاة، و٦,٤٠٠ من الفرسان، ومعهم المدافع الثقيلة، وغير ذلك من الأسلحة الكاملة. وكانت القوة العثمانية في القطر كله ٢,٢١٠ جندياً. ومن هنا، يتضح أن عبء الدفاع عن البلاد وقع، من أول الأمر، على كاهل سكانها. وهذه حقيقة حريّة بأن يتدبّرها الباحث في تاريخ ذلك الصراع.

أطلقت القذائف الأولى في هذه الحرب على درنة في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١١، ثم تلا ذلك ضرب طرابلس. وفي الشهر التالي كان قد تمّ للإيطاليين احتلال طرابلس وطبرق ودرنة وبني غازي والخمس. ولكن هذا الاحتلال لم يكن سهلاً، ولا كان خالياً من الهمجية التي تفرضها القوة الغاشمة رغبة في إلقاء الرعب في نفوس الناس.

أما الصعوبة فقد بدت في المعركة التي تلت نزول القوات الايطالية في بني غازي. فقد دفع الايطاليون ثمن استيلائهم على ضواحي بني غازي (جوليانة والصابر وبنينة) غالياً، لأن الليبيين ما لبثوا ان استنفروا حتى نفروا للقتال، واندفعوا غير مبالين بالأجساد في سبيل البلاد، فأوقعوا الكثير من القتلى. وأما عمل الإيطاليين فيتمثل في حادث المنشية، قرب طرابلس (٢٣ تشرين أول - أكتوبر). ذلك ان الإيطاليين أعملوا السيف في الأهلين، فلم يدعوا رجلاً ولا امرأة ولا شيخاً ولا طفلاً الا قتلوه، وأباح القائد الإيطالي البلدة لجنوده فأعملوا في السكان قتلاً، وفي البيوت نهباً، ثلاثة أيام، وصار إطلاق الرصاص على العرب لهواً بريئاً في نظر هؤلاء الجند.

أرسلت تركية ضباطاً إلى ليبيا لتنظيم القتال. وكان السيد أحمد الشريف، وهو مقيم في الكفرة، قد بدأ يأخذ القضية بعين الجدّ. وفي هذا الوقت ظهر السيد عمر المختار (شيخ زاوية القصور) بناء على تعليمات تلقاها من أحمد الشريف خلال زيارة الأول له.

ويمكن القول، إجمالاً، ان أمر الدفاع عن برقة انتظم في ثلاثة معسكرات. أولاً في مرمريقة (شرقي برقة) قرب طبرق حيث كان أدهم باشا الحلبي يتولى القيادة. والثاني جنوبي درنة حيث كان يتولى التنظيم أنور بك (أنور باشا فيما بعد) يساعده في ذلك مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد). أما الثالث فكان يشرف على الأمور فيه عزيز علي المصري، وكان يعمل في قطاع بني غازي.

أما سدى هذه الفرق ولحمتها، فهم العرب أبناء البلاد. فقد لبّوا نداء السيد أحمد الشريف لمّا حثهم على الجهاد، وأقبلوا يدفعهم الإيمان بالحق، ويشد عزائمهم أنهم يقاتلون عن عرض وأرض. وقام شيوخ الزوايا السنوسية يؤلّبون القوم، فاستجاب

هؤلاء للنداء. وأدرك أنور ان الجماعة المتطوعة المتحمسة بحاجة إلى التدريب، فلم يأل في ذلك جهداً. وفضلاً عن إجراء تدريب سريع لهم في برقة فقد أرسل قرابة أربعمائة شاب برقاوي إلى تركية ليدربوا فيها، لكن كثيرين منهم لم يكتب لهم الوصول إلى تلك الديار. وقد قدر عدد العرب الذين اشتركوا في هذه المعارك الأولى بنحو خمسة عشر ألفاً.

ومن المعارك التي أبلى فيها العرب بلاء حسناً ضد الطليان: (١) معركة الضبط (قرب درنة) إذ خسر الايطاليون مئات من القتلى، ونقلوا مئات من الجرحى، وغنم العرب أسلحة وزاداً. ومع ذلك فقد استشهد منهم نحو أربعين رجلاً (٣١ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩١١). (٢) معركة الكويفية (قرب بني غازي) والهجوم على بني غازي نفسها. (٣) معركة الفويهات (قرب بني غازي أيضاً). وهذه كانت فيها خسارة العرب كبيرة إذ فقدوا نحو ١٢٠ من رجالهم. لكن قيمتها الأدبية كانت كبيرة لأنها أثبتت أن هؤلاء القوم يعرفون كيف يموتون ولا يفرّون من الميدان، ثم أنهم يعرفون كيف يقتلون ما يزيد على ألف من الايطاليين، حتى ان ايطالية اعتبرت هذه المعركة خسارة معنوية كبيرة لها (آذار ـ مارس ـ ١٩١٢). وفي طرابلس وقعت معارك عنيفة بين الطليان والجيش العثماني والمتطوعة من أهل البلاد. وقد كان الجيش العثماني لا يعدو ٧٠٠ مقاتل يعينهم نحو ألف من المتطوعين، بينما الجيش الايطالي نحو ٢٥,٠٠٠. وأهمّ المعارك هي: (١) بير طبراس التي هزم فيها الجيش الايطالي وارتد إلى عين زارة، (٢) معركة قرقارش، (٣) معركة مكتب الزراعة، هذا بالإضافة إلى معارك أخرى صغيرة.

ولكن مما يؤسف له ان تركية كانت في حال تمنعها من الاستمرار في القتال ضد ايطالية، فانسحبت من الميدان مكرهة، ذلك ان الحرب البلقانية كانت على الأبواب، فرأت تركية نفسها مضطرة إلى عقد صلح مع ايطالية. فتمت بينهما معاهدة أوشي (لوزان) في تشرين الأول (أكتوبر) سنة١٩١٢، التي نصّت على أن توقف الدولتان (التركية والايطالية) القتال، وتسحب تركية جنودها من ليبيا. وقد أذاع السلطان العثماني منشوراً منح فيه أهل ليبيا الاستقلال الداخلي التام، على أن يعيّن ممثلاً مسلماً له في بلادهم، يمنحه لقب نائب السلطان، يقوم بحماية المصالح العثمانية، ويحفظ السلطان لنفسه حق تعيين القاضي. أما ملك ايطالية فقد أصدر في الوقت نفسه منشوراً إلى أهل ليبيا يذكرهم فيه بأن بلادهم خاضعة خضوعاً تاماً للسيادة الملكية الايطالية. (بناءً على قانون صدر قبل المعاهدة بثمانية شهور أي في شباط ـ فبراير ١٩١٢) ويعفو فيه عن الليبيين، ويعدهم بالمحافظة على الشعائر الدينية، ويسمح لهم بذكر اسم جلالة السلطان الأعظم بصفته خليفة المسلمين في الصلوات العامة.

هذا هو موقف القوتين المتقاتلتين في ذلك الحين. أما السيد أحمد الشريف،

باعتباره القائد الوطني للجهاد، فقد كان رأيه «نحن والصلح على طرفي نقيض، ولا نقبل صلحا بوجه من الوجوه، إذا كان ثمن هذا الصلح تسليم البلاد إلى العدو».

وجدير بالذكر أن القوات العثمانية انسحبت من طرابلس، لكن جزءاً كبيراً منها ظلّ في برقة بقيادة عزيز علي المصري. وقد زار أنور قبل مغادرته برقة السيد أحمد الشريف في الجغبوب وأبلغه «إسناد أمر الأمة الليبية إلى سيادته وإخباره بأن الخليفة منح الأمة الطرابلسية (أي الليبية) استقلالها تاركاً لها الحق في أن تقرر مصيرها وتدافع عن نفسها». ويمكن اعتبار هذه الحادثة بدءاً لاستقلال الإمارة هناك. والذي يؤيد هذه النظرة هو أن الوثائق التي صدرت عن الجغبوب بعد هذه الحادثة أصبحت تختم بخاتم «الحكومة السنوسية».

أما العالم الإسلامي فقد وقف في أول الأمر إلى جانب ليبيا فتبرع الكثيرون بالمال، وتطوع آخرون للقتال، وحملت الصحافة العربية على ايطالية. وكان من أثر معاهدة أوشي أن ازداد العطف على ليبيا وأهلها، واتسع نطاق التبرع والتطوع، ويدخل في عداد ذلك البعثات الطبية.

٢ ـ تقسيم برقة

كان طبيعياً في هذه الحالة أن تستأنف الحرب في برقة، وتدور المعارك المختلفة. وقد نجح الايطاليون في احتلال بنينه وبومريم والابيار وطوكره وجردس العبيد وطلميثة والمرج وسلطنة والشحات ومرسى سوسوة (أبو لونية). وقد تمّ ذلك في نيسان (أبريل) ١٩١٢. والعرب، مع أنهم كانوا يغلبون، فقد كانوا يوقعون بالعدو خسائر لا يستهان بها. ولعلّ خير مثال على ذلك، وقعة يوم الجمعة، قرب درنة، (١٦ أيار ـ مايو ١٩١٣) التي حضرها السيد أحمد الشريف نفسه، والتي انتصر فيها العرب انتصاراً كبيراً، بحيث اعتقد الكثير أن النصر جاء كرامة لوجود السيد. ولكن الايطاليين عادوا إلى احتلال مراكز أخرى في برقة، وتحقيق انتصارات خاطفة، في النصف الثاني من عام ١٩١٣.

الذي يتضح تماماً الآن هو أن تركية خرجت نهائياً من حلبة الخصومة، وصارت الزعامة السنوسية هي كل شيء في القضية السياسية والإدارية والعسكرية لا سيما وان عزيز علي المصري تركهم في أواخر عام ١٩١٣.

وأدرك العرب ان لا قِبَلَ لهم، ولا في مصلحتهم، ان يقاتلوا في وقائع منظمة، فاتجهوا إلى حرب العصابات. وهذه كانت شديدة الفتك بالايطاليين، وان كان فتكها يتضح أكثر في الدور الثاني من القتال.

وفي أوائل عام ١٩١٤ اعتزمت القيادة الايطالية ان تقوم بفتح منتظم لما بقي في أيدي السنوسيين في الجبل الأخضر. وقد تمّ لها احتلال العرقوب وأم شخنب وشليظيمية والزويتينة وأجدابية (وقد استعادها العرب مؤقتاً).

وإذا نحن ألقينا نظرة عامة إلى ما وصلت إليه الحال في أواسط عام ١٩١٤ أي قبيل اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى بقليل، لوجدنا: (١) ان الايطاليين تمّ لهم، نظرياً، احتلال قسم كبير من البلاد في الشمال، وان كانت سلطتهم لا تعدو المدن نفسها في الواقع. (٢) إن أكثر العرب (البدو) في غرب برقة اتخذوا مراكزهم جنوبي وادي الفارغ. (٣) إن تركية زال نفوذها من برقة. (٤) إن الايطاليين كانوا مصممين على السير في فتوحاتهم، رغم ان الحملات كانت تكلفهم كثيراً.

لكن الذي أخذ الآن يظهر أثره في البرقاويين هو الجوع، لانقطاع المدد عنهم من الشرق، وبسبب الأوبئة التي أخذت تفتك بهم، إذ انتشر فيما بينهم الطاعون

والجدري والتيفوس. ومما زاد الطين بلّة أن تعرضت البلاد لجفاف وقحط زارها موسمين متواليين، ووفد عليها الجراد بكثرة.

أما في طرابلس فقد أعلن الزعماء استقلالها وقيام حكومة وطنية بزعامة سليمان الباروني، الذي تسلم قيادة المقاومة للهجوم الايطالي. وقد تمكن الطليان من احتلال منطقة الجفرة إلى الجبل. وفي سنة ١٩١٣ تقدم الطليان جنوباً. وفي أواخر العام نفسه غادر الباروني ليبيا إلى الآستانة، بينما ظلت المقاومة قائمة في الفزّان. ومع أن الطليان احتلوا مرزق العاصمة، فقد اضطروا إلى الانسحاب في ١٩١٤.

واشتعلت نيران الحرب العالمية، وانضمت ايطالية إلى الحلفاء، ورأت بريطانية مراعاة لحليفتها ايطالية، أن تقفل الطريق المصري.

لكن من جهة أخرى كان على ايطالية، بسبب دخولها الحرب، أن تتحمل نفقات كبيرة، ومتاعب داخلية ناءت بحملها، بحيث أنها رأت أن تؤجل أمر احتلال ليبيا مؤقتاً، فسحبت كثيراً من قواتها. وأصبحت سلطتها لا تعدو المراكز الرئيسية لها في برقة وطرابلس.

إلا أن مجرى الحوادث في برقة تغيّر في أواخر عام ١٩١٥ لأن السيد أحمد الشريف، تحت ضغط الضباط الأتراك والألمان الذين هبطوا البلاد في عام ١٩١٥ لإثارة برقة، قام بحملة عسكرية على مصر، كان يقصد منها إرغام بريطانية على القتال في حدود مصر الغربية، ومن ثمّ شغلها عن الحملة التركية ـ الالمانية على قناة السويس.

دامت الحرب فترة قصيرة. بدأ الهجوم الليبي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥، باحتلال السلّوم بقيادة نوري (أخ أنور) ثم مرسى مطروح. وفي آذار (مارس) ١٩١٦ كانت القوى البريطانية المصرية قد استردت هذه الأماكن. ومع أن البريطانيين هاجموا واحة سيوة، في أواخر السنة نفسها، فإن فشل الهجوم الليبي على مصر كان واضحاً من قبل. وقد اعترف به السيد أحمد الشريف نفسه لما تنازل عن القيادة السياسية والعسكرية في برقة إلى السيد محمد إدريس المهدي، واحتفظ لنفسه بالزعامة الدينية، (ولما غادر السيد أحمد الشريف برقة نهائياً في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨، أصبح من الواضح أن السيد إدريس صار الزعيم في كل شيء).

وإذا نحن نظرنا إلى هذه التطورات الأخيرة نظرة فاحصة لوجدنا أن (الإمارة السنوسية العربية) أصبحت حقيقة واقعية، وصارت لها صفتها السياسية.

هذا فيما يخص برقة. أما فيما يتعلق بطرابلس فقد أرسلت الحكومة العثمانية الباروني ليتابع الجهاد، وكان يحمل فرماناً من السلطان بتعيينه حاكماً على طرابلس. وحلّ أولاً الباروني النزاع بين زعماء طرابلس والسنوسية، ثم اهتم بتنظيم الإدارة من العزيزية التي اتخذها مقراً له.

وفي سنة ١٩١٨ أرسلت الحكومة العثمانية الأمير عثمان فؤاد حاكماً عاماً لطرابلس وكان معه مساعدون بينهم عبد الرحمن عزام (باشا). لكن لما عقدت تركية الهدنة انسحب الجميع تاركين لأهل البلاد العبء يحملونه بأنفسهم.

لما جاءت السلوم البعثة التركية الألمانية لإثارة الليبيين من جديد ضد خصوم تركية، ولمحاولة حمل السيد أحمد الشريف على مهاجمة مصر، ظهرت حصافة السيد محمد إدريس وبعد نظره لأنه رأى ان تُجَنَّب البلاد عملاً مثل هذا لما قد يجرّه عليها من ضيق وشدّة إذا أقفل الطريق المصري، وهو الطريق الوحيد الذي يمكن ان تتسرب منه حاجات الناس إلى برقة.

وفي أثناء هذه المفاوضات والمناورات، رأى السيد أحمد الشريف ان يعيد تنظيم الأمور في برقة، حتى تكون البلاد على استعداد لما يمكن ان تتمخض عنه الأيام، فانتدب السيد محمدإدريس لإدارة الأجزاء من برقة، المعروفة ببرقة البيضاء، على أن تكون أجدابية مركزه، ووكل أمر الجبل الأخضر إلى السيد محمد رضا، أخ السيد محمد إدريس. أما السيد محمد صفي الدين فقد عهد اليه أمر طرابلس. وانتقل السيد أحمد الشريف إلى الجغبوب للإشراف على الشؤون جميعها إشرافاً عاماً. ومن هناك، دبّر أمر الحملة الليبية على مصر، وهي الحملة التي انتهى أمرها بالفشل وعادت على برقة بضيق شديد.

فلما ذهب السيد محمد إدريس إلى برقة البيضاء وجدها وقد انعدم فيها الأمن وانتشر الإجرام والشرّ والفساد في ربوعها. وقد حدثني أولئك الذين كانوا مع السيد إدريس هناك كيف قبض على الأمور بيد قوية، وضرب على أيدي المفسدين فقطع دابرهم. وقد كان هناك بعض السودانيين آنئذ ممن غلبت عليهم روح الشر والسلب، فاستفتى السيد إدريس العلماء في شأنهم، فأفتوا بقتلهم، فأعدمهم وعلّم كل من تحدثه نفسه بالشر درساً قاسياً، لكنه كان نافعاً.

كانت برقة جائعة، مريضة، تعبة، منهوكة القوى، وقد سُدَّت في وجهها آخر طريق ـ طريق مصر ـ ولذلك فالأمر كان يقتضي عملاً حاسماً سريعاً يحفظ ما يصحّ حفظه، وينقذ الناس من البلاء المحقق، والفناء الماحق. وكان السيد إدريس، في نظرته هذه، يعبر عن رأي صائب، وحكم صادق، وينزل عند رغبة الكثير من مشايخ القبائل الذين كانوا يرون أن يُعْمَل شيء في سبيل الإنقاذ.

ما الذي يجب ان يعمل؟ يجب ان يعقد الصلح مع الإنكليز حتى يتسنى للبرقاويين مقارعة الايطاليين فيما بعد. وقد استطاع السيد محمد إدريس أن يقنع السيد أحمد الشريف بأن هذا هو السبيل السويّ، على أن يقوم هو بذلك.

ولكن انكلترة وإيطالية كانتا حليفتين، وكانتا قد اتفقتا (وظاهرتهما فرنسا في ذلك فيما بعد) على أن لا تعقد أي منهما صلحاً منفرداً مع السنوسية، ولذلك أصرّ

الإنكليز على وجوب المفاوضة مع الايطاليين في الوقت نفسه. وَقَبِلَ السيد محمد ادريس ذلك، فجاء الوفد الإنكليزي المؤلف من الكولونيل تالبوت وبرفقته أحمد حسنين بك (المرحوم أحمد حسنين باشا فيما بعد)، وجاء الوفد الايطالي مكوناً من الكولونيل فلا والسيد بياشنتيني. ودارت المفاوضات مع السيد إدريس مدة شهرين في الزويتينية، على خليج سرت غربي أجدابية في جنوب، (أيار وحزيران - مايو ويونيو ١٩١٦).

وكل ما تمّ في مفوضات الزويتينية هو أن عرف السيد محمد إدريس المطالب الايطالية، وعرف الوفدان الانكليزي والايطالي، وجهة نظره. لكن شيئاً نهائياً لم يتم لأن شروط ايطالية كانت قاسية، ومطالب السيد محمد ادريس لم يكن باستطاعة الوفد الايطالي الموافقة عليها قبل عرض الأمر على حكومته. لذلك أُجّلت المفاوضات إلى وقت ومكان آخرين.

وكان المكان الآخر هو عكرمة، على مقربة من طبرق، والزمان أوائل عام ١٩١٧. وبعد مناقشات توصل الفرقاء المعنيون إلى ما يصحّ أن يُسمّى هدنة عكرمة (نيسان - أبريل).

والاتفاق بين السنوسية والايطاليين يعلن أن الفريقين راغبان في وقف القتال والامتناع عن الحرب، ويمكن تلخيص شروط الهدنة في الأمور التالية:

(١) يقف الايطاليون عند النقاط التي كانوا يحتلونها في نيسان (أبريل) ١٩١٧، ويتعهدون بأن لا يستحدثوا مراكز عسكرية أبداً، على أن يكون مثل هذا الشرط مقيداً للسنوسيين أيضاً.

(٢) أخذت ايطالية على نفسها عهداً بأن تُبقي على المحاكم الشرعية، وتولي أمر النظر في القضايا علماء يوثق بهم، ينظرون في قضايا الأحوال الشخصية.

(٣) قبلت ايطالية أن تفتح المدارس العلمية والمهنية في برقة، وأن تُعنى بتعليم القرآن الكريم على أيدي قوم هم أهل لذلك.

(٤) وقبلت ايطاليا أن تعيد إلى الزوايا أراضيها الخاصة بها، وأن تعفي الأراضي من الضرائب.

(٥) تدفع الحكومة الايطالية مرتبات لمشايخ الزوايا التابعة لها، على أن يقوم هؤلاء بدور الوسيط بين السلطات الايطالية وأهل البلاد حين الحاجة.

(٦) تسمح ايطالية بتبادل التجارة بين الداخل وبين ثلاث من الموانىء، وهي طبرق ودرنة وبني غازي، على أن يشمل التبادل التجاري بقية الموانىء عندما تتحسن الأحوال، وتسمح بمثل هذا العمل.

والى بجانب هذه الشروط التي كانت يجب أن تنفَّذ حالاً، كانت ثمة أمور أخرى قبلها الفريقان مبدئياً، لكن رؤي وجوب التروي في تنفيذها وهي:

(١) وجوب حلّ الأدوار (العسكرية) السنوسية وتسريح الجنود الموجودين فيها.
(٢) تجريد العرب (القبائل) من السلاح تدريجاً في مدة عام.
(٣) تختار السلطات الايطالية شيوخاً للزاويا الواقعة في منطقتها من لائحة يقدمها السيد إدريس تحوي ثلاثة أسماء لكل زاوية.

أما الاتفاق السنوسي ـ الإنكليزي (اتفاق السيد محمد إدريس ـ تالبوت) فقد نصّ على أن يسلّم السنوسي جميع الرعايا البريطانيين والمصريين والتابعين لدول الحلفاء البريطانية، وأن يقصي جميع الأشخاص الذين من شأنهم أن يعكروا صفو الاتفاق عن افريقية، وأن يخرج جميع السنوسيين المسلحين من مصر، وأن تفتح طريق السلوم ـ الاسكندرية. ومع أن الاتفاق نصّ على أن لا تفتح زوايا سنوسية جديدة في مصر، فإنه لم يمنع المصريين من أن يدفعوا ما عليهم من زكاة للسنوسية.

والذي يمكن أن نخلص إليه من هذه المفاوضات هو أن ايطالية كانت تحاول الحصول على امتيازات سياسية. بينما كانت بريطانية يهمها أن تؤمّن الحدود المصرية الغربية.

انصرف السيد محمد إدريس إلى المنطقة التي ظلت تحت نفوذه، وهي التي تشمل الكفرة والجغبوب وجالو وأوجيلة، يديرها إدارة الحزم والنظام من أجدابية، ويحاول جهده ان يحول دون الايطاليين وتدخلهم في شؤون العرب القاطنين فيها. ولكن السيد محمد كان يشعر ان هذه الهدنة المؤقتة يجب ان يحلّ محلها معاهدة ذات صفة دائمة.

أما الايطاليون، من جانبهم، فلم ينسوا، أو يتناسوا، أنهم إنما يطالبون بالسيادة على ليبيا، وأنهم إنما قبلوا بالأمر الواقع مؤقتاً، لذلك حاولوا ان يتقربوا من السكان، أملاً في أن ينتهي الأمر بهؤلاء إلى القبول بالسيادة الايطالية. ولعل هذا ما حدا بإيطالية ان تمنح برقة «دستوراً أساسياً»، وقد تمَّ ذلك في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩. وينصّ هذا الدستور على ان يعيّن ملك ايطالية والياً يشرف على الشؤون المدنية والعسكرية لبرقة، ويكون لبرقة مجلس نواب محلي يتألف من نواب عن القبائل والحضر، بحيث يضاف اليهم عدد من الأعضاء المعيَّنين يجلسون فيه بحق وظائفهم. أما إدارة البلاد فتتمّ على أساس تنظيم إدارات مدنية وعسكرية يُعيَّن رؤساؤها بأمر ملكي.

وكفل القانون الأساسي حرية العبادة والدين وحق الملكية الفردية وحرية النشر وإنشاء المدارس واحترام لغة البلاد نظرياً. هذا إلى تفصيل أمور كثيرة لا نرى حاجة إلى ذكرها. وقد أدرك مشايخ القبائل ما تنطوي عليه هذه البادرة من خطر، فعقد نحو مئة من كبارهم اجتماعاً في أجدابية وقرّروا فيه أنهم لا يقبلون بالايطاليين إلا في المدن الساحلية، على أن يقتصر عملهم هناك على التجارة. واتضح من إعلان

الدستور من جهة، وقرار المشايخ من جهة أخرى، أنه من الضروري المبادرة إلى مفاوضات جديدة، لعلها تؤدّي إلى وضع الأمور في نصابها. وبدأت المفاوضات فعلاً، وفي ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠ وُقِّع الاتفاق المعروف باتفاق الرجمة.

وبموجب اتفاق الرجمة قسِّمت برقة إلى قسمين: الشمالي، وفيه السواحل وبعض الجبل الاخضر يخضع للسيادة الايطالية؛ والجنوبي، وهو الداخلي، ويشمل الجغبوب وأوجيلة وجالو والكفرة، يكون إدارة مستقلة هي الإمارة السنوسية. ويتمتع السيد محمد إدريس بلقب (أمير)، على أن يكون اللقب وراثياً. ومع أن عاصمة الإمارة هي أجدابية، فقد اشترط في الاتفاق على أنّ للأمير أن يتجول ويقيم في جميع أنحاء برقة، ويتدخل في إدارة المنطقة الايطالية متى شعر أن مصلحة العرب تتطلب ذلك. والحدّ الفاصل بين المنطقتين هو خط يمتد جنوبي خميس والسلوق والرجمة إلى شمالي الأبيار ثم يمرّ بغوط ساس وشمالي القصور وجنوبي سيدي رافع (الزاوية البيضاء) والصفصاف ومرتوبة وتميمي إلى طبرق.

وأدخل القانون الأساسي في صلب اتفاق الرجمة.

وأعلنت ايطالية أنها لا تنوي بحال من الأحوال انتزاع الأرض من أصحابها، سواء في ذلك الأراضي التي يملكها الأفراد وأراضي الزوايا. وتعهد الأمير من جانبه في أن تُحَلّ الأدوار العسكرية وتُسرّح الوحدات العسكرية (في مدة ثمانية شهور) على أن يحتفظ بألف جندي فقط يستخدمهم في شؤون الإدارة وحفظ النظام. ورضيت ايطالية بأن تقدم مساعدات مالية للأسرة السنوسية تمكّنها من تنظيم أعمالها، على أن يشجع الأمير التجارة ويضمن المواصلات والأمن.

وقد تمّ في الواقع انتخاب مجلس نيابي عام ١٩٢١ (نيسان ـ أبريل) واختير رئيساً له السيد صفي الدين. وعقد المجلس خمس جلسات (إلى آذار مارس ١٩٢٣) لما ألغت ايطالية جميع الاتفاقات التي عقدتها مع السنوسية.

مرّت المدة المتفق عليها مع الأمير السيد محمد إدريس لحل الأدوار، وهي ثمانية شهور، ولم تُحَل هذه الأدوار التي كانت تعمرها فلول من أفراد المقاومة السنوسية منذ سنة ١٩١٧. وهذه الأدوار (في أجدابية والشليظيمة ومروة خولان والأبيار وتكنيس وعكرمة) كان يشرف على كل منها قائمقام، وقائد جند، وقاض، وجامع ضرائب يجمع حاجاتها من العرب. ومن هنا، كان دور كل وحدة عسكرية إدارية قضائية، يشمل المنطقة المحيطة بها. وكانت الأدوار واسطة لنشر النفوذ الأميري السنوسي أو الاحتفاظ به قائماً. ومن هنا، كان اهتمام ايطالية بحلّها.

وتعلّل الأمير بأن حلّ هذه الأدوار قد يثير العرب على غير فائدة، ولذلك برز أمر بحثها من جديد، وانتهى البحث بالأمير والايطاليين إلى اتفاق جديد بشأنها يُعرف باسم اتفاق بومريم الذي تمّ في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١. ومع ان الفريقين

جـدّدا الاتفـاق المـاضي بشـأن حلّهـا فـقـد رُئي أن يؤجل ذلك حتى يتسنى للإدارة الايطالية توطيد أركانها في منطقتها. وإلى أن يتمّ ذلك رُئِي من المناسب إنشاء الأدوار المختلطة، على أن يكون ثمة أربعة منها في عكرمة وسلنطة والأبيار وتكنس، فيكون الجنود فيها ايطاليين وسنوسيين، بنسبة خمسة إلى أربعة، ويقوم ضباط ايطاليون بالإشراف على الايطاليين وضباط سنوسيون بقيادة الجند السنوسي. وأقيم (دور) ايطالي خاص في المخيلي (المخيلة).

والذي يبدو من هذا كله، بحسب رأي الايطاليين أنفسهم، هو أن النفوذ الايطالي كان في سبيل التقدم في الناحية السياسية. لكن هذا كان في الظاهر فقط. فهؤلاء الايطاليون يعترفون بأن إدارة برقة، باستثناء المدن، كانت في الواقع في أيدي السنوسيين، اما مباشرة أو بالوساطة. وهذه حالة ما كان ليرضى عنها الايطاليون أبداً، وان كانوا قد قبلوا بها مؤقتاً. وكان من الطبيعي أن يعود القتال إلى البلاد يوماً ما.

٣ ـ إعلان الجمهورية

على إثر خروج العثمانيين نهائياً من طرابلس، قامت المشاورات بين زعماء البلاد، فعقد اجتماع في مسلاته انتهى بإعلان الجمهورية في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ على أن يكون أعضاء حكومتها الشيخ سليمان الباروني ورمضان السويحلي وأحمد المريض وعبد النبي بلخير. وأُنشىء مجلس شورى من خمسة وعشرين عضواً. وتوجهت حكومة الجمهورية إلى حكومات الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسا وإيطالية تنبئها بما تمّ وترجو منها الاعتراف بها. وبعد أن اتفق الاعضاء الأربعة على مناطق حُكْم كل منهم رغبوا في المفاوضة مع الحكومة الايطالية على نحو ما كان قد جرى بين هذه الحكومة والسيد محمد ادريس السنوسي، إلا أن الحكومة الايطالية لم تجب حكومة الجمهورية إلى ما أرادت، بل على العكس حشدت في طرابلس جيشاً جراراً بقصد احتلال البلاد. ولما تعرضت هذه القوى الايطالية لهجمات شنتها جماعات مع المجاهدين، رأت الحكومة الايطالية أن تتفاوض مع الحكومة الجمهورية، وتمّ الاجتماع بحلّة الزيتونة في آذار (مارس) ١٩١٩. وبعد أخذ وردّ استمرا مدة طويلة انتهى الأمر بالفريقين إلى صلح بنيادم الذي كانت نتيجته القانون الأساسي الطرابلسي الذي صدر في أول حزيران (يونيو) من السنة نفسها. وينص هذا القانون الأساسي على احترام الحقوق المدنية والسياسية والحريات الدينية الفردية والعامة والمساواة في فرض الضرائب. ويسمح بالتدريس الخاص تحت إشراف الحكومة وبتدريس المواد باللغة العربية في المدارس الابتدائية والمتوسطة، على أن تدرّس اللغة الايطالية بعد السنوات الثلاث الأولى. أما فيما يتعلق بالحكومة فقد أقرّ تعيين والٍ من قِبَل ملك ايطالية، ومجلس نواب محلي منتخب فيه بعض أعضاء معيَّنين بحكم طبيعة الوظائف التي يشغلونها. وقد رأينا ان الانتخاب للمجلس في برقة كان يقوم على أساس التنظيم القبلي، أما في طرابلس فقدكان على أساس مندوب واحد لكل عشرين ألفاً من السكان. واعتبر أن عمل النواب الرئيسي إقرار الضرائب الحكومية وتوزيعها والاهتمام بالقواعد الأساسية للقيام بالخدمات العامة.

على أن كل هذا لم يكن يرافقه نيّة حسنة من جانب الطليان. فقد أخذوا يزرعون بذور الشقاق في البلاد، ويراوغون في وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ. لذلك اجتمع زعماء الحركة الوطنية وممثلون عن القسم الأكبر من المناطق الطرابلسية في

غربان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ لبحث القضية من أساسها، وكان أحمد المريض رئيساً للمؤتمر، كما أن عبد الرحمن عزام (باشا) مستشاراً له. وقد اتخذ المؤتمر القرار التالي:

«إن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومة قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي من الأصول بزعامة رجل مسلم منتخب من الأمة لا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرارمجلس النواب، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور تقرّه الأمة بواسطة نوابها، وان يشمل حكمه جميع البلاد بحدودها المعروفة».

وقرر مؤتمر غربان أن يكون الجهاد في سبيل البلاد موحداً في برقة وطرابلس، وأرسل وفد إلى سرت حيث اجتمع بمندوبي السنوسية وتمّ اتفاق يُعرف باتفاق سرت على الأمور التالية:

أولاً: يجب أن نوحّد كلمتنا ضد عدوان الغاصب لبلادنا وضد المفسدين.

ثانياً: يجب أن يكون عدونا واحداً وصديقنا واحداً.

ثالثاً: ان كافة ما وقع من الطرفين من التجاوز لا يطالب به أحد الآخر، إلى ان تستقر الحالة في الوطن وتتعين وضعية البلاد العمومية، ومع ذلك يجب ان يسعى الطرفان في المسامحة بين العربان ومن يتعدى بعد الآن فعلى الحكومة التابع لها ان تعاقبه بما يستحق.

رابعاً: كلّ من يخالف الجماعة ويدس الدسائس الأجنبية على الحكومة المنسوب اليها يُعدم وتصادر أمواله حسب الشريعة الإسلامية.

خامساً: يرى الطرفان ان مصلحة الوطن وضرورة الدفاع ضد العدو المشترك تقضي بتوحيد الزعامة، ولذلك يجعلان غايتهما انتخاب أمير مسلم تكون له السلطة الدينية والمدنية داخل دستور ترضاه الأمة.

سادساً: يتخذ الطرفان الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الغاية المذكورة في المادة الخامسة، وان تكون تولية الأمير بإرادة الأمة.

سابعاً: متى تحققت الغاية المذكورة في المادة الخامسة يجب انتخاب مجلس تأسيسي من الفريقين لوضع القانون الأساسي والنظم اللازمة لإدارة البلاد. قبل ذلك، وتمهيداً لهذه الأعمال، يجب على الفريقين ان يرسل كل منهما مندوباً للبلدين لأجل ان يشتركا في سياسة البلاد والتدابير المقتضية للدفاع عن الوطن.

ثامناً: يتعهد الطرفان بأن لا يعترفا للعدو بسلطة، وان يمنعاه من بسط نفوذه خارج الأماكن المتحصّن فيها الآن. وفي حالة وقوع حرب يتضافر الفريقان على حرب العدو، وأن لا يعقدا صلحاً إلا بموافقة الفريقين.

تاسعاً: إذا خرج العدو من حصونه مهاجماً جهة من الجهات وجب على الأخرى

ان تمدّ المهَاجم بالمهمات الحربية والمال والرجال، وان تنذر العدو بالكف عن التجاوز، وإذا لم يفعل تهاجمه هي بدورها.

عاشراً: تجتمع هيئة منتخبة من أهالي طرابلس وبرقة مرتين في كل سنة في شهري المحرم ورجب للنظر في مصالح البلاد.

حادي عشر: يشترط أن يوافق على هذه المعاهدة كل من حكومة برقة والهيئة المركزية في طرابلس.

ثاني عشر: مهمة الهيئة المذكورة تأييد العلائق الودية بين الطرفين وتأييد هذه الاتفاقية.

وتبع ذلك، بعد مدة قصيرة، ان بايعت هيئة الإصلاح المركزية (وهي الهيئة التي انبثقت عن مؤتمر غربان) السيد محمد إدريس السنوسي أميراً للقطرين طرابلس وبرقة. وذلك في سبيل توحيد العمل في الدفاع عن البلاد والكفاح ضد المعتدين. وقد قَبل الأمير في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، بعد ان استشار أنصاره في برقة في مؤتَمر عُقِدَ في جردس العبيد خصّيصاً لبحث هذه القضية.

وكان قبول الأمير للبيعة وتوحيد الجهود هو ما تخشاه ايطالية، وأدرك الأمير ان ايطالية لا بدّ مضمرة شرّا للبلاد ولشخصه، لذلك رأى ان ينسحب من الميدان فذهب إلى مصر بطريق الجغبوب في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ تاركاً أخاه السيد محمد الرضا، وابن عمه السيد صفي الدين، لإدارة شؤون برقة، كما ظلّ أحمد يدير أمور طرابلس، وكان قد تولى ذلك إثر البيعة. وتربصت ايطاليا قليلاً وفي ٦ آذار (مارس) ١٩٢٣ وبدون سابق إنذار أو إعلان حرب استولت سلطاتها على الأدوار المختلطة والدور السنوسي في خولان ومركز الإدارة في أجدابية، وأسرت الكثيرين من الجنود السنوسيين. وكان الفاشيون قد استولوا على شؤون ايطالية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ وبذلك تهيأ الطليان للأعمال الاستعمارية الجديدة. لذلك فقد أعلن الوالي الجديد في برقة في نيسان (أبريل) ١٩٢٣ «جميع الاتفاقات التي عقدتها الحكومة مع السنوسيين هي باطلة وملغاة».

كان ذلك إيذاناً ببدء الحرب من جديد. وكانت حرباً لا هوادة فيها. لكن القتال في طرابلس بدأ قبل ذلك، إذ إن جميع المحادثات والمفاوضات قد انتهت إلى فشل. ولعلّ هذه الرسالة التي بعثت بها هيئة الإصلاح المركزية إلى نائب الوالي الايطالي في طرابلس تعبّر عن موقف الفريقين، وأحدهما من الاخر، وقد أرسلت بعد انقطاع المفاوضات التي كانت قائمة في فندق الشريف.

«باندفاع أسلافكم مع تيار الفتنة والتفريق حدثت اضطرابات في البلاد وقفت الحكومة الايطالية أمامها موقف المتفرج فاضطرت الأمة إلى عقد مؤتمر غربان، وأبلغت مقرراته الصائبة إلى الحكومة، وأرسلت وفدها للمطالبة بما أجمع عليه

المؤتمر، فلم يكن حظه إلا الإعراض والاستخفاف بمهمة ذلك الوفد مع استمرارها في خطة المراوغة والتفريق.

«ولما حال الحول على وفدنا، وهو يستعطف المصادر الرسمية وغير الرسمية، والحكومة مصرة على تلك السياسة الممقوتة، وتحقق أهل القطرين طرابلس وبرقة أن حياتهم محفوفة بالخطر في الحال والاستقبال، وان ما دهم أحد القطرين لا بد أن يحيق بالآخر لما بينهما من العلائق المادية والمعنوية، لا سيما وان إدارتهما إلى عهد الاحتلال واحدة، عندئذ تبادل عقلاء الفريقين المراسلات والآراء فيما يضمن الراحة ويفسح مجال الإخاء ويسهل سير الأمتين العربية والايطالية في سبيل الحالة الاقتصادية مع المحافظة على حق ايطاليا السياسي. فقرّر الفريقان بالإجماع في سرت اتفاقية من جملة نصوصها المطالبة بتوحيد إدارة القطرين، وهو الحل النهائي الذي لا يُبقي ريباً لهذه المعضلة التي لا تريدها سياسة المراوغة والتفريق وطول الأمد إلا تحكماً في عقد الخلاف فتصبح من الأمراض المزمنة، ويعسر حلّها عما تصاب به الأمتان من الخسائر وما يفوتهما من المنافع كما لا يخفى.

«أما نحن أهل القطرين فإن الأدوار المحزنة والتجارب المؤلمة أرشدتنا إلى صورة حلّ هذه المشكلة، حلاً لاحظنا فيه المنافع الايطالية سياسية كانت أو اقتصادية وهو ان تؤسس حكومة نيابية للقطرين يرأسها رجل مسلم تنتخبه الأمة وتكون له السلطات الإدارية جميعها مع السلطة الدينية. ولا نظن أن الحكومة لا تستحسن هذا الحل المفيد، إن تجردت عن ملاحظة الأشكال والاعتبارات ووجّهت نظرها إلى الحقائق والجوهريات».

بعد انقطاع مفاوضات فندق الشريف في ١٠ نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٢، عاد القتال إلى طرابلس، إلا أنه كان أشدّ وأمر. فقد قذف الأسطول الايطالي الزاوية. أما الطليان فقد خرجت جموعهم من طرابلس وغيرها فاحتلوا زواره ثم اتجهوا نحو العزيزية حيث كانت قوة المجاهدين متمركزة، كما خرجت جيوش أخرى من مناطق ثانية. ولم يستطع المجاهدون الصمود أمام هذه القوى، فانسحبوا في أواخر شهر نيسان (أبريل). وفي خريف السنة نفسها (١٩٢٢) تمكنت الجيوش الايطالية من احتلال الغربان نفسها. ولقيت هيئة الإصلاح المركزية الأمرّين من الضغط الايطالي وانقطاع المدد وانعدام النظام. وشدّد الطليان الحملة في مطلع سنة ١٩٢٣ فاضطر المجاهدون إلى الانسحاب إلى أورفله.

صمدت مصراته مدة طويلة. ولعلّ السبب هو أن الطليان فضلوا الانتهاء من مشاكلها العسكرية في جوار طرابلس أولاً. فلما تمّ لهم ذلك وجّهوا همهم نحوها، فسيروا جيشاً بطريق زليطن فاحتلها ثم سار إلى مصراته فاستولى عليها في أواخر

شباط (فبراير) ١٩٢٣ ثم أتموا سيرهم نحو تاورغا، حيث قامت بينهم وبين المجاهدين معارك كان فيها الحظ ضد هولاء.

وكانت المحاولة الأخيرة للوقوف أمام الطليان في نفد، إذ جاءها السيد صفي الدين واجتمع بأحمد السويحلي وعبد النبي بلخير وآخرين. وقد تجمعت القوات وأخذت تهاجم الطليان في مصراته وزليطن ومسلاته وغربان وترهونه والنواحي، فخرج الطليان للقتال تؤيدهم السفن من البحر والطائرات من الجو، فتمّ لهم التغلب على المجاهدين تدريجاً. وفي ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٣ استولى الطليان على أورفله، وبذلك انتهى القتال في طرابلس، واضطر الكثيرون إلى الخروج من بلادهم إلى تونس ومصر وغيرها من ديار الشرق العربي. وبدأ هؤلاء الدفاع عن ليبيا في الخارج.

ومع ذلك فقد ظلت ايطالية تلقى صعوبات في احتلال بقية البلاد الطرابلسية إلى ١٩٢٨ ولم يتم فتح الفزان إلا في ١٩٣٠، كما أن برقة قاومت إلى بعد ذلك قليلاً.

٤ ـ استشهاد عُمَر المختَار

في آذار (مارس) ١٩٢٣ تجدد القتال في برقة، واستمر إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢. وكان قتالاً عنيفاً مريراً لا هوادة فيه البتة. ذلك أنه أصبح الآن، من جانب الطليان، قتال موت أو حياة. فإيطالية الفاشية ما كانت تستطيع أن تقابل الايطاليين بفشل مهما كلفها الأمر. ومن هنا كان تصميم الحكومة الايطالية على أن لا تبخل على المناضلين العرب بالقسوة والشدة والعنف والقتل والتشريد. وكان القتال، من جانب البرقاويين، دفاعاً عن الأهل والوطن، ولذلك استشرى أولئك الأشاوس، واندفعوا لا يبخلون على قومهم بالأرواح أو الأجسام، ويتحملون في سبيل الوطن ما لا قِبَل بتحمله إلا للأبطال المؤمنين. وقد كان أولئك المجاهدون أبطالاً مؤمنين ـ مؤمنين بحقهم في وطنهم، مؤمنين بالله ـ فقاتلوا وجاهدوا في سبيل هذا الإيمان العميق. وقد أُتيح لي، أثناء إقامتي ببرقة، ان أعرف عمق هذا الإيمان بالفكرة، وصدق هذه العقيدة بالمبدأ، من نفر من أولئك الذين اشتركوا في القتال ونقطة ارتكازه السيد عمر المختار، فأكبرت ذلك أيّما إكبار.

ومع ان الذين حملوا السلاح في وجه العدوان الايطالي كانوا جماعات صغيرة، فالواقع أنّ كل رجل وامرأة كان مجاهداً في تلك السنوات. نعم لقد اشترك في القتال الرجال والنساء والشيب والشبان، حتى لقد كان الايطاليون، على حدّ تعبيرهم أنفسهم، يقاتلون شعباً وأمة، لا جيشاً أو جماعة. وقد قال غرازياني ان كل برقاوي ثائر، وأبى غرازياني إلا ان يلقب الأبطال الذين دافعوا عن وطنهم «ثواراً»، ولو أنصف لقال عنهم إنهم كانوا أبطالاً مغاوير.

وفي هذا القتال المرير انعدمت المشاجرات والخلافات والحزازات القبلية التي تسيطر على حياة البدو عادةً. فلم يستطع الايطاليون ان يجدوا ثغرة ينفذون منها إلى العرب ليفرّقوا بين الصفوف، فكانت الجماعة، من أي قبيلة كانت، إذا دهمها خطر الأسر أمام قوة من الايطاليين، تنقل إلى واحدة من القبائل أو العشائر المفروض انها مسالمة، وتدخل بين أبنائها، وتختفي هناك. وقد تُضطر فئة إلىٰ ترك القتال مؤقتاً لأن فرقة ايطالية تلاحقها، فتقوم فئة من القبيلة المسالمة مكانها، تاركة لها الوقت الكافي للراحة، ثم اللحاق بدورها أو جماعاتها.

ولما جاء بادوليو حاكماً لليبيا (١٩٢٨) خيّر البرقاويين بين التسليم بدون قيد أو

شرط وبين التعرّض لأن يُقضى عليهم قضاء تاماً. ولكن الشعب المجاهد لم يخفه هذا الإنذار. ولن يخيف الإنذار قوماً يعتقدون أنهم على حق.

كان الأمير السيد محمد إدريس في مصر يشرف بنفسه على أمر تأمين الذخائر والسلاح والمؤن. بقدر ما تسمح وقتئذ الأحوال، وهو فوق ذلك المرجع الأخير في كل أمر مهم. والسيد عمر المختار، النائب العام في برقة، كان الروح الملهم لهذا الجهاد، فما كان يضنّ بنفسه في سبيل القتال والإدارة. وشهادة خصومه في ذلك شهادة لا تقبل التجريح. فقد قال فيه غرازياني «وخصمنا الذي لا يقهر، القائد الماهر، والخادم الأمين للسيد إدريس، كان قلب الثورة البرقاوية النابض، وروحها». وأكرم به من قلب وروح. وإلى جانبه وقف العشرات من مشايخ القبائل وشيوخ الزوايا الذين لا يتسع المقام لذكرهم.

والسيد عمر المختار من عيلة فرحان من قبيلة المنفة. ولد عام ١٢٧٩ هـ ١٨٦٢ م بالبطناك، وتعلّم في مدرسة زنزور السنوسية، ثم أتمّ تعليمه في الجغبوب وانتقل مع السيد أحمد الشريف إلى الكفرة. واختاره السيد لتولي مشيخة زاوية القصور (على مقربة من المرج) ليدبّر أمرها وأمر قبيلة العبيد المعروفة بعنادها وقوة شكيمتها. ثم كلّفه أمر الجهاد ضد الفرنسيين في وادي، وعمل على نشر الإسلام في تلك الربوع. وفي عام ١٩٠٦ أعيد إلى زاوية القصور لأنه كان الرجل الوحيد الذي دبّر أمر قبيلة العبيد. وقد اشترك في الحرب ضد الايطاليين من أول الأمر. فلما تجدد القتال عام ١٩٢٣، وكان الأمير السيد محمد إدريس قد انتقل إلى مصر، عهد إلى السيد عمر المختار بالنيابة العامة عنه في قيادة الجهاد ببرقة، فكان اختياراً موفقاً، لما كان يتحلّى به من صدق العزيمة وقوة الشكيمة وكبر التضحية وعلوّ الخلق ورباطة الجأش والإيمان بالله والإخلاص للوطن.

لما اشتعلت نيران الحرب السنوسية الايطالية الثانية في برقة كان ضباط الايطاليين وقوادهم يعرفون البلاد معرفة تسهل عليهم العمليات العسكرية، وكان بإمكان ايطالية أن تنزل إلى الميدان مدافع قوية، كما أن السلاح الجوي كان قد أصبح ذا قيمة. وهذه كلها أمور كان من الطبيعي أن يفيد منها الايطاليون. ومن هنا، كانت قواتهم التي بلغ عددها في عام ١٩٢٦ نحو عشرين ألفاً، أقدر على مواجهة الأمور من القوات الايطالية التي تولت الأعمال العسكرية في الحملة الأولى (أي في ١٩١١).

أما برقة فلم يكن لها من المقاتلين في الميدان أكثر من ألف، في أي وقت واحد، ذلك لأن طبيعة البلاد وحاجتها إلى الأيدي العاملة، لم تكن تسمح لأكثر من هذا العدد بأن يتفرّغ للقتال في موسم واحد، فضلاً عن أن كمية البنادق كانت محدودة، لأنها لم تتجاوز، في وقت ما، أربعة آلاف بندقية مع القبائل، ونحو ألف بندقية في أيدي الرجال المقاتلين. ولعلّ هذا خير ما يوضح لنا بطولة البرقاويين في هذا القتال المرير بين قوتين لا مساواة بينهما مطلقاً.

وقد كانت برقة مقسومة، نظريًا، إلى قسمين. فالسواحل وما إليها اعتبرها الايطاليون مناطق خاضعة أو مستسلمة، وانتظروا منها أن تكون في جانبهم، بما في ذلك المدن. أما الداخل فهو الذي أطلقوا على سكانه اسم الثائرين. وحريّ بنا أن لا نجاري الايطاليين في التسمية، فندعوهم «المجاهدين»، ولكن هذا التقسيم كان فعلاً نظرياً، إذ إن الواقع كان يختلف عن ذلك. وفي هذا يقول ايفانر برتشارد: «لم تكن حالة الجماعات الخاضعة مما يحسد عليه. فقد حتم عليهم ان يقيموا على مقربة من المراكز الايطالية، وكانت المناطق التي سمح لهم بزرعها أو برعي مواشيهم فيها محدودة. وكانت مضاربهم معرضة للتفتيش في كل ساعة. وأخذت عليهم السلطات الايطالية ان أفراداً منهم اتصلوا بالمجاهدين، حتى الذين يمتّون اليهم بصلة القربى، وأنزلت بالجماعات العقوبات الشديدة، فصادرت مواشيهم وحبوبهم، وحرقت مضاربهم، وسجنت عدداً منهم، وقد تصل إلى حد قتلهم...فلم يكن غريباً، والحالة هذه، ان يقتنع كثيرون منهم بأن العمل في جانب إخوانهم المجاهدين هو خير وأبقى».

كانت برقة كلها جماعة واحدة في جهادها ضد ايطاليا. وان كان هذا العداء يكسوه في بعض الأحيان طبقة رقيقة من التعاون مع الايطاليين ظاهراً. ولعل خير ما يوضح هذا الأمر ان الجماعات المقاتلة، رغم ما كانت تتعرض له من خسائر في الأرواح، استطاعت، حتى الساعة الأخيرة من الجهاد، ان تحتفظ بأعدادها كاملة في المعارك، ذلك لأن تلك الجماعات المقاتلة كان دائماً ينضمّ إليها رجال من الجماعات المفروض انها خاضعة لملء الفراغ. وقد قصّ عليَّ نفر من الذين اشتركوا في المعارك انهم كانوا كثيراً ما يجرحون في معركة، بحيث يستحيل عليهم الاستمرار في العمل مدة، فيأوون إلى أقرب عشيرة أو قبيلة، فيهبّ رجال يأخذون محلهم، ويقيم الجرحى بين أهل العشيرة، كأنهم منهم، وليس ثمة من يرشد أو يشي أو يتكلم. إنها أمانة الضيف المقدسة. فإذا شفوا من جراحهم خرجوا للجهاد، وقلّما يعود الذين أخذوا مكانهم إلى عشيرتهم، بل يستمرون في حومة القتال.

وقد أدرك ذلك المسؤولون من الايطاليين وشهد بذلك غرازياني، واعترف بالأمر بيلوباتشي الذي قال: «كان الجميع وحدة شعبية سياسية مالية، تقف في صف واحد لتمكين القوة المقاتلة من الصمود».

كانت وحدات القتال موزعة على القبائل، بحيث تعرف كل قبيلة ما عليها من الرجال، وكذلك ما عليها من الأموال. ولكن هذه الفرق القبلية لم تكن دائماً من رجال القبيلة إطلاقاً، إذ كان يدخلها متطوعون من الإخوان والسودانيين والطرابلسيين (من أتباع السنوسية). وكان في كل فرقة أو دور كما يسمى قائد (للقتال) وقائمقام للأمور المدنية وقاض للشرع وعدد من المساعدين لهؤلاء الضباط كانوا ممن تدربوا في أيام القتال الأولى على أيدي الضباط الأتراك.

كانت الأدوار كلها تحت إشراف السيد عمر المختار، النائب العام عن القيادة السنوسية. وهذا البطل المغوار، الذي كان قد تجاوز الستين من عمره لما ولي الأمر، أشرف على كل صغيرة وكبيرة من أمور القتال. فهناك الإمدادات التي يجب ان تصل من مصر، وهناك الاتصال المستمر يجب ان يحتفظ به بين الأدوار، وثمة الأموال التي يجب أن تجمع لتمكّن المجاهدين من الحصول على حاجاتهم من أكل وذخيرة وسلاح. وكل مبلغ دفعه أيّ برقاوي أخذ لقاءه إيصالاً من القيادة العامة. وكان السيد عمر على اتصال دائم مع الأمير السيد محمد إدريس في مصر. وهذه أمور كلها تقتضي مقدرة ودهاء وشجاعة متى عرفنا ان ايطالية كان باستطاعتها ان تملأ الطرق والمراكز، بعيونها ورجالها. ويظل أمران حريّان بالذكر يدلان على أثر السيد عمر. الأول أنه نفخ في المجاهدين روحاً عالية، والثاني أنه لم يتساهل مع واحد منهم في أمر من أمور النظام. فما اعتدى أحد المجاهدين على أحد اعتداء لا يسمح به الجهاد وروحه إلاّ لقي على أيدي عمر المختار العقوبة التي يستحقها. وإنها لميزة كبرى لرجل في مثل هذه الأحوال أن يكسب احترام جماعته وتقديرهم، مع أنه لم يكن في يوم من الأيام متساهلاً معهم. ولكنها النفوس الكبيرة لا تأنف من الاعتراف لأكبرها بحقه ومنزلته.

كان التصادم بين المجاهدين والايطاليين مستمراً. ويكفي للدلالة على مداه ان نذكر انه في العام الأخير من الجهاد، على رواية غرازياني نفسه، كان ثمة ثلاث وخمسون معركة ومئتان من المناوشات.

لما عادت الحرب جذعة كان ثمة أربعة أدوار مختلطة (هي الأبيار وتكنس وسلنطة وعكرمة). وكان هناك أدوار سنوسية صرفة في أجدابية وخولان والمخيلي (المخيلة). هذا فضلاً عن مراكز للسنوسيين يتراوح بين عشرة وخمسة عشر. فكانت الأدوار المختلطة، ودور المخيلي أول ما استولى عليه الايطاليون. أما المناطق التي كانت تحت النفوذ الايطالي فعلاً في عام ١٩٣٢ فهي: (١) منطقة تمتد من قمينس إلى طلميثة في عرض لا يزيد على أربعين كيلومتراً، وتشمل بني غازي، (٢) درنة وأرباضها، (٣) طبرق. ثم أخذ الايطاليون يرسلون فرقهم المسلحة للاستيلاء المنظم على السواحل والجبل الأخضر. لكنهم ما لبثوا أن اضطروا إلى الاعتماد على الفرق الصغيرة لتعقّب المجاهدين في فرقهم الصغيرة جداً.

ولسنا نطمع، في هذا الفصل المقتضب، أن نؤرخ لمعارك هذه الحرب ومواقعها ومناوشاتها، فهذا أمر يحتاج إلى كتاب خاص، ولذلك نرى أن نجمل الأمر إجمالاً يبين خطوطه الرئيسية.

١ ـ أرسلت ايطالية، بعد الاستيلاء على الأدوار، قوة عسكرية ميكانيكية كبيرة إلى غرب برقة، قامت بقتل الناس وتحريق المضارب وإتلاف الغلال وقتل المواشي أو مصادرتها، بدون تمييز أو تفريق بين مقاتل ومسالم. ولما بدأت الأمطار تهطل،

وأصبح من المتعذر على القوى الميكانيكية أن تسير، قامت الطائرات بضرب الأهلين بالرصاص من الجو. ولما كانت هذه المنطقة مكشوفة فقد نجحت الحملة في قتل المئات وأسر الكثيرين، وحملت الكثيرين على إعلان خضوعهم لإيطالية (قُدِّر العدد بما يزيد على عشرين ألفاً قليلاً). ولم يكن رجال ايطالية قد أدركوا بعد ان مثل هذا الخضوع لا قيمة له، فهللوا واستبشروا بأن احتلال برقة وإخضاعها أمر قريب المنال لكنهم أدركوا فيما بعد مدى خطئهم. واحتل الايطاليون أجدابية في هذه الحملة.

٢ ـ حملات ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥. كانت هذه في الغالب رداً على هجوم الفرق الوطنية ضد الايطاليين. ومن الأسماء التي لمعت في هذه الفترة، صالح لطيوش وجماعته من المغاربة في جهات أجدابية، وأبو القاسم الزنتاني على رأس العواقير ضد حاميات الأبيار والرجمة وبنينة، وعمر المختار وقبيلة العبيد ضد حاميات المرج وطلميثة، وحسين الجويفي وجماعته من البراعصة أقضّوا مضاجع حامية الزاوية البيضاء والفاديدية وسلنطة، وقطيط بو موسى قاد فرقة الحسا والعبيدات وعسكر قبالة خولان. وكان المجاهدون هم دوماً البادئين بالقتال. ولم يتمكن الايطاليون من التقدم كثيراً في هذه الفترة، فكل ما احتلوه هو مناطق صغيرة متفرقة في الجبل الأخضر وطبرق. لكن في الواقع ظلت سلطتهم لا تتعدى المراكز التي يقيم فيها الجند.

٣ ـ أعدت ايطالية في العام ١٩٢٦ حملة كبيرة لاحتلال الجغبوب، رامية من وراء ذلك إلى كسر معنويات المجاهدين. وقد تمّ لها الاحتلال في ٧ شباط (فبراير) ١٩٢٦. لكن ذلك لم يفتّ في عضد المجاهدين، بل لعله قوّاهم عقيدة في وجوب الدفاع والتغلب على المعتدين.

٤ ـ شهدت برقة سنة ١٩٢٧ تغييراً في حاكمها الايطالي في مطلع هذا العام، إذ جاء تيروتسيي، وهو الثالث منذ سنة ١٩٢٣. وقد أدرك، بعد قليل من الوقت، أن كل ما كان قيل عن استسلام القبائل، أو احتلال الأماكن، لم يوسع مناطق النفوذ الايطالي كثيراً، لذلك اتجه همّه إلى احتلال جهات من الجبل الأخضر يمكن أن تؤدي إلى وصل المراكز الايطالية ببعضها، واحتلال منطقة سرت حتى يؤمن المدد من الغرب والهجوم المتصل على أجدابية وما إليها، فتمّ له احتلال ما تبقى من الجبل الأخضر في هذه السنة.

٥ ـ في سنة ١٩٢٨ تمّ احتلال منطقة سرت.

٦ ـ عُيّن بادوليو حاكماً عاماً لليبيا في أواخر سنة ١٩٢٨ وفي أوائل ١٩٢٩ عين سيشلياني نائب حاكم لبرقة. وقد خَيّر بادوليو أهل ليبيا بين الاستسلام دون قيد ولا شرط، وبين أن يبادوا عن بكرة أبيهم. وكان هذا الإنذار كافياً لإثارة الهمم. وبدا ذلك

في كثرة ما قام به العرب من هجمات، وإن كان الهجوم أصبح أصعب عليهم الآن لأن الجبل الاخضر كان قد خرج من أيديهم. وفي أواسط هذه السنة عقدت هدنة بين عمر المختار والايطاليين رغبة في الحصول إلى صلح. لكن بعد خمسة شهور من المفاوضات العقيمة، عاد القتال سيرته الأولى. فقد طلب عمر المختار العودة إلى اتفاق الرجمة، واشترط أن يكون في المفاوضات ممثلون من مصر وتونس. ولكن ايطالية ما كانت تنوي خيراً حقاً، ولذلك لم تنته المفاوضات إلى نتيجة.

وها نحن ننقل أرقاماً تظهر ما خسره العرب في برقة في المعارك، وما صودر من مواشيهم، إلى نهاية عام ١٩٢٩:

السنة	القتلى من الرجال	المواشي التي صودرت أو نفقت
١٩٢٣	٨٠٠	٣٠,٠٠٠
١٩٢٤ ـ ٢٥	٨٥٠	٢٥,٠٠٠
١٩٢٦	٣٠٣	١٠٨,٥٠٠
١٩٢٧	٢٩٦	٣٠,٤٠٠
١٩٢٨	٢٨٠	٢٦,٨٦٦
١٩٢٩	٨٠٠	٢,٠٠٠
المجموع	٤٣٢٩	١٤١,٧٦٦

ولا يدخل في عدد القتلى أولئك الذين أزهقت أرواحهم في غير ساحات القتال، وقد قدرت خسارة سكان برقة في سنوات القتال بنحو النصف أو الثلث على الأقل. ومثل ذلك يقال عن بقية ليبيا.

في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٣٠ وصل غرازياني إلى برقة، وقد خلّد اسمه على أنه «جزار برقة» وكل خطوة خطاها في تلك البلاد، وكل أمر أعطاه، يؤكد أنه حصل على اللقب بحق.

وصل غرازياني إلى برقة في آذار (مارس) ١٩٣٠، وكان مصمماً على وضع حد للثورة الوطنية، وقد انتهج لذلك خطة حققت له ما أراد، ودفع ثمن تحقيق آماله الشعب البرقاوي كاملاً، ذلك ان غرازياني اعتزم قبل كل شيء ان يحول دون المجاهدين ووصول الإمدادات لهم من بقية السكان. وفي سبيل ذلك صادر جميع السلاح الذي كان مع العرب الآمنين. ووزع على الجند البرقاوي العامل في القوى الايطالية، نوعاً من البنادق يختلف عما في أيدي المجاهدين وأنشأ «المحكمة الطائرة» وهي محكمة عسكرية كان يتنقل أعضاؤها بالطائرة إلى حيث يلقى القبض على من يعرف أنه ساعد أحداً من المجاهدين أو اشترك في عمل عدائي. وكانت المحكمة تأخذ بالظنّة، وتحاكم محاكمة صورية، وتصدر الحكم في التوّ، وتنفذه في

الحال، وكان يغلب على الحكم أن يفوق الجرم ليكون ذلك رادعاً للغير. ثم أقفل غرازياني الزوايا السنوسية، وصادر أملاكها، ونفى شيوخها، وعطّل مرافق الحياة فيها.

ولكن هذا كله كان أمراً بسيطاً بالنسبة إلى معسكرات الاعتقال التي أقامها. لقد أقصى غرازياني ثمانين ألفاً من البدو، رجالاً ونساء وأطفالاً، إلى برقة البيضاء ومنطقة الغربية قحولة، وأرسل معهم ٦٠٠,٠٠٠ رأس من الماشية. وكان ذلك في صيف ١٩٣٠. وانتشرت الأوبئة بين السكان، فزهقت أرواح الآلاف من الناس، وهلكت المواشي بسبب الحر وقلة الماء.

وأراد غرازياني أن يقطع المؤن والمساعدات من مصر عن برقة، فأقام حاجزاً من الأسلاك الشائكة المكهربة بين القطرين طوله نحو ثلاثمائة كيلومتر، يبدأ عند البحر في الشمال، وينتهي على مقربة من الجغبوب. ثم أعمل سيفه بطشاً في الناس وفتكاً، دون أن يكون له رادع.

وكانت ايطالية قد احتلت الكفرة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣١، لما رفع بادوليو، بحضور الأمير لوبليه العلم الايطالي على زاوية التاج.

وأبت الأقدار إلا أن تساعد غرازياني فوقع عمر المختار أسيراً بيد الجند الايطالي، بعد أن جرح على مقربة من سيدي رافع (الزاوية البيضاء) وذلك في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ فكان ذلك إيذاناً بانتهاء المقاومة، واعتماد الصبر مؤقتاً، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

ألقي القبض على عمر المختار، وأرسل إلى بني غازي، وأودع السجن وبلغ الخبر غرازياني وهو في ايطالية، فعاد إلى برقة مسرعاً، وأمر المحكمة الطائرة بالانعقاد لمحاكمة المختار حالاً (١٥ أيلول). وقد طلب غرازياني عمر المختار صباح يوم المحاكمة إلى مكتبه، فجيء به مصفداء

وقف المختار منتصباً، كوليّ من أولياء الله، لم ينل الأسر والسجن شيئاً من وقاره وجلال هيبته. أما الحديث الذي دار بين الرجلين فيتلخص في ان غرازياني حاول أن يظهر السيد عمر المختار بمظهر المخطىء الذي إنما كان يقوم بأعمال لصوصية، ولكن المختار بدا ثابت العزم رابط الجأش، وتمسّك بأنه إنما كان يجاهد في سبيل الله وقومه وجماعته، ويدافع عن قضية حق وعدل. ثم عقدت في دار البرلمان البرقاوي الذي أغلق منذ سنة ١٩٢٣، جلسة خاصة لمحاكمة المختار في الساعة الخامسة من مساء يوم ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١، واستغرقت محاكمته ساعة وربع الساعة.

فقد جيء بالسيد عمر المختار إلى قاعة المجلس مكبلاً بالحديد، وحوله الحراس من كل جانب. وأحضر الطليان أحد التراجمة الرسميين، فلما بدأ استجواب السيد عمر بلغ التأثر بالترجمان حدّا جعله لا يستطيع إخفاء تأثره، وظهر عليه

الارتباك، فأمر رئيس المحكمة باستبعاده وإحضار ترجمان آخر. فاختير لمبروزو، وهو يهودي، من بين الحاضرين في الجلسة. وكان السيد عمر جريئاً صريحاً يصحح للمحكمة بعض الوقائع. وبعد استجواب ومناقشة وقف المدعي العمومي ـ الكولونيل بدندور ـ فطلب الحكم على السيد عمر بالإعدام. وعندما جاء دور المحامي المعهود إليه بالدفاع عن السيد عمر وكان ضابطاً ايطالياً، قال «إنني كجندي لا أتردد البتة إذا وقعت عيناي على عمر المختار في ميدان القتال في إطلاق الرصاص عليه وقتله، وأفعل ذلك أيضاً كإيطالي أمقته وأكرهه ولكنني، وقد كلّفت الدفاع عنه، فإنني أطلب حكماً في نظري أشد هولاً من الإعدام نفسه، وأقصد بذلك الحكم عليه بالسجن مدى الحياة نظراً لكبر سنه وشيخوخته». وعندئذ تدخل المدعي العام وقطع الحديث على المحامي وطلب من رئيس المحكمة أن يمنعه من إتمام مرافعته مستنداً في طلبه هذا إلى أن الدفاع قد خرج عن الموضوع، وليس من حقه أن يتكلم عن كبر سن عمر المختار وشيخوخته. ووافقت المحكمة ومنعت المحامي من إتمام مرافعته. وفضلاً عن ذلك فلم تعيّن محامياً بدلاً منه، بل سأل رئيس المحكمة السيد عمر إذا كان لديه ما يقوله، فلما أجاب المختار بالنفي، انسحبت المحكمة، وبعد فترة وجيزة من الزمن عادت من مداولاتها ونطق الرئيس بالحكم فإذا هو يقضي بإعدام المختار، فقابله عمر بقوله «إنا لله وإنا إليه راجعون».

وعلى مقربة من السلوق، على بعد نحو كيلو مترين إلى الجهة الجنوبية الشرقية منها، حُشد عشرون ألفاً من البرقاويين قسراً، ليشاهدوا إعدام السيد عمر المختار في الساعة التاسعة من صباح ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٣١.

وبفقده فقدت الثورة حياتها وهدأت مؤقتاً.

٥ ـ معاهدة الحماية على المغرب

كان المغرب آخر قطر عربي في الشمال الأفريقي أنشب الاستعمار فيه مخالبه، لما احتلته فرنسا بدءاً من الحماية التي فرضت عليه سنة ١٩١٢. وقد مرّت القضية المغربية بدورين قبل أن تمَّ لفرنسا ما تريد. الأول كان في مجال الدبلوماسية الأوروبية الاستعمارية، والثاني كان دور الفتح والاحتلال.

كانت أربع دول اوروبية تهتم بالمغرب في أواخر القرن التاسع عشر وهي: فرنسا وبريطانية والمانية واسبانية. وأما الاولى فقد كان سياسيوها ورجال المال والأعمال ودعاة الاستعمار فيها مثل لجنة المغرب، يعتبرون المغرب منطقة توسع لبلادهم بعد أن توطدت أقدام الفرنسيين في تونس والجزائر، خاصة بعد توسعهم في الجنوب الجزائري، وبعد ان امتدت أصابعهم في المنطقة الافريقية الواقعة إلى الجنوب من كل من الجزائر والمغرب. وأما بريطانية فبسبب علاقاتها الاقتصادية القوية مع المغرب الذي كان سوقاً كبيرة لها. وكانت المانية قد حصلت على مشاريع اقتصادية في جنوب غرب المغرب حول أغادير وما اليها، ولذلك فقد اهتمت هي أيضاً بالقطر نفسه. وقد ازداد اهتمامها بعد سنة ١٨٩٠ إذ تخلّى القيصر عن بسمارك وتعهّد السياسة الخارجية بنفسه، بما في ذلك التوسع الاستعماري في افريقية وآسية. ويعود اهتمام اسبانية بالمغرب إلى أسباب التاريخ والجوار ووجود اسبانية في سبتة ومليلة.

ومع أن بعض الدول الاوروبية لم تدغدغ احلامها مطامع مباشرة في المغرب، فإنها كانت تحاول منع دول أخرى من الوصول اليه. فايطالية كانت مصرة على الوقوف في طريق فرنسا لأن هذه انتزعت منها تونس سنة ١٨٨١. وروسيا كانت تود أن تحصل على شيء ما، لقاء السماح لفرنسا، مثلاً، بأن تدخل المغرب.

ولأن الدبلوماسية الاوروبية كانت تعمل، بقدر الإمكان، مجتمعة في مؤتمرات وكانت «تُدوِّل» القضايا العامة، فقد ارتُئِي أن يُعقد مؤتمر لبحث القضية المغربية. وكانت حكومة السلطان المغربي هي التي دعت إلى ذلك، لمعالجة مشكلة هامة هي ازدياد عدد الأشخاص «المغاربة والأجانب» الذين كانت الدول المختلفة تضعهم تحت حمايتها، عملاً بمعاهدات سابقة، وتوسعاً في تفسيرها وفي الامتيازات التي حصلت عليها. وكانت فرنسا في مقدمة الدول التي فعلت ذلك.

انعقد المؤتمر في مدريد سنة ١٨٨٠ وحضرته، بالإضافة إلى المغرب، بريطانية

وفرنسا واسبانية والمانية والنمسا وهولاند والبرتغال وإيطالية وروسيا والولايات المتحدة وبلجيكا والدنيمرك والسويد. وقد خرجت الدول من المؤتمر محتفظةً بحقوق منح الحماية الاقتصادية، ولكن اتفق المؤتمرون على ان يحتفظ المغرب باستقلاله، وان يكون فيه لجميع الدول مجال للعمل الاقتصادي دون تمييز.

وبدأت بعد ذلك بسنوات، المساومات الجانبية حول الأوضاع الاستعمارية والمطامع الخاصة. فكان أن تمَّ الاتفاق الفرنسي الايطالي (١٩٠٠ ـ ١٩٠٢). ذلك بأن ايطالية التي كانت، كما ذكرنا، تضمر العداء لفرنسا غيَّرت سياستها نحو جارتها بعد فشل الايطاليين في معركة عدوة (١٨٩٦) في محاولتهم احتلال اثيوبية (الحبشة). وتمّ بين الدولتين اتفاق يتعلق بالرعايا الايطاليين المقيمين في تونس. لذلك أصبح من الممكن ان تُسوّى المسائل الأخرى بن الدولتين. وخلاصة الاتفاق الفرنسي الايطالي هو إطلاق يد فرنسا في سياستها نحو المغرب مقابل إطلاق يد ايطاليا في موقفها من ليبيا ومطامعها هناك. وفي سنة ١٩٠٤ تمّ اتفاق بين فرنسا وبريطانية (الاتفاق الودي) الذي يُلَخَّص في أن فرنسا تعمل للمغرب والحصول عليه لقاء اعترافها بالوجود البريطاني في مصر.

وأخيراً جاء الاتفاق الفرنسي الاسباني سنة ١٩٠٤ الذي أعلن تمسك الدولتين بتمامية السلطنة المغربية وسيادة السلطان في بلده المستقل، ولكنه كان يحتوي على مواد سرية تقسم المغرب بين الدولتين، وتهدم الأساس الذي تقوم عليه السلطنة والاستقلال.

جاء بعد ذلك مؤتمر الجزيرة (١٩٠٥ ـ ١٩٠٦) الذي حضرته الدول ذاتها التي حضرت مؤتمر مدريد. واتفقت الدول المؤتمرة على أسس ثلاثة هي: سيادة السلطان، استقلال المغرب ووحدته، والمساواة الاقتصادية بين رعايا الدول جمعاء. لكن الدول دخلت في تفاصيل أخرى هي أمور داخلية تتعلق بالبنك المغربي المركزي، والشرطة اللازمة للمحافظة على الأمن، والضرائب الجديدة مع تنظيم الضرائب القديمة.

أما فيما يتعلق بالبنك، فقد تمَّ الاتفاق على أن تكون له صلاحية إصدار الأوراق المالية، وأن يعمل بمثابة خزينة للدولة، وأن تكون القروض القصيرة الآجال خاصةً به وحده. والبنك يجب أن يخضع للأنظمة الفرنسية ويكون مركزه في طنجة.

وتقرر ان تكون الشرطة تحت إمرة السلطان، ويكون أفرادها من المغاربة (بين ٢٠٠٠ و٥٠٠٠) وتتمركز في المرافىء التجارية. أما الضباط فيكونون فرنسيين وإسبانيين، والمفتشون يكونون إسبانيين في تطوان والعريش، وفرنسيين في الرباط وآسفي وأغادير وموغادور ومختلطين والدار البيضاء. ويكون المفتش العام للشرطة مواطناً سويسرياً.

واتفق الحاضرون على وجوب منع السلاح من أن يدخل إلى المغرب، وأن لا يسمح للدولة المغربية في شرائه إلاّ بموافقة الدول.

لكن المانية، مع أنها حضرت المؤتمر واشتركت فيه ووافقت على مقرراته، لم تلبث ان أخذت تتضايق من تصرف فرنسا واستئثارها حتى تمّ بين الدولتين اتفاق (١٩١١) تنازلت فيه فرنسا لالمانيا عن منطقة افريقية لقاء اطلاق يد فرنسا في المغرب.

هذا كان الفتح الدبلوماسي. لكن فرنسا بدأت، حتى قبل الاتفاق مع المانية، ولكن بعد سنة من انتهاء مؤتمر الجزيرة، باحتلال أجزاء من المغرب، متذرعة بحجج واهية. فاحتلت وجدة (١٩٠٧) بعد مقتل الدكتور موشان في مراكش لضمان إجراء العدالة في مقتله.

وفي سنة ١٩٠٧ أيضاً أنزلت قوات فرنسية واسبانية في الدار البيضاء. ذلك أن عمالاً فرنسيين وإيطاليين واسبانيين كانوا يعملون في بناء الميناء في الدار البيضاء وكان بعضهم ينقل الحجارة من مقالع في أرض الشاوية. وكان المغاربة قد تضايقوا من احتلال وجدة من الأجانب إجمالاً وخاصة لأن هؤلاء شجعوا السلطان عبد العزيز على اقتراض الأموال، وترتّب على ذلك أن أصبح المراقبون الماليون الفرنسيون يشاركون في جمع الضرائب الجمركية لسداد الفائدة. لذلك حدث صدام بين المغاربة والعمال. فأنزلت فرنسا جنودها من بارجة فرنسية ثم جاء جنود فرنسيون واسبانيون أيضاً.

في سنة ١٩١١ احتل الفرنسيون فاس بدعوى رغبتهم في تخليص الاوروبيين المحاصَرين في المدينة، بل إن الفرنسيين ادعوا أنهم لبّوا نداء السلطان الذي طلب منهم التدخل للمحافظة على الأمن. و«قد وصفت هذه العمليات بأنها حملات تأديبية، وأن هذا الاحتلال مؤقت وأن الفرنسيين سينسحبون لدى توفر الضمانات والحصول على ترضيات معينة» (محمد خير فارس).

ولكن ما أن تمّت المفاوضات بين المانية وفرنسا إلى اتفاق حتى غيّرت فرنسا خطتها. وكانت اسبانية قد أنزلت قواتها في العرائش أيضاً. وعندها فوجىء السلطان عبد الحفيظ بطلب توقيع الحماية. وبعد مفاوضات استمرت يومين وقع السلطان مرغماً معاهدة الحماية في ٣٠ آذار (مارس) ١٩١٢. ولا شك أنه من المفيد أن يطّلع القارىء على نص هذه المعاهدة وهي:

بناء على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالته الشريفية بتأسيس حكم منظّم في المغرب قائم على السكينة الداخلية والأمن العام والذي من شأنه ان يساعد على إدخال الإصلاحات وضمان نمو البلاد الاقتصادي، اتفقت الحكومتان على المواد التالية:

المادة الأولى

اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والتربوية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها إلى المغرب.

وهذا النظام سيحترم الأنظمة الفرنسية ويحافظ على مقام السلطان ومكانته المعتادة، وتطبيق الدين الإسلامي، وسيصون المؤسسات الإسلامية خصوصاً مؤسسات الأحباس (الأوقاف) كما أنه سيتضمن تنظيم «مخزن شريفي» على أساس إصلاحي.

ستتفاوض حكومة الجمهورية الفرنسية مع الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بمصالحها المستمدة من موقعها الجغرافي وممتلكاتها المتاخمة على الشاطىء المغربي. كما أن مدينة طنجة ستحتفظ بطابعها المميّز المعترف لها به والذي سيحدد نظامها البلدي.

المادة الثانية

يقبل جلالة السلطان، منذ الآن، أن تشرع الحكومة الفرنسية، بعد إعلان المخزن مسبقاً، في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية لاستتباب السكينة وتأمين المعاملات التجارية في الأراضي المغربية، كما أنه يقبل أن تمارس الحكومة الفرنسية كل إشراف تقوم به الشرطة برّاً وضمن المياه الإقليمية المغربية.

المادة الثالثة

تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية أن تبذل لجلالته الشريفية تأييداً دائماً ضد جميع الاخطار التي قد تهدد شخصه أو عرشه أو تقلق راحة ولاياته. وسيمنح وريث العرش وخلفاؤه من بعده التأييد ذاته.

المادة الرابعة

سيصدر جلالته الشريفية القرارات بالإجراءات التي يتطلبها النظام، أو من السلطات التي قد ينيبها عنه، طبقاً لاقتراح الحكومة الفرنسية. وستراعى نفس الطريقة في مسألة القوانين الجديدة، وفي تعديل القوانين المعمول بها.

المادة الخامسة

ستُمثَّل الحكومة الفرنسية عند جلالة السلطان بواسطة مندوب مقيم عام، مخوّل جميع سلطات الحكومة الفرنسية في المغرب، حيث سيسهر على تنفيذ هذا الاتفاق الحالي.

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد بين السلطان والممثلين الديبلوماسيين الأجانب، وبينهم وبين الحكومة المغربية، في العلاقات التي لهم معها. وسيكلَّف، على الأخص، بجميع الشؤون المتعلقة بالأجانب في المملكة الشريفية. وسيخوَّل، باسم الحكومة الفرنسية، سلطة المصادقة ونشر القرارات الصادرة عن جلالته الشريفية.

المادة السادسة

سيكلّف ممثلو فرنسا الديبلوماسيون والقنصليون بتمثيل الرعايا المغربيين وحماية مصالحهم في الخارج. ويتعهد جلالة السلطان ألاّ يوقّع أي اتفاق ذي صبغة دولية دون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية.

المادة السابعة

تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالته الشريفية لنفسهما بحق تحديد، باتفاق متبادل، أسس تنظيم مالي بضمان التزامات الخزينة الشريفية وجباية مداخيل المملكة بانتظام مع رعاية الحقوق المخولة لحاملي سندات الديون المغربية العمومية.

المادة الثامنة

يصرّح جلالته الشريفية أنه سيمتنع، في المستقبل، أن يعقد، مباشرة أو مداورة، أي قرض، عام أو خاص، أو ان يمنح، بأي شكل من الأشكال، أي امتياز دون ترخيص من الحكومة الفرنسية.

المادة التاسعة

سيقدّم هذا الاتفاق الحالي إلى حكومة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليه، وستسلّم وثيقة المصادقة المذكورة إلى جلالة السلطان بدون تأخير. وإقراراً بما جاء أعلاه حرَّر الموقعان الاتفاق الحالي ووقعاه بختميهما.

فاس ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠.

الموافق ٣٠ آذار سنة ١٩١٢.

توقيع

سفير فرنسا سلطان مراكش

وكان توقيع معاهدة الحماية إضفاء صفة شرعية على الفتح.

«وفي رأي الجنرال كاترو، وقد كان يومئذ أحد أعوان «ليوتي» المقرّبين وواحداً من الموظفين العاملين معه، ان معاهدة فاس «رفضها الشعب المغربي بأجمعه»، وأدّت في الحال «الى قيام ثورات دامية»، قتل أثناءها في فاس وحدها مئات من الجنود الفرنسيين. «فقد اكتسحت المغرب موجة من الفوضى، واتجهت ضد الفرنسيين وضد مولاي عبد الحفيظ. وبسبب تعاونه مع الفرنسيين اعتبر خائناً للإسلام ولبلاده» وقد تمكنت فرنسا من فرض الحماية بسبب تفوقها الحاسم في السلاح. إذ إن الأمة بأكملها، بعربها وبربرها، قامت في وجه العدو. وفي الواقع إن فرنسا احتاجت إلى عشرين سنة لإخضاع المغرب بأسره لحكمها. وقد كان بين الذين اشتركوا فعلياً في عملية «الإخضاع» هذه ضابط شاب كتب فيما بعد، عندما أصبح بعد عدة سنوات خليفة «ليوتي» كمقيم عام، يقول: «لم تخضع أي من القبائل دون مقاومة، والبعض لم يخضع إلا بعد ان استنزف آخر وسيلة للمقاومة. ولم تأت قط قبيلة إلينا إلا بعد هزيمتها في ميدان القتال. كل مرحلة من مراحل التقدم كانت نهاية معركة، وكل حركة كانت توجد حدّاً جديداً كان يجب ان يدافع عنه بخط من الحصون يحرسها رجالنا لسنوات طويلة وهم معرّضون للخطر دون ان يجنوا أي مجد».

أما مولاي عبد الحفيظ فقد وجد نفسه بين شرّين، فإنه تردد أولاً ثم جرّب ان يقاوم فرض هذه الحماية. فقد أعلن للوزير الفرنسي رينو الذي كان يقوم بالمفاوضة الشاقة «إنني أفضل الاستقالة على التسليم لكم مما يجعلني في نظر التاريخ مسؤولاً عن ادخال فرنسا إلى بلادي». لكن فرنسا لم تقبل بالتنازل. وقد كتب روبير رينار في كتابه «على هامش الكتاب الأصفر»، «ان السيد رينو قاد هذه المفاوضات المضنية باللجوء إلى الوعد مرةً، والوعيد أخرى. وبفضل أسلوبه هذا انتهت المفاوضات التي طال أمدها بالنجاح وتوجت بتوقيع المعاهدة».

ولم يكد السلطان يوقع المعاهدة حتى أدرك ما كانت عليه معارضتها من حماسة واتساع، وما كان عليه مركزه من تضعضع. لقد عرف، على حدّ قول أحد المؤلفين الفرنسيين، ان الفرنسيين «جاؤوا البلاد فاتحين وإنهم دخلوها بحد السيف، وان أيّ ادعاء آخر هو مجرد خداع. وقد كان المخزن بأجمعه مخاصماً للحماية،ولكن سبيله الوحيد إلى إسماع صوت الاحتجاج هو ان يرفض التعاون مع الفرنسيين. فقد أعلن مولاي عبد الحفيظ لوزير فرنسا المفوض دو سنت ـ أولير انه يرفض تطبيق بنود المعاهدة، كما ان «ليوتي» تذمّر قائلاً: «انه من المستحيل ان أضمن تعاوناً من سلطان ومخزن لا يقومان بتعهداتهما».

وقد كان وجود سلطان على عرش المغرب وقت توقيع المعاهدة، وفيما تلا ذلك حالاً، أمراً لازماً لفرنسا، إذ ان اعتراف الشعب المغربي بالسلطة الشريفية أو الخضوع لها يمكنان ليوتي وإدارته من تحقيق مشاريعهم. فلما اتضح ان مولاي عبد الحفيظ لن يتعاون معهم قرّر الفرنسيون التخلص منه. وقد ساعدهم على ذلك تردد السلطان نفسه. فقد اعتقد، شأنه في ذلك شأن أكثر الحكام، ان وجوده ضروري لحماية شعبه. ولكنه، في الوقت نفسه، كان يدرك تماماً أنه عاجز كل العجز في ظل هذا النظام الجديد. فلما اطمأن ليوتي إلى أن أخ السلطان الأصغر يوسف يمكن ان يحلّ محل السلطان، «فرض» (الكلمة نفسها لليوتي) الفرنسيون على مولاي عبد الحفيظ التنازل عن العرش.

وفي ١٢ آب (أغسطس) ١٩١٢ غادر المغرب «آخر حاكم شريفي مستقل». واتباعاً لامتياز قديم، كان لعلماء فاس وحدهم الحق في اختيار خلفه، إذ ان اختيار مولاي يوسف لا قيمة له قط بدون موافقتهم الشرعية والدينية. ولما كانوا يعرفون انهم لا يملكون من الوسائل ما يمكنهم من دعم رفضهم، فقد «انتخبوا» السلطان الجديد في ١٤ آب (أغسطس) ١٩١٢. وبذلك تكون المرحلة الحادة للأزمة قد انتهت. وقد كان إغفال النواحي الخطيرة للقضية المغربية أمراً ميسّراً طوال الوقت الذي كان فيه ليوتي صاحب السلطة. وبما ان العالم الخارجي لم يتلق احتجاجات صارخة تذكره بالأمر، فقد خُيِّل إليه أن «القضية المغربية» لم يعد لها وجود يؤدي إلى إزعاجه.

ويمكن تلخيص الخطوات التي اتبعتها فرنسا في احتلال المغرب فيما يلي:

١٩٠٧ ـ ١٩١٢ احتلال وجدة والدار البيضاء والشاوية وفاس ومراكش (كان الهبة ابن الشيخ ماء العينين الشنقيطي قد دخلها بعد ان أعلن نفسه سلطاناً في الجنوب المغربي).

١٩١٣ اقتصر العمل في هذه السنة على تهدئة المناطق التي كانت قد أخضعت من قبل، وتنظيمها والمحافظة على النظام فيها، وتحييد المناطق الثائرة.

١٩١٤ فتح طريق تازا، وبذلك أمكن وصل وجدة (في الشرق) بالرباط والدار البيضاء (في الغرب). كما ان بلاد زيان احتلت في تلك السنة.

١٩١٤ ـ ١٩١٨ إبان الحرب العالمية الأولى لم يُفتح أيٌّ من أجزاء المغرب لأن فرنسا وغيرها شغلت بالقتال. لكن ليوتي، المقيم العام، أصبح أكثر حرية في تصرفه بسبب تعطل العمل الالماني والفعل النمساوي، لأن هاتين الدولتين دخلتا الحرب ضد فرنسا فتوقف عملهما في المغرب (إلاّ عمل التحريض ضد فرنسا).

١٩٢٠ ـ ١٩٢٦ امتدت الحماية والتهدئة، كما كان الفرنسيون يوسعون عمليات الفتح، إلى الأطلس الأوسط.

١٩٢١ ـ ١٩٢٦ قامت ثورة الريف على يد الأمير الخطابي. والثورة كانت، بطبيعة الحال، ضد الاسبان أصلاً. ويبدو أن عبد الكريم منحه سلطان المغرب لقب أمير بمعرفة الفرنسيين، وكانت الأسلحة والذخائر تنقل إليه علناً. ويبدو ان فرنسا كانت مغتبطة بما حدث لإسبانية هناك لأن هذه أساءت إلى فرنسا في الحرب، فحان وقت الانتقام. لكن الوضع تغيّر بعد ١٩٢٤،إذ ان القوات الفرنسية ساعدت القوات الاسبانية وانتهى الامر بالأمير عبد الكريم إلى الاستسلام سنة ١٩٢٦.

١٩٢٦ ـ ١٩٣٤ أتمت فرنسا «تهدئة» (فتح) المغرب بكامله.

وتغيّرُ موقف ليوتي، وموقف فرنسا تبعاً لذلك، من الأمير عبد الكريم، يُفسره محمد خير فارس كما يلي:

«لم يكن ليوتي يتوقع ان تكون ثورة عبد الكريم أكثر من مجرد اضطراب يحرج مركز اسبانيا، فينتقم منها لموقفها من فرنسا خلال الحرب، ويحصل خلال ذلك على تعديل حدود المنطقتين باحتلال وادي ورغة على الأقل، وهو الذي حرصت فرنسا خلال مفاوضات ١٩١٢ على الحصول عليه دون جدوى. ولكن ثورة عبد الكريم تجاوزت المدى الذي كان يفكر فيه ليوتي والفرنسيون، فقد أثبت عبد الكريم كقائد عسكري وزعيم سياسي كفاءة قلَّ نظيرها، وخلق دولة حديثة برلمانية، وأوجد لها نظماً إدارية ومالية جديدة، وقام بإصلاح زراعي وديني وأنشأ جيشاً يعتمد على أحدث أساليب القتال ويملك مختلف الأسلحة وأحدثها بما فيها الطيران. وبدأت جمهورية الريف التي أعلنها عبد الكريم تشق طريقها الديبلوماسي كحقيقة واقعة، وانتشر مبعوثو عبد

الكريم في عواصم الدول الكبرى، وبدا عدد من هذه الدول، وعلى الأخص بريطانيا، مستعداً لتكييف موقفه على أساس هذا الأمر الواقع، والدخول في علاقات سياسية واقتصادية مع عبد الكريم. وبدا عبد الكريم في نظر مسلمي شمالي افريقيا بطل التحرير. ولم يكن ليوتي ليسمح بوجود «قطب جاذبية لجميع اولئك الذين يطمحون باستقلال في غربي افريقيا الإسلامية». كشف ليوتي عن موقفه من المسألة الريفية لأحد كبار أعوان عبد الكريم: أني أحب الريفيين، كما هم، ولكني لا أريد ان يصبحوا كباراً.

«كانت المسألة المنجمية أهمَّ دوافع تغيّر موقف فرنسا. فقد كانت منطقة الريف في نظر الاوروبيين جنة معدنية. ومنذ أن توطد عبد الكريم في الريف بعد معارك ١٩٢١ بدأت البعوث الخاصة تتوافد على مقره تحمل معها وعوداً وإغراءات مالية وديبلوماسية وعسكرية، وكان عبد الكريم بحاجة إلى كل هذا. وكان البريطانيون أسرع الجميع في الوصول إلى الريف، يمهّد لهم (ولتر هاريس) الخبير بالمسائل المغربية، ونجح ممثلو الشركات البريطانية في الحصول على امتياز استثمار مناجم الريف. ولم يكن النشاط البريطاني خافياً على الفرنسيين وعلى المقيمية العامة بصوة خاصة».

٦ ـ السَّيطرة البريطانية على منطقة الخليج وقنال السّوَيس

لعلّ أهم حادث يتعلق بتاريخ مصر والمنطقة العربية الشرقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩. كان معنى هذا وصل البحرين ـ المتوسط والأحمر ـ واحدهما بالآخر وصلاً تاماً يمكن حتى للسفن الكبيرة ان تنتقل بسهولة ويسر من الواحد إلى الآخر. وعندها أصبحت القيمة الرئيسية لوصول المتاجر والسفن والبوارج من اوروبة إلى الشرق البعيد تتركز في قناة السويس. وصارت مصر، بالإضافة إلى ما فيها من أسواق ومواد خام، حجر الزاوية في طرق المواصلات بين هاتين المنطقتين الهامتين. ولما كانت بريطانية في ذلك الوقت قد أصبحت صاحبة أوسع ممتلكات في آسية، فإن قناة السويس (ومصر معها) صارت موضع اهتمام كبير. ومن هنا، كان حرص بريطانية على ان يكون لها مركز تستطيع منه ان تشرف على القناة ولو من بعيد، فحصلت على مركز في قبرص سنة ١٨٧٨. لكن ذلك لم يكن كافياً.

كان الخديوي إسماعيل قد اقترض الكثير من اوروبة، وخاصة من المؤسسات المالية الفرنسية والبريطانية، وعجز عن السداد فأنشىء صندوق الدين العمومي. وكان في اللجنة المشرفة عليه مندوبان، فرنسي وانكليزي، كما أنه أصبح ثمة مراقبان أيضاً، فرنسي وانكليزي، لترتيب أمور الدفع. ولكن كان معنى هذا في واقع الأمر إشرافاً بريطانياً فرنسياً على شؤون مصر المالية.

ومع أنه نشأت تدريجاً فكرة احتلال فرنسي بريطاني لمصر، فالذي حدث هو ان فرنسا تخلت عن المشروع في اللحظة الأخيرة، وقامت بريطانية، متذرعة بحماية الأجانب في البلاد بعد الثورة الوطنية التي قام بها عرابي وصحبه، بإنزال قواتها في الإسكندرية، بعد ضربها بالقنابل (١٨٨٢) وسارت القوات البريطانية في اتجاه القاهرة، واحتلت القطر المصري.

وبعد سنوات قامت بريطانية باحتلال السودان بقوى مصرية في غالبها، وكان ان وضع السودان (١٨٩٩) تحت إدارة ثنائية مصرية ـ بريطانية على الأقل على الورق.

ظلت مصر بلداً محتلاً، ولو أن بريطانية لم تنكر على القطر تبعيته لتركية، إلى ان دخلت تركية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط فأعلنت بريطانية مصر

«محمية بريطانية». وظلت على ذلك إلى بعيد الحرب العالمية الأولى. أما السودان فلم يتغير وضعه.

كان احتلال بريطانية لمصر آخر عمل توسعي قامت به بريطانية في القرن التاسع عشر، وكان احتلال المغرب في مطلع القرن العشرين آخر عمل استعماري قامت به فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى. ومثل ذلك يقال عن ايطالية بالنسبة إلى ليبيا.

تمكنت بريطانية، كما مرّ معنا في الفصل الأول، في أواخر القرن الثامن عشر من التخلص من منافسيها من الاوروبيين في الخليج، وتلت ذلك فترة تقوية مركزها وتثبيت نفوذها سياسياً واقتصادياً. وقد عقدت بريطانية مع دول الخليج اتفاقات ومعاهدات منوعة، بعضها تمّ فرضه بالقوة والبعض الآخر كان نتيجة تفاهم في سبيل المصلحة المشتركة. ويمكن إجمال هذه المعاهدات والاتفاقيات فيما يلي:

(١) يبدو أن العلاقات التجارية بين شركة الهند الشرقية (الانكليزية) وبين الكويت تعود إلى سنة ١٧٧٥، ولكن هذه العلاقات لم يرافقها عقد معاهدة أو اتفاق.

(٢) معاهدة تجارية عقدت بين بريطانية وعُمان سنة ١٧٩٨.

(٣) قام أسطول شركة الهند الشرقية سنة ١٨١٩ بهجوم على رأس الخيمة والشارقة، انتهى بتحطيم السفن البحرية التي تخص القواسم. وترتب على ذلك عقد معاهدة سُمّيت المعاهدة العامة للسلام (١٨٢٠) التي نصّت على منع الاعتداءات ضد السفن التجارية البريطانية في مياه الخليج. وانضمّ إلى هذه المعاهدة مشيخات ساحل عُمان كما انضمت البحرين إليها.

(٤) في سنة ١٨٣٩ اعترفت بريطانية باستقلال دبي، وعقدت بين الفريقين اتفاقية لتحريم التجارة بالرقيق.

(٥) في سنة ١٨٥٣ عقدت المعاهدة الدائمة للسلام بين بريطانية وعدد من دول الخليج.

(٦) عقد ميثاق بين البحرين وبريطانية سنة ١٨٦١ واتفاقية سنة ١٨٨٠، وبموجب الاتفاقية تعهدت بريطانية بالدفاع عن البحرين.

(٧) الاتفاقيات التي عقدت سنة ١٨٩٢، والتي تسمّى الاتفاقيات النهائية، كانت بين بريطانية من جهة وإمارات ساحل عُمان.

(٨) معاهدة ١٨٩٩ مع الكويت.

(٩) اتفاق بين بريطانية وقطر ١٩١٦.

وقد قسم حسين محمد البحارنة (دول الخليج العربي الحديثة، بيروت ١٩٧٣) هذه الاتفاقيات بين بريطانية وحكام الإمارات إلى ثلاث مجموعات رئيسية على النحو التالي:

١ ـ المعاهدات البحرية المعقودة بين ١٨٠٦ و١٨٥٣ وهي التي نصّت على القضاء على الغارات البحرية ومكافحة الرقيق والمحافظة على السلام والاستقرار.

٢ ـ الاتفاقيات السياسية المعقودة بين ١٨٦١ و١٩١٦ وهي التي «أرست العلاقات البريطانية الخاصة مع هذه الإمارات على أسس أوطد وأقوى مما كانت عليه». ولا بدّ من الإشارة خاصة إلى معاهدة ١٨٩٢ النهائية، إذ إنها «كانت في الواقع نقطة البداية لمباشرة الحكومة البريطانية بتمثيل البحرين وإمارات ساحل عمان دولياً في الشؤون الخارجية. والمعاهدة المعقودة مع الكويت سنة ١٨٩٩ هي، من حيث طبيعتها، مثل المعاهدة المذكورة.

٣ ـ الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين ١٩٠٢ و١٩٢٣ و«هذه تشمل مختلف الاتفاقيات والتعهدات التي التزم بموجبها حكام الإمارات وسلطان مسقط وعمان بأن يتنازلوا للحكومة البريطانية عن امتيازات وحقوق مفصّلة فيما يتعلق بممارستهم حقوق السيادة بشأن منح امتيازات خاصة باستخراج النفط من أراضيهم وبشأن خدمات البريد والتلغراف ومصايد اللؤلؤ وغير ذلك من الأمور المتشابهة».

كانت بريطانية يهمها مكافحة القرصنة وتجارة الرقيق وصيانة السلام في مياه الخليج. وهذا ما رمت إليه المعاهدات الأولى، وكان تطبيق أحكامها وحراسة المنطقة تقوم بها الحكومة البريطانية ممثلة بشركة الهند الشرقية. وكان التطبيق يتم بدقة وشدة. ولم تتدخل بريطانية في الشؤون الداخلية للإمارات. لكن المعاهدات السياسية، التي جاءت فيما بعد، كان مضمونها فرض الحماية على دول الخليج. و«الغرض الأساسي من هذه الاتفاقيات هو المحافظة على وضع بريطانية التجاري والاستراتيجي في الخليج، وتطويره على حساب كل من فرنسا وتركيا وروسيا والمانيا التي قُضي على نفوذها جميعاً في الأقاليم الخاضعة للنفوذ البريطاني... ويبدو ان بريطانيا أصبحت ـ خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ـ تظهر اهتماماً أكبر بحماية الأقاليم التابعة لحكام الخليج ضد أي تدخل من قبل الدول الأجنبية، وذلك حفاظاً على استمرار خضوع دول المنطقة للنفوذ البريطاني دون غيره. وقد كان هذا الاتجاه واضحاً في بداية القرن العشرين حينما شعرت بريطانية بالاهتمام الكبير الذي أبدته الحكومة العثمانية في العراق في منح امتياز خط سكة الحديد الالمانية من برلين عبر بغداد إلى الكويت لشركة المانية... ونظراً لأن نجاح هذا المشروع كان سيعرّض للخطر المصالح البحرية والتجارية لبريطانية في الخليج، فإن الحكومة البريطانية استطاعت ان... توقف تنفيذه من قبل حاكم الكويت، بعد ان توصلت إلى عقد اتفاقية المنع أو التحريم (النهائية) لعام ١٨٩٩ مع الكويت» (البحارنة).

يضاف إلى هذا كله، ان اتفاقات اقتصادية عُقدت مع دول الخليج (١٩٠٢ ـ ١٩٢٣)

لاحتكار «امتيازات النفط ومصالح التلغراف واللاسلكي في هذه الدول من قبل الحكومة البريطانية أو من قبل شركات بريطانية.

وبعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الامبراطورية العثمانية نفذت فرنسا وبريطانية معاهدة سايكس ـ بيكو الموقعة بينهما خلال الحرب فوضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وكانت فلسطين والأردن والعراق من نصيب بريطانية. وحريّ بالذكر أن العلاقة بين بريطانية والعراق نظمتها معاهدة عقدت أخيراً سنة ١٩٢٧، وقد كان ارتباط بريطانية بالعراق ارتباط دولة منتدبة.

الباب الخامس

السِّيَاسة الاستعماريّة

١ ـ الانتداب على لبنان وَسُورية وفِلَسطين

يبين لنا الجدول التالي توزع الدول الأوروبية لأجزاء الوطن العربي استعمارياً، كما بدا ذلك في أعقاب الحرب العالمية الأولى:

القطر	الدول المستعمرة	نوع العلاقة
المغرب	فرنسا	حماية
الجزائر	فرنسا	إلحاق بالأرض الفرنسية
تونس	فرنسا	حماية
ليبيا	ايطالية	إلحاق بالأرض الايطالية
مصر	بريطانية	احتلال (الى أول الحرب العالمية) ثم حماية
السودان	بريطانية	احتلال بغطاء إدارة مصرية بريطانية
فلسطين والأردن	بريطانية	انتداب
لبنان	فرنسا	انتداب
سورية	فرنسا	انتداب
العراق	بريطانية	معاهدة (بروح الانتداب)
دول الخليج العربي	بريطانية	معاهدات
عدن والجنوب العربي	بريطانية	عدن مستعمرة وبقية الجنوب اتفاقيات
الصومال	بريطانية ـ فرنسا	حماية، مستعمرة، حكم عسكري بريطاني
	ايطالية، اثيوبيا	إدارة ايطالية تحت وصاية هيئة الأمم، إلحاق جزء بأثيوبيا
جيبوتي (كجزء من الصومال)	فرنسا	مقاطعة فرنسية فيما وراء البحار، مستعمرة.

يتضح من الجدول، أن دولاً ثلاثاً هي التي سيطرت مباشرة على الوطن العربي، وأن العلاقة بين الدولة المستعمرة والقطر المستعمر هي إما إلحاق أو حماية أو انتداب أو على أساس معاهدة.

وقد يخيّل للمرء، أن هذه الأنواع من العلاقات قد ترتب عليها سياسات متنوعة،

وأن استعمال السلطة كان يختلف في مكان منه عن الآخر. هذا صحيح من ناحية قانونية شكلية. أما من الناحية العملية، وفي الواقع، فلم يكن ثمة فرق يستحق الذكر. فسواء كان الشخص الذي يدير شؤون القطر مقيماً عاماً (المغرب وتونس) أم حاكماً عاماً (الجزائر وليبيا وعدن) أم قنصلاً عاماً (مصر إلى بدء الحرب العالمية الأولى) أم مندوباً سامياً (منذ بدء الحرب العالمية الأولى في مصر وكذلك في فلسطين والعراق) أم مفوضاً سامياً (لبنان وسوريا) أم مقيماً سياسياً (منطقة الخليج)، فقد كانت السلطات تتجمع في يديه ويدي أعوانه. وقد تنص المعاهدة على عدم التدخل بشؤون الدولة الداخلية (بعض المعاهدات مع دول الخليج) ولكن الضابط السياسي المحلي كان يشرف على أمور كثيرة في تلك الدول ليطمئن إلى ان مصلحة بلاده في مأمن. وقد حافظت فرنسا على حكم المخزن (حكم السلطان) في المغرب وحكم البايات في تونس، وكان من الواضح ان أي مرسوم أو ظهير لا يعتبر قانونياً ما لم يقترن باسم السلطان أو الباي (مع المقيم العام)، ولكن لم يمنع فرنسا من الضغط على الحاكم الوطني بجميع الوسائل للحصول على توقيعه. ألم تخلع الحكومة الفرنسية مولاي محمد (الخامس) بن يوسف سنة ١٩٥٣ لأنه رفض القيام بذلك؟

قد يكون عدد الموظفين الأجانب في قطر أكبر منهم في قطر آخر، ولكن ذلك لا يعني سوى الصغار من الموظفين. ويكفي أن يتذكر الواحد كل من وُلّي منصباً مسؤولاً من أبناء البلاد كان يجلس في الغرفة المجاورة له مستشار هو، في واقع الأمر، الكلّ في الكلّ، حتى في الأمور الصغيرة. ولا يزال عدد من الذين عملوا في مختلف الدوائر والوزرات في أيام الاستعمار احياء يمكن الاستشهاد بهم على مدى ما كان لهم من سلطان أو نفوذ في مجالات عملهم.

ورغبة في التذكير أيضاً فلنقل إن جميع البلاد التي كانت تسير في ركاب الاستعمار حتى تلك التي كانت تربطها بالدولة المستعمرة معاهدة، كانت سياستها الخارجية بيد تلك الدولة. والنقد في البلد كان دوما مربوطاً بنقد الدولة المستعمرة. ومع أن بعض الأقطار كان لها جيش (مصر مثلاً) فإن بريطانية لم تسمح للجيش أن يتطور بحيث يكون له كيان عسكري. ومثل ذلك يقال عن الوحدات البحرية، إن وجدت. وقوى الأمن كانت مقدّراتها بيد الدولة المستعمرة. وقد وضعت أربعة دساتير بين ١٩٢٣ و١٩٣٠ (مصر والعراق ولبنان وسورية) لكنها كانت دساتير «فُصِّلت» لتصلح لحالة معيّنة وتوضح العلاقة بين الحاكم والحكوم. أما المجالس التشريعية والنيابية، فما أكثر ما كان أصحاب السلطة يتلاعبون بانتخاباتها كي تكون طوع أيديهم.

ولا بدّ من التأكيد على أن هذه الأمور التي ذكرنا بعضها هنا، أي الأشراف المباشر أو بالواسطة على شؤون البلاد وأمورها، إنما كان شيئاً طبيعياً إذا لم يغب عنا السبب الأقوى في الاستعمار نفسه. فإذا كانت اوروبة ذات الاقتصاد الديناميكي الذي بدأ في

أوائل القرن التاسع عشر إنما خرجت إلى افريقية وآسية وغيرهما في سبيل أن تخرج أثقالها وتلقي أحمالها، مصنوعات وبضائع ومتاجر في أسواق تلك الديار، وان تعود منها بثروة أو ربح أو مواد خام، فمن الطبيعي أن تعمد إلى الإشراف على الشؤون جميعها ـ الخارجي منها والداخلي والمالي والعسكري. وإذا كانت دولة مستعمرة هدفت إلى أن تسخر ثروة البلد المستعمر لتكون متممة ومكملة لاقتصادها هي، فمن الطبيعي ان تتخذ جميع السبل لوضع المخططات الاقتصادية التي تخدم هذا الغرض، ومن ثمّ لتنفيذ هذه المخططات. وإذا كانت دولة من الدول المستعمرة، كبريطانية مثلاً، حريصة على تأمين طريق الهند، فلا شك انه يهمها ان تعمل كل شيء في سبيل ضمانة ذلك من جبل طارق إلى عدن (بطريق مالطة وقبرص ومصر والبحر الأحمر).

ولكن في البلاد التي أرادتها الدول المستعمرة ان تكون مستوطناً جديداً للمهاجرين من الدولة (مثل فرنسا في المغرب والجزائر وتونس، وايطالية في ليبيا والصومال) فقد كان الإشراف على شؤون البلد يتناول أموراً أخرى غير النواحي الإدارية والمالية والأمنية. ذلك بأنه كان من واجب الدولة المستعمرة ان تهيء لأبنائها مجالات العمل في البلاد التي نقلتهم إليها أو شجعتهم على استيطانها. فالأرض الزراعية الصالحة يجب أن تؤمن، والإرشاد الفني والقروض المالية اللازمة يجب ان توفّر، والإعفاءات الضرائبية يجب أن تنفذ، وامتيازات التنقيب عن المعادن يجب أن تمنح بل يجب أن تكون حكراً على هؤلاء المستوطنين أو المعمّرين كما كانوا يسمّون. وهذه كلها، وغيرها مثلها كثير، تحتاج إلى تشريعات خاصة لا يمكن ان تقبل بها المجالس التي تمثل أبناء البلاد، لذلك يجب أن تكون المجالس صورية.

وقد يصاب أبناء البلاد بوعي لحالتهم، وقد يتقدمون للمطالبة بالحقوق أو بعضها، وقد يرفضون القبول بما تمليه السلطة، لذلك يجب على السلطة الاستعمارية أن تقوم بأمرين على الأقل. أولهما: ان لا تسمح للوعي بأن يصل إلى أبناء البلاد. فليظل هؤلاء الناس جهلة أو فَليجهلوا إذا اقتضى الأمر. وليمنعوا من الاتصال بمصادر الفكر النير أو المعرفة الصحيحة. ولْيُحَلْ بينهم وبين دراسة تاريخهم وتعلّم لغتهم وآدابها. وبذلك يظلون قابلين بما هم فيه. أما الأمر الثاني: فهو مقاومة هذا الوعي إذا بدأ يظهر تذمراً أو مطالبة بحقوق أو مظاهرة أو ثورة. والأمران عمل بهما على تفاوت في المناطق المختلفة.

وإذا كان ثمة مجال لإلقاء بذور الشقاق بين فئات السكان ـ عنصرياً أو دينياً أو اجتماعياً ـ فليفعل ذلك.

والذي نود أن نخلص إليه هو أن الدولة المستعمرة كانت تقوّي إشرافها على البلد الذي تحتله بقدر ما تريد أن تفيد منه اقتصادياً أو استراتيجياً، وبقدر ما يبدو من وعي عند السكان لتقليص الفائدة التي ترمي إليها.

وقد كان نصيب فلسطين من بلاء الاستعمار أشرَّ من غيرها، ولو أن الاستعمار كان مغلّفاً بستار الانتداب، ذلك بأن الاستعمار الذي وقعت فلسطين في إساره وإطاره كان موكلاً إليه، بالإضافة إلى ما يمكن أن يفيده هو لنفسه، تنفيذ سياسة الوطن القومي لليهود هناك، تلك السياسة التي انتهت بقيام دولة إسرائيل. ومن ثمّ فقد كان الإشراف والسيطرة أدقّ وأقوى وأعمق.

وقد وضعنا بين أيدي القراء من قبل، نماذج لمعاهدة الحماية وغيرها، وسننقل إليهم الآن بعض مواد صك الانتداب (الفرنسي) على سورية ولبنان وصك الانتداب (الانكليزي) على فلسطين، ليتضح لهم ما ذهبنا إليه.

صك الانتداب «على سورية ولبنان»

١ ـ تضع الحكومة المنتدبة في برهة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب دستوراً نظامياً لسورية ولبنان.

يصاغ هذا الدستور بالاتفاق مع السلطات الوطنية وتُراعى فيه حقوق عموم السكان القاطنة في هذه البلاد ومصالحهم. وستشرع الحكومة المنتدبة في إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تسهل تقدم سورية ولبنان ورقيّهما حكومتين مستقلتين وتسيرهما بموجب روح هذا الصك إلى أن يتم الشروع في تنفيذ ذلك الدستور.

ويجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلي قدر ما تسمح به الأحوال.

٢ ـ يمكن للحكومة المنتدبة أن تبقي جنودها في البلاد للدفاع عنها. وقد خوّلت حق تنظيم جند من المليس المحلي (الميليشيات) قصد المحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد كما تقتضيه الأحوال، وذلك لحين تنفيذ الدستور وإعادة الأمن إلى نصابه، وتنظيم جنود المليس المحلي من سكان البلاد فقط.

ترتبط هذه الجنود فيما بعد بالإدارات المحلية تحت إشراف الدولة المنتدبة، ولا يجوز استخدامها لأغراض أخرى سوى الأغراض المعيّنة فيما تقدّم إلا بعد موافقة الدولة المنتدبة.

لا مانع يمنع سورية ولبنان من الاشتراك في نفقات القوات التي تضعها الدولة المنتدبة في البلاد.

يحق للدولة المنتدبة في كل حين ان تستعمل الموانىء والخطوط الحديدية ووسائل النقل الموجودة في سورية ولبنان، لسوق جنودها ونقل جميع المواد والمهمات والوقود اللازمة لها.

٣ ـ يعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على جميع علاقات سورية ولبنان الخارجية، ولها حق إصدار البراءات إلى القناصل الذين يعينون من قبل الدول

الأجنبيـة، وتشمل الدول المنتدبة بحمايتهـا السياسية والقنصلية الرعايا السوريين واللبنانيين الذين يعيشون خارج هذه البلاد.

٤ ـ تكون اللغة الافرنسية واللغة العربية اللغتين الرسميتين المستعملتين في سورية ولبنان.

صك الانتداب «على فلسطين»

لما كانت دول الحلفاء الرئيسة قد اتفقت ـ تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ـ على أن تعهد إلى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة في إدارة شؤون فلسطين التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التي تعيّنها الدول المذكورة.

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسة قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانية في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وصادقت عليه الدول المذكورة بأن يُنشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي، مع البيان الجلي بأن لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

ولما كان ذلك اعترافاً بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواعث التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين.

ولما كان الانتداب لفلسطين قد صيغ في النصوص التالية، وعرض على مجلس عصبة الأمم لموافقته عليه.

ولما كانت الحكومة البريطانية قد قبلت الانتداب لفلسطين، وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم، طبقاً للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت المادة ٢٢ المتقدمة الذكر (في الفقرة ٨) تنص على أن درجة السلطة والسيطرة أو الإدارة التي تكون للدولة المنتدبة إذا لم يتم الاتفاق عليها بين أعضاء عصبة الأمم، فإن مجلس عصبة الأمم ينص على ذلك نصاً صريحاً، فالمجلس بعد تأييد الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يأتي:

١ ـ يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة إلا حيث أقيمت لهما حدود في نصوص صك الانتداب هذا.

٢ ـ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي، كما جاء في ديباجة هذا الصك وترقية أنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان.

٣ ـ يجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الأحوال.

٤ ـ يعترف «بهيئة» يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً.

ويعترف بأن الوكالة اليهودية هي هذه الهيئة المنصوص عليها في ما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض. وعلى الوكالة اليهودية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

٦ ـ على حكومة فلسطين مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق جميع طوائف الأهالي أن تسهّل هجرة اليهود (الى فلسطين) في أحوال مناسبة وتنشط بالاتفاق مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة ٤ استقرار اليهود في الأراضي الزراعية، وفي جملتها الأراضي المدورة والأراضي البور (الموات) غير المطلوبة للأعمال العمومية.

٧ ـ يتعيّن على حكومة فلسطين أن تسن قانوناً للجنسية يتضمن نصوصاً بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم على الرعوية الفلسطينية.

٨ ـ تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في ما له علاقة بترقية البلاد، ويكون لها السلطة التامة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة أو سيطرتها على مورد ما، من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة أو التي ستوجد فيما بعد فيها بشرط مراعاة العهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. وعليها أيضاً أن توجد نظاماً للأراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة أمور أخرى منها المنافع التي تنجم عن تشجيع إكثار المهاجرة واستغلال أعظم ما يستطاع من الارض.

ويجوز لإدارة البلاد أن تقف مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تجري أو تستثمر بشروط الإنصاف والعدل، الأعمال والمصالح والمنافع العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها. وإنما يشترط في هذه الاتفاقات أن الأرباح التي توزعها الهيئة القائمة بالعمل لا تتجاوز مباشرة أو غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال. وكل ما يزيد على هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها.

٢ ـ اغتصاب الأراضي والمرافق الجزائرية

في سنة ١٨٣٠ هاجمت القوى الفرنسية الجزائر، وبدأت احتلالها. وكانت البلاد يومها جزءاً من الامبراطورية العثمانية نظرياً، وكانت مستقلة من الناحية العملية. وفي ٢٢ تموز (يوليو) ١٨٣٤ أقيمت «حكومة الممتلكات الفرنسية في شمال افريقية». وفي سنة ١٨٤٠ ارتأت فرنسا أن يكون احتلالها للأجزاء الشمالية فقط، لكن صمود الأمير عبد القادر الجزائري وتقوية حركات التحرير غيّر رأي فرنسا. ولما تمّ لها الانتصار عليه، في عام ١٨٤٧، رأت الحكومة الفرنسية أن تستمر في العمل، إلا أن اضطراب الأمور الداخلية في فرنسا، وتغيّر الحكومات وشكلها، جعل الأمر صعباً. فلما تمّ قيام الجمهورية الثالثة في عام ١٨٧١، شمّرت فرنسا عن ساعدها وبدأت العمل الجدي في سبيل الاحتلال، فتم لها احتلال التل، ثم اتجهت إلى الجنوب، وأخيراً استطاعت أن تفرض نفسها على القطر كله في مطلع القرن العشرين.

فالاحتلال، وما جرّه معه من اغتصاب الأرضين، وترحيل أصحابها، هو من عمل الجمهورية الثالثة بشكل خاص، وإن كان الكثير منه قد بدأ من قبل.

وليس المهم في الأمر، الاحتلال العسكري أو الإدارة الغريبة عن البلاد، ولكن الأهمّ من هذا كله هو السياسة التي سارت عليها فرنسا في القطر الشقيق. فمرسوم سنة ١٨٤٠ الصادر من لويس فيليب، ملك فرنسا، اعتبر الجزائر جزءاً من فرنسا. وفي سنة ١٨٤٦ حُسب الجزائريون فرنسيين، ووُضعت أسس الحكم المباشر، وكان ذلك إعلاناً لسياسة البطش التي لا هوادة فيها. ومع أن الامبراطور نابليون أعلن سنة ١٨٦٥ مساواة الجزائريين بالفرنسيين، فإن هذا لم يتعدّ الوعد الكلامي، ذلك أن المعمرين الفرنسيين الذين كانوا قد استوطنوا الجزائر لم يقبلوا بذلك. وكل ما ظل من هذا المنشور معمولاً به، هو ان الجزائريين المسلمين يرجعون إلى أحكام الشريعة في الأحوال الشخصية.

فلما سقطت الملكية الثانية وقامت الجمهورية الثالثة، عادت فرنسا إلى شدتها. ففي أول هذه الفترة صدر القانون المعروف بقانون «كريمو»، وهو الذي منح اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية. وفي مقابل ذلك وُضع المواطنون الجزائريون تحت تصرف الحاكم العام المطلق، وأُقصوا عن الحقوق العامة، واعتبر كل من يناهض الحكومة الفرنسية عاصياً ثائراً يجوز سجنه أو نفيه أو تجريده من أملاكه.

ووضعت الحكومة الفرنسية نصب عينيها سياسة انتزاع الأراضي من الأهالي وخاصة في التل، فترتب على ذلك ان خرجت مصادر الثروة الرئيسية من أيدي الجزائريين وبالتالي أصيبوا بتدهور اقتصادي واجتماعي. ولعل هبوط عدد السكان الجزائريين من ٢,٦٥٢,٠٠٠ في عام ١٨٦٦ إلى ٢,١٢٥,٠٠٠ في عام ١٨٧١ كان نتيجة لهذه السياسة البغيضة.

وانكسار فرنسا في الحرب البروسية الافرنسية في سنة ١٨٧١، وتسليمها الإلزاس واللورين لألمانية، كانا بعيدي الأثر في السياسة الفرنسية في الجزائر. فمن الجهة الواحدة جرّبت فرنسا ان تستعيض المجد العسكري المحطم في أوروبة، بحروب في الجزائر. ومن الجهة الثانية، أرادت ان تعوّض على الفرنسيين خسائرهم في أراضي الإلزاس واللورين، فأخذت تتشدد في انتزاع الأراضي التلية من أصحابها وإعطائها للمعمرين الفرنسيين. ولم يكن الأمر يسير على غير هدى أو يقوم على المصادفة، بل كان لهذا الاستعمار سياسة مرسومة لها قواعد واضحة. وعندما تقابل بما يشبهها من حركات نقل الشعوب وإجلائها، تبدو أنها الخطة التي نالت أكبر قسط من العناية والدرس... لقد أنشئت القرى وهُيّئت للمعمرين، بعد انتزاع ملكية الارض. هذه السياسة، نعود فنقول، التي كانت قد بدأت من قبل، تبدو واضحة في تصرف لجنة خاصة لبحث مشكلة الأراضي في سهول متدجة (في التل) التي أصدرت عام ١٨٥٠ قراراً سمحت فيه للجزائريين بـ ١١,٠٠٠ هكتار وللفرنسين بـ ٣٦,٠٠٠ هكتار، وللحكومة بـ ٩٦,٠٠٠ هكتار، وهذه المساحات الأخيرة بطبيعة الحال، وُضعت تحت تصرف المعمرين.

لم يقف الجزائريون مكتوفي الأيدي أمام هذه التصرفات. فالثورات تعاقبت منذ الاحتلال الفرنسي، وما حركة الأمير عبد القادر، إلا المثل الأقوى لهذه الثورات الاولى. وممن أيّد حركته في ذلك الوقت الزعيم المراكشي أبو معزي. ومثل ذلك يقال في ثورة ١٨٤٩ التي قادها أبو زيان، وقاوم فرنسا ستة أشهر كاملة، ولما انتصر الجيش عليه بعد حصره في بسكرة، نكّل الجيش بالسكان هناك فدمّر الواحة وقتل جميع سكانها.

وفي عام ١٨٧١ قامت ثورة عمّت بلاد زواوة، ومقاطعة قسنطينة وإيالة الجزائر، وكان على رأسها المقراني والشيخ محمد الحداد شيخ الطريقة الرحمانية. وبلغ القتلى فيها نحو ستين ألفاً من الجزائريين وعشرين ألفاً من الفرنسيين. وبعد انتصار الجيش الفرنسي حكم على ستة آلاف جزائري بالإعدام، وغرمت البلاد ٣٦,٠٠٠,٠٠٠ فرنك. وبسبب عجز القبائل عن الدفع صودرت الأملاك، وأجلي السكان، فقامت على أثر ذلك ثورة أخرى في وهران استمرت خمس سنوات. وفي سنة ١٨٨٢ قامت ثورة القبائل المهرانية.

كان عدد سكان القطر الجزائري بحسب إحصاء ٣١ تشرين الأول ـ أكتوبر ـ (١٩٤٨) ٨,٦٧٦,٠٠٠ نسمة (وقد قدر في عام ١٩٤٩ بـ ٨,٦٨١,٧٨٥ نسمة)، منهم ٧,٦٦٧,٨٠٠ جزائريون مسلمون و٩١٧,٨٠٠ أوروبيون و٨٠,٤٠٠ من رجال الجيش وما إليهم.

(١) الجزائريون، العرب منهم والبربر، مسلمون، سنّيون، وأكثرهم على المذهب المالكي. إلا أنه يوجد بين البربر المقيمين في الجنوب جماعات من الأباضية يُعرفون بالمزابية، يقطنون مزاب وغردبة.

(٢) أكثر مناطق القطر ازدحاماً بالسكان جبال جرجورة، أو القبائل الكبرى، المنطقة المتاخمة للساحل والممتدة بين قسنطينة ومدينة الجزائر، ثم منطقة أصغر بكثير تقع على الساحل إلى الغرب من مدينة الجزائر، ومنطقة ثالثة شمال شرقي بسكرة. وسكان هذه المناطق يعملون في الزراعة وحياتهم قرارية منذ عصور قديمة.

(٣) بقية مناطق التل والسفوح الشمالية للأطلس الجنوبية، يعمل السكان فيها بالزراعة وتربية المواشي، لكن الازدحام أقل منه في المناطق السابقة.

(٤) إلى الجنوب من منطقة التل أي في السهوب تبدأ الحياة البدوية بالظهور، وإن كانت تتمركز حول واحات كبيرة تمتد من بسكرة إلى جنوب تلمسان.

(٥) ما تبقى من البلاد كانت تسيطر عليه حياة قبلية بدوية ويفيد سكان تلك المناطق من قيامهم بالتجارة مع الداخل الافريقي، واستغلال الواحات للتمر، وتربية أنواع من الماشية تتحمل الجفاف مثل الإبل.

(٦) يبدو في الجدول التالي الارتباط بين توزيع السكان والمناطق الطبيعية للبلد في ذلك الحين.

المنطقة	المساحة بالنسبة إلى القطر	السكان الجزائريون بالنسبة إلى مجموعهم	السكان الاوروبيون بالنسبة إلى مجموعهم
التل	٦	٨٢.٥	٩٨.٥
السهوب	٨	١٠.٨	١.٢ تقريباً
الصحراء	٨٦	٦.٤	٠.٣ تقريباً

(٧) كان يبلغ عدد الاوروبيون في الجزائر ٩١٧,٨٠٠ نسمة، منهم ٩٥٪ فرنسيون أصلاً أو اختياراً، و٥٪ اوروبيون لا يزالون يحتفظون بجنسياتهم المختلفة. وبين الفرنسيين، اليهود الجزائريون الذين اختاروا الجنسية الفرنسية. أما الاوروبيون فيدخل في عدادهم الاسبانيون والايطاليون والمالطيون.

(٨) كان الاوروبيون يقيمون في المدن حيث بلغ عددهم فيها ٦٨٧,٠٠٠، والباقون يقيمون في الريف. وكانوا يسيطرون على الحياة الاقتصادية في المدينة، وعلى الإنتاج الزراعي الرئيسي في الريف. فقد بلغ ما استغله هؤلاء من الأراضي الزراعية ٢,٧٠٠,٠٠٠ هكتار، منها ١,٧٠٠,٠٠٠ تمثل النهب الرسمي للأراضي الجزائرية،

والباقي يمثل العمل الفردي في سبيل الحصول على الأرض من أصحابها.

(٩) يمكن من دراسة الأرقام التالية معرفة العلاقة التي كانت بين السكان وملكية الأرض، وأثر ذلك:

مساحة قطع الارض	عدد المالكين من الجزائريين	مجموع مساحة ما يملكون بالهكتار	عدد المالكين من الاوروبيين	مجموعة مساحة ما يملكون بالهكتار
أقل من ١٠ هكتارات	٣٩١,٠٠٠	١,٨٥٠,٠٠٠	٨,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
من ١٠ ـ ٥٠ هكتاراً	١١٨,٠٠٠	٣,٠١٣,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠
من ٥٠ ـ ١٠٠ هكتار	١٧,٤٠٠	١,٢٢٦,٤٠٠	٤,٠٠٠	٣٠٦,٠٠٠
من ١٠٠ ـ ٥٠٠ هكتار	٥,٠٠٠	١,١٠٨,٠٠٠	٥١٠٠	١,٢٠٢,٠٠٠
ما يزيد عن ٥٠٠ هكتار	٦٠٠	٤٧٤,٧٠٠	٩٠٠	٩٦٣,٠٠٠٠
المجموع	٥٣٢,٠٠٠	٧,٦٧٣,٨٧٠	٢٥,٠٠٠	٢,٧٢٠,٠٠٠

ومن هذا يتضح:

(أ) إن مجموعة من الاوروبيين المالكين هم في عددهم يكوّنون ٢١/١ من مجموع السكان الجزائريين المالكين، كانت تملك أرضاً تقرب من خمسي الأرض التي يملكها الجزائريون.

(ب) بين الجزائريين كان يوجد ٦٠٠ شخص يملك الواحد ما يزيد عن ٥٠٠ هكتار، بينما نجد أن ٩٠٠ من الاوروبيين كانوا يملكون قطعاً مماثلة في المساحة، لكن هؤلاء الفرنسيين هم ٢٨/١ من مجموع الملاكين، بينما يؤلف الجزائريون ١/٩٠٠ من مجموع ملاكيهم. ومع ذلك فمجموع ما يملكه هؤلاء الفرنسيون كان ضعف أملاك الجزائريين.

(ج) يجب أن نذكر أيضاً أن القسم الأكبر من أملاك الاوروبيين كان في المناطق الاكثر خصباً.

(د) بلغت مساحة الأراضي المزروعة حبوباً والتي تخص الجزائريين ١,٩٢٥,٠٠٠ هكتار بينما كان يملك الاوربيون ٦٩٤,٠٠ هكتار.

إذا القينا نظرة عامة على موارد الثروة في القطر الجزائري وقتئذ وجدنا أنها لا يستهان بها. ولكن الأمر الحري بعنايتنا هو حصة كل من الفريقين من السكان، أي الجزائريين والاوروبيين. ونحن نضع أمام القراء بعض الملاحظات، آملين أن تمكنهم من معرفة الواقع الذي كان يسيطر على أرجاء البلاد:

(١) إن ٩٨,٥ ٪ من السكان الاوروبيين كانوا يقطنون في التل، أي في المناطق الخصبة من الجزائر.

(٢) نحو ٦٠٪ من الاوروبيين كانوا يقيمون في المدن.

(٣) بلغت مساحة الأرض المزروعة حبوباً شتوية والتي كان يستغلها الجزائريون

٧٦٦,٠٠٠ هكتار، أما الاوروبيون فكانوا يستغلون ٧٢٢,٠٠ هكتار. ومعنى هذا أن سبع السكان كانوا يستغلون أرضاً بلغت على وجه التقريب ٢/٥ ما يستغله الجزائريون.

(٤) بلغ منتوج الجزائريين من الزيتون نحو ٩٠,٠٠٠ طن أما الاوروبيون فكانوا ينتجون حوالي ٢٧٥,٠٠٠ طن.

(٥) الأراضي المزروعة كرمة كان أكثرها بيد الاوروبيين.

(٦) بلغ عدد الامتيازات الممنوحة للأوروبيين لاستغلال المعادن في الجزائر (١٩٤٩) ١١٢ امتيازاً أهمها ٢٦ للحديد و٧٩ لمعادن أخرى. ولم يستغل من هذه الامتيازات (١٩٤٩) سوى ٣٠ ومعنى هذا أن ٨٢ امتيازاً معطاة لكنها معطّلة. والغاية من إعطائها للأوروبيين، مع أنهم لا يستغلونها، الحيلولة دون الجزائريين والحصول عليها.

(٧) كانت توجد في الجزائر ٥٠٥ مؤسسة صناعية وتجارية يعمل في كل واحدة منها خمسون شخصاً أو يزيد. وأكثر هذه بيد الاوروبيين. وإذا استخدموا جزائرياً فإنهم يعطونه الأعمال البسيطة والأجر القليل.

يبدو من هذه الملاحظات العابرة، أن الثروة كان لا يتمتع بها السكان بالنسبة إلى عددهم أو حاجاتهم، وإنما كان أكثرها بيد الاوروبيين. وظلت الأعمال الصغيرة والحقيرة للعدد الكبير من أهل البلاد. ومن هنا انتشر الفقر المدقع الذي كان يعيش فيه أكثر الجزائريين. فإذا أضفنا إلى هذا كله سيطرة المستعمرين الفرنسيين على سياسة الحكومة الاقتصادية بحيث كادت التجارة الخارجية والمنشآت الصناعية الرئيسية ومؤسسات الإنتاج الكهربائي أن تكون حكراً على الاوربيين، وإذا تذكرنا سيطرة المعمّرين في شؤون التشريع والإدارة عامة، والتفريق بين الاوروبي والجزائري، خرجنا من ذلك كله بأن الجزائري كان يتعب ويشقى في بلده ولا يكاد يحصل ما يتبلغ به. وأدركنا سرّ هذه الحياة التي كان يحياها القوم هناك. وقد شاهدنا من أثر هذه السياسة ما حزّ في النفس والصدر.

وتجارة الجزائر الخارجية كانت في عام (١٩٤٩) كما يلي:

	بالطن
الواردات	
من فرنسا	١,٢٢٢,٧٠٠
من الاتحاد الفرنسي	١١٩,٨٠٠
من بقية الأقطار	٩٥٤,٨٠٠
المجموع	٢,٢٩٧,٣٠٠
الصادرات	
الى فرنسا	١,٩١١,٣٠٠
الى الاتحاد الفرنسي	١٢٣,٣٠٠
الى بقية الاقطار	٣,٤٠٧,١٠٠
المجموع	٥,٤٤١,٧٠٠

ويمكن أن يضاف إلى ذلك أنه إذا قُدرت هذه الكميات بأثمانها كان لدينا النسب المئوية التالية (بالنسبة للصادرات):

فرنسا	٧٦,١
الاتحاد الفرنسي	٧,٢
بقية الأقطار	١٦,٧

٣ ـ المقاومة

كان في الجزائر نوعان من التعليم: الرسمي والحر. ولنتناول الرسمي أولاً، وتاريخه يعود إلى بعيد الفتح بسنوات، إذ قررت الحكومة فتح مدارس في الجزائر وقسنطينة ووهران وعنابة والبليدة ومستغانم (سنة ١٨٥٠). لكن هذا القرار ظل يعرج العمل فيه حتى أن القطر لم يكن فيه في سنة ١٨٧٠ سوى ٣٦ مدرسة فيها ١٣,٠٠٠ طالب. لكن الحرب البروسية الفرنسية والثورة التي اندلع لهيبها آنذاك في الجزائر أخّرت البرنامج، وأدّت إلى إقفال بعض المدارس، بحيث أنه في عام ١٨٨٠ لم يكن في القطر سوى ١٦ مدرسة فيها ٣,١٧٢ تلميذاً. وقد وضعت سياسة التعليم في عام ١٨٨٣. والأرقام التالية تكشف الواقع السائد يومئذ.

السنة	عدد المدارس	الطلاب الجزائريون
١٨٩١	١٢٤	١١,٢٤٦
١٨٩٨	١٩٩	٢٣,٨٢٣

وفي عام ١٨٩٨ كان عدد الأطفال في سن التعليم ٦٨٠,٠٠٠ في القطر كله، كما أن التعليم كان مقصوراً على البنين. والأرقام التالية، المأخوذة عن الإحصاءات الرسمية، توضح أمر التعليم في الخمسين سنة الأخيرة تقريباً من عمر الاستعمار الفرنسي قبل أن يلفظ أنفاسه وتتحرر الجزائر.

التعليم الثانوي

	طالب	طالبة	المجموع
من الجزائريين	٢,٤٣٣	٣٠١	٢,٧٣٤
من الفرنسيين وغيرهم	١٢,٤٦٧	٨,١٩١	٢٠,٦٥٨
المجموع	١٤,٩٠٠	٨,٤٩٢	٢٣,٣٩٢

ويتضح من هذا: (١) إن الجزائريين كان لهم نحو ٩٪ من مجموع الطلاب في المدارس الثانوية. (٢) إن نسبة البنين من الجزائريين إلى مجموع البنين كان نحو السبع (٣) وإن نسبة البنات الجزائريات إلى مجموع البنات كان ١ إلى ٢٨.

ويجب أن نضيف إلى التعليم الثانوي ٢٦٦ طالباً جزائرياً كانوا موجودين في ثلاث مدارس جزائرية خاصة بالطلاب المسلمين في مدن الجزائر وقسنطينة ووهران.

السنة	الطلاب						المجموع
	الجزائريون		الفرنسيون		الأجانب		
	البنون	البنات	البنون	البنات	البنون	البنات	
١٩٠٠ ـ ١٩٠١	٢٣,١٩٦	١,٧٧٩	٣٧,٦٦٦	٣٧,٤٤٢	٢٠,٥٠٦	١٩,٩٦٢	١٤٠,٥٥١
١٩١٠ ـ ١٩١١	٣٧,٢٥١	٣,٥٢٧	٤٦,٤٥٠	٤٥,٨٤١	٢٣,٠٨٩	٢١,٥٩٩	١٧٧,٧٥٧
١٩٢٠ ـ ١٩٢١	٣٨,٧٧٣	٤,١٣١	٤٤,٢٢٣	٤٢,٨٠٦	١٢,٥١٣	١٢,٧٨١	١٥٥,١٢٧
١٩٣٠ ـ ١٩٣١	٥٩,٣٢٨	٨,٤١٠	٥١,٣٧٦	٥٣,٣٢٦	٩,٥٨٢	٩,٧٣١	١٩١,٧٥٣
١٩٤٠ ـ ١٩٤١	٩٤,١٧٩	٢٢,٩٧٦	٧٠,١١٢	٦٧,١٦٥	٥,٨٣٤	٥,٩٢٤	٢٦٦,١٩٠
١٩٥٠	١٥٩,٤٦٩	٥٣,١٠٣	٦٩,٠٣٦	٦٩,٣٤٦	١,٨٦١	١,٧٤١	٣٥٤,٥٥٦

وقد كان في المدارس المهنية ٨,١٤٥ تلميذاً منهم ١,٨١٦ جزائريون أي بنسبة ١ إلى ٤,٥.

أما جامعة الجزائر فقد أمّها في عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ من الطلاب ٤,٦٣٩ منهم ٢٨٢ جزائرياً (٢٥١ طالباً و٣١ طالبة)، أي أن الجزائريين حصلوا على ١ من ١٦,٥ من الأماكن في الجامعة.

على أن الغبن اللاحق بالجزائريين كان لا يقتصر على هذه المسائل العددية فقط بل شمل البرامج المبنية على سياسة خاصة. ويمكن إجمال خطوطها الرئيسية في الأمور التالية:

(١) المدارس كانت تسير على النهج الفرنسي. ومعنى هذا ان اللغة العربية إما ان يحرم منها الطلاب بالمرّة، وإذا أعطيت لهم فهي عامية في الثانويات. «وماذا يهمّهم (أي القائمين على شؤون الجزائر) من لغة لم يعترف بها كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية، ولم يُخصص لها معها إلا نحو ثلاث ساعات في الأسبوع، تزاحمها اللغة العامية التي اشتقت منها، ثم اعتبرت لغة مستقلة عنها. وقد عهد بالتأليف في اللغتين إلى طائفة من الأساتذة فألّفوا في اللغة العامية كتباً مختلفة ملئت بالحكايات المكذوبة تقرأ للتسلية... كما ألّفوا في هذه اللغة الأخيرة (الفصحى) كتباً أخرى على طريقتهم المعروفة من مزج الشرح والبيان باللغة الفرنسية، فابتكروا لكل منهما أساليب خاصة، وأحدثوا لهما نحواً خاصاً غريباً لا يعتمد في التطبيق إلا على جمل رُكّبت تركيباً ليس من العربية في شيء». وهذا الذي ذكر لا ينطبق على المدارس الرسمية الإسلامية الثلاث.

(٢) افتقدت هذه المدارس الدروس التي تتناول التاريخ العربي والإسلام، بينما حُمِل الطلاب على تعلّم التاريخ الفرنسي بدقة وتفصيل. ومثل ذلك يقال عن الجغرافية.

(٣) الأصل في هذه المدارس عامة هو أنها للافرنسيين، فإذا ظلّ فيها متسع دخلها الجزائريون.

(٤) قلّما يُشجع الجزائريون على دخول الجامعة مع أنه ينفق عليها من أموال الحكومة. وهذا هو توزيع الطلاب الجزائريين على فروع الجامعة المختلفة:

	القانون	العلوم	الآداب	الطب	الصيدلة	المجموع
طلاب	١٠٢	٣٣	٥٧	٤٣	١٦	٢٥١
طالبات	-	١	٥	٢١	٤	٣١
المجموع	١٠٢	٣٤	٦٢	٦٤	٢٠	٢٨٢

كانت ثمة مدارس حرّة، ويعنينا منها المدارس العربية، وهي على نوعين، الواحد يتلقى إعانات مالية من الحكومة، وفي هذه الحالة يطلب من هذه المدارس ان تخصص ثلث ساعات التدريس فيها للغة الفرنسية. أما النوع الثاني فهو الحرّ الذي يعتمد على نفسه وتأييد القوم له في حياته وعلمه، وهذا هو الذي ينصرف لتدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية. وإذا استثنينا بضع مدارس (كتاتيب) هنا وهنالك، فإن المدارس الحرّية بالاهتمام من هذا النوع هي مدارس «جمعية العلماء المسلمين بالجزائر».

ويجدر بنا ان نولي هذه الجمعية بعض العناية لأنها، كما عرفنا ولمسنا وأحسسنا، كانت تقوم بدور كبير في حياة الجزائر الحديثة.

في عام ١٩٢٩ أنشأ الشيخ عبد الحميد بن باديس، بالمشاركة مع إخوانه وأبنائه من المشتغلين بالحركة العلمية في القطر الجزائري، «جمعية العلماء المسلمين بالجزائر». والشيخ ابن باديس عربي الأصل صميمه، جزائري النبت كريمه، زيتوني النهج قويمه، كان رحمه الله ثابت الجنان، ناصع البيان، قوي الإيمان. اجتمع له من هذا كله، ومن نظره الثاقب، ورأيه الصائب، ما جعله رجل الجزائر تدفع به المصائب، وتجتلى في طلعته جميل المناقب. ما كان أول جزائري فكر بأمر بلاده، ولا كان أول من لبّى داعي جهاده، ولكنه كان يمثل في حياته وعمله، وعلمه ومثله، خلاصة أماني الأمة الجزائرية وصفوة القائلين بالدعوة الإسلامية. دعا الناس إلى العودة إلى صحيح الإسلام، وحملهم على «سلفية» تلك الأيام. أسر الناس بفضله، وكسبهم برحابة عقله.عمل لأمته، فوحّد جهود العاملين معه، وكان لهم نبراساً.

دعا إلى نبذ الخرافات والعودة بالدين إلى جوهره، وأهاب بالناس ان يذكروا اللغة العربية بالخير، وكان في صميم هاتين الدعوتين تقوية للشعور بالشخصية الجزائرية. وهذه الدعوة روحية اجتماعية في وسائلها، لكنها في صميم الحياة السياسية هناك، ذلك انها كانت تتعارض تماماً مع وجهة النظر الرسمية للسياسة الفرنسية. ومن هنا جاءت نقمة السلطات على جمعية العلماء المسلمين. ولكن ابن باديس وصحبه وحملة

لوائه من بعده حاولوا أن يكون اتصالهم بالشؤون السياسية اتصالاً فردياً شخصياً، فيصيبهم الأذى في نفوسهم، وتظل المؤسسة قائمة. ومع ذلك فلم تفت القضية السلطات، وما أكثر ما حاولت أن تضع للجمعية حدّاً. لكن هذه الجمعية التي فرضت نفسها بادىء الأمر على الناس فرضاً لم تلبث ان أصبحت لحركتهم رمزاً، ولحياتهم ركزاً، ولذلك فإنهم لم يسمحوا البتة بأن يُقضى عليها.

وكانت «الشهاب» الأسبوعية جريدة ابن باديس والجمعية، تنطق بلسانهم وقلوبهم. وقد نقلنا من قبل عبارة كتبها ابن باديس في عام ١٩٣٦ مبيناً فيها عقيدة الجمعية التي عملت من أجلها.

وقد مرّت الجمعية في الجزائر بثلاثة أدوار، الأول عالجت فيه ضعفة المسلمين وقارعت أتباع الخرافات والبدع، فبيّنت خطأهم. وجاء الدور الثاني في عام ١٩٣٩ فكان دور بناء وتشييد، لكن نكسة الحرب أوقفته حتى جاء الدور الثالث وهو الذي بدأ بعيد الحرب وقامت خلاله بخدمة جلى، هي العودة إلى إنشاء المدارس والعناية بالتعليم. ومع ذلك فليس هذا وحده هو الذي كانت توليه الجمعية اهتمامها. ولكن هذا كان أبرز نواحي جهادها.

وقد أتيحت لنا فرصة الاجتماع برئيس الجمعية الفاضل الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، الذي خلف ابن باديس عام ١٩٤١، لما لبى الأخير نداء ربه، والتقينا بعدد من رجالها الأبرار في مدينة الجزائر وتلمسان ووهران، فوجدنا فيهم، كبيرهم وصغيرهم، شيخهم وشابهم، غنيهم وفقيرهم، عالمهم وطالبهم، تفانياً في العمل، وإخلاصاً للمبدأ، وثقة في النفس، ورغبة في الخدمة، وفوق هذا كله تعطشاً للإفادة، وتطلعاً إلى النمو. وهذه خصال ما اجتمعت لمؤسسة إلا ضمنت لها النجاح.

ويتضمن، العدد ١٧٣/١٧٢ من السنة الرابعة «من البصائر» (تاريخ ١٥ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٥١) تقريراً للرئيس عن عمل الجمعية في نواحيه المختلفة في سنوات خمس. وها نحن نقتطف منه هذه المعلومات:

(١) للجمعية من المدارس الابتدائية ١٢٥ مدرسة (باستثناء المعطلة إدارياً) فيها من الطلاب ١٦,٢٨٦ طالباً نهارياً و٢٠,٠٠٠ طالب مسائي. فالأولون يلازمون المدارس بانتظام ويتعلمون فيها اللغة العربية والإسلام ومبادىء الحساب والعلوم. أما الفريق الثاني فهم ممن يذهبون إلى المدارس الرسمية بانتظام لكنهم يأتون مدارس الجمعية مساء لتعلم العربية والدين. وهذه المدارس يعمل فيها ٢٧٥ معلماً. وتبلغ ميزانيتها نحو ٤٠,٠٠٠ جنيه استرليني.

(٢) هذه المدارس ابتدائية. وقد أنشأت الجمعية معهد ابن باديس في قسنطينة، وهو معهد تجهيزي يتناول الطلاب من السنة الخامسة الابتدائية فيعدّهم إعداداً ثانوياً، تمهيداً للحاقهم بجامع الزيتونة بتونس. وما كاد المعهد الباديسي يقوم حتى

احتضنه الشيخ الفاضل الطاهر بن عاشور شيخ الجامع الزيتوني، واعتبره فرعاً من فروع المؤسسة الكبرى.

(٣) هذه المؤسسات كلها كانت تقوم على هبات يقدمها مؤازرو الجمعية:

(٤) أصدرت الجمعية جريدة «البصائر» الأسبوعية، وهي في ثماني صفحات تُعنى بالتوجيه الفكري والأدبي، وشرح حقوق الجزائريين، وتوضيح العقيدة الإسلامية، وتعنى بالسياسة العالمية والوطنية. ولسنا نريد أن نذكر أسماء الأدباء الذين كانوا يساهمون في تحريرها خشية أن نزلّ، ولكن لا بدّ لنا من الإشارة إلى الديباجة المشرقة والأسلوب الحي الرصين الذي كان ينمّق به الشيخ محمد البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية مقالاته، وإلى العمق والمعرفة اللذين كان يعالج بهما الأستاذ أحمد توفيق المدني القضايا السياسية العالمية. وكانت الجمعية توجه اهتمامها بصورة خاصة عن طريق «البصائر» إلى الجزائريين المقيمين في فرنسا.

(٥) بلغت مالية الجمعية (عام ١٩٥١) نحو ٧٥,٠٠٠ جنيه استرليني.

(٦) للجمعية فروع في أكثر مدن القطر الجزائري، وان كانت أكثر فروعها في عمالة قسنطينة. والفروع كانت تشرف على المدارس، وتقيم حلقات الوعظ والإرشاد، وتعقد الجلسات الأدبية، ويتطارح الحضور فيها الأدب والشعر.

(٧) أهابت الجمعية برجال العالم العربي أن يوطدوا العلاقات معها، وان يقدموا لها آراءهم واختبارهم. فرجالها يعرفون أنهم كانوا لا يقفون وحدهم في جهادهم، ويدركون ان قوتهم هي من قوة إخوانهم.

كانت «البصائر» الجريدة العربية الوحيدة في الجزائر، وهي أسبوعية صدرت في صفحات ثمان. وثمة جريدة أخرى، نصف أسبوعية، كانت تصدر في قسنطينة في وجهين، اسمها «النجاح». وعدا هذا فالقارىء كان، إذا أراد الاطلاع على الشؤون السياسية والقضايا العالمية والأمور العلمية، اضطر إلى الرجوع إلى الصحافة الفرنسية، وبعضها كانت تصدرها الأحزاب السياسية العربية، لكن القضية هي قضية لغة وواسطة عقلية.

وفي الجزائر هيئات كثيرة أدبية كانت تُعنى بالمحاضرات والجلسات الأدبية، لكنها محدودة النشاط مقيّدته. وفي مقدمة هذه الهيئات نادي الترقي الذي كان يشرف عليه ويدير حركته الشيخ الطيب العقبي.

جاء احتلال فرنسا للجزائر مبكراً في القرن التاسع عشر، قبل أن تلفح البلاد نيران النهضة الحديثة التي أتيح لها أن تصيب ديار الشام ومصر وتونس والمغرب الأقصى حتى قبل أن تحتل الدول الاوروبية هذه البلاد. وجاء الاحتلال للجزائر بعد فترة جهل وخمول شملت العالم العربي من شرقه إلى غربه. وجاء الاحتلال قوياً، فأعمل السيف، ولجأ إلى الضغط والخنق. فلما أفاقت الأمة هناك على نفسها وجدت

القيود تحيط بها من كل جانب، والسلاسل ترهقها من كل صوب. وفضلاً عن ذلك، فقد كان الاحتلال في شكله وروحه انتقاماً من الجزائريين لمضايقتهم للدول الاوروبية في غربي البحر المتوسط. ومن ثمّ كان ردّ الفعل الجزائري أيضاً عنيفاً قوياً فيه روح الانتقام. ولذلك تأصلت في نفوس الفريقين روح الكراهية التي كان باستطاعة المرء أن يلمسها في المدن الجزائرية في كل ناحية من نواحي الحياة ـ في الترام وفي المقهى وفي الشارع، علاوة عن المحافل السياسية والمعترك الاقتصادي.

وجاءت الثقافة الغربية فرنسية الثوب تواكب الاستعمار وتجاريه، ويسخرها أهلها للقضاء على الشخصية الجزائرية، فكان من ذلك، نفور من كل ما هو غربي ـ حتى ولو جاء معه الخير. وقد يكون في هذا القول بعض المبالغة، ولكن الخير الذي يريد أن يمحق الشخصية لا يستمرئه الناس كثيراً. ولما آذن الوقت بانتعاش الحركات الفكرية والروحية بين المسلمين في الجزائر. اتخذت هذه الحركات صفة سلفية قوية، ومحافظة على كل شيء في الإسلام وإحيائه. فإذا كانت السياسة ترمي إلى القضاء على اللغة العربية والإسلام، فمقاومتها تقضي بالتشدد في الحفاظ على العروبة والإسلام. ولعل هذا ما يوضح المحافظة القوية التي اتسمت بها الحركة في الجزائر. ولعل خير ما يوضح هذه المسألة، عبارة قالها رئيس جمعية العلماء الشيخ الإبراهيمي وهي: «لقد نجحت الجمعية في أمرين: توجيه الأمة نحو العروبة ونحو الشرق». والتوجيه نحو الشرق قصد به الشيخ استمداد نور الإصلاح الديني والتوجيه الإسلامي من الحركة السلفية التي بدت من قبل في القاهرة والجزيرة العربية.

نشرت المدارس الافرنسية والمعاهد الأخرى العلوم الطبيعية والرياضية باللغة الفرنسية، وحرمت العرب من أن يتعلموا هذه الموضوعات بلغتهم، على نحو ما أتيح لنا نحن أبناء الشرق العربي. فنشأ الناس على أنه ثمة عالمان منفصلان ـ الواحد عالم الفكر الغربي ولا يعبَّر عنه إلا بالفرنسية، والثاني عالم الفكر الإسلامي العربي، وهذا تقتصر العربية عليه. وقد التقينا اثناء زيارتنا بجماعة من الجزائريين تخرجوا في الجامعة، يقومون بتدريس العلوم والرياضيات باللغة الفرنسية، ولكنهم كانوا لا يستطيعون أن يتحدثوا باللغة العربية في خارج حدود الأمور اليومية العادية، من مأكل ومشرب. وهذا الفصل الفكري زاد في النقمة على الغرب وفكره. وقد اتضح لنا أن هذا الفصل الفكري موجود حتى في المعاهد التي كانت تعلم الثقافتين ـ العربية والفرنسية، وحتى في الذين يعلّمون في تلك المعاهد. فقد وقر في نفوسهم أن الثقافتين منفصلتان متباعدتان متنافرتان متناقضتان، وأنهما تمتان إلى عالمين لا سبيل إلى التوفيق بينهما.

يضاف إلى هذا، ان السياسة الفرنسية كانت تصرّ على اعتبار الجزائريين مكوّنين من جماعتين مختلفتين أصلاً وتاريخاً وعاطفة وفكراً: الواحدة عربية والثانية

بربرية. ويقول الباحثون الفرنسيون بأن الفروق كبيرة بين الجماعتين لأن البربر لم يتعربّوا وان إسلامهم كان سطحياً، ولذلك عمل الحكام الفرنسيون على تدوين القانون الخاص بالبربر باللغة الفرنسية، واعتبروه أصلاً لحياتهم. وهذا الذي دُوّن هو مجموعة من العرف والعادة بعضه حريّ بأن يتلف، لولا أن السياسة أرادت استغلاله. وقد قامت محطة الإذاعة الجزائرية بوضع برنامج خاص باللغة «القبايلية» (لغة البربر) فيه أخبار وأحاديث أدبية وعلمية وسياسية. وهذه التفرقة لقيت وقتئذ بعض النجاح في أماكن محدودة، وكان من نتيجتها زيادة البلبلة في صفوف المفكرين الجزائريين الذين كان يكفيهم أن يكون ثمة عربية وفرنسية، فيقاومون الثانية بإحياء الاولى. وكان عليهم ان يبعثوا الأولى في نفوس إخوانهم. ومن ثمّ يتم لهم مقاومة الثانية.

كانت في الجزائر إمكانيات قوية، وقوى كامنة وكان المتوقع ان تظهر، وان توجه وان يفاد منها. وكان للجزائريين آمال وأمان. وقد أراد بعضهم وقتئذ الاستقلال في إطار من جامعة إسلامية، ونادى آخرون بالجامعة العربية على أساس ان القومية، لا الدين، هي الرابط الأساسي. وهم لم يطلبوا الاستقلال مجاناً ولا استجدوه استجداء بل دفعوا ثمنه غالياً من الدماء والفداء فكان ثمناً حرياً بأن يأتي بنتيجة.

على ان الجزائريين لجأوا إلى غير القوة في سبيل الحصول على حقوقهم، وتوضيح وجهة نظرهم. ولكن الخلاف بين النظرة الجزائرية للقضية والنظرة الفرنسية كان كبيراً جداً. ففرنسا أرادت ان تكون الجزائر فرنسية، والجزائريون فرنسيين، بحيث ينسون مقوماتهم الذاتية وشخصيتهم التي أكسبهم إياها تاريخهم ولغتهم ودينهم. وهذه السياسة كان يقررها فئتان من الناس: المعمرون الفرنسيون في الجزائر الذين هم أصحاب القول الأول في شؤون القطر كله، والحكومة الفرنسية التي اتبعت هذه السنّة منذ الفتح. أما الجزائريون فأبوا هذه الفرنسا. إنهم أرادوا أن يظلوا جزائريين مسلمين، وأرادوا ان يكونوا أحراراً مستقلين في بلادهم. ومن ثمّ لا سبيل إلى ايجاد حل لمشكلة بهذا الشكل إلا عن طريق الثورات، وقد قاومتها فرنسا بمنتهى الشدة. ومع ذلك، فقد جرّب الجزائريون مرة ومرة ان يتفاهموا مع الحكومة الفرنسية. وقد قبلوا في أول الأمر درجة بسيطة ـ نسبياً ـ من حفظ كيانهم، لكن كلما اشتطت فرنسا في القمع، كان الجزائريون ينشطون في تأكيد مطالبهم وترسيخ انتشارها في صفوف الشعب.

وكانت أولى هذه المطالبات السياسية السلمية تلك التي بدأها أحمد أبو دربة وصادق دندان والحاج عمار في حدود ١٩١٠. وقد طالب هؤلاء بتطبيق قانون سنة ١٨٦٥(القائل بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين). وكانت حركتهم ترمي إلى تقوية الجامعة الإسلامية، مستعينة بالدولة العثمانية. فقد كان الناس بعد يؤمنون، ولو إلى

درجة محدودة، بأن الدولة العثمانية باستطاعتها ان تنشط إلى تبوّء القيادة في العالم الإسلامي.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، هاجت الجزائر على أثر اعتزام الحكومة الفرنسية تجنيد العدد الكبير من أبناء البلاد، فوعدتهم فرنسا بأن تمنحهم سائر الحقوق المدنية. لذلك لما انتهت الحرب، تقدم وفد جزائري إلى ولسن يطالب بحقوق الجزائريين على أساس البنود الأربعة عشر. وهذه الجماعة نفسها هي التي أصبحت «كتلة الناخبين المسلمين الجزائريين»، وتركزت أهدافها في أمرين: الحصول على الحقوق كاملة وإصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية. وكان على رأس هذه الكتلة، الأمير خالد. وقد نفي مرتين لسبب انتشار فكرته بين الشعب، وتوفي في سورية (١٩٣٦).

وفي سنة ١٩٢٤ انعقد «المؤتمر المغربي في باريس» الذي طالب بحرية القول والنشر وإلغاء قانون الانديجينا (أي قانون السكان الأصليين) الذي كان يحرم الجزائريين من حقوقهم المدنية بل السياسية. وقد نشأ عن هذه الحركة وعن انتشار الروح القومية بين الافريقيين في فرنسا قيام «جمعية نجم شمالي افريقية» التي صارت سياسية في عام ١٩٢٦. وفي عام ١٩٣٣ انعقد اجتماع عام لهذه الجمعية اتخذت فيه المقررات التالية: (١) إطلاق حرية الصحافة والاجتماعات. (٢) إقامة برلمان قومي في الجزائر منتخب بتصويت عام. (٣) تمكين الجزائريين من وظائف الدولة في بلادهم. (٤) جعل التعليم باللغة العربية إجبارياً في القطر. وبعد إدخال هذه الإصلاحات المستعجلة ينظر في بقية البرنامج ويشمل: (١) جلاء الجيوش الفرنسية وتأسيس جيش جزائري. (٢) منح الجزائر الاستقلال التام واعتبار كل المنشآت الاقتصادية ملكاً للدولة الجزائرية. (٣) إعادة الأراضي المغتصبة إلى أصحابها. وقد ظلت الجمعية قائمة إلى عام ١٩٣٧، إذ حلّتها الحكومة الفرنسية.

وفي الوقت الذي كانت فيه جمعية النجم تعمل في فرنسا، كانت جمعية العلماء المسلمين تعمل في الجزائر، وغاياتها كما أوضحها مؤسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس في مجلة «الشهاب» في عام ١٩٣٦: «إننا نرى ان الأمة الجزائرية موجودة ومتكوّنة على مثال ما تكونت به سائر أمم الارض وهي لا تزال حية ولم تزل. ولهذه الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقبيحة كمثل سائر أمم الدنيا. وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا، ولا تريد ان تصبح هي فرنسا، ومن المستحيل ان تصبح فرنسا حتى ولو جنّسوها». وقد أصبحت هذه المبادىء هدف العدد الكبير جداً من الشباب الجزائري.

وفي عام ١٩٣٧ انعقد في مدينة الجزائر مؤتمر جزائري برئاسة الدكتور ابن جلول تمثلت فيه النزعات السياسية المختلفة، وقرّر المطالبة بما يأتي: (١) انتخاب

الجزائريين في البرلمان. (٢) نسخ القانون الانديجينا وإلغاء الأوامر التي من شأنها اعتبار مقاومي السيادة الافرنسية مجرمين يستحقون العقاب. (٣) الاعتراف باللغة العربية لغة قومية في الجزائر. (٤) تطهير الإدارات الجزائرية من العناصر المقاومة لرغبات الشعب. وذهب وفد قادة المؤتمر إلى فرنسا ليفاوض حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية (حكومة بلوم). لكن الشعب الجزائري كان يريد أكثر مما قرر المؤتمر، فقامت مظاهرات وإضرابات ومصادمات في البلاد، حملت الحكومة الفرنسية والمعمرين الفرنسيين على التشدد في قمعها من جهة، وعلى إهمال الكثير من هذه المطالب على بساطتها.

وفي هذه السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وأثناء الحرب، قامت في الجزائر أحزاب سياسية أهمها اثنان، ويمكن إجمال أهدافهما فيما يلي:

(١) حزب الشعب الجزائري (صار فيما بعد انتصار الحريات الديمقراطية) أنشأه مصالي الحاج سنة ١٩٣٧. وقد نفي زعيمه وسجن غير مرة. وكان الحزب يدعو إلى التحرر الكامل والاستقلال التام.

(٢) حزب أصدقاء البيان (أصبح فيما بعد الاتحاد الديمقراطي لمسلمي الجزائر). أسسه عباس فرحات سنة ١٩٤٣. وقد دعا إلى تأسيس جمهورية جزائرية ذات برلمان جزائري منتخب انتخاباً حراً كاملاً. وقد قبل هذا الحزب ان تظل الجمهورية الجزائرية داخلة في «الاتحاد الفرنسي». لكن الكثيرين من قادة هذا الحزب تبنوا فيما بعد فكرة الاستقلال التام.

وبعد حوادث ٨ أيار (مايو) ١٩٤٥ الدامية، والتي انتهت إلى استهشاد عدد كبير من الجزائريين يقدر بنحو ١٥,٠٠٠ في سطيف وغيرها، ثبت ان فرنسا لا تنوي بالبلاد خيراً. ولذلك ازدادت المطالبة بالاستقلال قوة وشدة وعنفا. وقد عرضت الحكومة الفرنسية مشروعاً أقره مجلس النواب الفرنسي (١٩٤٧) وقوامه الأمور التالية: (١) تعتبر الجزائر مجموعة من العمالات (الولايات) الفرنسية ذات شخصية مدنية واستقلال مالي وتنظيم خاص بها. (٢) يظل الوالي (الحاكم) العام محتفظاً بالسلطة التنفيذية باستثناء شؤون العدل والتعليم، فإنها تتبع الوزيرين المختصين في باريس. (٣) تنحصر السلطة التشريعية في الجزائر في مجلس حكومي يتكون من ستة أعضاء، ثلاثة منهم تعيّنهم الولاية العامة، يضاف إليهم رئيس ونائب رئيس ومدير للمال. وهذا المجلس هو الذي يراقب المجلس النيابي الجزائري. (٤) يتألف المجلس النيابي من ١٢٠ عضواً نصفهم فرنسيون ينتخبهم المعمرون الفرنسيون، (عدد المعمرين الفرنسيين كان حوالى المليون يومها) والنصف الثاني ينتخبهم الجزائريون (عددهم كان يومها نحو تسعة ملايين) على أن يجتمع كل فريق منفرداً.

وينتخب الأعضاء بالاقتراع السري وعلى درجتين لمدة ستة أعوام. وعمل هذا

المجلس مناقشة الميزانية والموافقة عليها. ولا يجوز للمجلس أن يصوّت ضد الحكومة.

وقد أدخلت الإدارة الجزائرية هذه الإصلاحات في البلاد، ثم سمحت للجزائريين أن يصبحوا رعايا فرنسيين مع الاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية الإسلامي. لكن هذه الأمور ما كانت لترضي الشعب الجزائري. إن التفريق في المعاملة كان لا يزال قائماً. والمساواة كانت معدومة، قولاً وعملاً، في جميع نواحي الحياة.

٤ ـ الوضع السياسي في تونس

مساحة تونس ١٢٥,٠٠٠ كيلومتر مربع وكان عدد سكانها (حول ١٩٥٠) ٣,٢٣٠,٠٠٠ وهم موزعون على الترتيب التالي:

العرب ٢,٧٨٠,٠٠٠ أوروبيون آخرون ١٢,٠٠٠

الفرنسيون ١٤٤,٠٠٠ اليهود ٧١,٠٠٠

الايطاليون ٨٤,٠٠٠ الجيش إلخ ١٣٩,٠٠٠

وجميع الاوربيين يحملون جوازات سفر فرنسية إذا شاؤوا ذلك.

وقد احتلت فرنسا البلاد عام ١٨٨١، بحجة المحافظة على الحدود الجزائرية، والحيلولة دون وصول الأسلحة والذخائر من التونسيين إلى إخوانهم الجزائريين. وقد فرضت فرنسا المحتلة على باي تونس معاهدة الحماية سنة ١٨٨٣.

ومع ان هذه المعاهدة كانت تنص على ان وجود الحكومة الفرنسية موقت، فإن فرنسا ظلت في تونس، إلى سنة ١٩٥٦. واتبعت الحكومة الفرنسية في القطر التونسي سياسة أبعد ما تكون عن هذه المعاهدة التي فرضتها بنفسها، على ما في المعاهدة نفسها من ضرر لحق بالبلاد وأهلها. ويمكن إجمال هذه السياسة الفرنسية في الأمور التالية:

(١) ملأت الوظائف بالموظفين الفرنسيين، وقد شجعتهم بمختلف المنح المالية كي يتركوا بلادهم ويأتوا إلى تونس للعمل. وبلغت العلاوات والمنح التي نالها الفرنسيون العاملون في الإدارة التونسية ثلاثة وأربعين صنفاً. كما بلغ ما ينفق على هؤلاء الموظفين ٧٥٪ من ميزانية الدولة.

(٢) استيعض عن العربية بالفرنسية في الإدارة، بحيث ان المواطن كان لا يستطيع ان يتمّ معاملة، كائنة ما كانت، إلا بالفرنسية (باستثناء المحاكم الشرعية). وقلّما وُجد في الدوائر حتى من يتكلم العربية ليرشد المواطن إلى ما يجب أن يعمل، اللهم إلا ان يكون حاجباً أو آذناً. فهذا عمل لا يليق بالفرنسيين.

على أن الأمر تعدى الناحية الرسمية. فقد جاء على القطر التونسي وقت لم يكن يسمح فيه بدخول الكتب العربية إليه، إلا أن تكون أموراً بسيطة. أما الكتب والمجلات الفرنسية، وكثير منها من النوع المبتذل، فكانت تملأ الأسواق. ومع الوقت، تحسنت قضية دخول الكتب العربية إلى تونس بسبب نشاط أفراد قلائل. وكانت المكتبة العامة

بتونس نفسها تحوي ٣٠٠,٠٠٠ كتاب فرنسي، بينما كان لا يوجد فيها إلا نحو ٥,٠٠٠ كتاب عربي، بدىء بشرائها عام ١٩٤٨.

(٣) منحت الجنسية الفرنسية لجميع الأجانب، وقبلها اليهود أيضاً. أما العرب فقد رفضوها، لأنهم لا يريدون ان يكونوا جزءاً من فرنسا.

(٤) عملت الحكومة الفرنسية على تسهيل امتلاك الأرض للأوربيين، والفرنسيين خاصة. ومن الوسائل التي لجأت إليها، والتي شرحها لي التونسيون أثناء زيارتي لتلك البلاد في صيف ١٩٥١، هي الاستيلاء على أراضي الوقف، واستبدالها بعقارات في المدن، وإعطاء هذه الأرض للمعمِّرين الفرنسيين. ويسمى هذا نزال.

(٥) جعلت فرنسا القول الأول في شؤون تونس لهؤلاء المعمِّرين، بحيث أصبحوا هم حكام البلاد فعلاً، وأي اقتراح للإصلاح لا يوافقون عليه كان يسقط فعلاً.

(٦) في الناحية الإدارية احتفظت فرنسا بالمناصب الإدارية المحلية للتونسيين العرب، فالقائد والكاخيا والشيخ منهم. لكن جعلت البلاد تسع عشر منطقة إدارية، على كل منطقة «مراقب» فرنسي، هو في الواقع صاحب القول الفصل في الأمور. وثمة ست مناطق عسكرية تدار إدارة عسكرية بإشراف ضباط من الجيش.

(٧) وعلى هذه الطريقة جعلت جميع الأعمال الكبرى في البلاد بيد رجال الإدارة الفرنسيين. فالشؤون المالية والزراعية والتجارية والصحية والاجتماعية يشرف عليها فرنسيون.

(٨) شجعت فرنسا المعمِّرين على استغلال موارد البلاد الاقتصادية، والصناعات الكبرى، وتجارة الصادر والوارد، والامتيازات الاقتصادية والمواصلات كلها كادت تكون حكراً عليهم. أما أهل البلاد العرب فاحتفظوا لأنفسهم بصناعات صغيرة محلية، وشيء من زراعة الزيتون وعصر زيته. وهذه الصناعات المحلية كانت لا تتمتع بأية حماية، فكان أصحابها يعانون مشاكل كثيرة. وكان أهل القيروان، بلد صناعة البسط والسجاجيد من الصوف، لا يكادون يحصلون على ما يتبلّغون به، لأن سياسة فرنسا قامت أصلاً على «تفقير» التونسيين.

(٨) اتبعت فرنسا في التعليم سياسة من شأنها أن تؤدي إلى بقاء الجهل، إن لم نقل نشره.

ولم يقف التونسيون مكتوفي الأيدي أمام الاحتلال، ولا ما تلاه. فقد قامت ثورات عنيفة في السنة التالية لدخول الفرنسيين، كبدتهم خسائر فادحة. لكن النصر كان للقوة العسكرية. فلجأ التونسيون إلى العمل السياسي.

وكان أول احتجاج على هذا التدخل المباشر في إدارة البلاد، ذلك الذي قدمه الشيخ محمد السنوسي إلى سمو الباي، فلقي منه تأييداً. لكن الشيخ السنوسي نُفِيَ في اليوم التالي.

وقام الشيخ المكي بن عزوز بحركة إصلاحية، لكنه اضطر إلى الهجرة إلى ديار المشرق. وفي سنة ١٩٠٥ قامت جماعة من مثقفي الزيتونيين وخريجي فرنسا وغيرهم من المدرِّسين بإنشاء جريدة «الحاضرة» التي كان يحررها علي أبو شوشة. وهذه الجماعة كانت ترمي إلى ربط الحركات التونسية بالجامعة الإسلامية. وقد ازداد نشاط الجماعة إثر زيارة لتونس قام بها الشيخ محمد عبده. ولسنا نستطيع متابعة هذه الحركة الأولى، لكننا نشير إلى بشير صفر، الذي يعتبر واضع أسس النهضة الادبية الحديثة في القطر التونسي، وكان من أقوى العالمين في هذه الجماعة.

على ان كل هذا كان لا يتجاوز العمل الفردي، أو عمل جماعة صغيرة، إلا ان الشعور ضد فرنسا، بسبب ما كانت تقوم به حكومتها، كان يتزايد. لذلك نجد أنه منذ عام ١٩٠٨ أصبحت الحركة السياسية عمل جماعات منظمة. وأولى هذه الجماعات هو «حزب تونس الفتاة» الذي قام حول ١٩٠٨، والذي انضم إليه نفر من رجال «الحاضرة» فقوي بهم، وتقوّوا به.

والرجل الذي كان الحزب يدور حوله، ويغذيه برأيه ونشاطه، هو علي باش حمية، الذي ظل كذلك حتى سنة ١٩١١، إذ نُفِيَ، فذهب إلى الآستانة. وكان باش حمية وجماعته يؤكدون الاعتراف بالخلافة العثمانية، ويهيجون الرأي العام على الفرنسيين، ويدعونه إلى تحرير نفسه من ربقتهم. وكانت جريدة «التونسي» تصدر بالعربية والفرنسية معبّرة عن رأي الحزب في هذه المسائل.

وظلت الحركة السياسية بتونس تعوزها القيادة الحكيمة المنظمة حتى سنة ١٩١٩، إذ قرر أصحاب الرأي أن يحاولوا الإفادة من مؤتمر الصلح لعرض قضية بلادهم. وقد نشأ عن هذه الحركة قيام الحزب الدستوري الذي كان برياسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي. ويمكن إجمال المطالب التي تقدم بها الدستوريون في ذلك الوقت بما يلي:

(١) إنشاء مجلس تشريعي يكون أعضاؤه تونسيين وفرنسيين، على أن ينتخبهم الشعب، وعلى ان تعطى له سلطات واسعة فيما يتعلق بشؤون الميزانية.

(٢) تكون الحكومة التونسية مسؤولة أمام المجلس.

(٣) تفصل السلطات الثلاث ـ التشريعية والقضائية والإدارية ـ الواحدة عن الأخرى فصلاً تاماً.

(٤) يسمح للتونسيين الحائزين على الشروط اللازمة للعمل الحكومي بأن يوظفوا في دوائرها.

(٥) يتساوى التونسيون والفرنسيون في الأجور والمرتبات.

(٦) تكون جميع المجالس المحلية منتخبة.

(٧) جعل التعليم إلزامياً.

(٨) يسمح للتونسيين بشراء الأراضي من إدارة الشؤون الزراعية.

(٩) تقرير حرية الصحافة والاجتماعات والجمعيات.

هذه المطالب قدّمت إلى الباي. أما المذكرة التي قدمها الحزب الدستوري إلى الرئيس ولسن فقد طلبت الاستقلال التام للقطر التونسي. لكن رؤي، عند تقديم المطالب داخلياً، ان يُكتفى بطلب أقصى حدّ ممكن، دون العمل على استفزاز فرنسا أو إحراج الباي.

وقد لبت فرنسا بعض هذه المطالب، لكنها اكتفت بالأمور التي لا تمس سيادتها ولا تعطي التونسيين إلا القليل. ففصلت السلطات، وسمحت بحرية الصحافة. لكن ذلك لم يطل أمده. ولم تلبث السلطات ان أخذت بالضغط على أفراد الحزب، والحدّ من حرية زعمائه، ومقاومة فروعه الكثيرة التي كانت قد انتشرت في أنحاء القطر. ورأى الشيخ عبد العزيز الثعالبي نفسه مضايقاً مطارداً مضطهداً فغادر تونس إلى المشرق (١٩٢٣) وظل غائباً حتى سنة ١٩٣٧. وكان خروج الثعالبي إيذاناً بهبوط درجة الحرارة العملية في الحزب، حتى آن لها أن تتقد ثانية بزعامة نفر من الشباب التونسي. وكان ذلك في سنة ١٩٣٣ إذ تقدم هؤلاء، وفي طليعتهم الحبيب بورقيبة وطاهر صفر، بتحديد الرغبات التونسية بالأمور التالية (بعضها من المطاليب الأولى):

(١) إنشاء برلمان تونسي ينتخبه الشعب.

(٢) تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان.

(٣) تفصل السلطات الثلاث فصلاً تاماً.

(٤) منح الحريات العامة دون تضييق أو خنق.

(٥) جعل التعليم إلزامياً.

(٦) وضع ضمانات اقتصادية تعطي للتونسيين الفرصة للعمل الاقتصادي المثمر، بحيث يمكن للبلاد السير قدماً.

(٧) إخضاع جميع السكان للقضاء التونسي.

على أن الأمر الهام الذي نتج عن هذا النشاط هو قيام حزب جديد على أنقاض الحزب الدستوري القديم، سُمّي «الحزب الدستوري الجديد»، بقيادة الدكتور الماطري والحبيب بورقيبة. وإنشاء الحزب «الديوان السياسي» بدل اللجنة التنفيذية القديمة. وكان هذا سنة ١٩٣٤.

وقصة الحزب التونسي الدستوري الحر (الجديد) في كفاحه مع الاستعمار الفرنسي طويلة وطريفة، لكن هذه العجالة لا تتسع لدرسها، لذلك نكتفي بإيراد أهم المواقف. فقد سجن زعماؤه غداة تأليفه، وشردوا. ومع أنه سُمح لهم بالعودة إلى ميدان العمل سنة ١٩٣٦، فقد اجتاحت تونس بين ١٩٣٨ و١٩٤٢ موجة من الشدة قامت بها فرنسا لقمع جميع الحركات الوطنية، وكان ممن أُوذي في هذه الفترة زعماء الحزب ورجاله، وبينهم، عدا عمن ذكر قبلاً، علي البهلوان. وفي هذه الفترة قام الحزب

بجميع أعماله سراً، واستطاع أن يحتفظ بمراكزه وقواعده. ولم يعد الحزب إلى الميدان المكشوف إلا عام ١٩٤٢، برياسة الدكتور حبيب تامر.

وفي عام ١٩٤٦ عقد في تونس مؤتمر وطني عام بدعوة من الحزب الدستوري (الجديد) والحزب الدستوري (القديم) واتحادات العمال وأساتذة جامعة الزيتونة والاتحاد التونسي لموظفي الحكومة، وأصدر هذا المؤتمر قرارات هامة، كانت تعتبر الميثاق القومي لإخواننا التونسيين.

واستعرض المؤتمر القضية التونسية منذ عام ١٨٨١، لما كانت تونس دولة ذات استقلال ذاتي تربطها بالخلافة روابط روحية. وقد اعترفت الدول بهذا الوضع بحيث عقدت معاهدات مع الباي. ثم عرضت القرارات لمسألة المعاهدة التي فرضت على الباي بالقوة، ورأت أن هذه المعاهدة، على ما فيها من شر، لم تحافظ فرنسا على بنودها، بل تعدتها من حماية موقتة لها ظروفها، إلى حكم مباشر مستمر. وفي ظل هذا الحكم مهّدت فرنسا للفرنسيين المعمِّرين كل وسائل التقدم، وحالت دون التونسيين والسير إلى الأمام، بل أفقرتهم وأدّت إلى بقائهم في الحضيض الاقتصادي والاجتماعي، بينما ينعم غيرهم من الأجانب بخير البلاد، ويتمتعون بمواردها الغنيّة. وما دامت فرنسا قد أخلّت حتى بما رضيت به أصلاً، وتجاوزت حدودها وظلمت وآذت، فقد حقَّ للشعب التونسي ان يعلن بلسان مؤتمره الوطني:

«ان نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وان هذا النظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام، والانضمام ـ كدولة ذات سيادة ـ إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة والمشاركة في مؤتمر الصلح».

وهكذا حدّد المؤتمر الوطني أهداف الحركة التونسية ومطاليبها وغايتها. وأمام إصرار الشعب على الحصول على الاستقلال التام، قامت فرنسا ببعض إصلاحات وتعديلات في حكمها بسيطة يسيرة. فمن ذلك انها زادت عدد الوزراء، حتى يكون عدد التونسيين والفرنسيين في مجلس الوزراء متساوياً. وكذلك صارت رياسة مجلس الوزراء إلى تونسي حسبما نصّت عليه اللوائح. أما الواقع فقد كان ان لكل وزارة مديراً عاماً فرنسياً هو الذي كان يسيطر على إدارتها وتنظيمها، وبيده الحل والعقد فيها. ومن ذلك ان الحكومة أخذت تعين تونسيين في المناصب الكبيرة، ولكن هذه الوظائف التي منحت ما كانت إلا تعلة، لا تنفع الغلة.

وفي شباط (فبراير) من عام ١٩٥٠ نُشر برنامج إصلاحي واسع النطاق، كان المأمول ان يكون فيه للبلاد خير، إذا طبق. وقد رأى الديوان السياسي ان يساهم في هذه الإصلاحات، فاشترك في الوزارة، وقَبِل سكرتيره العام منصب وزير العدل، وقد كان ذلك في آب (أغسطس) ١٩٥٠.

٥ ـ الوَضع الاقتصادي والاجتماعي

عندما ننتقل من الحقل السياسي إلى الحقل الاقتصادي والاجتماعي نجد أن إجراءات السياسة الفرنسية في تونس كانت فيه أبعد أثراً، وأشد تنكيلاً. فالمبدأ الذي سارت عليه الإدارة التونسية منذ عام ١٨٨١ هو ان يكون للمعمِّرين الحق الأول في خيرات البلاد وثرواتها. وبقدر ما تزداد مقدرة هؤلاء المعمِّرين على الاستغلال الزراعي والصناعي والتجاري، بسبب انهم يلجأون إلى الوسائل الحديثة، يزداد التونسيون تأخراً في هذه الميادين، ذلك أنهم لم يُعلَّموا ولم يُدَرَّبوا على الجديد من الأصول والمبادىء والوسائل. وتوضيحاً لما ذهبنا إليه نعرض على القارىء هذه اللمحة الموجزة للحياة الاقتصادية في الديار التونسية.

مساحة تونس هي ١٢,٥٠٠,٠٠٠ هكتار. منها ٣,٥٠٠,٠٠٠ هكتار أرض صحراوية، ونحو ١,٠٠٠,٠٠٠ هكتار غابات. فالباقي هو ٩,٠٠٠,٠٠٠ هكتار. وقد كان المستغل منها عام ١٨٨١ نحو ٦٠٠,٠٠٠ هكتار موزعة على الشكل التالي:

لزراعة الحبوب ٥٣٠,٠٠٠، هكتار للزيتون ٣٠,٠٠٠ هكتار، للحدائق والواحات ٥,٠٠٠، للكرمة ١,٠٠٠.

أما في إحصاء عام ١٩٤٨ فقد كانت الأراضي التونسية موزعة كما يلي:

زراعة الحبوب إلخ ٢,٩٦٠,٠٠٠ هكتار أي ٣٢,٩.

الأشجار المثمرة ٨٠٦,٠٠٠ أي ٨,٩.

المراعي ١٠٠,٠٠٠ هكتار أي ١,١.

الغابات ١,٠٠٩,٠٠٠ هكتار أي ١١,٢.

أراضي غير مستغلة (بما في ذلك الصحاري) ٤,١٢٥,٠٠٠ هكتار أي ٤٥,٩.

ويبدو من هذه الأرقام ان استغلال الأراضي كان يتقدم في القطر التونسي. لكن نظرة فاحصة إلى الأرقام التالية توضح ناحية أخرى من هذا التقدم.

إن شركة الانفدا المرسيلية كانت قد ابتاعت من الوزير خير الدين (سنة ١٨٨٧) ٩٦,٠٠٠ هكتار. لكن بعد الاحتلال الفرنسي اتخذ تملك الأراضي بالنسبة إلى المعمِّرين، طريقين، الواحدة الخاصة، وتمركزت في سهول تونس (الحاضرة) وبنزرت (بزرته) وماطر وبونة. والثانية الرسمية، وقد اهتمت بالمناطق الوسطى والجنوبية. وقد

بلغ ما ابتاعه المعمِّرون، بالطريقة الأولى (الى عام ١٩٣٩) ٥٤٠,٠٠٠ هكتار، موزعة كما يلي:

الفرنسيون ٤٠٠,٠٠٠ هكتار.

الغرباء (ومعظمهم) من الايطاليين ١٤٠,٠٠٠ هكتار.

أما التملك الرسمي، أي الذي أشرفت الحكومة على شرائه أو الحصول عليه وإعطائه للمعمِّرين، فقد بلغ إلى عام ١٩٣٩، ما يأتي:

في المنطقة الوسطى ٣٣٦,٠٠٠ هكتار.

في المنطقة الجنوبية ٢٦٧,٠٠٠ هكتار.

المجموع ٦٠٣,٠٠٠ هكتار.

وبذلك أصبح مجموع ما كان يملكه المعمِّرون (الى عام ١٩٣٩) ١,٢٣٩,٠٠٠ هكتار. وهذا كله من الأرض الصالحة للحبوب والأشجار المثمرة والزيتون. وعندما نقابل هذا بالأرقام السابقة، نجد ان ما كان يملكه المعمِّرون من الأرض المستغلة نحو (١,٣٢٩,٠٠٠ من أصل ٣,٧٦٦,٠٠٠ هكتار).

ويمكن إجمال الإنتاج الزراعي في القطر التونسي للسنوات الأخيرة من السيطرة الفرنسية بما يلي:

المادة	مساحة الأرض	الكمية
القمح	٨٠٠,٠٠٠ هكتار	٤٠ ـ ٥٠ مليون كيلو غرام
الشعير	٦٠,٠٠٠ هكتار	٤ ملايين كيلوغرام
الذرة	ـ ـ ـ هكتار	٤,٨ ملايين كيلوغرام
الزيتون	٥٥٠,٠٠٠ هكتار	(نحو ٢٣ مليون شجرة)
		٣٧,٥ مليون كيلوغرام
الكرمة	٤٢,٤٥٠ هكتار	١٠٠ مليون لتر من الخمر
الأثمار الحمضية	١,٠٩٨,٠٠٠ هكتار	٢٤ مليون كيلوغرام
التمور	١,٠٨٧,٠٠٠ هكتار شجرة نخيل	٣ مليون كيلوغرام

بالإضافة إلى هذه الغلات الرئيسية فإن البلاد كان فيها نحو مليون شجرة من المشمش والدراق والخوخ، وفيها ١٧,٨٠٠ هكتار من الأرض تزرع أنواع الخضار المختلفة، كما ان معدل إنتاج التبغ بلغ ٦٠٠,٠٠٠ كيلوغرام في السنوات العشر الأخيرة من السيطرة الفرنسية.

والمراعي التونسية صالحة لتربية الأغنام، إلا ان توالي الجفاف كان يؤدي إلى نقص كبير فيها، ففي عام ١٩٤٢ كان في البلاد ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف المليون، لكن الجفاف المتوالي أدّى إلى هبوط الرقم إلى مليون ونصف

المليون أو يزيد قليلاً عام ١٩٤٩، إلا ان جفاف الموسم عام (١٩٥٠ ـ ٥١) أدّى إلى حالة سيئة.

وكان في البلاد نحو مليون ونصف المليون من المواشي الأخرى الصالحة لحومها للأكل.

أما مواشي الحمل فقد كان في البلاد منها عام ١٩٤٨ من الإبل ١٧٦,٩٠٠ الخيول ٧,٧٠٠ البغال ٤٧,١٠٠ الحمير ١٠٨,٠٠٠.

وأما الغابات التونسية (١,٠٠٠,٠٠٠ هكتار) فتنتج أنواعاً مختلفة من الأخشاب مثل الصنوبر الألبي وغيره، فضلاً عن الفلين الذي بلغ محصوله ٣,٦ من ملايين الكيلوغرامات (١٩٤٩).

ومن حاصلات تونس البرية الحلفا الذي كان يشغل نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ هكتار من الأرض، وقد جمع منه كميات كبيرة راجت في الأسواق العالمية بسبب استعماله في صنع الورق. وفي عام ١٩٤٩ مثلاً بلغت كمية الحلفا ١٤٣,٠٠٠ طن. ويقدر عدد الذين كانوا يعملون في جمع الحلفا وتجفيفه ورزمه وكبسه بنحو ٣٥,٠٠٠ نسمة.

والبحر مورد رزق لا يتسهان به بالنسبة إلى القطر التونسي. فأسماكه كثيرة ومتنوعة. وقد تراوح ما صيد من الأسماك في عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ بين ١١,٠٠٠ و١٢,٠٠٠ طن.

ونحن عندما نرى هذه الأرقام نجد ان البلاد غنية. لكن العبرة ليست بمجموع موارد ثروة الأرض والبحر، ولكن المهم هو توزيعها بالنسبة للأفراد، وبالنسبة للعنصرين المقيمين في البلاد: العرب والمعمِّرين. وإذا تذكرنا ان المعمِّرين كانوا يملكون ٣٠ في المائة من الارض المستغلة، وانهم كانوا يلجأون إلى الوسائل الفنية في الاستغلال، لا نستغرب ان نعرف انهم تمتعوا بأكثر من نصف المنتوج العام من الزراعة وما إليها.

على أن ثمة ثروة أخرى في البلاد كادت تكون حكراً للأجانب، هي الثروة المعدنية وفي مقدمة مقوماتها، الفوسفات الذي يستخرج منه ما يقرب من مليوني طن في العام، والحديد وقد استخرج منه (عام ١٩٤٩) ٦٧٩,٠٠٠ طن على أنه جاءت على البلاد أوقات بلغ المستخرج من الحديد فيها أكثر من ذلك (٩٧٨,٠٠٠ طن سنة ١٩٢٩).

وفي البلاد كميات قليلة من القصدير والنحاس والمغنيزيوم والزئبق والكحل. وقد استخرج من الأرض التونسية ٤٧,٠٠٠ طن من الفحم عام ١٩٤٩.

فإذا انتقلنا مما تدره الأرض إلى ما تصنعه اليد والآلة وجدنا ان القطر التونسي له ماض في الصناعة مجيد. وهذه الصناعات محلية الصبغة، تقليدية الشكل، وسيلة للكسب كما هي سبيل للتعبير عن الشعور بالنسبة إلى صانعيها. فأنت تجد في أسواق تونس نفسها، كما ترى في أسواق بعض المدن الأخرى، تجانساً في الفن، واتساقاً في

الصنعة، وتشابهاً في الصيغة، كما ترى السوق الواحدة حكراً على صناعة واحدة تجمع أهلها، ويشرف «أمين» السوق على عملهم.

فالمنسوجات من الصوف والحرير والقطن تصنع في أكثر المراكز الحضرية، ولكن لبعضها تفوقاً خاصاً. فتونس تمتاز بالنسيج الحريري الفاخر ذي الألوان البراقة. وقصر هلال (في الساحل) تعرف أقطانها وفوطها في الجنوب. وجربة تدفىء أصوافها ـ ثياباً وأحرمة ـ أهل البلاد إذا ما دهمهم البرد والفقر. والقيروان لا ينساها الناس ما داموا يفترشون زرابيها (بسطها) المتينة الجميلة. ولرؤوس التونسيين من الشاشيات (الطرابيش) نصيب من صنع أيديهم كبير. والجلود تخضع لمهارة العامل التونسي خضوعاً تاماً. وفي البلاد صناعة الخزف والزلاج (القيشاني).

ولكن هذه الصناعات كلها كانت تعاني أزمات حادة. فالأقمشة المستوردة من الخارج زاحمت الصناعة التونسية اليدوية، واستعمال السكان لمصنوعاتهم الوطنية كان في تناقص. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الصناعات قلّما كانت تتمتع بحماية الحكومة، لذلك خسرت أسواقها الداخلية. أما أسواقها الخارجية فقد ازدادات الخسارة فيها لأن تلك الأسواق أغلقت في وجهها.

بالإضافة إلى هذه الصناعات اليدوية، فإن القطر التونسي فيه صناعات أسسها زراعية أو معدنية. وأهمُّها زيت الزيتون والصابون والعطور والمربيات والخمور والمآكل المحفوظة والحدادة واستخراج القوة الكهربائية. وكان أكثرها بيد الاوروبيين.

وفي الميدان التجاري تقدمت تونس تقدماً كبيراً في السبعين سنة الأخيرة. فقد كانت تجارتها الخارجية عام ١٨٨١ مئتي ألف طن، أما في عام ١٩٣٨ فقد بلغت ٤,١٢١,٠٨٣ من الأطنان. وكان ثمن هذه المواد ٢,٥١٨ مليوناً من الفرنكات. ومع ان الصادر كان أكثر وزناً من الوارد إلى البلاد (٧٧,٨ صادر ٢٢,٢ وارد) فإن الثمن يكاد يكون عكس ذلك، إذ إن البلاد دفعت ثمن ما استوردته ٦١,٥ من قيمة التجارة الخارجية، وقبضت ٣٨,٥ من قيمة التجارة الخارجية ثمناً لما صدرته.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد كانت قيمة التجارة الخارجية ٦٧,٥٣٥ مليوناً من الفرنكات، منها أكثر من أربعين ألف مليون فرنك، قيمة الواردات والباقي قيمة الصادرات.

والبلاد التي تتاجر مع تونس كانت على الترتيب: فرنسا وبريطانية والولايات المتحدة وايطالية والمانية. وحصة فرنسا في هذا الميدان كانت ٧٤ من الواردات و٤٨ من الصادرات، (أي ٦١ من مجموع التجارة الخارجية).

يتضح من هذا العرض الموجز، لماذا كانت الحركات السياسية المختلفة تطالب، فيما تطلبه، بأن يُسوّى بين التونسي وغيره (الأجنبي) في شراء الارض وفي الفرص الاقتصادية الأخرى. ان التونسي كان يريد ان يتخلص من حالة الفقر الخانقة.

والمجتمع التونسي العربي حضري مستقر، إذ إن البداوة مقصورة فيه على مناطق محدودة في الجنوب. ولسكان المدن صفات خلقية عالية، نشأت من هذه التقاليد القوية، ومن أن البلاد كان لها دائماً، في تاريخها الطويل، مراكز ثقافية تغذي السكان. فالقيروان أولاً، وتونس منذ أيام الحفصيين، أوجدت للتونسيين مقاييس فكرية وتقاليد ثقافية وأدباً رفيعاً. وكان من نتائج ذلك، انك تجد أهل تونس على جانب كبير من دماثة الخلق واتساع الافق وعلى استعداد للإفادة دائماً. وان كان فيهم الحفاظ، فليس فيهم جمود، وان كان فيهم غيرة على ما عندهم، فليس فيهم تعصب ضد الذي عند غيرهم، وان كان فيهم هوى لتقاليدهم، فما يعميهم هذا عن الخير عند الآخرين. وان كان الشوط الذي قطعوه أقصر مما كان يجب قطعه، فذلك لأن القيود التي وضعت في الطريق كانت كثيرة وقوية.

وإذا أردنا ان نتعرف إلى مظاهر التقدم الاجتماعي في تونس فنحن واجدوه في أمرين: الأول نشوء جماعات مدنية عمالية صناعية منظمة. فاتحاد العمال التونسيين، مثلاً، يدل على هذه الرغبة الأكيدة في السير نحو العمل المشترك. وفي هذه الجماعات المدنية خاصة تتجلى العناية بالتعليم والمدارس ويبدو الاهتمام باللغة العربية.

والأمر الثاني الذي يدل على نشاط اجتماعي هو تقدم المرأة التونسية إلى ميدان العمل. قد لا نستطيع ان نجد في تونس قبل الاستقلال حركة نسائية شبيهة بتلك الحركات المنظمة التي عرفتها مصر وسورية ولبنان مثلاً. لكن ثمة البرعمة التي كانت بدأت تتفتح والتي ما لبثت ان أصبحت في عهد الاستقلال نبتة قوية. ولقد روى لي أحد أصدقائي هناك القصة التالية قال «قبل نحو ربع قرن نشر المرحوم الشيخ طاهر الحداد كتاباً بعنوان «امرأتنا في الشريعة والمجتمع»، أشار فيه إلى وجوب تعليم المرأة، وإخراجها من أسرها. فردّ عليه المرحوم الشيخ بن مراد، مفتي الديار التونسية يومئذ، بكتاب اسمه «الحداد على امرأة الحداد»، نعى فيه على الشيخ طاهر آراءه، ونقده نقداً شديداً. وبعد سنوات جاء وفد من الصحفيين المصريين إلى تونس في زيارة، فكان بين من استقبلهم ورحبّ بهم وخطب فيهم الآنسة بشيرة بن مراد، ابنة المفتي السابق». وفي هذه القصة دلالة على تطور وجهة النظر وتغيّرها.

على أننا لا نستطيع ان ننكر ان الحياة الاجتماعية، بمدلولها الحديث كانت قبل الاستقلال لا تزال متأخرة في القطر الشقيق والحياة الاجتماعية في جمود والفقر يقف في طريقها، والجهل يحول دونها، والمرض يُقعد الناس عن اللحاق بها. وهذه أمور مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً. ولذلك نجد ان أكثرية الشعب كانت تشكو تأخراً اجتماعياً، أساسه الفقر والجهالة.

ورغبة في التدليل على ما كان يعانيه التونسي من حالة اجتماعية متأخرة، نذكر

على سبيل المثال بعض الأرقام المـأخوذة من دراسة للحـالة الصحية والاجتماعية في القطر التونسي، قامت بها جماعة من الباحثين.

ان السكان الأوروبيين في حـاضـرة تونس، لمّـا درست حـالتـهم، ظهـرت النتـائج التالية:

٦,٧٠٠ أسرة تقيم كل في بيت مؤلف من غرفة واحدة.

٩,٧٠ أسرة تقيم كل في بيت مؤلف من غرفتين.

٦,١٧٠ أسرة تقيم كل في بيت مؤلف من ثلاث غرف.

٢,٥٠٠ أسرة تقيم كل في بيت مؤلف من أربع غرف.

٨٣٦ أسرة تقيم كل في بيت مؤلف من خمس غرف.

٤١٥ أسرة تقيم كل في بيت مؤلف من ست غرف.

أمـا في المدينة، الحي العـربي من حـاضرة المـملكة التونسية، فقد أظهـر الدرس النتيجة التالية:

٩٣ أسرة ليس لها مكان تقيم فيه.

٣٥,٠٠٠ أسرة تقيم كل في بيت مؤلف من غرفة واحدة.

٧,٦٠٠ أسرة تقيم كل في بيت مؤلف من غرفتين.

٣,٦١٨ أسرة تقيم كل في بيت مؤلف من ثلاث غرف.

وثمة أسر قليلة العدد كانت تقيم في بيوت أكبر من ذلك. ومعنى هذا ان القسم الأكبر من السكان العرب كانوا يقيمون في بيوت أضيق بكثير مما يجوز.

أمـا في الريف فـقـد ظهـر ان ١,٥٦٨,٠٠٠ نفس، وهـم تونسيـو الريف، يقطنون ٢٩٦,٠٠٠ بيت، يتكوّن كل منها من مسكن واحد. ومعنى هذا ان معدل ما تحويه الغرفة الواحدة هو خمسة أو ستة أشخاص.

وبالإضافة إلى ذلك فثمة الأمور التالية التي ظهرت من نتيجة هذه الدراسة:

(١) لقـد تبـين، بعـد درس حـالة ٥٩٥ مسكناً في تونس (المـدينة)، ان ٥/٤ هذه المساكن في حالة لا تدعو إلى الارتياح من حيث النظافة.

(٢) وقد اتضح ان معدّل عمر الإنسان، في هذه البيئة المحدودة، هو ١٨ سنة.

(٣) وان ٣٢٠ شـخـصـاً من أصل ٤٣٦٤ شـخـصـاً (سكان هـذه البـيـئـة المـحـدودة) مصابون بالسل على درجاته المختلفة.

وإذا حـاولنـا ان نتـعـرف إلى الأسـبـاب التي أدّت إلى ذلك لوجـدنا ان الفـقـر هو العـامل الأول. فـالرجل الذي لا يكاد يتاح له ان يحـصل على قـوت يومه لا يستطيع ان يسكن داراً كبيرة واسـعـة مريحـة نظيفـة. والرجل الفـقـيـر لا يمكنـه ان يحسن حـالته الصحية أو يعـالج أسرته عـلاجاً تقتضيه المدنية الحاضرة. والرجل الفقير يضطر ان ينفق كل فلس يحصل عليه في سبيل إعـالة أسرتـه، لذلك لا يمكنه إلا أن يظل جاهلاً.

والفقر والمرض والجهل أعداء الإنسان. وأحسب لو أن التونسيين أتيح لهم بعد تحررهم من ربقة الفرنسيين ان يتخلّصوا من هذه الأوبئة لتمكنوا بما عندهم من استعداد وأصالة وإدراك للمشاكل، أن يصلوا إلى درجة تفوق الدرجة التي وصلها إخوانهم العرب في أقطار أخرى، ممن يسّرت لهم الحياة ظروفاً أنسب، وأحوالاً أحسن.

ومما يتصل بالحياة الاجتماعية اتصالاً وثيقاً ويدل على الاتجاه السياسي العام، التعليم.

فالحكومة، التي كانت تسيطر على التعليم وتضع برامجه على النظام الفرنسي، يسرت في العام الدراسي ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ أماكن في المدارس ل ١٣٤,٠٠٠ طالب (وطالبة) في الدراسة الابتدائية (بالإضافة إلى ذلك فقد وسعت المدارس الخاصة ٣٠,٠٠٠ طالب) مع أنّ العدد الذي كان في سن الدراسة في السنة نفسها هو ٦٠٠,٠٠٠ ومعنى هذا ان واحداً من كل أربعة أو خمسة أولاد استطاع أن يتعلم.

وهذا الرقم، على ما فيه من دلالة على الإهمال، عندما ندرسه نجد فيه مغامز أخرى، على ما يبدو من المقارنة التالية (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٥١).

	في الابتدائي	في الثانوي	في الفني	في العالي
مجموع الطلاب	١٤٣,١١٥	١,٥٧٦	٣,٣٥١	٧٠٢
الطلاب الفرنسيون	٢٥,٨٩٦	٥,١٩١	١,١٩٥	١٤٣

فالطلاب الفرنسيون كانوا يزيدون عن ٢٢٪ من مجموع الطلاب في المدارس الرسمية، بينما عدد الفرنسيين في تونس كلها لا يزيد عن ٥٪ من عدد السكان. ففي المدارس الابتدائية طالب فرنسي مقابل خمسة تونسيين، وفي المدارس الثانوية طالب فرنسي مقابل طالب واحد تونسي، وفي المدارس الفنية طالب فرنسي مقابل طالبين تونسيين، وفي الدراسة العليا أربعة طلاب فرنسين مقابل ثلاثة من العرب.

على أننا يجب أن نضيف أمراً آخر إلى هذا كله. ذلك ان المدارس كانت غير موزعة على أنحاء المملكة التونسية توزيعاً عادلاً. فبينما نجد ان مناستير كان فيها من المدارس ما يكفي لنصف الأولاد الذين في سن الدراسة، نرى ان صفاقس وجربة وتوزر فيها من المدارس ما كان يكفي لربع الأولاد المماثلين سناً. أما سليمان ونابل فالمدارس فيهما لا تكفي إلا ١٢٪ او ١٥٪ من الأولاد. لكن قفصة وحمامة فيهما من المدارس ما يكفي لنحو ٥٪ فقط. وسبب هذا الفرق في توزيع المدارس يرجع إلى أن عدد المدارس يتناقص بنسبة تناقص السكان الفرنسيين في المدن والمراكز.

وكان باستطاعة أية أسرة فرنسية، أينما كان سكنها، ان تبعث بأولادها الذين في سن التعليم إلى مدرسة داخلية أو إلى حيث يمكنهم أن يتعلموا ويُعنى بشؤونهم. ويتم ذلك على حساب الخزينة العامة.

٦ ـ الاستعمار الإيطالي والشعب الليبي

تمّ لإيطالية النصر في ليبيا، فما الذي فعلته في تلك البلاد؟

لقد شردت ايطالية زعماء البلاد، وأغلقت الزوايا السنوسية، وصادرت أملاكها، وأجلت السكان عن أراضيهم، وملّكت هذه الأراضي الخصبة في الجبل والسواحل لشركة (أنته) الايطالية لاستعمارها. وحتى البساتين ومزارع النخيل التابعة للسنوسية صادرتها السلطة الايطالية.

وصارت الإدارة الايطالية للبلاد إدارة عسكرية مباشرة، هي إدارة الفئة الغالبة للجماعة المغلوبة. وفي ١٩٢٩ جعلت البلاد (طرابلس وبرقة) جزءاً من المملكة الايطالية، وصارت الولايات الأربع الليبية (طرابلس ومصراته وبني غازي ودرنة) ولايات ايطالية بكل معنى الكلمة، وسنّ قانون للرعوية أصبح بموجبه في برقة رعايا ايطاليون كاثوليك ورعايا مسلمون.

على أن المهم في هذا كله، هو ان الجزء الصالح للاستغلال من أراضي ليبيا أصبح وقفاً على الايطاليين لا يجوز للعرب ان يتملكوا فيه أرضاً أو ينشئوا فيه مزارع. ففي برقة مثلاً، استولى الايطاليون على الجبل الأخضر. وأما البدو فقد سمح لهم ان يقيموا في برقة البيضاء وبعض برقة الحمراء وسرت في مرمريقة وهي شرق برقة، أي في الجناحين المجدبين، بينما حيل بينهم وبين الجبل الأخضر قلب برقة الخفاق وعصبها. وحتى في الجهات المتروكة للبدو عيّنت ايطالية الأماكن التي يجوز أن تُسكن، وحددت الأجزاء التي يجوز لقطعانهم ان تسرح فيها. ومثل هذا تماماً جرى في طرابلس.

واهتمت ايطالية اهتماماً كبيراً بعزل ليبيا بكاملها عن العالمين العربي والإسلامي فأنشأت مدرسة دينية إسلامية في طرابلس، لتمنع طلاب العلم من السفر إلى الأزهر أو جامعة الزيتونة في تونس.

لقد جردت ايطالية السكان من أراضيهم. ففي عام ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ كانت السلطات قد سجّلت ٤٥٠,٠٠٠ من الهكتارات باسم الحكومة المستعمرة. وتوضيحاً للقارىء كي يتعرف إلى الطرق التي استعملت من أجل اغتصاب هذه الأراضي، نضع أمامه جدولاً يبين القضية في دورها الأول، أي بين ١٩٢٢، ١٩٣١:

المساحة (بالهكتار)	الوسيلة
٩,١٢٤	حق الفتح، أي أملاك الدولة العثمانية
٤٣,٤٤١	الشراء، نزع الملكية، وحمل المالك على التنازل عن أرضه.
٦٢,٢٢٥	المصادرة المباشرة (أملاك الزوايا).
٦,٠٠٠	المصادرة المباشرة (أملاك المجاهدين).
١٢٠,٧٩٠	المجموع

أما بعد ١٩٣١ فقد ازداد استعمال وسائل الحمل على التنازل، أو نزع الملكية، ولذلك حصلت ايطالية لشركة «أنته» على كل ما تحتاج اليه للقيام بالخطوات الأولى من العمل.

ولعل خير ما يلخّص الأهداف التي رمت إليها ايطالية من احتلال ليبيا هو ما كتبه أوستيني (١٩٢٦):

«يجب أن تكون ليبيا مصدراً رئيسياً للجنس الايطالي في افريقية، وعلى سكانها ان يحققوا الأهداف التالية:

«فمن الناحية العنصرية يصبح سكان ليبيا ايطاليين ويستولون على الأراضي الزراعية والموارد الصناعية والتجارية في البلاد.

«ومن الناحية السياسية: تحقق ليبيا المحافظة على التوازن في البحر المتوسط.

«ومن الناحية العسكرية: تصبح ليبيا مستعمرة مسلحة قادرة على المحافظة على نفسها ومستعدة للقيام بذلك، وبإمكانها تسليح السكان.

«ومن الناحية الاقتصادية: تنمي ليبيا مواردها الزراعية ومصايد الأسماك فيها، وإمكانياتها الصناعية وحركة السياحة، بحيث تمد الأم ايطالية بالمواد الخام، وتصبح هي سوقاً للمنتجات المصنوعة».

وهُيِّئت الأرض للمعمِّرين الايطاليين، وجيء بأول جماعة كبيرة إلى ليبيا منهم ٢٠,٠٠٠ سنة ١٩٣٨. ولعل نصف هؤلاء جاؤوا برقة. وإذا أضفنا الذين كانوا في برقة قبلاً في المدن وفي القرى، كان العدد كله نحو ثلاثين ألفاً أو يزيد. وكانت ثمة شحنة جديدة من الايطاليين على وشك الوصول، لكن نشوب الحرب أوقفها. كان مجموع الايطاليين في ليبيا سنة ١٩٣٩ نحو ٧٠,٠٠٠ ـ ٧٤,٠٠٠.

وقد أُعدت الأرض والمزارع للسكان قبل وصولهم. وكتبت في عام ١٩٤٩ ما يأتي عن هذه المزارع في برقة:

«لما وصلنا الجبل الأخضر، أي منذ تسلقنا ممر طوكره، رأينا هذه الأبنية المنظمة التي أقامها الايطاليون في هذه البلاد لأبناء جنسهم، بعد أن طردوا العرب

منها، وأقصوهم إلى جهة خليج سرت الصحراوي غرباً، والبطان شرقاً. هذه المنازل على نوعين فالأول هو قرى كبيرة تحتوي كل قرية منها على جميع ما يلزم للقرية الكبيرة ـ مزارع وسوق وكنيسة ومركز للإدارة ودور للسكن، وحول هذه كلها، بقايا الحدائق الغناء التي أُهملت أيام الحرب ولم يتح للناس بعد أن يصلحوا إلا أقلّها. والنوع الثاني دور هي مزارع فقط، وهذه تقوم على جانبي الطريق، على أبعاد منظمة، وكل دار تتسع لعائلة أو اثنتين، وأمامها وخلفها وعلى جانبيها شجيرات، بقي من بعضها قراميها في الأرض. وتحيط بها قطعة واسعة من الأرض تصلح لزراعة الحبوب أو الأشجار المثمرة أو كليهما. وخلف هذه الدار أُقيمت دار أخرى لتكون زريبة أو اسطبلاً للحيوانات التابعة للمزرعة.

«وقد مررنا ببعض هذه الدور المنفردة وقد خرب أو تلف، إما نتيجة للحرب أو نتيجة للإهمال. أما في القرى والمدن الصغيرة فالبيوت اليوم مأهولة، وكذلك الحوانيت فإنها مفتوحة. وهذه القرى أكثر عمراناً من المزارع المنفردة».

استأثر الايطاليون بالأرض الجيّدة، ومنعوا العرب عنها، لكنهم سمحوا لأهل المدن منهم ان يظلوا فيها، ولم يكن قد بقي منهم إلا أقلّهم. أما أولئك الذين كانوا في المدن، أو الذين سمحوا لأنفسهم بأن يقعوا في نطاق المجتمع الايطالي فقد حاول الايطاليون «طلينتهم». وهذه الطلينة شملت التعليم باعتباره الأساس الأوّل لتغيير الكثير من أحوال الناس. وقد كلّفت الحكومة الايطالية بادىء الأمر، الأستاذ المستشرق كارلو نلينو، أن يضع منهاجا للتعليم في ليبيا. فلما أتمّ وضعه رفضته الحكومة باعتبار أن نلينو لم يراع في منهاجه الناحية الاستعمارية. ثم اتخذت منهاجاً، ظل في مبدئه واحداً، وان اختلفت الدقة في تنفيذه، كما اختلفت بعض تفاصيله بين وقت وآخر. والأصل فيه هو ان يحرم العرب من التعليم إلا قلّة. ومن هنا، كان في ليبيا كلّها سنة ١٩٣٩ ما يزيد قليلاً على المائة مدرسة. وقلّة التعليم كانت تشمل نوعيته كما كانت تشمل كمّيته. فقد اقتصر فيها على التعليم الابتدائي الأولي. وكانت المدة خمس سنوات، يتعلم فيها الطفل العربي اللغة العربية، في السنوات الثلاث الأولى إلى جانب اللغة الايطالية. وبذلك صار العربي الليبي أمهر في استعمال الايطالية، بل كان عاجزاً عن استعمال لغته العربية استعمالاً وافياً.

افتتحت في بني غازي مدرسة لإعداد المعلمين، لكن تعليمها كان ابتدائياً، وإذا كان لخرّيجيها أثر في الحياة العامة والتعليم، فيرجع الفضل فيه إلى جهود شخصية بذلوها للاستزادة من المعرفة، بعد أن جلا الكابوس الايطالي عنهم. وكان في طرابلس مدارس لإعداد المعلمين ولتعليم الصناعات والفنون وللتدريس الثانوي ولكنها كانت محدودة مقيّدة. ومن ثمّ فلم يكن مجال التعليم أمام العرب مفتوحاً. أما الايطاليون فقد أتيحت لهم جميع الفرص اللازمة لمتابعة تعليمهم وتثقيفهم.

وكان اقتناء الكتب في أيام الايطاليين يعتبر أمراً حراماً يستحق الناس عليه العقاب.

وقد جهّل الايطاليون السكان لا في شؤون العلم فقط، ولكن في كل ناحية من نواحي الحياة والحركة. وامتص الايطاليون عصارة القوم جيلاً كاملاً، فتركوهم دون حراك وكأنهم فقدوا كل نشاطهم. ومن هنا، كان الزعم الخاطىء عند أولئك الذين لم يفهموا الحالة تماماً بأن الليبيين قوم كسالى. والواقع انهم ليسوا كذلك، بل هم شعب نشيط يتمتع بقوى كثيرة كامنة هي التي مكنته من ان يحتفظ بوجوده، ويتقدم اليوم هذه الخطوات الواسعة على نحو ما نشاهده منذ ان رفع عنه الكابوس الايطالي، وخاصة منذ الاستقلال.

وكان الايطاليون يفرّقون، عملاً ونظراً، بين بني جنسهم وبين العرب. فالعربي لم يكن يجوز له ان يركب الدرجة الأولى في السيارات العامة، ولم يكن يجوز له ان يجلس في بعض المقاهي. ولم يكن يسمح لإيطالي ان يمسح حذاء عربي.

هذه هي الروح التي سارت بها ايطالية في ليبيا وهي، كما قال عنها الأستاذ ايفانزر تشاود، انه لم يكن ثمة فرق بين هدف الحكومة الفاشية والحكومات التي سبقتها في برقة. لقد رمت جميعها إلى انتزاع البلاد من أيدي أصحابها بقوة السلاح، وإسكان المعمِّرين الايطاليين فيها، واستغلالها لمصلحتهم. ومن هنا كانت هذه الخطط الدقيقة لهذه الأعمال، مدى جيل كامل.

انتشر الليبيون المهاجرون في تونس ومصر وسورية ولبنان. وكانت الجالية الليبية في مصر أكبر هذه الجاليات. وكان وجود الأمير السيد محمد إدريس هناك مدعاة لتركز الكثيرمن الجهود حوله. وقد كانت اتصالاته السياسية مستمرة وكتاباته في الصحف حول القضية الليبية وخاصة بعد اتفاق الجغبوب متعددة (في المقطم في شهري أغسطس وأكتوبر سنة ١٩٢٦). إلا انه من الملاحظ انه بعد انتصار ايطالية على الكفاح الليبي قلَّ نشاطه بعض الشيء، ولعله كان للأحوال السياسية العامة في ذلك بعض الاثر.

كانت لليبيين جالية لا يستهان بها في سورية. وقد تأسست في دمشق في سنة ١٩٢٨ «جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي بالشام» برئاسة بشير السعداوي. وهذه الجمعية هي التي وضعت سنة ١٩٢٩ الميثاق الوطني. وفيما يلي نصّ هذا الميثاق:

١ ـ تأليف حكومة وطنية ذات سيادة قومية لطرابلس ـ برقة يرأسها زعيم مسلم تختاره الأمة.

٢ ـ دعوة جمعية تأسيسية لسن دستور للبلاد.

٣ ـ انتخاب الأمة مجلساً حائزاً على الصلاحية التي يخولها إياه الدستور.

٤ ـ اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والتعليم.

٥ ـ المحافظة على شعائر الدين الإسلامي وتقاليد القطر في جميع أرجائه.

٦ ـ العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة إسلامية.

٧ ـ العفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه.

٨ ـ تنظيم العلاقة بين الأمة الطرابلسية البرقاوية والدولة الايطالية بمعاهدة يعقدها الطرفان ويصدّقها المجلس النيابي.

ولعله كان ثمة الكثير من التفاهم بين جميعة دمشق وبين الأمير محمد إدريس.

على انه كان في مصر جماعة أخرى من الليبيين، تعمل بإرشاد أحمد السويحلي. وهذه الجماعة نشرت الكثير من البيانات والرسائل والمقالات عن حالة ليبيا. وكان الغرض الرئيسي من كل هذا، المحافظة على الروح المعنوية الليبية داخل القطر نفسه وفي المهاجر. ومن الطبيعي ان جميع الهيئات الليبية كانت تعمل في سبيل استقلال البلاد والدفاع عن حقوق السكان. وان كان بين هذه الجماعات أي خلاف فلم يكن حول الأهداف والأغراض وإنما كان حول الوسائل.

٧ ـ أساليب الهيمنة الفرنسية

لعل خير ما يدل على الطريقة التي كانت فرنسا تسيطر فيها على شؤون المغرب، وتفضل الفرنسيين على المغاربة، بالرغم من معاهدة الحماية المفروضة على السلطان والبلاد، الأمور التالية:

١ ـ إن موازنة المغرب كانت موزعة على النحو التالي (سنة ١٩٥١ مثلاً).

٧٩٪ كانت تنفق على الإدارة.

١٩٪ كانت تحت تصرف الإقامة العامة.

٢٪ كان المخصص للإدارة الوطنية بما في ذلك نفقات المحاكم الشرعية والتعليم الإسلامي.

٢ ـ ان توزيع الوظائف الحكومية بين المغاربة والفرنسيين (١٩٥٠ ـ ١٩٥١) كان على الشكل التالي:

	المغاربة	الفرنسيون
الوظائف العليا	٩٪	٩١٪
الوظائف الاساسية	١٦٪	٨٤٪
الوظائف الثانوية	٢٨٪	٧٢٪
الأعمال اليدوية	٩٦٪	٤٪

٣ ـ توزيع الأرض بالنسبة للسكان:

عدد السكان	مساحة الأرض
٤٢٠٠ فرنسي	١,٠٠٠,٠٠٠
٨٠٠ أوروبي	٤,٠٠٠,٠٠٠
٨,٠٠٠,٠٠٠ مغربي (أو أكثر)	

٤ ـ الثروة المعدنية ـ في حالة تأسيس شركة للتعدين (أو الحصول على امتياز لذلك) كانت الحكومة الفرنسية تسهم بحصة تتراوح بين ٢٠ و٣٣ في المائة من أسهم الشركة. ويسمح للحكومة المغربية(؟) بحصة مماثلة، وما تبقى يُمنح لشركات فرنسية. فإذا لم تكن ثمة شركة (أو شركات) فرنسية فإن الحكومة الفرنسية تأخذ حصة أكبر.

ومثلنا على ذلك، أنه لما أنشئت الشركة الشريفية للنفط سنة ١٩٤٧ كانت حصة الحكومة الفرنسية ٥٩٪ والحكومة المغربية ٣٣٪ وما تبقى، أي ٨٪ بيع للشركات والمساهمين.

٥ ـ سمح للعمال الفرنسيين أن ينشئوا نقابات عمالية سنة ١٩٣٦، أما العمال المغاربة فلم يسمح لهم بذلك إلا سنة ١٩٤٦ على ان ينضموا إلى النقابات (الاوروبية) الموجودة، لا ان يكون لهم كيان مستقل.

٦ ـ كان سائقو السيارات (على سبيل المثال) العاملون مع شركة الرباط من الفرنسيين يُمنحون العلاوات العائلية كما يلي: إذا كان للسائق ولد واحد أعطي ٦,٠٠٠ فرنك علاوة، وكان هذا المبلغ يزيد بحيث ان السائق الذي له ثمانية أطفال يقرب المبلغ الذي يتقاضاه من ٤٢,٠٠٠ فرنك. أما السائق المغربي فيعطي ٣٦٤ فرنكاً للولد الواحد، فإذا كان عنده ثمانية أولاد بلغت علاوته ٦,٠٠٠.

٧ ـ في سنة ١٩٣٦ منحت الحكومة المغربية هبة مالية للمستشفيات الفرنسية والمغربية لتتمكن من القيام بواجباتها. كانت حصة المستشفيات الفرنسية ثلاثين مليوناً من الفرنكات، أما المستشفيات المغربية فقد نالها ١,٨٠٠,٠٠٠ فقط.

وبهذه المناسبة ففي سنة ١٩٥٠ كان في المغرب طبيب واحد لكل ٤٥,٠٠٠ مغربي من سكان المدن والقصبات، لكن كان ثمة طبيب واحد لكل ١٢٠,٠٠٠ نسمة من أهل الريف. وكانت حصة الخدمات الصحية من الموازنة العامة (سنة ١٩٥٢) نحو ٦٪ فقط.

٨ ـ مجال التعليم يدل على السياسة التي اتبعتها فرنسا في المغرب. ومن البيِّن، لمن تتبع هذه القضية، ان حكومة الحماية شنّت حرباً شعواء على المؤسسات التعليمية القومية، بحيث ان اولئك الذين كانوا يفتحون مدارس خاصة كانوا يلقون الصعوبات أصلاً، ثم تنالهم العقوبات التي قد يكون أهونها إقفال المدرسة. ولم تشجع الحكومة القرى الكبيرة على فتح مدارس (في سنة ١٩٤٨ مثلاً رفض طلب ست من هذه القرى). وقد وضع قانون سنة ١٩٣٧ يلزم المدارس الحرة ان يقتصر التعليم فيها على القرآن واللغة العربية والواجبات الأخلاقية. وقد جعلت اللغة الفرنسية لغة التعليم الرسمي في جميع المستويات. ولم تعلم العربية قط في المدارس التي فتحت في المناطق البربرية، ولو ان نوعاً بسيطاً من العربية كان يدرّس في بعض المدارس الرسمية.

ولنذكر، على سبيل المثال، ان المدارس العربية الحرة كان فيها ٢٥٠,٠٠٠ تلميذ. وقد تلقت هذه المدارس من الحكومة ما يعادل ٧٥,٠٠٠ ليرة استرلينية فقط كمساعدة. فيما تلقت المدارس التابعة للطائفة اليهودية (سنة ١٩٥١) ١٧٢,٠٠٠ استرلينية مع ان طلابها كان عددهم ٣٠,٠٠٠ تلميذ.

في سنة ١٩٥٠ كان عدد التلاميذ المغاربة في المدارس الابتدائية والثانوية

١١٤,٠٠٠ مع ان عدد الأولاد في سن الدراسة (٦ ـ ١٦ سنة) قُدِّر بنحو ١,٥٠٠,٠٠٠، أي ان المحظوظين الذين دخلوا المدارس كانو ٦٪ فقط. وكل ما كان في البلاد من المدارس الثانوية للمغاربة (سنة ١٩٥٠) سبع مدارس ـ خمس للصبيان واثنتان للبنات.

كان في المغرب مستويان للتعليم المهني: العالي لتدريب العمال والصناع الماهرين، والثاني لتدريب العمال والصناع العاديين. في سنة ١٩٤٨ كان في النوع الأول ٣,٠٠٠ تلميذ منهم ٢٨٠ مغربياً فقط، وكان في النوع الثاني ١,٧٠٠ تلميذ منهم ٢١٥ فقط من غير المغاربة. فكأن التعليم المهني العالي كان وقفاً على الأوروبيين، فيما كان النوع الثاني خاصاً بالمغاربة.

والجدول التالي يبين المبالغ التي أُنفقت في سني ما قبل الحرب العالمية الثانية على التعليم الخاص بالاوروبيين والتعليم الخاص بالمغاربة في عقر دارهم.

(المبالغ بملايين الفرنكات).

السنة	التعليم للأوروبيين	التعليم للمغاربة
١٩٣٤	٥٧	١٩
١٩٣٥	٥٧	١٨
١٩٣٦	٤٩	١٥
١٩٣٧	٥٤	١٨
١٩٣٨	٥٦	٢١

٨ ـ تطور المقاومة المغربية

مرّ بنا شيء عن المقاومة المغربية للفرنسيين والاسبان منذ سنة ١٩١٢، والصعوبة التي واجهتها فرنسا قبل «تهدئة» (أي احتلال) المغرب. ونود الآن أن نشير إشارة سريعة إلى المقاومة السياسية.

وها نحن أولاء نلخص تاريخ تطور هذه المقاومة إلى أيام الحرب العالمية الثانية.

كتلة العمل الوطني

إذا كانت الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في المغرب قد تطورت في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي السنوات الأولى في القرن العشرين من نظام إقطاعي يعتمد على الأرض ومحصول الأرض ومن يعيش على الأرض من كادح وحيوان، وسمح هذا التطور بظهور طبقة وسطى متاجرة تتعامل برؤوس الأموال، وتفضل العمل في ميدان التجارة على ميدان الزراعة، فإن هذا التطور هو الذي أدّى ـ مع احتكاكه بالرأسمالية الأوروبية ـ إلى وقوع المغرب تحت نظام الحماية الاجنبية. ولكننا نلاحظ من الناحية الثقافية ان إقليم المغرب كان يعتز بإسلامه وبقيادته الإسلامية التي تتمثل في السلطان، أمير المؤمنين. وكان يعتز بهذه القيادة الدينية منذ قرون طويلة، ويعتبرها الوريثة الشرعية لخلافة الأمويين في الأندلس. ويعتبر هذا العامل هو الأساس الذي رفض المغاربة استناداً إليه الدخول في وحدة او اتحاد مع الدولة العثمانية خلال حكم الأشراف السعديين ثم الأشراف العلويين، إذ انهم كانوا يقدمون هذه الإمارة الدينية العربية الأندلسية الهاشمية على خلافة آل عثمان التركية.

ان العمل في ميدان الكفاح السياسي في المغرب الأقصى لم يبدأ في الظهور إلا بعد ان فشلت عمليات الجهاد المسلح التي قام بها الأمير عبد الكريم الخطابي في الريف. وظهرت حركتان سياسيتان في منطقتين مختلفتين من المغرب، الأولى هي منطقة الرباط، العاصمة الجديدة للمغرب، مع أحمد بلا فريج الذي كان قد بدأ دراسته الحديثة بالفرنسية وأتمّ تعليمه في القاهرة في الجامعة المصرية، وكانت منطقة عمله هي منطقة احتكاك مستمر مع الإدارة الفرنسية التي سيطرت على الإقليم. والثانية هي منطقة فاس العاصمة الدينية والتقليدية للمغرب والتي ظهر فيها علال الفاسي الذي كان قد بدأ دراسته وأتمها في جامعة القرويين الإسلامية. لقد

جمع أحمد بلا فريج حوله عدداً من رجال المغرب الذين يقتربون منه في طبيعة التكوين، وألّف جماعة «أنصار الحق». والإسلام هو دين الحق، حتى وان لم يذكروا ذلك، ولكنها تسمية حديثة لا تحمل في جوهرها الكثير من التسميات الدينية الواضحة. ولقد عملت هذه الجماعة على محاولة زيادة الوعي الحديث بين الأهالي. أما مجموعة علال الفاسي فإنها عملت على أساس نشر الدعوة السلفية في أول الأمر في القرويين، وتحولت هذه الدعوة بمرور الزمن من مجرّد دعوة دينية تحارب الجمود وتطالب بالإصلاح والتطور إلى حركة سياسية تحررية أخذت في مهاجمة القوى الرجعية، وخاصة قوى الطرق الصوفية التي كان الاستعمار يستند إليها. ومع مرور الزمن، وبدء فرنسا بالسير على سياسة فصل العرب عن البربر، مع مشروع الظهير البربري (١٩٣٠)، أخذت المجموعتان تقتربان، الواحدة من الأخرى، داخل نطاق كتلة العمل المغربي.

كانت فرنسا تسير على سياسة التفرقة بين عناصر الأمة لكي تدعم حكمها في البلاد. ورأت فرنسا ان أكبر خطر يتهددها في المنطقة هو خطر انتشار حركة التكتل الإسلامي، أو التكتل العربي، فاعتمدت سياسة جديدة تهدف الفصل بين العرب والبربر في شمال أفريقية. وكانت فرنسا تعلم ان ٤٨٪ من سكان المغرب الأقصى يعيشون في الجبال، سواء في الريف أو في الأطلس المتوسط أو في الأطلس الأعلى ومنطقة السوس. وهذا الفصل يعني انقسام المغاربة على أنفسهم إلى قسمين، يسمح لفرنسا بالبقاء في الإقليم. واعتقدت فرنسا ان رجال الجبال لم يكونوا قد استمسكوا بعد بالعقيدة الإسلامية الواضحة. وكانت هناك مجهودات فرنسية مع الآباء البيض في الجزائر تسعى إلى تحويل جزء من رجال القبائل إلى الدين المسيحي، وجذبهم صوب فرنسا عن طريق عقائدي ديني. وكانت منطقة العزلة في الجبال لا تزال تحتفظ لنفسها بتقاليدها وبأعراف خاصة بها. ورأت فرنسا ان تعترف بهذه التقاليد القديمة وتثبتها بشكل يوقف تطبيق الشريعة الإسلامية في هذه المناطق. وظهر المشروع الفرنسي على خطورته حين أصدرت فرنسا الظهير البربري الذي كان يقضي، بتعليم اللغة البربرية في المناطق التي يسود فيها من يتحدث البربرية، علاوة على تطبيق العرف والتقاليد، قبل الشريعة الاسلامية في الشؤون الشخصية لسكان هذه المناطق، رغم انهم من المسلمين، ويتحدثون العربية. وظهر ان فرنسا لم تقصر مجهودها على محاولة الاحتفاظ بمناطق معيّنة في المغرب، في ظل نظم فولكلورية ترجع إلى ما قبل أربعة عشر قرناً، بل سعت إلى تطبيق القانون المدني في المناطق العربية، كما حاولت فصل الشعب المغربي عن بعضه، والوصول بالتالي إلى قوتين واضحتين تضطر كل منهما إلى الالتجاء اليها، وإلى حكمها الاستعماري في علاقاتها مع القوة الإسلامية الأخرى التي تسكن نفس البلاد. وقد ظهرت هذه الخطورة السياسية من وراء مشروع

الظهير البربري. فما كان من العرب إلا أن أصرّوا على عروبتهم كمظهر واضح وهام من مظاهر الإسلام. وكان عمق الشعور الديني الإسلامي عند المغاربة هو الذي جعلهم يتخذون من هذه العملية سلاحاً واضحاً يتسلحون به، وكانت بداية الكفاح السياسي الوطني المغربي ضد الاستعمار.

صدر الظهير البربري في سنة ١٩٣٠ بعد ان انتهت حركة جهاد أبطال الريف، وظهرت الإرهاصات الأولى لحركة الإصلاح في المغرب مع بلا فريج في الرباط، وعلال الفاسي في فاس، وأدّى ذلك إلى تجاوب وتكتل بين القوى الوطنية. فكان ذلك أساساً لظهور كتلة العمل الوطني.

وإذا كانت هذه الحركة قد بدأت في الظهور بين فئات المغاربة المستنيرة إلا أنها قد تمكنت من الوصول إلى محققات واضحة، خاصة وان الظهير البربري كان قد مسَّ معتقدات الأهالي. وبدأت المدن تشهد المظاهرات، وبدأت السلطات الفرنسية في اعتقال القادة، فزاد ذلك من تبلور المعسكر الوطني المغربي، في مواجهة قوى الاستعمار. واضطرت السلطات الفرنسية إلى ان تغيّر من سياستها، وأعلنت ان مسألة تطبيق هذا الظهير هو أمر اختياري يعود إلى رجال القبائل البربرية أنفسهم. وكان هذا تراجعاً واضحاً من جانب فرنسا، وبالتالي انتصاراً هاماً لصالح كتلة العمل الوطني. ولقد استلزمت هذه المعركة مع الحملات السياسية التي اشتملت عليها، إصدار المجلات باسم الكتلة، وباسم المغرب في كل من باريس والمغرب. وكان من طبيعة هذه المعركة ان توثق علاقاتها بالمغاربة في المنطقة الاسبانية، إذ انها منطقة مغربية كذلك، رغم خضوعها للحماية الاسبانية. فتوثقت علاقات علال الفاس مع كل من عبد الخالق الطريس وعبد السلام بنونه لإنشاء فروع للكتلة في المنطقة الشمالية.

علينا ان نذكر ان كتلة العمل الوطني في المغرب لم تكن حزباً سياسياً بالمعنى المفهوم. بل كانت تمثل اتجاهاً سياسياً وطنياً، بين قادة وطنيين يعملون من أجل البلاد. وكانت تستند إلى أسس سياسية ودينية قبل اعتمادها على الأسس الاجتماعية أو الطبقية. ولكن هذه الكتلة نزلت إلى ميدان العمل الجماهيري منذ سنة ١٩٣٤ حين رفضت الإقامة العامة الفرنسية للسلطان سيدي محمد الخامس ان يقوم بالصلاة في جامعة القرويين التي كانت معقلاً من معاقل الكتلة الوطنية. وانتهزت الكتلة هذه الفرصة لكي تزيد من إعلان ولائها للسلطان، حتى تجتذبه إليها، وتتخذه شعاراً للوحدة الوطنية، وأساساً للكفاح الوطني والإسلامي ضد السيطرة الأجنبية والمسيحية على البلاد.

احتاط زعماء الكتلة من إمكانية حدوث الوقيعة مع سيد البلاد، حتى وان كان في تلك الفترة لا يعارض كثيراً اتجاهات الإقامة العامة الفرنسية، وعملوا على اجتذابه إلى الحركة الوطنية بتكرارهم التصريحات التي تشتمل على الولاء لعرشه، وعلى

الخضوع التام لسلطته. وأجبر هذا الموقف، رجال الكتلة الوطنية على عدم التقدم بمطالب دستورية تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي تطالب بالدستور، بل تصرّ أساساً على إعطاء المعسكر الوطني حقوق سيادته التامة قبل ان تفكر في العلاقات بين الحاكم والمحكوم في الداخل.

والواقع ان أول برنامج للكتلة الوطنية في المغرب جاء متواضعاً، ونشأ في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٤، واشتمل على المطالبة بإصلاحات داخلية، ولم يشتمل حتى على مطالب واضحة قد تؤدّي إلى الاصطدام بالاستعمار الفرنسي. لقد ركّز هذا البرنامج نقده على نظام الإدارة المباشرة، وطالب بتنفيذ روح الحماية التي تشتمل على قصر النشاط الفرنسي في البلاد على إعطاء التوجيه والإرشاد، وترك الباقي لأبناء البلاد. لقد طالب بفتح باب الوظائف أمام المستنيرين من المغاربة حتى يتمرنوا على شؤون الحكم، وطالب بفصل السلطات القضائية عن السلطات الإدارية وتعيين الشباب المؤهّل في وظائف القيادة، والباشاوات أي الآمرين في المراكز والمحافظين. وطالب بإنشاء مجالس بلدية ومجالس للطوائف، واتخاذ ذلك كخطوة أولى للوصول إلى الحكم النيابي. وأوضحت الكتلة الوطنية في نفس الوقت انه من الضروري الإبقاء على السلطان مسيطراً على السلطتين التشريعية والتنفيذية في خلال هذه المرحلة الانتقالية. أما في ميدان الاقتصاد فإنها طالبت باحترام مبدأ حرية التجارة، طبقاً لقرارات مؤتمر الجزيرة، وانتقدت سياسة فرنسا الاحتكارية، واهتمت بحق العمال في إنشاء النقابات الخاصة بهم. وطالبت كذلك بضرورة توحيد نظام التعليم في المغرب، وهدفت من وراء ذلك إلى إلغاء الحقوق التي حاولت فرنسا إعطاءها للعناصر البربرية، متوخية من ورائها تقسيم العناصر الوطنية في الإقليم. وقد ظهر عدم تبلور الاتجاهات داخل الكتلة الوطنية حين طالبت بزيادة عدد البعثات إلى كل من فرنسا والمشرق العربي في نفس الوقت، ودلّ ذلك على ان قادة الكتلة كانوا موزعين بين الخط الثقافي الذي سيسيرون عليه ان كان هو القاهرة أو باريس.

وإذا كانت الإقامة العامة في الرباط قد وافقت على دراسة هذه المطالب الا انها قد خضعت فيما بعد لتأثير المستعمرين والمعمِّرين الفرنسيين في المغرب الأقصى. وجاءت الجبهة الشعبية إلى الحكم في باريس، وساعد ذلك على زيادة اتصالها بالعناصر النابهة والمكافحة من أبناء المغرب الأقصى. ولكن هذه الفترة نفسها كانت تشتمل على وصول الجنرال فرانكو إلى الحكم، مما أثرّ على المنطقة الشمالية في المغرب، فأدّى ذلك إلى انشقاق بين قادة الكتلة. وفي الوقت نفسه كان لعجز حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية عن وضع سياسة محددة تقدمية لفرنسا ومستعمراتها ومحمياتها فيما وراء البحار، والعوامل الأخرى التي أتت من اسبانيا، مع وصول كل من

مصر وسوريا ولبنان إلى تسويات شكلية في مشكلاتها السياسية، كان لكل ذلك تأثير على الوضع في المغرب الأقصى مما أدّى إلى انشقاق بين أعضاء هذه الكتلة.

وقد حاول كل من علال الفاسي ومحمد الوزّاني إعادة تنظيم الحزب بعد أن كانت السلطات الفرنسية قد أمرت بحله، ولكن علمية التنظيم نفسها أدّت إلى انفصال بين القادة. وكان مشروع التنظيم يشتمل على ضرورة إنشاء لجنة تنفيذية ولجان فرعية، وعلى إنشاء مجلس وطني، ومؤتمر وطني يقوم بانتخاب اللجنة التنفيذية. ووقعت انتخابات مبدئية لتأليف لجنة مؤقتة فاز بها علال الفاسي بالرئاسة، ومحمد الوزاني بالأمانة العامة. ولكن سرعان ما أعلن محمد الوزاني انسحابه. وعزا الفاسي هذا الانسحاب إلى عدم رضاء الوزاني عن نتيجة الانتخابات. ولكن الواقع هو ان الوزاني كان يمثل ذلك الجناح المثقف بثقافة غربية داخل صفوف الكتلة، وكان هذا الجناح قليلاً في عدده، ويمثل اتجاه أقلية صغيرة. وإذا كانت الأغلبية قد رأت الموافقة على الوصول إلى حكم الشورى، أو الحكم الدستوري، فإنهم كانوا يلحون على ضرورة ربطه بالنظام الملكي. أما ذوو الثقافة الغربية فكانت فكرة الدولة الدستورية قد اختمرت في أذهانهم، وأخذوا يقدمونها على غيرها من الأفكار. ويشبه هذا الانشقاق ذلك الذي حدث داخل الحزب الدستوري في تونس، وخرج نتيجة له الحزب الحر الدستوري الجديد. وكان يشبه كذلك إلى حد كبير ذلك الانقسام الذي وقع داخل الوفد المصري سنة ١٩٢٢. والذي نتج عنه خروج الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي وتكوينهم لحزب جديد لهم في مصر. وكما كان الحال في تونس، وكما كان عليه الحال في مصر من قبل، أصبح الحال على نفس المنوال في المغرب بين أنصار الفاسي وأنصار الوزاني، وأعاق هذا الانقسام وصول المعسكر الوطني إلى محققات واضحة. بل إن انسحاب محمد الوزاني من كتلة العمل الوطني نشأ عنه فيما بعد ظهور حزب جديد في المغرب، هو حزب الشورى والاستقلال، في الوقت الذي ظهرت فيه كتلة علال الفاسي وأحمد بلا فريج في شكل حزب الاستقلال. هذا من ناحية علاقة العناصر الوطنية ببعضها في المنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية من المغرب.

أما فيما يتعلق بمنطقة النفوذ الاسباني، فنلاحظ ان قيام الحرب الأهلية في اسبانيا، وما تلا ذلك من قيام الجمهورية ثم من وصول الجنرال فرانكو إلى الحكم، قد أثرّ على المعسكر الوطني في المنطقة الخليفية، خاصة وان بعض القادة فكروا في ذلك الوقت في إقامة علاقات معينة مع هذا المعسكر أو ذاك. هذا علاوة على ان المنطقة الخليفية في شمال المغرب كانت على اتصال بالبحر المتوسط، وببلدان البحر المتوسط، اكثر من منطقة الحماية الفرنسية، وكان تأثرها واضحاً بالحركات والتيارات التي سادت في بقية العالم العربي، سواء في شمال افريقية أو في مصر أو سوريا. ونتج عن تفاعل هذه العوامل مع بعضها ظهور حزب الإصلاح برئاسة عبد الخالق الطرّيس، وحزب الوحدة والاستقلال برئاسة محمد المكي الناصري وذلك منذ سنة ١٩٣٦.

ما بعد كتلة العمل

كانت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال تمثل الاتجاه العربي الإسلامي الواضح، مع الولاء التام للسلطان، ونشطت في العمل بعد خروج الوزاني، واختارت أحمد بلا فريج أميناً عاماً بدلاً عنه. وراع فرنسا هذا النشاط فأمرت بحلّ هذه اللجنة التنفيذية في مارس/ آذار سنة ١٩٣٧. ولكنّ علال الفاسي وصحبه أعادوا تنظيم قواهم، تحت اسم الحزب الوطني، وواصلوا نشر صحفهم وتنوير الرأي العام لحركتهم. وكانت جريدة الاطلس تعلن تمسكها بالإسلام وتنادي بالإصلاح وتطالب بقيام نظام نيابي انتخابي، يستمد نهجه من أسس الإسلام. وطالبت هذه الجريدة بضرورة مكافحة التبشير المسيحي في مناطق البربر، كما عملت على القيام بنشاط إسلامي يجذب أنظار الشعب، وخاصة في المناسبات الدينية وفي المواسم والأعياد. وكانت اللجنة التنفيذية تصرّ على أهمية العامل المعنوي والعامل الديني، وتعلن ولاءها للسلطان، مما أدّى إلى نموها نمواً طبيعياً، ودون أن تصطدم بصاحب الحق الشرعي، أمير المؤمنين. وأعلنت تمسكها بالنظام الملكي كأساس للوحدة الوطنية، وخاصة في بلاد عاشت مدة أربعة عشر قرناً في ظل نظام ملكي. ولكنها ذكّرت بأنه يمكن لهذه الملكية ان تتطور إلى شكل دستوري، كما كان عليه الحال في بعض البلاد الإسلامية الأخرى.

ولكن فرنسا قاومت هذا الحزب من جديد، وحلّته وشردت زعماءه واعتقلت قادته. وقضى علال الفاسي مدة تسع سنوات معتقلاً في غابون، في افريقية الاستوائية، منذ سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٦.

أما في المنطقة الشمالية فإن حكومة الجمهورية الاسبانية حاولت التقرب من الزعماء الوطنيين فاشترطوا عليها الاعتراف باستقلال المنطقة. ولم يحاول الجنرال فرانكو معارضة القادة المغاربة الموجودين في المنطقة الخليفية. ورغم عدم وجود اختلاف في البرنامج العام بين عبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح، ومحمد المكي الناصري رئيس حزب الوحدة والاستقلال، وعلال الفاسي رئيس اللجنة التنفيذية ثم رئيس الحزب الوطني، رغم ذلك فإن الاتحاد لم يعد بين صفوف هؤلاء القادة. وعمل عبد الخالق الطريس من تطوان في الوقت الذي عمل فيه محمد المكي الناصري من طنجة. وكان لكل منهما جريدته التي حاول ان ينشر فيها آراءه واتجاهاته. وكان عبد الخالق الطريس يصرّ على ان البدء بالإصلاح هو أساس تكوين المجتمع، وبالتالي هو أساس إنشاء الدولة المستقبلية القوية. ولكن محمد المكي الناصري كان يصرّ على ان مهمة الرجل السياسي المغربي في ذلك الوقت هي ضرورة الإصرار على وحدة التراب المغربي، حتى قبل المطالبة بالاستقلال، إذ ان تناسي عالم الوحدة، وعدم وضعه في المكان الأول، قد يهدد بضياع بعض الأقاليم المغربية من المجموع. ونظروا إلى محمد الوزاني، مع حزب الشورى والاستقلال على أنه يفضل

ويسبق تطبيق الشورى أي الدستور على الاستقلال، أي أنه يقدم معركته مع السلطان على معركته كوطني ضد المستعمرين. والواقع ان هذه الزعامات والقيادات الوطنية كانت قد بلغت مرحلة من النمو الفردي يصعب عليها فيها ان تتراجع عن جزء من أمانيها، ويصعب عليها بالتالي ان تعمل في مجموعة واحدة من أجل الصالح العام، خاصة وان الأخطار الخارجية لم تكن موجودة في ذلك الوقت.

ومع هذا الانقسام في المعسكر الوطني سرت الإشاعات المتعددة بين كل مجموعة والمجموعات الأخرى تروي أن هذا الزعيم يتصل بهذه الدولة، وان الزعيم الآخر يتصل بدولة ثانية، ويحصل منها على التأييد المادي والأدبي. ولكن تاريخ الحركات الوطنية في العالم العربي لا يسمح لنا بالحكم على هذه الاشاعات أكثر من كونها إشاعات، خاصة وإن هؤلاء القادة كانوا من المكافحين السياسيين الذين ثبت ولاؤهم لفكر العروبة والإسلام، سواء في بلاد المغرب أو حتى في بلاد المشرق، ومع مشكلات فلسطين.

لقد كان اختفاء عامل الخطر الخارجي هو الذي جعل هؤلاء الزعماد يتناسون عملية توحيد الجهود، وإمكانية العمل في مجموعة متحدة. وساعد كذلك على التباعد بينهم ما شاع آنذاك عن اتصالات مزعومة أجروها منفردين مع دول اوروبية أو مشرقية. ولكن مجيء الحرب العالمية الثانية، والأزمات التي حدثت في هذا الإقليم العربي الهام وفي المحيط الدولي، دفعتهم إلى اتخاذ موقف ينسجم وكفاحهم من أجل الاستقلال.

لقد جاءت الحرب العالمية الثانية وعدد من زعماء المغرب مبعدون عن البلاد أو محكوم عليهم بالنفي. وشهدت هذه الحرب سرعة وقوع فرنسا صريعة تحت أقدام النازيين، وما تلا ذلك من التوقيع على الهدنة وامتداد نفوذ حكومة فيشي على كل بلاد شمال أفريقية. وكثر الحديث عن اتصال عدد من زعماء شمال أفريقية في هذه المرحلة بقادة النازي، ولكن شيئاً من ذلك لم يثبت تاريخياً.

ونلاحظ في هذه الفترة، حدوث تغيير واضح في موقف السلطان محمد الخامس، من الحماية الفرنسية، ورؤيته مستقبل البلاد. فشاركه في ذلك الموقف عدد كبير من القادة الوطنيين فكان ان انعقد مؤتمر وطني نتج عنه حزب الاستقلال، كحزب حديث له برنامج ومطالب محددة، وازداد التجاوب بين السلطان محمد بن يوسف وبين الحركة الوطنية منذ ذلك الوقت، وبشكل واضح لا غبار عليه.

انعقد هذا المؤتمر الوطني في ١١ يناير كانون الثاني سنة ١٩٤٤ واعتمد على بقايا الحزب الوطني وضمّ اليه جمعيات المدرّسين وعدداً من كبار الموظفين والعلماء، كما استعان بكثير من الطلاب الذين كانوا يدرسون في ذلك الوقت في القاهرة. وقرر المؤتمر ان يتخذ لنفسه اسم حزب الاستقلال، وجعل الاستقلال هدفه الأول، وعلى ان

يكون الوصول اليه بطريقة مباشرة دون مساومة أو انتقاص، أو حتى الوصول اليه على درجات، وعلى أساس الاستناد إلى هذا الاستقلال للانضمام إلى الأمم المتحدة. كان هذا الاستقلال يستلزم بالتالي إسقاط الحماية كشرط أساسي للبدء في مفاوضة فرنسا. واستمر برنامج الحزب بعد ذلك مع المطالبة بضرورة توثيق الروابط مع دول العالم عامة، والدول العربية والإسلامية خاصة. أما فيما يتعلق بنظام الحكم فإنه قد أعلن ولاءه للأسرة الحاكمة، وإن كان قد طالب في برنامجه بضرورة تطبيق نظام الملكية الدستورية، وبمنح الحريات الديموقراطية لأفراد الشعب.

واستبدل الحزب لقب السلطان بلقب الملك الذي أصبح يسمى منذ ذلك الوقت بالملك محمد الخامس.

رفع الحزب هذه المطالب إلى السلطات لدراستها والموافقة عليها. وكان علال الفاسي في ذلك الوقت في منفاه في أفريقية الاستوائية، وكان أحمد بلا فريج هو المحرك الأساسي لهذه العملية. وكان يمتاز من ناحية بصدق نظره، كما يمتاز من ناحية أخرى بولائه للجالس على العرش. ووعد محمد الخامس بدراسة هذا البرنامج، وزاد مع الأيام إظهار ميله لهؤلاء القادة الذين يعملون في ميدان الكفاح الوطني باسم حزب الاستقلال. وأدى ذلك إلى خروج بعض الإشاعات تروي ان محمد الخامس هو الذي كان وراء هذه العملية، وهو الذي وجه الجميع لإنشاء حزب الاستقلال، بل للوصول إلى الاستقلال، خاصة وانه كان أباً روحياً للجميع. والمهم هو ان المظاهرات أخذت تسير في الشوارع مطالبة بالاستقلال، بشكل أقلق السلطات الفرنسية، وفي وقت لم تكن فرنسا قد تحررت هي نفسها بعد. فاتخذت السلطات الفرنسية موقف العداء من هذه الحركة الوطنية، ومن دعوتها إلى الاستقلال، مثبتة بتصرفاتها الرعناء ضعفها، كما أثبتت الأيام بعدئذ عجزها عن وقف سير عجلة التاريخ.

الأهلية للنشر والتوزيع